محلة العلوم الاجتماعية

تصدرعن جامعكة الكويت

الجلدالسادس عشر ـ العدد الثالث ـ خريف ١٩٨٨

■ فتحي الخضراوي نظرية الكارثة وانهيار الاثنين الأسود.

الاثنية المسيَّسة : الادبيات والمفاهيم . ■ شفيق الغبرا

أحد أباظة

انماط القيادة ومستويات الاشر اف التنظيمي. ■ مصطفى عشوي، سعيد لوصيف

■ جاسم کرم جغرافية الانتخابات وتطورها ومنهجيتها: دراسة في الجغرافية السياسية.

بعض العوامل المؤثرة في معدلات الحياة.

■ حمدي عبداللطيف اثر قيمة التعليم وعمل المرأة على نوع النشاط الاقتصادي المصري.

 عبدالفتاح القرشي الفروق بين الطالبات المشاغبات والعاديات في الأداء الكيفي على متاهات بورتيوس.

■ مد العظمة اثر الهيكل التمويلي على تقييم المشر وعات الاستثمارية ودور المعلومات المحاسبية.

> أحمد عبد الخالق، أحمد حافظ حالة القلق وسمة القلق لدى عينات من المملكة العربية السعودية.

واقع العلاقات العامة في مؤسسات الجهاز المصر في الاردني.

ا زیاد رمضان

إثمن العدد

الكويت (٠؛ ٥)فلس، السعودية (١٠) ريال، قطر (١٠) ريال، الأمارات (١٠) درهم، البحرين (ـ,١) دينار، عُمان (ـ,١) ريال، العراق (ـ,١) دينار، الاردن (٧٥٠) فلس، تونس (١,٥) دينار، الجزائر (١٥) دينار، اليمن الجنوبي (٢٠) فلس، ليبيا (٢) دينار، مصر (٥-,١) جنيه، السودان (١,٥) جنيه، سوريا (٣٥) ليوة، اليمن الشمالي (١٥) ريال، المغرب (١٥) درهم.

الاشتراكات

للافراد	سنة	مئتان	ثلاث سنوات	اربع سئوات
الكويت	٦.٥ ٢.٥	4.2 £,0	٥,٥ د.ك	۸ د. ك
الدول العربية	٩.٥ ٨		٥,٢ د.ك	۷ د. ك
البلاد الأخرى للمؤمسات	۱۵ دولار	۴۰ دولار	1 دولار	٥٠ دولار
الكويت والبلاد العربية	۱۵ د.ك	۲۵ د.ك	٤٠ د.ك	۵۰ د.ك
في الحارج	۲۰ دولار	۱۱۱ دولار	١٥٠ دولار	۱۸۰ دولار

- * تدفع اشتراكات الافراد مقدماً
- (١) إما بشيك لأمر المجلة مسحوباً على أحد المصارف الكويتية.
- (٢) أو بتحويل مصرفي لحساب مجلة العلوم الاجتماعية رقم (٠٧١٠١٦٨٥) لذى بنك الخليج فرع العديلية.
- ♦ اشتراكك لأكثر من سنة يمنحك فرصة الحصول على العددين ٤١٦ من اصداراتنا الخاصة باللغة الانجليزية أو أحد
 أعداد المحلة القدعة.

مجلة العلوم الاجتماعية في مجلدات

تعلن «مجلة العلزم الاجتماعية» عن توافر الأعداد السابقة من المجلة ضمن مجلدات أنيقة، يمكن الحصول عليها من قسم الاشتراكات مباشرة، أو بالكتابة الى المجلة على عنوانها التالى:

> مجلة العلوم الاجتماعية ص.ب: ٥٤٨٦ صفاة ـ الكويت 13055

او الاتصال تلفونياً لتأمينها على الهاتفين التاليين: ٢٥٤٩٤٢١ ـ ٢٥٤٩٣٨٧

تمن المجلد للمؤسسات: (۱۵٬۰۰۰) خمسة عشر دينارا كويتيا او ما يعادلها ثمن المجلد للافراد: (۵٬۰۰۰) خمسة دنانير كويتية أو ما يعادلها ثمن المجلد للطلاب: (۳٬۰۰۰) ثلاثة دنانير كويتية أو ما يعادلها

متله العلوم الابتماعية

تعند يعتن جنامعتة الكويت

فصَليَة أكاديميّة تعنى بنشرالابتراث والدراسات

الجلدالسادس عشر ـ العددالثالث ـ خريف ١٩٨٨

رئيسالتحرثير فهدشاقتب الثاقب مدرس التحرثير

محدصادق أبوسكاح مراجعات الكتب يحيى فايز إلحداد

توجَّه جَميع المراسَلات المارشيس التحريير عَمَاع العنوان التَسَالِيّة ، عَمَالِ العَمَالِيّة المَّالِيّة ، كَا مُحَالًا العلوج الاجتماعيّة - جَامَة الكوّيت صل. ب 62 مَمَاة - الكوّيت 13055 منافع الاسلام الاسلام المَّاسِيّة

قواعد النشر بالمجلة

قواعد عامة:

1- تنشر المجلة الأبحاث والدراسات الاكادعية الأصيلة المكتوية باللغة العربية ولا تنشر بحوثا منشورة سابقا أو انها مقدمة للنشر لذي جهات أخرى.

٢- تنشر المجلة مراجعات وعروض الكتب التي لا يتجاوز تاريخ اصدارها ثلاثة أعوام بحيث لايزيد حجم المراجعة عن عشر صفحات كوارتر بمساقة ونصف بين السطر، ويشترط في المراجعة أن تتناول الجابيات وسليات الكتاب، وفي العرض أن يقدم تلخيصا لأهم محتويات الكتاب وتستهل المراجعة المعلومات التالية: الاسم الكامل للمواف ، العنوان الكامل للكتاب، مكان النشر، الاسم الكامل للمناشر، تاريخ النشر، عدد الصفحات، وإذا كان الكتاب بلغة أجنبية فيجب كتابة تلك المطومات بتلك اللغة .
٣- ترحب المجلة بالمتاقشات الموضوعية لما ينشر فيها أو في غيرها من المجلات والمحافل الاكادعية .

1. مرحب المجلة بنشره ما يصفها ما وصوفيته ما يستر يبهي أو يي عمريعا من متجدت والمتحدد الا دخييه . ٤- ترحب المجلة بنشر ما يصلها من ملخصات الرسائل الجامعية (التي تحت مناقشتها واجازتها) في ميادين العلوم الاجتماعية على أن يكون الملخص من أعداد صاحب الرسالة نفسه.

 ترحب المجلة بشر التقارير العلمية عن مشاريع البحوث في طور التنفيذ أو عن المؤتمرات والمتنديات العلمية والنشاطات الاكاديمية الأخرى في غنلف مجالات العلوم الاجتماعية.

 - يجب أن يرسل مع البحث ملخص باللغة الانجليزية يتكون بما الأيزيد عن ٢٠٠ كلمة ، ملخصا مهمة البحث والتاتج

 لا يتم تنظيم كتابة البحث على أساس كتابة العناوين الرئيسية مستقلة في وسط السطر على أن تكتب العناوين الفرعية مستقلة في الجانب الأيمن، أما العناوين الثانوية فتكتب في بداية الفقرة.

الأبحاث:

- يجبأن لا يزيد عدد صفحات البحث عن ٠٤ صفحة مطبوعة على الآلة الكاتبة على ورق كوارتر
 بحسانة ونصف بين السطر . يرجى مراجعة أحد الأعداد الصادرة حديثا من أجل الاطلاع على
 الشكل المطلوب .

- تطبع الجداول على أوراق مستفلة ويشار في أسفل الجدول إلى مصدره أو مصادره، على أن يشار إلى
 المكان المحدد للجدول ضمن البحث مثلا (جدول رقم (١) هنا تقريبا.

٣. يكتب المؤلف اسمه وجهة عمله على ورقة مستقلة وغيب أن يرفق نسخة عن سيرته العلمية إذا كان يتعاون مع المجلة للمرة الأولى وعليه أن يذكر ما إذا كان البحث قد قدم إلى أو قرى» في مؤقر ما إلا أنه لم ينشر ضمن أعمال المؤقر، أو حصل على دعم مالي أو مساعدة علمية من شخص أو جهة ما. ٤- تقدم المجلة نسخة من العدد هدية لكاتب المراجعة أو المناقشة أو التقرير أو ملخص الرسالة الجامعية.

المصادر والحوامش:

 ا_يشار آلي جميع المصادر ضمن البحث بالاشارة إلى اسم المؤلف الأخير وسنة النشر ووضعها بين قوسين مثلا (ابن خلدون، ١٩٦٠) و(القوصي، ومذكور، ١٩٧٠) و (Smith, 1979) و(Smith, 2075)
 أما إذا كان هناك أكثر من الثين من المؤلفين للبحث الواحد (مذكور وأخرون، ١٩٨٠). و (Jones et al, 1965) أما إذا كان هناك بحثان لكتابين غمتلفين (القوصي، ۱۹۷۳ مذكور، ۱۹۸۷) و (Roger, 1981, Smith, 1974). أما إذا كان هناك بحثان لكتاتب في منذ واحدة (الفارايي 1978، ۱۹۲۶ و(1989, 1962–1962). وفي حالة الانتياس يشار إلى الصفحة أو الصفحات المنتيس منها

'۱۹۲۶) و(1968هـ/Smith, 1962). وفي حالة الاقتباس يشار إلى الصفحة أو الصفحات المقتبس منها (ابن خلدون، ۱۹۷۰ : ۱۹۲) و (Jones, 1977: 58).

 "توضع المراجع في نهاية البحث ويفضل أن تكون حديثة جدا وإن لايزيد عمر أقدمها عن عشرين عاما.
 ويجب وضع جميع المراجع التي اشير إليها ضمن البحث في نهايته، على أن تكتب المراجع بطويقة أبجدية من حيث اسم المؤلف وسنة النشر مثلا:

من حيت اسم المؤلف وسنه النشر مثلاً: هدسون، م ١٩٨٦ والدولة والمجتمع والشرعية: دراسة عن المأمولات السياسية العربية في التسعينات، ص ص ١٧ ــ

١٨٠ والمستوب والمستبعث والسرائية . واسمة عن المعود المستبسية العربية في التسعينات؛ هن عن ١٠١٠ - ٢٦ . ٣٦ في هـ . شرايي (عمر) العقد العربي القادم: المستقبلات المديلة، بيروت: مركز دراسات

الوحدة العربية . الخطيب، ع

١٩٨٥ (الأنماء السياسي في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربي؛ مجلة العلوم الاجتماعية ـ ١٣ (شتاء): ١٦٩ ـ ٢٢٣.

أبوزهرة، م 2004 المرة بالبيرية قائدة الأراح بالبيرية التراريس بالباري ا

١٩٧٤ الجوئية والعقوبة في الفقه الاسلامي: العقوبة. القاهرة: دار الفكر العربي.
Hirsohi, T

1983 «Crime & the Family», pp 53 - 69 in J. Wilsone (ed) Crime & Public Policy. San Francisco Institute for Contemporary Studies.

Kalmuss, D.

"The Intergenerational Transmission of Marital Aggresion» Journal of Marriage & the Family 46 (February): 11 - 19.

Quinney, R. 1979 Criminology, Boston: Little Brown & Company,

٣- يجب اختصار الهوامش إلى أقصى حد والاشارة إليها بارقام متسلسلة ضمن البحث ووضعها مرقمة حسب التسلسل في نهايته. أما هوامش الجداول فيجب أن تكون تابعة لها، ويشار بكلمة ملاحظة إذا كان هناك تعليق عام، وتوضع * أو أكثر إذا كان التعليق خاص باحصائيات معينة وتوضع كلمة المصدر أمام المرجم الذي استمدت منه بيانات الجدول ويكتب اسم المؤلف، عنوان الكتاب أو المقال، اسم

امام المرجع الذي استمدلت منه بيانات المحلول ويكتب اسم المؤلف، عنوان الكتاب او المقال، اسم الناشر أو المجلة، مكان النشر إذا كان كتابا، تاريخ النشر، المجلد والعدد وأرقام الصفحات إذا كان مقالاً. ٤- تطبع الهوامش والمصادر العربية والمصادر الأجنبية على أوراق مستقلة بمسافة واحدة بين سطور المرجع

الواحد ومسافتين بين مرجع وآخر. اجازة النشم :

 ا- تقوم للجلة باخطار أصحاب البحوث باجازة بحوثهم للنشر بعد عرضها على اثنين أو أكثر من المحكمين تختارهم للجلة على نحو سري، وللمجلة أن تطلب اجراء تعديلات شكلية أو موضوعية سواء كانت
 جزئية أو شاملة على البحث قبل اجازته للنشر.

عِبْلُهُ الْعَلُومِ الْجُنْعَاكِينُ نَاسَتَ اكتوبر ١٩٧٣

		v.	. 1	عددا	Г
- 1	٦	A.L.	6	3.4	

شكري، الأمم المتحدة في الميزان - الأخرس، التخطيط الاجتهاعي في مجال رعاية الأطفال والشباب - ربيع، اتجاه مصر نحو الاشتراكية .. الأزهري، مبيعات الفرص وعلاقتها بكفاءة السياصات التسويقية من وجهة النظر العلمية والعملية .. التفيسي ، الملاقات الايرانية السوفياتية .

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

- حريق، أثر السوق المحل على العلاقات بين الريف والحضر . النجار، مقارنة بعض الأفكار الاقتصادية لابن خلدون وآدم سميث - عبدالرحيم، إنشاء وتطوير المعايير العلمية في الصناعة .

🗌 علد ۱ ، ۱۹۷۶

علي، التصنيع وسياسة الحياية الجمركية في لبنان ـ قنديل، النهاذج الرياضية المحددة والتخطيط التأشيري ـ ربيع، الحضارة وقضية التقدم والتخلف ـ النجار، أزمة نظام النقد الدولي ـ أبو علي، إمكانية وسائل التنسيق بين الخطط الصناعية في الدول العربية.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

- الابراهيم، تقييم إمكانية تطبيق نياذج ددوفيرجر، و دنيومان، للأحزاب السياسية ـ عاروري، فكرة القومية وعلاقتها بالدين - خدوري، المؤسسات العسكرية العثمانية في العراق ـ المسالم، نظريات متداولة في تطور الادارة ـ مسليهان، حول استخدام معايير الاستثار في الاقتصاد المتخلف _ الغرا، بعض خصائص سكان الكويت.

ا عدد ۲ ، ۱۹۷۶

الجميلي، التشرد في العراق . صامى/ بازرعه/ رمضان ، بحث استطلاعي عن الجمعيات التعاونية الاستهلالكية العاملة في دولة الكويت ـ بوحوش، عوامل التخلف السياسي والاقتصادي في دول العالم الثالث ـ الأخرس، الجو القيمي المتقدم العلمي والتكنولوجي ـ أبو العلاء جدول الحياة المختصر للكويتيين لعام ١٩٧٠.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

ـ الرشيد، البيئة الثورية ـ منصور، التقدير الانتصادي في ظل النظام الاشتراكي ـ صقر، نموذج مهلانوبس للتخطيط - أبولغد، القومية العربية: الاعتبارات السياسية الاجتماعية - عليش، العلاقات الانسانية في الصناعة.

1940 () ale [

الغزالي، حول فلسفة الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتباعية في الكويت - زحلان/ ربيع، هجرة الأدمغة والهجرة الداخلية في البلاد العربية ـ الكرسني، مقدمة لدراسة الثورة المهدية ـ برهوم، الدور الاجتماعي للشرطة من وجهــة نظر علم الاجتماع ـ السلمي، مدخل تكامل لنظرية التنظيم ـ الأعرجي، بين الاستراتيجية ووالتكتيك، في التخطيط للتطوير الاداري ـ عفيفي، السياسات الترويحية لمتاجر التجزئة بالكويت ـ خواجكية، مستقبل أسعار النفط على ضوء التوقعات المحتملة لمستويات الاستهلاك والانتاج في العالم.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

ـ عيسى، عناصر تقييم الأوراق المالية ـ زحلان، تخطيط القوى البشرية.

1940 , Y ale

التقيب، تعليم التخطيط من مفهوم الواقع العربي - مقلد، الوفاق الدولي ودبلوماسية الأزمات - يدر، الثورة السلوكية في العلوم السياسية ـ صقمر، التكامل الاقتصادي العربي: الدوافع.. والطموح والمتغيرات مع إشارة خاصة لدول الخليج . عبىدالرحيم، تقارير الأداء وسيلة إتصال بين المحاسب والمدير . الرميحي، مدخل لدراسة الواقع والتغير الاجتماعي في مجتمعات الخليج المعاصرة.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

ـ منصور، الشراء للمنظمات: أهـداف، النشـاطـات التي يتضمنهـا والعـوامـل المرتبطة باختيار مصادر الشراء ـ القدسي/ المصرى، استخلال أموال نفط الشرق الأوسط: بدائل وآمال ـ مرار، الاغتراب التنظيمي.

VALUE - L. CO.
[]عدد ١، ١٩٧٠ النجار، العنصر الانساني وأهميته في التنمية الاقتصادية ضمين المسؤولية الادارية-الحسن، العلاقات الانسانية في
المجارع المنتشر الانتشاع والميلة في المنطية الانتشارية عنص الشووية الادارية المستسن م المعاومات الانتشاع في العمل ــ فرح/ المسالم، الانقسام التحديثي التقليدي في الكويت ولبنان ــ النجار، الشركات متعددة الجنسية ودورها
في التنمية الاقتصادية ـ عبدالسلام، شركات الملاحة البحرية المتعدة ومشاريع التعاون العربي في النقل البحري .
ل الماك منشورة باللغة الانجليزية: ابحاث منشورة باللغة الانجليزية:
ـ صقري، المعتقدات المثبتة وديمومة النظام السياسي ـ كرم، التبعية الاقتصادية وحجم البلدان ـ قرح، ملكية
واستغـلال الارض في المناطق الجافة ـ عيسى، طريقة كمية لقياس عنصر الخطورة في الأسهم ـ شركس، الجوانب
الاجتماعية للمحاسبة: وجهة نظر سلوكية.
1441 (7)
الغزالي، نحو محاولة تشخيص أزمة الاقتصاد العالمي _عاقل، نظرية بياجيه عن تكوين المفاهيم _أبو عياش، نموذج
نظري واختبـار عملي لبيئة حضرية الكويت ـ الأعرجي، حول فاعلية وكفاءة الاجهزة الادارية الخدمية الحكومية ـ
الثاقب، حول حجم وينية العائلة العربية والكويتية .
أبحاث منشورة باللغة الانجليزية :
ـ خيرالدين، دراسة إحصائية لنمط توزيع الدخل بين دول العالم ـ القطب، اتجاهات التحضر في البلاد العربية.
ا عدد ۲، ۱۹۷۶
أحمد، المدخل التكاملي لدراسة المجتمع العربي _ اسماعيل، مشاكل نقل التكنولوجيا من البلاد المتقدمة إلى البلاد النامية
ـ عفيفي، نموذج نظري لتصميم نظم التوزيع المادي في الصناعة البترولية .
أبحاث منشورة باللغة الانجليزية
ـ حريق، التحليل الهيكلي الوظيفي في دراسة علم السياسة ـ بريجو، تأملات في كتابات أصحاب نظرية النسق الخاصة
بدراسة السياسة اللبولية .
🗌 هدد ٤، ١٩٧٧/١٩٧٦ أحمد، سوسيولوجيا المعرفة: الماهمية والمنهج ـ حريهم، القيادة الادارية، مفهومها وأنهاطها ـ بوحوش، ملاحظات حول
الحمد، سوسيونوجيه المعرفة . المامية والمهج - عربيم، الليانة الادارية، المفهومها والباطها ـ بوخوس، ملاحقات عول النظرية والنطبيق في تجربة الاتحاد السوفيتي ـ تناغو، الدول النامية ومعض مشاكل الشمويل الانهائي ــ مقلد، ظاهرة
الصراع في العلاقات الدولية: الأطار النظري العام .
أبحاث منشورة باللغة الانجليزية :
- شارون/ أبولين، تعليم الاناث في الوطن العربي ــ السالم/ فرح، التغير السياسي في بعض البلاد العربية.
] هلد ۱ ، ۱۹۷۷ ما ۱۹۷۸ ما ۱۹۹۸
برهوم، مكانة المرأة الاجتماعية والطلاق في الأردن ـ القيسي، الدور الجديد لشركات النفط في مجالات الطاقة البديلة ـ و دار هو منظام : الانتقلامية المرك . قرف في منظ شار و مسلما الدور الحكوم المرتبع المراز المراز المراز المراز ا
عبدالرحمن، ظاهرة الانقلابات العسكرية في ضوء نظرية ألنسق ـجلال الدين، السكان والتنمية: النظريات المختلفة وواقم العالم الثالث.
وورع العام العانف. أبحاث منشورة باللغة الانجليزية :
- الغـزاوي، طريقـة دراسة نسق الرعاية الاجتهاعية على المستوى المقاهيمي ــ ايرلي، ظهور زعيم حضري: تحليل
اجتماعي ـ فارس/ جافني، إعادة تقييم دراسات التغير الاجتماعي في الشرق الأوسط.
اعدد، ۱۹۷۷
الكويت - الخصاونة، صيغ التعاون الاقتصادي العربي: اتفاقية التعاون الاقتصادي السوري الأردني ـ سلمان، بعض
المشاكل والحلول في التمويل الانهائي للأقطار النفطية.
أبحاث منشورة باللغة الانجليزية :
مهايني، استراتيجيات المواصلات في الدول النامية _ عبدالله، المحاسبة كوسيلة للتنمية الاقتصادية.

التغيسي، معالم الفكر السياسي الاسلامي ـ أحمد، في العلاقة بين علم الاجتماع والتاريخ ـ عبدالرحيم، تكاليف
التسويق، دراسة تحليلية انتقادية -السعيد، التنمية الصناعية في جهورية مصر العربية - عطية، أسس تقييم المشروعات
والبرامج في المدول النامية.
أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:
. الحسيني، ديناميات التنظيم: دراسة مقارنة بين تنظيمين صناعيين مصريين ـ قيرلي/كيفيجين، الوحدة بعد العداء:
نقد للنظرة النفسية الاجتماعية حول نزاع الشرق الأوسط.
1944 £ 3 1944
توقى، التكنولوجيا وتطوير نوعية التعليم في الوطن العربي/مدخل نظري ـ خير الدين، اختبار قياس لفعالية كل من
قيد الادخار وقيد النقد الأجنبي على تنمية بعض الدول العربية . القطب، استخدام المؤشرات في التنمية الاجتهاعية .
صقر، الادخار واستراتيجية التنمية في مصر.
الصدي، العلاقات بين المجموعات الاقليمية: طريقة بديلة لدراصة العلاقات الدولية - خدوري، يهود العراق في
القرن التاسع عشر _حداد، مفهوم مانهايم للمثقف اللامنتمي _ التقيب، تكون الدرجات الاجتهاعية والتغير الاجتهاعي
في الكويت.
أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:
ا عدد ۱، ۱۹۷۸
شافعي، الصناعة التحويلية في العالم العربي تقييم لواقعها واهدافها ـ السطنبولي، الأحياء القصديرية في المدن شهال
أفريقية ــ رمزي، المرأة والعمل الفعلي منظور سيكولوجي ــ النجار، مجموعات العمل والقيادات الجهاعية .
أبحاث منشورة باللغة الانبجليزية:
ـ بريجو، الادارة الاجتماعية والتغير الاجتماعي ـ غربال، المشروعات المشتركة: الأسطورة والحقيقة.
aLc Y , AYPI
الحسيني، نحو فهم جديد لفضايا علم الاجتماع النجار، الدول النامية وتحديات التكنولوجيا عبدالباقي، حول دوافع
ويواعث السلوك الانساني - حداد، دراسة نقدية لنموذج التحديث واستخداماته في الدول النامية.
رور المرون المالية المراب المراب المورج المحديث والمتحداثات في الدول المالية .
رو منشورة باللغة الأنجليزية: أبحاث منشورة باللغة الأنجليزية:
أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:
رور المحافظة المتعلقية المسلمة المسلمين المسلمين واستعدادات في المدون المعلق . كبرونا، الاثنية والعلاقات الدولية: الاستثمارات اليابانية في هاواي ـ ماجي، التفضيلات الجمركية للدول النامية عدم ، ١٩٧٨ - ١٩٧٨
أبحاث منشورة باللغة الانجليزية: كبروها، الاثنية والعلاقات الدولية: الاستثهارات اليابانية في هاواي _ماجي، التفضيلات الجمركية للدول النامية عده، ۱۹۷۸ التفيسي، الجهاعية في دولة الإسلام _ فرج، الابداع والفصام _ ياغي، العراق والقفية الفلسطينية _ علمان، عدم
أبحاث منشورة باللغة الانجليزية : كبروها ، الاثنية والعلاقات الدولية : الاستغارات اليابانية في هاواي _ ماجي ، التفضيلات الجمركية للدول النامية _ عدد ۲۲ ، ۱۹۷۸ المفيسي ، الجماعية في دولة الإسلام _ فرج ، الابداع والفصام _ يافي ، العراق والقضية الفلسطينية _ علوان ، عدم للماواة في التنمية بين الدول والقانون الدولي _ أبو عياش ، تطور النظرية الجغرافية .
أبحاث منشررة باللغة الانجليزية: كيرونا، الاشتخارات الدولية: الاستغارات اليابانية في هاواي _ ماجي، التفضيلات الجمركية للدول الناهية كيرونا، الاثنية والعلاقات الدولية: الاستغارات اليابانية في هاواي _ ماجي، التفضية الفلسطينية _ علوان، عدم المفسيء، الجاعدة في دولة الإسلام _ فرج، الابداع والفصام _ ياضي، العراق والقضية الفلسطينية _ علوان، عدم الساواة في التنمية بين الدول والقانون الدولي _ أبو عياش، تطور التظرية الجغرافية. أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:
أبحاث منشررة باللغة الانجليزية: كيرودا الاشتخار الدولية: الاستغارات اليابانية في هاواي _ ماجي ، التفضيلات الجمركية للدول الناهية كيرودا الاثنية والعلاقات الدولية: الاستغارات اليابانية في هاواي _ ماجي ، التفضية الفلسطينية _ علوان ، عدم المفيسي ، الجياعية في دولة الإسلام _ فرج ، الابداع والقصام _ ياضي ، العراق والقضية الفلسطينية _ علوان ، عدم المساواة في التنمية بين الدول والفاتون الدولي _ أبو عياش ، تطور النظرية الجغرافية . ابحاث منشورة باللغة الانجليزية: ابحاث منشورة باللغة الانجليزية:
أبحاث منشررة باللغة الانجليزية: كرودا الانتقاد الانتقاد الدولية: الاستيارات اليابانية في هاواي _ ماجي ، التفضيلات الجمركية للدول الناهية كرودا الانتقاد الانتقاد الدولية: الاستيارات اليابانية في هاواي _ ماجي ، التفضية الفلسطينية _ علوان، عدم المفيسي ، الجماعية في دولة الإسلام _ فرج ، الابداع والقصام _ ياضي ، العراق والقضية الفلسطينية _ علوان، عدم المساواة في التنتية بين الدول والفاتون الدولي _ أبو عياش ، تطور النظرية الجغرافية . أبحاث منشورة باللغة الانجليزية: مايش ، المعلومات كشكل من أشكال الطاقة _ قوراني ، المتغرات الاجباعية في اختيار السياسة الخارجية في دول العالم الثلث _ صرروفي/ العبس ، قوى العمل الخارجية في الخليج العربي: المشاكل والأفاق .
أبحاث منشررة باللغة الانجليزية: كيرودا، الاثنية والعلاقات الدولية: الاستيارات اليابانية في هاواي _ ماجي، التفضيلات الجمركية للدول النامية كيرودا، الاثنية والعلاقات الدولية: الاستيارات اليابانية في هاواي _ ماجي، التفضية الفلسطينية _ علوان، عدم الشهسي، الجماعية في دولة الإسلام _ فرج، الابداع والفصام _ ياضي، العراق والفضية الفلسطينية _ علوان، عدم المساواة في التنمية بين الدول والفاتون الدولي _ أبو عياش، تطور النظرية الجغرافية. أبحاث منظرة باللغة الانجليزية: ما على المساورة باللغة التحكيل من اشتكال الطاقة _ قوراني، المتغيرات الاجتهاعية في اختيار السياسة الخارجية في دول العالم الثلث _ سزروفي/ العيسى، قوى العمل الخارجية في الحليج العربي: المشاكل والافاق.
أيحاث منشررة باللغة الانجليزية:
أبحاث منشررة باللغة الانجليزية: كيروباد الاثنية والملاقات الدولية: الاستيارات اليابانية في هاواي - ماجي، التفضيلات الجمركية للدول النامية كيروباد الاثنية المدام المنابية والملاقات الدولية: الاستيارات اليابانية في هاواي - ماجي، التعفية الفلسطينية - علوان، عدم المنابية بين الدول والقانون الدولي - أبو عياش، تطور النظرية الجغرافية. المحادث منشورة باللغة الانجليزية: أبحاث منشورة باللغة الانجليزية: مايش، المعلومات كشكل من أشكال الطاقة - قوراني، المتغيرات الاجتياعية في اختيار السياسة الخارجية في دول العالم المثلث - صوروقي/ العسيس، قوى العمل الخارجية في الحليج العربي: المشاكل والأفاق. عدد كام ۱۹۷۸ عدد كام ۱۹۷۸ عدد كام ۱۹۷۸ والمرتية من خلال منظور التنمية الشاملة - القعي/ ناصر عبدالباسط، حول العلاقة الوظيفية بين التنشئة السياسية والمربية ما الشامل والمرابية من التنشئة السياسية والمربية من المنابعة المربية من خلال منظور التنمية الشاملة - القعي/ ناصر عبدالباسط، وقديم واقعي الأوضاع طفاً ما قبل المدرسة الانتذائية
أبحاث منشررة باللغة الانجليزية: كيرودا، الاثنية والعلاقات الدولية: الاستيارات اليابانية في هاواي _ ماجي، التفضيلات الجمركية للدول النامية كيرودا، الاثنية والعلاقات الدولية: الاستيارات اليابانية في هاواي _ ماجي، التفضية الفلسطينية _ علوان، عدم الشهسي، الجماعية في دولة الإسلام _ فرج، الابداع والفصام _ ياضي، العراق والفضية الفلسطينية _ علوان، عدم المساواة في التنمية بين الدول والفاتون الدولي _ أبو عياش، تطور النظرية الجغرافية. أبحاث منظرة باللغة الانجليزية: ما على المساورة باللغة التحكيل من اشتكال الطاقة _ قوراني، المتغيرات الاجتهاعية في اختيار السياسة الخارجية في دول العالم الثلث _ سزروفي/ العيسى، قوى العمل الخارجية في الحليج العربي: المشاكل والافاق.

- الأمين، الدورات التجارية ونشوه الاقتصاد الكلي-اسياعيل، التبقرط والاحتراف في تقسيم العمل-غربال، تطبيق

تحليل التكلفة والفائدة على التكنولوجيا.

القيسي، نحو سياسة بترولية مشتركة ـ ابراهيم، التوجيه التربوي للمبدعين ـ فؤاد، المؤرخ المصري عبدالرحن الجبري
- خصاونة، التخطيط التربوي والتنمية ـ الخطيب، ثلاثون سنة من قيام إسرائيل.
أبحاث منشورة باللغة الانجليزية :
ـ اسهاعيل، فكرة والطبيعة، في النظرية التربوية لجان جاك روسو ـ شريدي، نظرية النفس والمشاحنة على مفهوم الانسان
- بركات، دراسة تحليلية لوسائل الاعلام في الدول العربية: ١٩٥٠ ـ ١٩٧٦.
1949 . 7 . 1941
محمود، نشأة النزعة الاستيطانية في الفكر اليهودي الغربي خلال القرن التاسع عشر ـ أحمد، التحديات الاجتهاعية
للتنمية والمشكلات الاجتماعية ـ العوضي، اتفاقيتا اطار العمل الصادرتان عن كامب ديفيد في ضوء القانون الدولي ـ
الجواهري، الحريم السلطاني ودوره في ألحياة العامة.
أبحاث منشورة باللُّغة الأنجليزية :
ـ صقري، الفاعدة المادية للقوة السياسية عند ابن خلدون ـ خير الدين، أثر سياسة إحلال الواردات على الصناعة
التحويليَّة المصرية (١٩٦٠-١٩٧٤) ـ ناجي، المدخل المتكامل لتنمية الطاقة البشرية بالعالم العربي.
1979 - 1971
الأشعل، محكمة العدل الدولية في ضوء معالجتها لبعض النزاعات الدولية ـ النجار، نحو نظام نقدي دولي جديد ـ
مرار، مشاركة العاملين في الادارة ـ أبو الثيل، دراسة مقارنة في الاستجابة على اختبار الشخصية الاسقاطي الجمعي
بين السعوديين وكل من المصريين والأمريكيين.
أبحاث منشورة باللغة الانجليزية :
 الكبيمي، نظريات التنظيم الاداري بين الكلاسبكية والمعاصرة في الدول النامية _غربال، أثر ميكانيكية السوق على
اختيار العكنولوجيا في الدول النامية ـ قالسان، الخبرة المصرية في إدارة التنمية.
19A-/1979 : \$ 19A-/API
المتوفي، السياسة المقارنة: مناقشة لبعض القضايا النظرية والمنهجية ـ عبده، نمو الطفل اللغوي وعلاقته بنموه الادراكي
ـ عبدالرحمن، الخليج وقضاياه في الصحافة المصرية قبل زيارة الرئيس السادات لاسرائيل ـ الركابي، الأصول التاريخية
للموقف العربي من النظريات العرقية والطبقية .
أبحاث منشورة باللغة الانجليزية :
- الحداد، ورالف داهر ندورف وتالكوت بارسونز، نحو نظرية في التغير البنائي - الوظيفي . محمود، المساعدات الأمريكية
لاسرائيل بوحوش، البيروقراطية وأثرها على الاندماج الاجتهاعي في العالم العربي.
Tak () 194

رشاد، تبقرط العملية السياسية ـ ناجي، الحقـوق الاجتـهاعية والسياسية والاقتصادية للمرأة في المجتمع اليمني ــ عبدالرحيم، دراسة للتفاعل الأسري كأحد الأبعاد الفارقة في برنامج للتقويم السيكولوجي للمعوقين ـ بركات، الاعلام وظاهرة الصورة المنطبعة. أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

🗌 عدد ۱ ، ۱۹۷۹

ـ عيسى، تطور السـوق المـالية في الأردن ـ الصـايخ، الاغتراب وتفسيراته المتعددة الأبعاد ـ البعلي/ برايس، المنهج الديالكتيكي عند ابن خلدون وكارل ماركس. 14A. (Y JAE

زكى، الأزمة الراهنة في الفكر التنموي ـ الأحد/ الجاسم، التربية العملية، وضعها الحالي، البرامج المقترحة وأثر ذلك في اعداد معلمي المستقبل في كلية التربية بجامعة الكويت - تركي، حقوق الطفل بين التربية الاسلامية والتربية العربية الحديثة - الخطيب، التربية المستمرة، سياستها وبرانجها وأساليب تنفيذها.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

19A1 (T)

صالح، العلاقة بين مستوى النمو المعرفي والتحصيل الدراسي عند الأطفال ـ العابد، المتطلبات الأساسية للاتصال
التنموي في البلاد العربية _ هيد، سوق رأس المال في الكويت.
أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:
ماده، ۱۹۸۰
الشاقب/سكوت، موقف المواطن الكويتي من الجريمة والعقاب ـ توق، المستوى الاقتصادي والاجتماعي والترتيب
الولادي وتأثيرهما على النمو الخلقي عند عينة من الأطفال الأردنيين: دراسة تجريبية - أحمد، علم الاجتماع: التحديات
الأيديولوجية ومحاولات البحث عنَّ الموضوعية ـ السالم، التنشئة السياسية والاجتهاعية في الكويت.
أبحاث منشورة باللغة الانجليزية :
الشماسي، النمـو والتـوزيع في الكويت.: تحليل استخدام دالة الانتاج ـ بشاي، مفهوم الذات عند الام وعلاقته
بالتحصيل الاكاديمي للطفل.
🗖 علد لا، ۱۹۸۰/۱۹۸۰
آدم، مفهوم الاتجاه في العلوم النفسية والاجتياعية - الفقي، أثر إهمال الأم على النمو النفسي للطفل . عبدالرحمن، دراسة
سوسيولوجية عن أنباط الجريمة في الصحافة المصرية ودلالاتها الاجتماعية ـ متصور، علم النفس البيثي: ميدان جديد
للدراسات النفسية .
أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:
ـ هاريس/حريق، دراسة تطبيقية حول سياسة التسعير في المشروعات العامة وأهداف صانعي القرارات ـ الموسى،
الهجرة غير العربية في الكويت، مع اشارة خاصة الى الهجرة الأسيوية ـ صقري، مفهوم والشخصية القومية العربية:
دراسة تحليلية .
ا ملد ۱ ، ۱۹۸۱
التميمي، مفهوم التسوية السياسية . مقلد، دور تحليلات النظم في التأصيل لنظرية العلاقات الدولية الشرقاوي،
الأساليب المرفية المميزة لدى طلاب وطالبات بعض التخصصات الدراسية في جامعة الكويت_الأحمد، لعب المحاكاة
وإمكانية استخدامها في تدريس المواد الاجتهاعية في المرحلة المتوسطة في مدارس الكويت.
أبحاث منشورة باللغة الاتجليزية :
- الرعمي، دبلوماسية المصادر في العلاقات العربية ـ البابانية ـ ظاهر، البيروقراطية والاغتراب الاجتماعي بجامعة الملك
عبدالعزيز بجدة.
19.41 7 . 19.41
التميمي، الخليج العربي: دراسة في التاريخ الاقتصادي والاجتهاعي - نور، تطبيق الحاسبات الالكترونية في المجالات
الاقتصادية والاجتماعية الأمال المعقودة وإمكانيات التطبيق العربي الفراء الجغرافيا ومدى ارتباطها بالعلوم الاجتماعية
- النجار، نظام النقد الأوروبي: أهدافه ومستقبله ـ العظمة، اقتصاديات المفاضلة بين المشروعات الاستشهارية المتنافسة أنظ مد مدرات
في ظل تغيرات الأسعار.
أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:
الأمين، تخصيصات الاستثبار وتنفيذ أهداف خطط التنمية: طاقة العراق الاستيمانية ١٩٥١-١٩٨٠ - منصور، حماية
المستهلك بالدول النامية مشاكل وقضايا ـ الميداني، خصائص الحنطر المردود على الاستثيارات في الأسهم العادية في درصة دروت.

الربحاني، معالجة النبول اللاإرائي سلوكيا: دراسة تجربيية علاجية _ تركي، قلق الامتحان بين القلق كسمة والقلق كحالة _ كاظه، حول التفسيوات المتباينة لتتاثيم الاختبارات _ ترق/عباس، أنهاط رعاية اليتم رتأثيرها على مفهوم الذات في عينة من الأطفال في الأردن _ عبدالرحيم، استخدام المنبج الاسقاطي لدراسة بعض المواقف الاجتهاعية كمتغيرات وسيطة بين العجز الجسمي وصوه التوافق النفسي (دراسة ميدانية في البيئة الكويتية) ـ شريف، الأنهاط الادواكية المرفية وعلاقتها بمواقف التعلم اللماتي والتعليم التقليدي .

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

-صالح ، التأملية ــ الاندفاعية كأسلوب معرفي عند الأطفال في الكويت ــ البحلي/ الوردي، نموذج ابن خلدون لدراسة المجتمع في ضوء الفكر للعاصر.

🔲 علد کی ۱۹۸۱

عبدالحالق، دور المرأة الكويتية في ادارة التنمية ـ اليكري، أثر البحوث في رسم السياسات وصنع القوارات التربوية ـ السالم، تقويم كتب الادارة الصادوة في اللغة العربية ـ فلقطب، اتجاهات ودوافع للطالعة عند الشباب في المجتمع الكويتي المعاصر (دواسة ميدانية) ـ رجيب، الاطار العامل لنظرية المحاسبة الاجتهامية الاقتصادية ـ الشرقاوي، الاستقلال عن المجال الادراكي وعلاقته بمستوى الطموح ومفهم الذات لدى الشباب من الجنسين.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

- فرح، اقتصاديات تجميع القيامة في الكويت _ بشاي، كيف نعرف ونتمرف على الموهوبين.

🗌 حدد ۱ ، ۱۹۸۲

الحصوصي، الجلور التاريخية الأرمة الملاقات المراقية - الإيرانية في المصر الحديث - الحمود/ وفاهي، الملامع الأساسية للادارة العلبا في قطاع الأعيال الكويتي وعلاقتها بسلوك اتخاذ القرارات - العامري، عدد الكليات المستدعاة الاستذكار والنسيات في التداعي الحر - عاد، المؤقف الأفريقي من تقنية فلسطين - سليم، الأحياء الاسلامي: دراسة في حالة المسلمين السوليات - الجمعولي، تأهيل للجريين وأرد في المجتمع: دراسة تعطوات التأهيل وموقف للشروع العراقي - المجلم، فاعلية التعلية الراجعة في تفهر اسلوب التعليم الصغي - ثور، بعض السياسات الاستراتيجية لتنبية فاعلية نظم الكميروتر للمعلومات في المدول النامية مع التركيز على البحرية العربية - عبدالرحن، المصديفة كوثيقة تاريخية من ولذا؟

IGAY (Yale)

المبغدادي، المضمون السيامي المفهورم الأمة في الفرآن .. حسن، هميم السلطان عبدا لحميد الثاني رجهاز الجاموسية في الملاود الشاهي، مناهج تنجيم المبدروهات في الدول النخابة .. الخرثري، حركة حامد بن وفادة على الحدود اللهوية للحجاز (مايو/يونوو/۱۹۳۷) - أبو إسهاميل، قياس وتحليل الموامل للرتبطة بكفاءة أداه وظيفة الشرء المصناعي بالشركات الكريمية . تصبحه المساهية عند المستجاه المستجاهة : ملاحها وظروف تشكلها وتغيرها في مصر .. الشلطاني، الراستجاه الوفيات بسبب الحوادث والتسم والنف على زيادة توقع المبلطاء في داخياة .. ميلكان/ المهسى دواسات في المعمل في المجلم المجتمع القطري .. حيداناليقي، الطب الشميري في قرية مصرية .

1944 , 4 246

المؤمس، دراسة في التوزيع الجغرافي للسكان والتنعية في الكويت - هبدالرحمن، الفكر الاقتصادي والتغير التكنولوجي
- هبدالحالق، الرضاء الوظيفي وأثره على انتاجية العمل - هيسى، مشكلة الصادرات الصناعية للنول المتخلفة -
هبدالمعطي، الثروة والسلطة في مصر - الجعلي، الذرائع الدبلوماسية والقانونية للتوسع الامبريالي في المريقيا - مطر،
المالجة المحاسبية تتكلفة الموارد البشرية في المشروع الاقتصادي - السيد، صورة الذات الشمي لذى المرأة ونهاذج من
الأدب الشميي (دراسة سيكولوجية).

🗍 علد ٤ ، ١٩٨٢

أحمد، بربطانيا والبحث عن حل سلمي للمشكلة الفلسطينية أبان ثورة عرب فلسطين ـ سعادة، الأهداف التعليمية للدراسات الإجباعية وتطبيقاتها على المجال المشرقية مدى الموارد الانسانية في الأحب الماحسي والأحب الأحب الأحداث المسامية الملاء دوراسة معارفة للنصب الاجتها البصرية والأطفال المبحرين حساف، التعذية العكسية وشروط الفعالية - أبو التيل، دراسة تفاقية مقارنة بين المصريف واليمنين في النواحي المصابية والسيكوسوسية التجليب، التجرية الأعمادية للمؤة الامارات العربية المتحدة بين النصوص الدمنورية والمهارسة السياسة - الطبيعة، مفهوم الادارة: دراسة ميدانية.

🗌 عدد ۱ ، ۱۹۸۳

هبدالحالق، دراسة تقييمية لدور ديوان الموظفين الكويتي في تطوير الجهاز الاداري للدولة , مطر، نموذج المدخلات والمخرجات كاداة من أدوات تخطيط النشاط الانتاجي في المنشأت الصناعية ـ جدعان، حوادث المرور في الكويت وأسبايا وطرق علاجها ـ أحمد، أثر التغيرات البنائية في المجتمع المصري خلال حقبة السبعينات على انساق اللهيم الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية ـ معوض، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية.

🔲 عدد ۲ ، ۱۹۸۲

الشلقاني، السياسة السكانية في الكويت: الوقسع الحالج-والبدائل للتناحة _ شرف اللدين، أحكام التطبيب في الفقه الاسلامي - صاري، أخبار الجريمة في صحافة الامارات: دواسة تحليلية - الكومي، الاشتراكية الصهيونية بين الحقيقة والحيال والتريف: دراسة نقلبة النجرية الكيبونز الاسرائيلي - القراء نحو تفنية جديدة في تدريس الكيمياء سخيري، المعيزات البنائية للأسرة النووية الاردنية: دراسة استطلاعية - ييومي، تغييم الجوانب العلمية والعملية للمحاسبة عن المواد البشرية.

ا عدد ٢، ١٩٨٢

الفقي، الموهبة المعقلية بين صدق النظرية والتطبيق: (عرض وتحليل لأهم الدراسات) ـ سالم، اشكاليات استخدام تحليل المفسمون في العلوم الاجتهاعية ـ بدر، الرضاء الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس ـ سعادة، دور آهمية التعميهات والنظريات في ميادين العلوم الاجتهاعية ـ عيسى، النمو المعرق عند جان بياجيه وعمل التصفين الكرويين للمنغ.

🔲 علد ک ۱۹۸۳

نمر، دراسة أثر التضخم الاقتصادي في الفكر المحاسبي ونموذج مقترج لمحاسبة التضخم .. عمر، القاعلة الانتاجية والتعبة الاقتصادية الشاملة.. الشيشيني، نقل التكنولوجيا والتبحة التكنولوجية في الدول النامية - نعج، التكوين الاقتصادي .. الاجتماعي وأتباط الشخصية في الموطن العربي .. الحطيب، العامل الدوري في الصراع العربي الاسرائيلي في ضوء الصدوان الاسرائيلي المدالة المناصل النوري السرائيلي ور، الرقابة الفعالة على نظم المعلومات المبتبة على الحاسبات: بعض الاحتبارات العملية لمواجهة التحديات الحالية خاصة في البيئة العربية .. الفقي، تكافؤ القرص التعليمية وجميعة الجدادرة.

1946 () 346

ياممين، الديمفراطية والعلوم الاجتهاعية دراسة -مول مشكلات التبرير والنقد والالتزام - التسيمي، بعض ملامح الحركة العهالية في المغرب العربي ودورها الوطني: دراسة في التاريخ الاجتهاعي - جميل، الاطار النظري للمفاضلة بين نظم المعلومات البديلة - وقاهي، مشاكل إدارة الأفراد في قطاع الأعمال الكويتي - مطر، تحسين أساليب دمج بنود التقارير للآلية المنشورة - بدر، فعالية نظام الاتصالات في بيت التمويل الكويتي: دراسة ميدانية وصفية تحليلية.

🗌 عدد ۲، ۱۹۸۶

رابع، وضعية تعليم الفنيات والنساء في الجُوائر قبل الاستقلال ويعد الاستقلال ـ سالم، التحليل التعلمي للدهاية ـ المثاقب، الاتجاء الراديكالي في صلم الاجرام: مثالية الفكر إم واقعيته ـ الشريبني، مشاكل القطاع التعاوني الاستهلاكي في مصر ـ صعادة، تطبيق الحقائب التعليمية في ميدان الدواسات الاجتهامية .

🗍 عدد ۳، ۱۹۸۶

جلال الدين، التمييز بين الذكور والاناث، وإنمكاساته على وضع المرأة وبعورها في المجتمع: مثال الأردن والسودان ــ امسياعيل، الادمان الكحولي: المشكلة المراوغة ــ يستان، آراء وإتجاهات تربوية في مجال عبو الأمية بنولة الكويت ــ هدية، السلطة والشرعية ــ حاجي، دراسة تحليلية لنسب أسعار المشجع وأسعار المستخدم بجداول المدخلات والمخرجات لدولة الكويت ــ العبيدي، تعيين وترقية أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة الكويت.

□علد ٤ ، ١٩٨٤

الخيطيب، الجوانب الأيديولوجية والسياسية والاجتماعية في الفكر العربي - تركي، الشخصية ونظرية التنظيم ـ هبدالمعطي، التعليم وتزييف الوعي الاجتماعي: دراسة في استطلاع مضمون بعض المقررات الدراسية ـ رفاهي، فلسفة الادارة البابانية في إدارة الموارد الانسانية: ما الذي يمكن أن تتعلمه الادارة العربية منها؟ ـ رشاد، المتالج السياسية للرأى العمام ـ صهاونة/ أبوجابر، مستويات واتجاهات الخصوبة والوفيات في الأردن ـ ١٩٧٦، ١٩٦١،

🗌 مدد ۱، ۱۹۸۵

سليهان، عوامل الابتكار في الثقافة العربية لملماصرة ـ الهاشل، التربية الحياتية في المرحلة الابتدائية ـ يدر، فعالية أتخاذ القرار بواسطة مجموعة ـ حامد، أثر العوامل النفسية في التنمية ـ هيدالرحيم، الجوانب السلوكية للموازنات التخطيطية _ صعادة، استخدام الاختبارات ذات الاختيار المتعدد في التاريخ والجفرافيا.

🗌 مدد ۲ ، ۱۹۸۵

ريسع، تطوير التعليم في حضل العلوم السياسية كاداة للتنمية . مرسي، سيكولوجية العدوان .. حسين/ السليان، المالموسات الفطالب المساسع، التواصل في المالموسات الادارية .. أبو اصبع، التواصل في المؤسسات الاعلامية حيسي، علاقة التعليم بمستوى الحكم الأخلاقي للدى عينة فتارة من طلبة كلية التربية .. جامعة طنطا .. الريحاني/ مبدالجابر، دراسة فعالية أسلوي التعزيز الرمزي والاشراط الكلاسيكي في علاج التبول الملاادادي .. في يال ، دراسة في التحيية في الكويت.

🗌 عدد ۳، ۱۹۸۵

ا عدد)، ۱۹۸۵

هيسى، نحو تأصيل فلسفي لدور الدولة الاقتصادي - القادري، قانون البحار والنظام الاقتصادي العالمي الجديد - المبلاوي، دراسات تجريبية في تعديل السلوك عند الاطفال - الشرقاوي، الفروق في الأساليب للموقية الاعراكية لدى الاطفال والشباب من الجنسين - علام، بناء اختجار هدفي المرجع لقياس مهارات الملميني في تطوير الاختجارات الملوسية - موسى، دور التعليم في إصداد الكفاءات من الفوي العاملة - التجراء المارة العربية - الخليب الانهاء السبامي الخليجية في اطار مجلس التعاون لدول الخليج المورية السري/ حالة المرقبة العربية - الحليب، الانهاء السبامي الخليجية في الوطن العربي - الشريبيني، مفهوم دورة حياة المنتج بين النظرية والتعليم والتنبية في الوطن العربي - الشريبيني، مفهوم دورة حياة المنتج بين النظرية وصوافح العين الاسلامي في نظام دوافح والتعارف العربية مقادية مقادرة - يستان/ الجاسم، الشميسية في نظام القروب المسامية المرتبطة الم

19A7 : 1 340

(١٩٨٥) في الكويت (تحليل سياسي) ـ الثاقب، المرأة والجويمة، اتجاهات حديثة في علم الاجرام ـ عزام، أثر التهجير على الاسرة الفلسطينية: دراسة وصفية استطلاعية ـ ميعاري، تطوير الهوية السياسية للفلسطينيين في اسرائيل ـ الفيل، الأمن الغذائي في الكويت ـ بيومي، المحاسبة عن تكلفة رأس المال من زاوية ترشيد تخصيص واستخدام الموارد البشرية.

🔃 عدد ۲ ، ۱۹۸۳

عبدالجي، توجهات السلوك السياسي للمول الكبرى في الأمم المتحدة - عبدالجواد، أهم ملامح التغير البنائي في القرية للمربة في السيعنات - رمزي، مستوى الكبكف الاجتهامي المدرسي لطلاب المرحلة المتوسطة في عافظة نينوى وعلاقته بتحصيلهم الدراسي - الشيطة، الملاقة بيون، أغامات الطلبة في المرحلين الثانوة، والأعدادية، الشلطاني، قياس الفاقد من الطلبة المنافقة المرحل البشرية من خريجي الجامعات وفقا لاحتياجات التنمية في دولة الكويت ـ إطهاسم، تقويم عمل الموجه الفني - شاهين، اسلوب المعاينة المكمية في المراجعة الاختياجات المعارسة معايير مؤمورية - عساف، المحدادات الأساسية لدورة المؤاتية العامة - جبر، اتجامات المجتمع الكويق نحو التعديق والمتواتيجات مكافحة؛ مدخل تسويقي

مدد، ۱۹۸۹

مصطفى، حول تجدد الاهتهام بالاقتصاد السيامي اللدولي - ظاهر، اتجاهات التنشئة السياسية والاجتاعية في المجتمع الأردني ـ باشا/ الطويعيي، الصناعات والمنتجات الثقافية: الواقع العربي والتصورات المستقبلية ـ زكريا، عمل المرأة في الوطن العربي: المواقع والأطاق ـ مصححة، أتباط المعجرة الفلسطين واتجاهاتها (٨٤٠/ ١٩٨٠) ـ عثيات التغيرات في الاردن ـ السيد، الطفل وتكوين المفاهم: دور الروضة والمدرسة الابتدائية ـ حسين، لا نون : قضية أخبلائية لما أبعاد أخرى في تاريخ الكيان الصهيوني ـ بيومي، افتراضات وفعاليات مداخل معالجة التحراف الكلفة

🗌 عدد ک، ۱۹۸۹

عزام، السلطة السياسية ووظيفتها الاجتهاعية - الجرباوي، نقد المفهوم الغربي للتحديث ـ معوض، أزمة عدم الاندماج في الدول النامية - بن سعيد، التنمية وتكوين الأطر، حول تدريس علم الاجتهاع ـ تركي، الحوف من النجاح عند الذكور والأنك، عيدالحافل ، فيادة الرسول وخلافته والأنباط المثالية للسلطة . المطوع/ عيسى، أثر استخدام الملفة الاتكليزية كوسيلة اتصال تعليمية على التحصيل الأكاديبي لكلية السلوم بجاممة الكريت المسيخ/ الحطيب، دور الجامعة الأودنية في تنمية أتجاهات الحداثة عند طلبتها ـ الثاقب، التحضر وأثره على البناء المائل وعلاقة المائلة بالأنارب في السالم العربي: عرض وتقييم لتتالج البحوث ـ حبيب/ قاصمها قتصاديات صناعة المعارض في دول مجلس التعاون الحليجي.

🔲 عدد ۱، ۱۹۸۷

حريق، أزمة التحول الاشتراكي والانبائي في مصر _ عصار، عاولة بناء نياذج منطقية اسلامية للبحث الاجتماعي _
متصور، دواسة في الانجاهات النفسية نحو المسنين _ حاجي، دواسة تحليلية انسب أسعار المنتج _ علي، تطور علم
اجتماع الننمية في الوطن العربي _ عيسى/ حتورة، دواسة حضارية مقارنة لقيم الشياب _ ناجي، تأثير تصميم الاستلة
والحافز غير الملاي _ البحر، صنادين الاستيار ونشأتها وطرق ادارتها _ الروسان، المعجز عن التعليم لطلبة المداوس
الابتدائية _ ربيع، توجهات الاعلام الصهيون على الساحة الأمريكية .

🗌 عدد ۲ ، ۱۹۸۷

الحملوة، النسهبلات المالية السمودية للدول الافريقية ـ سلميان، اثر التطور التكنولوجي على القرى العاملة وسياسات الاستخدام ـ مفتى، المنهجية السياسية الغربية: تحليل فقدي ـ بدر، فاعلية اتخاذ القرار بواسطة بمجموعات الادارة في الشركات المساهمة الكويتية ـ طاهر/ زيتون، اثر فهم معلم الكيمياء لطبيعة العلم في نوعية اسئلة امتحاناته المدرسية ـ

عيسى، أثر المستوى المعرفي على مهارة الاتصال بين الأطفال- تاجي، علم الاجتماع في العالم العربي بين المحلية والدولية
ـ رفاعي، استخدام فكرة مراكز التقويم في مصر ـ عيسى/ ياسين، التقنيات التربوية في تدريس الرياضيات في المرحلة
الابتدائية ـشلتوت، المحاسبة عن الاداء الانساني في حدود المنظور الاسلامي .

_ عدد ۳، ۱۹۸۷

جامع، الأهداف الجامعية ومكانة الدور التنموي لجامعة الاسكندرية بينها ـ عبدالحالق، التضخم الوظيفي في الجهاز الاداري الكويتي: دراسة تحليلية ـ حسين، مفهوم الذات وعلاقته بمستويات الطمأنينة الانفعالية ـ الأحمد، دراسة لبعض القضايا ذات الصلة بعمل الموجهين الفنيين بمدارس الكويت ـ حامد، تأثير ابن خلدون في الانزر ويولوجها الاجتماعية ـ القطان، نظرية المسار والهدف في القيادة: دراسة ميدانية ـ الصراف، علاقة الأسلوبين التأملي والاندفاعي بالتحميل العلمي ـ ومضان، تقيم صوق عهان المالية داخليا ـ العبيدي، الادارة في مطلع العصر العباسي الأول ـ المرفعي، أوروبا الغربية من التبعية الى الحياد.

🔲 علد ٤، ١٩٨٧

الحمود، مداخل اساسية للاصلاح الاداري في دولة الكويت . الحضراوي، العلاقة بين فاقض السيولة المعلية وصجز ميزان المدفوعات في الدول الناسية . العمو، دراسة مسحية للدافعية لدى طلبة جامعة الكويت ـ ميساك، نموذج كمي الانشار المبكرات ـ موسي، علاقة مسحات الشخصية بشكلات التوافق في المراحقة ـ معادة، دراسة مقارنة لاتجاهات الانتجام على التعميم ، يهود المنذ وهجرتهم إلى فلسطين ـ يونس، احتراضات المرتبة على الفكر الغومي بالمشرق العربي احتراضات المرتبة في الفكر الغومي بالمشرق العربية . (١٨٦٠ - ١٩٦١) ـ محمود، نحو اطار لنظرية المراجعة من التعبين على عهدة التدقيق بدارة الكويت.

ا ملد ۱، ۱۹۸۸

حنورة، مشكلات الشباب الكريتي من طلاب الجامعة بين الماضي والحاضر والمستقبل - صحوبة، ايديولوجية الرعاية الاجتماعية وغياب الحوار المجدي في الوطن العربي - لوطن المربي - لوطن المربي - لوطن المربي - المربي المربي المسائدة والمسائدة المادين والمعونين مقلبا طل عينة أردنية - الموسى، الوظنية كانت المرابية المحادين والمحاون المربية الكربي - أبو عياض، توجهات التخطيط المحادث المربية والمحادين في الاردن - صداف، الاتجامات الحديثة لتقويم أداء العاملين في الاردن - صداف، الاتجامات الحديثة لتقويم أداء العاملين في الاردن المحدود الموضوعة أبير جمعة، مدخل تسريقي لتقبيم وتطوير مستوى خريجي كليات التجارة للصرية - الباش، المخرجات التعالمية ومنبج تحليل النظم.

مدد ۲، ۱۹۸۸

ناجي، تحليل العائد والتكلفة للاستقصاء بالبريد: بحث على متاجر التجزئة بالكويت _ شلتوت، الاطار العلمي ناجي، تحليل المثالة الراهية، تقييم الاثار الناتجة عن تدفق معونات الغذاء في مصر، حراوي، مشكلات العملية التخطيطية لمنظمات الرعاية الاجتماعة: دراسة ميدانية حصود، فهم الرسالة الاعلامية وعلاقته ببعض خصائص مشخصية متطبها - ضعيب، تقلير اللمات والفائر والتحصيل الدرامي لذى المراهبين من المجتمع السعودي، تركي، الدافعة للانجاز عند الذكور والاثاث في موقف عايد وموقف منافسة - المرحي، التطوير المحاسبي للموازنة العامة - قطاع اخلامات باستخدام مفهوم تحليل النظم - المصوري، نظام الاثنار المكر والتبوة بالاحة شركات التأمين: نحوذج كمى حجير، مشي رضاء صلاح الحداث خلال عملية اتخلة فرار الشراء،

- 1	فتحي الخضراوي نظرية الكارثة وانهيار الاثنين الأسود	۱۷
- Y	شفيق الغبرا الاثنية المسيسة: الادبيات والمفاهيم	٤٣
- 4	مصطفى عشوي / سعيد لوصيف انماط القيادة ومستويات الاشراف التنظيمي	11
- £	جاسم كرم جغرافية الانتخابات وتطورها ومنهجيتها: دراسة في الجغرافية السياسية	۷٥
- 0	أحمد أباظة بعض العوامل المؤثرة في معدلات الحياة	٩٧
٦ -	حمدي عبداللطيف اثر قيمة التعليم وعمل المرأة على نوع النشاط الاقتصادي المصري ٩	119
- Y	هبدالفتاح المقرشي الفروق بين الطالبات المشاغبات والطالبات العاديات في الأداء الكيفي على مناهات بورتيوس	149
- A	محمد العظمة اثر الهيكل التمويلي على تقييم المشروعات الاستثمارية ودور المعلومات المحاسبية	189
- 4	أحمد عبدالخالق"/ أحمد حافظ حالة القلق وسمة القلق لدى عينات من المملكة العربية السعودية ١	۱۸۱
- 1•	. زياد رمضان واقع العلاقات العامة في مؤسسات الجهاز المصرفي الاردني كها تراها وتمارسها ادارات تلك المؤسسات	197

المجلد ١٦ ـ العدد ٣ ـ خريف ١٨٨	المحتوى
; عادة الانتاج الاجتماعي في المغرب	المناقشات مصطفى محسر ازمة التعليم وا
القانون المدني الكويتي	المراجعات ١ ـ الغبن فر
بدر اليعقوب : ابراهيم الدسوقي : الراهيم الدسوقي اللاعنفية	تاليف: مراجعة
اللاطعقية جين شارب : مبارك عوض : عاطف عضيبات	تأليف: ترجمة
: السيرة الذاتية فرهاد ديبا ذ: هاشم بهبهاني	تأليف:
/ لاصلاح الحركة النقابية المصرية	تأليف:
ط الاقليمي والتنمية في الريف	تأليف:
، الشخصية جابر عبدالحميد : علاء الدين كفافي	تاليف:

المحتوى المجلد ١٦ ـ العدد ٣ ـ خريف ٩٨٨	1444
 ٧ - الاقتصاد الاسرائيلي دوافع الحرب والسلام	Y 7A
 ٨ سياسة سعر الصرف وعلاقتها بالموازنة العامة	. ***
التقارير	
 ١ - بشير ابو قيله المؤقر العلمي حول تنمية المجتمعات الصحراوية 	***
 ٢ مصري حنوره الملتقى الاعلامي لاساتذة الاعلام والاتصال في الوطن العربي 	444
 ٣ - احمد نوفل المؤتمر السنوي الأول للبحوث السياسية النظام السياسي في مصر: التغيير والاستمرار	747
 ٤ ـ رامز عادله ندوة فكرية حول عنصرية الصهيونية 	711
دليل الرسائل الجامعية عبدالوهاب الظفيري خروج المرأة للعمل ودوره في تحقيق المساواة الاجتماعية: دراسة عن المرأة الكويتية المثقفة	
الملخصات	79 V

نظرية الكارثة وانهيار الاثنين الأسود

فتحي خليل الخضراوي كلية التجارة ـ جامعة طنطا

مقدمية

كان يوم الإثنين ١٩ أكتوبر ١٩٨٧ يوما أصودا في حياة الكثيرين من المتعاملين في بورصة نيويورك للأسهم New York Stock Exchange، فقد أصيبوا خلاله بصدمة عنيفة لم يفيقوا منها إلا على خسائر لم يكن لهم ولا للعالم عهد بمثلها، خسائر أعادت إلى الأذهان ذكرى الثلاثاء الأسود ٢٩ أكتوبر ١٩٧٩ الذي كان بداية لفترة كساد طويلة لم تنته إلا بقيام الحرب العالمية الثانية. ففي يوم لإثنين الأسود هبطت أسمار الأسهم في بورصة نيويورك هبوطا مفاجئا وحادا على وجه لم تعرف أسواق المال نظيرا له في تاريخها. فقد هبط مؤشر داو حوزز الصناعي بمقدار ٢٥ م نقطة، أي ما يوازى ٢٠,٦٪ من قيمته المعلنة عند ابتداء التعامل في ذلك اليوم حيث أقفل على ٤٢٨,٧٪ نقطة ملتها من قيمة الأسهم في ذلك اليوم بمفرده ما يقدر بنحو ٥٠٠ مليار دولار.

وتسابق المحللون في تقديم اجتهاداتهم عن الأسباب المسئولة عن ذلك الانهيار في الأسعار. فريق يلقى بالمسئولية كاملة على عانق العوامل الاقتصادية كفوضي النظام النقدى العالمي وعجز الميزانية وعجز الميزان التجارى الأمريكي. وفريق آخر يرى أن مثل هذه العوامل لا تتغير بين عشية وضحاها، فقد كانت موجودة قبل أن ييزغ فجر الإثنين الأسود، ولكن ما تغير هو الإحساس بها، أى العامل النفسي الذي عززت من تأثيره الجوانب الفنية للتعامل داخل البورصة كاستخدام الحواسب الإلكترونية واتباع نظام الدفع الجزئي بضمان الجزئي بضمان ويضاف إلى ذلك إمكانية الاقتراض الجزئي بضمان الأوراق المالية Burchasing Stock on Margin ورغم ذلك، فالأمر الأقرب إلى التصور أن تكون

هذه العوامل مجتمعة مسؤولة عها حدث. وبالتحديد، فإن الهبوط الذي حدث في الأسعار كان في البدء نتيجة لعوامل اقتصادية موضوعية تأثر بها المستثمرون، ولكن ما لبث الإحساس بهذه العوامل أن تحول على أيدى المضاربين إلى نخاوف نفسية تضمحت شيئا فشيئا، وساعد على ذلك الجوانب الفنية للتعامل، حتى حولت الحذر المحسوب إلى هلع شديد، واندفاع متهور نحو البيع فحلت الكارثة وكان الانهيار.

هدف البحث

يستهدف هذا البحث، مسلحا بذلك التصور، التعرف على الكيفية التي حدث بها الانبيار وليس لماذا حدث، وإن كانت السببية مسؤولة إلى حد كبير عن الكيفية. ويتطلب ذلك فهم وإدراك حقيقة العلاقة الديناميكية التي تجمع بين الأسعار من ناحية وسلوك وردود أفعال المتعاملين على اختلاف أنواعهم من ناحية أخرى، فهذه العلاقة الديناميكية متى أمكن فهمها كان من السهل معرفة، ليس فقط لماذا كان الانبيار مفاجئا وحادا على النحو الذى تم به، ولكن أيضا متى يحتمل حدوث مثل هذه الانبيارات، وكيف يمكن تحبيها. وسوف نتوسل إلى هذه الغاية بنظرية الكارثة Catastrophe Theory التي سنعرض لها الولا، ثم ننتقل إلى التعريف بالخواص المشاهدة للتعامل في بورصات الأوراق المالية. وفي ضوء هذه النظرية وتلك الخواص نقوم بتطوير نموذج كارثة القر بورك كان الانهيار، وله مع التوصيات المقترحة.

نظرية الكارثة

نظرية الكارثة Pactastrophe Theory هى نظرية رياضية للأنظمة الديناميكية¹¹. ويقصد بالكارثة كل وضع يحتمل أن يؤدى فيه التغير التلاريجي فى الأسباب إلى تغير فجاثى وحاد فى النتائج . كما يقصد بالأنظمة الديناميكية كل علاقة يكون بين أطرافها تأثير متبادل . ورغم أن العالم ملء بالتحولات الفجائية إلا أن أهم المجالات لتطبيق هذه النظرية هى العلوم البيولوجية والطبيعية والاجتماعية .

وأول من قدم هذه النظرية هو الرياضي الفرنسي رينيه توم عندما نشر كتابه والاستقرار البنيوي والتكوين التشكلي، عام ١٩٧٢ (Thom, 1975). ولقد اشتق توم نظريته من علم الطبولوچيا Topology وهو أحد فروع الرياضيات التي تهتم بخصائص الاسطح متعددة الأبعاد. ويرجع ارتباط نظرية الكارثة بعلم الطبولوچيا إلى أن قوى الطبيعة يمكن وصفها بأسطح توازن ناعمة. ولكن حين ينهار هذا التوازن فلابد من حدوث الكارثة.

ولكن كيف يمكن لنظرية الكارثة أن تصف جميع أسطح التوازن على تعددها؟ هنا تأتى أهمية النظرية التي صاغها توم والمعروفة باسم «نظرية التصنيف» Classification Theorem. ففى عالم رباعي الأبعاد، ثلاثة للمكان وواحد للزمان، تقرر هذه النظرية أنه إذا كان لدينا نظاما ديناميكيا يتحدد سلوكه بتدنيه أو تعظيم دالة معينة لا تزيد عدد متغيراتها المستقلة عن أربعة، فإن سطح الاستجابة الناتج سوف يكون شبيها بأحد الأنواع السبعة التي يضمها الجدول رقم (١٠) ولكل نوع من هذه الأنواع السبعة صفاته التي يقده، وتعتمد هذه الصفات المميزة على عدد المتغيرات التابعة (وتعرف باسم المتغيرات السريعة (Fast عدد المتغيرات السريعة (وتعرف باسم المتغيرات السريعة (Slow Variables).

جدول رقم (١) أنواع الكوارث طبقا لنظرية التصنيف

عدد المتغيرات السريعة	عدد المتغيرات البطيئة	نوع الكارثة
١	١	الالتواء
1	٧	القرن
1	٣	الذيل الخطافي
١	٤	الفراشة
٧	٣	القطع الزائد
۲	٣	القطع الناقص
۲	٤	القطع المكافىء

الصدر: (Zeeman, 1976 : 78)

وتبدأ نظرية الكارثة بنظام ديناميكي تصفه المعادلة التفاضلية التالية :

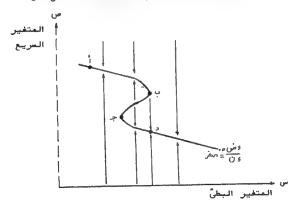
$$\left[\begin{array}{ccc} s & o & s \\ \frac{s}{s} & o & s \end{array}\right] \quad = \quad \frac{s}{s} \quad \frac{s}{s}$$

حيث ص هي متجه المتغيرات السريعة، وسوف نفترض أنه يتكون من متغير وحيد، و كون هي المشتقة التفاضلية الأولى لهذا المتجه بالنسبة للزمن ن. أما س فتمثل متجه المتغيرات البطيئة، وهي لا تزيد عن أربعة متغيرات.

وتتميز استجابة ص للتغيرات التي تطرأ على س بأنها أسرع من استجابة س للتغيرات التي تحدث في ص . ومن هنا يقال أن ص في هذا النظام الديناميكي تتكيف بشكل فورى لمتنضيات التوازن قصير الأجل، وعقب ذلك تبدأ س في التكيف ولكن خلال وقت أطول. وهذه التفرقة بين المتغيرات البطيئة والمتغيرات السريعة أمر شائع في بناء النماذج الاقتصادية (15: Varian, 1979). فالنماذج التي تصف الظواهر الاقتصادية الكلية في الأجل القصير تفترض ثبات بعض المتغيرات كراس المال والفن الإنتاجي. بينها تفترض نماذج النمو الاقتصادي، أن الاقتصاد يتكيف فوريا لاعتبارات النوازن قصير الأجل. ومن ثم يكون التركيز على عملية التكيف في الأجل الطويل.

وتهتم نظرية الكارثة بالتفاعلات بين توازنات الأجل القصير والعملية الديناميكية طويلة الأجل، وبالتحديد فإن نظرية الكارثة تدرس وتحلل الكيفية التي يسلكها التوازن قصير الأجل عندما مجرك النظام المتغيرات البطيئة تجاه التوازن الطويل الأجل وخلال هذا التحرك يمكن للكارثة أن تقع، بمعني أن يقفز التوازن القصير الأجل من منطقة إلى أخرى على سطح الاستجابة، والإيضاح ذلك سوف نضرب مثالا بأبسط أنواع الكوارث وهي كارثة الالتواء وكارثة القرن علما بأننا سوف نستخدم النوع الأخير في صياغة وتفسير أحداث الاثين الأسود.

(أ) كارثة الالتواء: تأخذ كارثة الالتواء Fold Catastrophe الشكل التالي:



حيث يكون المنحنى الواصل لجميع النقط الدنيا والعظمى ونقط الانقلاب التي تحقق: ع ص المنطق عند المستجابة الناتج . ولما كانت ص هي المتغير المنطق السريع، فإنها تتكيف بشكل فورى بحيث يتم الوصول إلى نقطة توازن مستقر على السطح و من تزيد س و مفر و و على فرض أن ذلك كان عند النقطة أ ، فإنه حين تزيد س و ن تبدأ نقطة التوازن قصير الاجل في التحرك بشكل مستمر إلى اليمين على المنحنى . و ن وعندما يتم الوصول إلى النقطة الحرجة ب ، والمعروفة باسم نقطة الالتواء Fold Point ، فإن أية تقفز نقطة التوازن قصير الأجل تجاه النقطة د وتكون المحرفة في س سوف تؤدي إلى أن تقفز نقطة التوازن قصير الأجل تجاه النقطة د وتكون الكارئة حيث يكون الممبوط في المتغير السريع ص مفاجئا وحادا . ويلاحظ أن العودة إلى السطح العلوى حين تنخفض س سوف تؤدى إلى قفزة عائلة حين تصل س إلى مواجهة النقطة ج . .

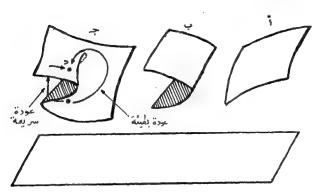
(ب) كارثة القرن : هذا النوع السابق من الكوارث لا مجدث إلا في الأنظمة الديناميكية ذات البعدين فقط. ولكن مع تزايد الأبعاد تزداد الأمور تعقيدا، ففي كارثة القرن Cusp Catastrophe التي تنشأ عن نظام ثلاثي الأبعاد حيث يوجد متغير سريع واحد ص وآخرين بطيئين س وع، والذي تمثله المعادلة التفاضلية التالي :

$$\left[\left(\frac{s\,\omega_{s}}{s\,s}\right)s+\frac{s\,\omega_{s}}{s\,s}\right]s=\frac{s\,\omega_{s}}{s\,s}$$

فإن السطح الذى تمثله المعادلة $\frac{o}{s}$ $\frac{o}{s}$ = صفر هو سطح ذو بعدين فى فراغ إقليدى ثلاثى الأبعاد، ويرتفع هذا السطح فوق المستوى الممثل للمتغيرات البطيثة ويأخذ إحدى الصور الثلاث المحتملة التى يوضحها الشكل (٢). ففى الشكل (٢ - أ) لا توجد احتمالات لأية كوارث حيث تؤدى التغيرات الطفيفة فى المتغيرات البطيثة س وع إلى تغير تدريجى وناعم فى التوازن قصير الأجل. ويمثل الشكل (٢ - ب) كارثة الالتواء التى تحدثنا عنها ولكن فى بعدين. أما الشكل (٢ - ج) فهو الشيء الوحيد الجديد فى هذا النموذج ويسمى بكارثة القرن.

و كما يظهر من الشكل (٢ - جه)، فإن كارثة القرن هى فى جوهرها التواء يختفى عند نقطة معينة تعرف بنقطة القرن. وتسمح هذه الخاصية بنوع جديد من التحرك. فبقرض وجودنا عند نقطة توازن قصير الأجل على السطح العلوى للقرن، ولتكن د، وأن س وع تغيرت مما أدى إلى السقوط عند حافة الالتواء إلى السطح السفلى. فكيف يعود النظام إلى السطح العلوى مرة أخرى؟

من الواضح أنه طبقا للشكل (٢ _ج) يوجد مسارين محتملين. المسار الأول هو التحرك إلى اليسار أسفل الالتواء ثم القفز إلى السطح العلوى. والطريق الآخر هو التحرك حول القرن والوصول في النهاية إلى نقطة الابتداء. ولا شك أن المسار الأول أسرع من الثاني لاعتماد الأخير بشكل كامل على تحركات المتغيرات البطيئة. ولكن أى النوعين من المعودة سوف يحدث؟ يعتمد الأمر بالطبع على ديناميكية المتغيرات البطيئة ودرجة التشعب أو الالتواء. وتجدر الإشارة إلى أن أى نظام يسمح بعودة سريعة وأخرى بطيئة يمكن تمنيله بكارثة القرن.



خواص التعامل داخل البورصات

ينقسم المتعاملون داخل بورصة الأوراق المالية إلى مستثمرين ومضاربين، وفيها يلى نعرض أولا لاستراتيجية كل فريق فى اتخاذ قراراته الاستثمارية، ثم نوضح كيف يمكن قياس حالة السوق. بعد ذلك نورد الخصائص التى تتميز بها حركة التعامل فى البورصة.

(أ) استراتيجيات اتخاذ القرارات الاستثمارية : تتخذ معظم القرارات الاستثمارية داخل البورصة بهدف تعظيم الثروة، وذلك عن طريق تعظيم العائد وتقليل المخاطر. وتختلف استراتيجية اتخاذ القرار الاستثماري بين المتعاملين، والذين يمكن تقسيمهم إلى مستثمرين ومضاربين.

والفرق بين الاستثمار Investment والمضاربة Speculation هو بالدرجة الأولى فرق فى معدل العائد المتوقع، ومقدار المخاطر المحتملة، وطول مدة الاحتفاظ بالأوراق المالية (6: Amling, 1984)، فالمضاربة تكون لفترات قصيرة تمتد من أسبوع إلى عدة أشهر، بينها

يكون الاستثمار لفترات أطول نسبيا (أ). وبسبب ذلك، يكون التركيز في المضاربة على ارتفاع القيم السوقية Appreciation وليس على الأرباح الموزعة أو الفوائد المدفوعة، وعادة ما يكُون العائد المتوقع في حالة المضاربة اكبر من مثيَّله في حالة الاستثمار، الا أن مخاطر المضاربة تزيد كثيرا عن مخاطر الاستثمار إذ كلما ارتفع العائد زادت المخاطر.

وتختلف استراتيجية اتخاذ القرارات الاستثمارية بين المستثمرين والمضاربين، فبينها تستند استراتيجية المستثمرين على ما يعرف بالتحليل الجوهري، فإن استراتيجية المضاربين تعتمد على ما يسمى بالتحليل الفني، وإن كان من الممكن أن يستعمل المضاربون أيضًا التحليل الجوهري:

التحليل الجوهري : Fundamental Analysis : يفترض هذا النوع من التحليل أن الدراسة الدقيقة لكل شركة تساعد في اختيار الأوراق المالية المقومة في السوق بأقل من قيمتها Underpriced. وتتم عملية الاختيار في الغالب بعد القيام بتحليل على مستوى الاقتصاد القومي، وتحليل على مستوى الصناعات، وتحليل على مستوى الشركات.

فالخطوة الأولى في هذا التحليل هي تحديد حالة البيئة الاقتصادية التي تتم داخلها عملية الاستثمار. فينبغي تحديد الوضع الحالي للاقتصاد، وفرص نموه، وإلى أين يتجه، ودلالات كل ذلك بالنسبة لقرار الاستثمار. ويساعد ذلك في اختيار القطاعات الاقتصادية التي تتزايد فيها احتمالات تحقيق أرباح كبيرة. ومن خلال دراسة هذه القطاعات القائدة، يتم اختيار الصناعات التي يتوقع أنَّ تتمتع بمركز تنافسي قوي، بعد ذلك تتم دراسة الشركات الرائدة في كل صناعة مختارة لتحديد مدى جاذبيتها للاستثمار فيها وتشتمل الدراسة الأخيرة على عدة عوامل منها المركز التنافسي، والربحية المتوقعة، وكفاءة التشغيل، والهيكل المالي والإداري. وإذا قرر المستثمر شراء أوراق مالية، فإن الاحتفاظ بها يظل قائها مادامت تغل عائدا مرتفعا، ويتم بيعها حين يعتقد المستثمر أنها قد أصبحت مقومة بازيد من قيمتها Overvalued وغالبا ما تطول مدة الاحتفاظ بالأوراق لعدة سنوات.

وتجدر الإشارة إلى أنه ليس شرطا أن يؤدي التحليل الجوهري في كل مرة إلى القرار السليم، فأحيانا ما يأتي سلوك السوق على خلاف ما يقترحه هذا التحليل. فقد يكون الموقف الجوهري للاقتصاد وكذلك للصناعة وللشركة قويا، ورغم ذلك فإن السعر في البورصة قد ينخفض، أو قد يكون الموقف الجوهري ضعيفا إلا أن البورصة ككل قد تكون قوية، أي أن الأسعار في ارتفاع.

التحليل الفني Technical Analysis : بينها يهتم التحليل الجوهري بالتنبؤ بالعائد المتوقع، فإن التحليل الفني يحاول التنبؤ بالأسعار المحتملة للأوراق المالية (Briston, (217 - 216 : 1975 . وطبقا لُلتحليل الفني، فإن القيمة السوقية للأوراق المالية تتحدد فقط بتفاعل العرض والطلب، ويرى المحللون الفنيون أن هناك عوامل متعددة تؤثر في العرض

.

والطلب. وهذه العوامل تشتمل، بالإضافة إلى الاعتبارات التى يتضمنها التحليل الجوهرى، على الأخبار والآراء والأمال والمخاوف والأمزجة والتخمينات والضرورات الملحة. وتستقبل السوق كل هذه العوامل وغيرها وتعكسها على أسعارها بشكل تلقائى وفورى ومستمر.

وبصرف النظر عن التقلبات البسيطة في السوق، يكون للأسمار اتجاهها العام الذي يبقى قائيا مالم تتغير قوى العرض أو الطلب. وحين يتغير اتجاه الأسعار، فسوف يكون لذلك أثره على سلوك السوق نفسه (540 نام (Amiling, 1984). ومعنى ذلك أن هناك فعل ورد فعل متبادل بين قوى العرض والطلب (المتعاملين) وبين الأسعار. وهذه النقطة لها أهميتها الخاصة كيا سيتضح فيها بعد. (")

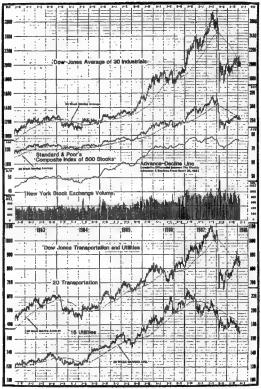
لهذا كله، فإن أكثر العوامل التي يراقبها المحللون الفنيون للرصول إلى قرار فيها يتعلق بالاستثمار هي الأسعار، وربما أحجام الصفقات المعقودة. وفي هذا الصدد، فإن أهم أداة يستخدمها المحلل الفني هي الخرائط البيانية Cherts. فهذه الخرائط توضح تحركات السعر في الماضي، وتعطي لقارئها مؤشرا لتحركات السعر مستقبلا بفرض أن التغيرات السعرية المتتابعة تعتمد على بعضها البعض (540: 458| Amiling, 1984)...

(ب) قياس حركة السوق: تقاس الحركة العامة لسوق الأوراق المالية بجؤشر أورقم قياسي يتألف من مجموعة من الأوراق المالية يعتقد أنها تعكس حالة السوق بكامله. ويفترض أنه عندما يرتفع هذا المؤشر، فإن السوق ككل يرتفع، وعندما ينخفض فإن السوق ككل ينخفض.

ولكل سوق من أسواق المال العالمية مؤشراته الخاصة. وتنحصر المؤشرات Standard & Poor's 0 ، المستخدمة داخل بورصة نيويورك في مؤشر استاندارد وبور ، التي Composite Index of 500 Stocks ، ومجموعة مؤشرات داو ... جونز التي تتكون من مؤشر داو ... جونز للنقل Low - Jones Average of 30 Industrials ومؤشر داو ... جونز للنقل Dow - Jones Average of 20 Transportation . ويوضح الشكل رقم (٣) تطورات هذه المؤشرات بالإضافة إلى حجم التعامل وذلك خلال الفترة من الربع الأول لعام ١٩٨٣ حتى بداية الربع الثاني من عام ١٩٨٨.

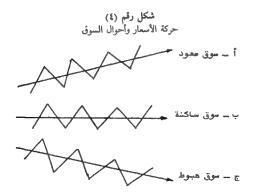
ويعتبر مؤشر داو ـ جونز الصناعى أهم المقايس المستخدمة للتعبير عن حركة التعامل داخل بورصة نيويورك للأسهم، بل وأكثرها شهرة وشيوعا™، ويتألف هذا المؤشر من أسعار أسهم ثلاثين شركة من كبريات الشركات الصناعية الأمريكية يتم تغييرها من فترة إلى أخرى حتى يظل المؤشر عثلا للسوق، ويتم حساب هذا المؤشر . بإضافة القيم السوقية للأوراق المشار إليها مع قسمة الناتج على رقم معين، ويقترب هذا الرقم المعين

شكل رقم (٣) تطور مؤشرات الأسعار وحجم التعامل في بورصة نيويورك ١٩٨٣ ـ ١٩٨٨



المدر: Trendline, 1988:6

وتفيد مراقبة تحركات مؤشر داو .. جونز الصناعى فى تحديد اتجاه السوق . ويقصد بالاتجاه ميل السوق إلى التحرك فى ناحية معينة عبر خط مستقيم تخيل لفترة معينة من الوقت ، وفى تحديد الاتجاه فإن الزمن ليست له أية أهمية ، فالاتجاه قد يمكث عدة دقائق أو عدة سنوات ، وإنحا المهم أن يظل الاتجاه قائيا إلى أن يتغير . وصندما تشكل تحركات هذا المؤشر سلسلة تصاعدية من الارتفاعات والانخفاضات التى يمكن وصلها بخط يشير إلى أعلى ، يكون اتجاه السوق إلى الأعلى ونكون فى سوق صعود ABIII Market حيث تزداد حركة الشراء على حركة البيع (الشكل ٤ - أ) . أما إذا كانت تحركات هذا المؤشر تشكل سلسلة تنازلية من الارتفاعات والانخفاضات يمكن وصلها بخط يشير إلى أسفل ، فإن اتجاه السوق يكون إلى الأسفل ونكون فى سوق هبوط ABear Market حيث نزداد حركة البيع على حركة الشراء (الشكل ٤ - ج) . ويشير تاريخ التعامل فى البورصات إلى أن أسواق المبوط حركة الشراء (الشكل ٤ - ج) . ويشير تاريخ التعامل فى البورصات إلى أن أسواق المبوط إذا كانت تحركات المؤشر الصناعى ذات اتجاه أفقى ، فإن السوق تكون ساكنة A Static (الشكل ٤ - ب) .



44

(ج) الخواص المشاهدة للتعامل فى البورصة : على ضوء ما تقدم يمكن استعراض خواص التعامل المشاهدة داخل معظم بورصات الأوراق المالية (47 - 41 : 1974 (Zeeman, 1974) ، وهى تنحصر فى الآتى :

- لذا فإن الأسعار داخل البورصة تستجيب بأكبر قدر بمكن من السرعة والحساسية لذا فإن الأسعار داخل البورصة تستجيب بأكبر قدر بمكن من السرعة والحساسية لتغيرات العرض والطلب، أى لسلوك المتعاملين داخل البورصة. ومن ناحية أخرى، يتأثر سلوك هؤلاء المتعاملين وخاصة فئة المضاربين بالتغيرات التي تحدث في الأسعار، ومن ثم، توجد علاقة تأثير متبادلة بين الأسعار وسلوك المتعاملين. وبينها يكون تأثير التغيرات في سلوك المتعاملين على الأسعار سريع حيث لا يستغرق ذلك سوى بضع دقائق، فإن التأثير المرتد من الأسعار على سلوك المتعاملين يكون أبطأ وغتلف بين المستثمرين والمضاربين. فرد الفعل لدى المضاربين قد يظهر بعد عدة ساعت أو عدة أيام أو حتى عدة أسابيع، أما رد فعل المستثمرين فإنه قد يمكث عدة أسابيع أو أشهر، وذلك لاعتماده على نتائج الدراسات التي يجرونها عن أسباب التغير في الأسعار.
- ٢ حين تكون نسبة المضاربين إلى إجمالي المتعاملين في السوق قليلة بحيث يغلب على السوق وجود مستثمرين على مستوى جيد من المعلومات Well Informed . فإن تساوي طلب وعرض هذه الفئة الأخيرة (المستثمرين) من شأنه أن يؤدى إلى سكون الأسعار. وبينا يؤدى وجود فائض طلب لدى هذه الفئة إلى ارتفاع الأسعار، فإن فائض العرض لديها يعمل على هبوط الأسعار.
- ٣. أما إذا كانت نسبة المضاربين كبيرة مقارنة بالمستمرين فسوف يترتب على ذلك ألا تكون السوق مستقرة. وحتى نفهم ذلك سوف نفترض أن فائض طلب المستمرين يساوى صفرا. حين يحدث ذلك فستكون الأسعار ساكنة، لكنه سكون يمكن أن يعصف به أي مؤثر خارجي مهها كانت ضالته، إذ أن أى تحرك طفيف في الأسعار بفعل المؤثرات الخارجية يتضخم في الحال من خلال سلوك المضاربين. فأهم ما يميز المضارب أنه دائما في سلوكه يتبع الاتجاه العام للأسعار. لذا نرى عدد المضاربين يزداد مع صعود الاتجاه، ويتناقص مع هبوطه. لذلك، فإنه حين تبدأ الأسعار في الارتفاع سرعان ما يتحول السوق إلى المضاربة على الصعود، وحين تبدأ الاسعار في الانخفاض سرعان ما يتحول السوق إلى المضاربة على الهبوط.
- 3 _ ولا يمكن لسوق الصعود أو لسوق الهبوط أن يعزز بقاءه ويظل متماسكا لفترة طويلة من الزمن، إذ لا بد أن يتحول في النهاية إلى الاتجاه المضاد. ويرجع ذلك إن التغير في الأسعار الذي تسبب فيه سلوك المضاربين سرعان ما يتعكس على سلوك المستمرين. فحين ترتفم الأسعار بشكل مبالغ فيه في حالة المضاربة على الصعود،

مجلة العلوم الاجتماعية

فإن المستثمرين من خبرتهم بأن ذلك لا يمكن أن يستمر إلى الأبد وأيضا من معرفتهم بحجم الطاقة الإنتاجية الساندة للسوق، سوف يفضلون تصفية محافظهم المالية والانسحاب من سوق الصعود حتى قبل أن تبلغ السوق ذروتها، ويؤدى ذلك إلى انخفاض فائض طلب المستثمرين ومن المحتمل أن يؤدى وجود نسبة كبيرة من المضاربين وقت انسحاب المستثمرين منه إلى تماسك سوق الصعود بشكل مصطنع ما يؤخر عملية التحول إلى الهبوط.

- ٥ _ وكما يؤدى الارتفاع المغالى فيه في الأسعار إلى انخفاض فائض طلب المستثمرين، فكذلك يؤدي المبوط الصغير في هذه الأسعار. ويرجع ذلك إلى أن سياسة المستثمرين في تجنب الحسائر الكبيرة تعتمد على وضع حد لمقدار الهبوط في سعر كل ورقة مالية وحين يتجاوز الهبوط في السعر هذا الحد فإنهم يقومون ببيع ما لديهم من أوراق كان هذا هو حالها.
- ٦ .. مع انحسار النشاط في سوق الصعود وتحولها إلى سوق هبوط نتيجة لانسحاب الستثمرين، يضطر المضاربون أيضا إلى الانسحاب، ولم يثبت تاريخيا كها ذكرنا أن ظلت سوق الهبوط قائمة لفترة طويلة ، إذ سرعان ما يتجه إليها المستثمرون بعد أن تكون قد استردت استقرارها وسكونها النسبي. وفي الوقت الذي يستشعر المستثمرون بوادر التحسن تكون السوق لا تزال تضارب بشكل مصطنع على الهبوط بحيث تكون هذه أنسب الفرص ليحقق فيها المستثمرون مكاسب أكبر في الأجل الطويل يعوضون بها خسائرهم الصغيرة في الأجل القصير، ويؤدى توافد المستثمرين على سوق الهبوط إلى عودة النشاط إليها من جديد فتبدأ في التحول إلى الصعود ولكن ببطء.

وفيها يلى سوف نستخدم نظرية الكارثة في بناء غوذج يعكس الملامح الديناميكية لحركة التعامل في البورصة والتي تحددها الخواص المشار إليها، بحيث يساعد في إيضاح آليات الانهيار الذي حدث في الأسعار في بورصة نيويورك يوم الإثنين الأسود ١٩ أكتوبّر : 1947

العلاقة الديناميكية بين الأسعار والمتعاملين

رغم أن فهم كل خاصية من الخواص المشار إليها في ذاتها يعد أمرا بمكنا من وجهة نظر جزئية وساكنة نسبيا، فإن من الصعب الإلمام بها جميعا في نفس الوقت واستيعاب طريقة تفاعلها مع بعضها البعض من وجهة نظر شاملة وديناميكية. لهذا، فإن الأمر يتطلب تكوين صورة هندسية A Geometrical illustration تعكس الملامح الديناميكية لحركة التعامل داخل البورصة كما تحددها هذه الخواص في تفاعلها. في هذه الصورة الهندسية لن تتسنى فقط رؤية الخواص الفردية بنظرة سريعة، وإنما سوف تظهر أيضا الأنماط المعقدة للتغير واضحة جلية مما يساعد على الخروج بفهم ديناميكي شامل لآلية الانهيار الذي حدث.

وقبل أن نبداً في التعرف على ملامح هذه الصورة المندسية التي ننوي بناءها، سوف نضم تحت نظر القارئ صورة مختزلة لخواص التعامل تكون مرشدة له في فهم أسباب ورود الصورة على النحو الذي أتت به. لهذا الغرض سوف نستخدم من للتعبير عن نشاط المستثمرين و ص للتعبير عن نشاط المشاربين. وبالتحديد، سوف تستخدم ص لتعني نسبة ما يستحوذ عليه المضاربون من السوق، أو بعبارة أخرى، نسبة النقد المضارب في السوق، أما من فسوف تعني فائض طلب المستثمرين.

وللاختصار في عدد المتغيرات المستخدمة فلن نستخدم متغيرا إضافيا للتعبير عن فاتض طلب المضاربين، وذلك لسببين: أولها، أن فاتض طلب المضاربين مو الفرق بين فاتض طلب المساوبين أن فاتض طلب المستفرين. وثانيها، أن فاتض طلب المستفرين، نتيجة لطبيعة هذه الفئة وأسلوبها في الاستثمار، هو جزء من الأليات الداخلية المسوق، وذلك على خلاف فاتض طلب المستفرين الذي يعتبر إحدى القوى الخارجية الموجهة للسوق داخل البورصة، كها ذكرنا، تقاس في العادة بمؤشر معين. وفي بورصة نيويورك للأسهم، يستخدم مؤشر داو - جونز الصناعي لاداء هذه المهمة. ومن ثم، إذا اعتبرنا أن م ترمز إلى هذا المؤشر، فإن عن وهي تشير إلى المشتقة التفاضلية الأولى للمؤشر بالنسبة للزمن (ع و أن السوق ساكنة. تستخدم للتعبير عن معدل التغير فيه، وحين تكون ع = صفر، تكون السوق صاكنة. وصفر، أيان أخذة في الهبوط.

واستنادا إلى مضمون الرموز التي قدمناها، يمكن أن نعيد صياغة الخواص المشاهدة للتعامل في البورصة، وذلك على النحو التالي :

- (١) إستجابة ع للتغير في كل من س و ص أسرع من استجابة س و ص للتغير في ع.
- (٢ ـ أ) إذا كانت ص صغيرة، تكون السوق مستقرة حيث تصبح ع دالة متزايدة ومستمرة في س ومارة بنقطة الأصل.
- (٢ ـ ب) اذا كانت ص كبيرة، تكون السوق غير مستقرة حيث تصبح ع دالة متزايدة لكنها غير مستقرة في س ولا تمر بنقطة الأصل.
- (٣) معدل التغير في ص له نفس إشارة ع. بعبارة أخرى، ص دالة طردية في م.
- (٤) تتناقص س في أعقاب الارتفاع الكبير في م حتى وإن واصلت الأخيرة ارتفاعها.
 - (٥) تتناقص س في أعقاب الهبوط الصغير في م.

 (٦) تتزايد س إذا كانت م قد استمرت في الهبوط لفترة من الزمن ثم بدأت أخيرا في التسطح.

 (أ) الصورة الهندسية لحركة التعامل : العلاقة المطلوب تنظيرها هي العلاقة التي تجمع بين س و ص و ع . وسوف نفترض أن العلاقة الديناميكية بين هذه المتغيرات تمثلها المعادلة التفاضلية التالية :

ع = د [س(ع) ، ص (ع)]

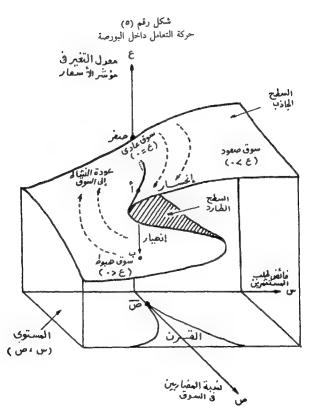
في هذه المعادلة ، ع هي المتغير السريع الاستجابة ، بينها س و ص هي المتغيرات البطيئة الاستجابة . وتوضح المعادلة السابقة أنه في نفس الوقت الذي تعتمد فيه ع على كل من س و ص ، تؤثر معرفة ع على سلوك س و ص . وسوف نطلق على الجزء الأخير في هذه العلاقة اسم «التأثير المرتدة A Feedback Effect .

وتساعد الخاصيتين الأولى والثانية بشقيها في تحديد معالم الصورة الهندسية لحركة التعامل داخل البورصة. فبتوزيع المتغيرات س و ص وع على محاور فراغ إقليدى ثلاثي الأبعاد حيث تقع س و ص على المحاور الأفقية، وتقعع على المحور الرأسي، فإن المعادلة التفاصلية تظهر في هذا الفراغ على شكل سطح ثنائي الأبعاد كالذي يوضحه الشكل (٥) (75. 376 200m)

وبالنسبة للخاصية الأولى، فإن سرعة الاستجابة عند نقطة ما تقع على أرضية الشكل (٥) تتناسب طرديا مع المسافة بين هذه النقطة وكل من الأبعاد الثلاثة. ولما كان المتغير السريع ع يقع على المحور الرأسي، والمتغيرات البطيئة س و ص تقع على المحاور الأفقية. فإن ذلك يعني أن المسافة في الاتجاه الرأسي سوف تكون أكبر منها في الاتجاه بن الأفقين، ويترتب على ذلك أن تكون خطوط الاستجابة السريعة في أغلب المواقع رأسية. بعبارة أخرى، إذا ثبتنا كل من س و ص، فإن قوى العرض والطلب سوف تصل بمعدل المنفير في مؤشر الأسعارع في أسرع وقت إلى وضع توازن مستقر يقع على السطح حيث تكون المسافة الرأسية صفرا.

وإذا استبعدنا المنطقة المظللة في الشكل (٥)، والتي تسمى بالسطح الطارد A .An Attactor Surface ، فإن بقية السطح تعرف باسم السطح الجاذب An Attactor Surface . وترجع هذه التسمية إلى أنه إذا بدأ النظام عند نقطة لا تقع على هذا السطح ، فإن الحركة الديناميكية للنظام سوف تنتقل جمده النقطة إلى السطح وذلك عن طريق أحد خطوط الاستجابة السريعة والتي قلنا أنها رأسية .

ويلاحظ أنه بالوصول إلى السطح الجاذب، يتلاشى تماما البعد الرأسى حيث يكون التغير فى الأسعار قد اكتمل ويبقى أن تستجيب له المتغيرات البطيئة، ويعني ذلك أنه مع

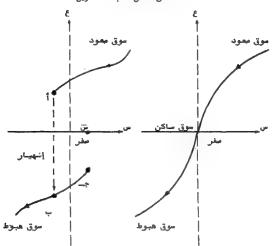


اقتراب النقطة من السطح تبدأ قوة التأثير فى حركة السوق تنتقل إلى البعدين الأفقيين. لذلك فإنه على السطح، وبالتحديد بالقرب منه، سوف تتواجد إستجابة بطيئة تمثل الأثر المرتد من ع على كل من س و ص.

(ب) الصفات المعيزة للسطح الجاذب: القضية التي تهمنا هي دراسة شكل السطح الجاذب للتعرف على الصفات التي تميزه والتي ترجع بالدرجة الأولى إلى تعدد قيم الدالة ع. وهنا تأتى أهمية الخاصية الثانية للتعامل بلشيها. تمني هذه الخاصية أن استقرار السوق أو عدم استقرارها يتوقف على نسبة المضاريين فيها إلى أجمالي المتعاملين. ولكن كيف يمكن للسطح الجاذب أن يمكس هذه الخاصية؟ حين تكون نسبة المضاربين صغيرة، يكون السطح الجاذب ناعا ومستمرا. ولكن مع تزايد هذه النسبة يحدث التواء في هذا السطح على النحو الذي يوضحه الشكل (٥). بحيث يتكون في منطقته الوسطى من ثلاث شرائح عليا ووسطى ودنيا. وبينها تنتمي الشريحتان العليا والدنيا للسطح الجاذب، فإن الشريحة الوسطى، وتعرف باسم السطح الطارد، لا تنتمي إليه حيث أنها لا تمثل نقط توازن مستقر.

ويلاحظ أن اتساع السطح الطارد يقل كلما اتجهنا نحو نقطة الأصل، حيث ع = صفر، إلى أن يتلاشي في النهاية ، ولا تعتبر معرفة السطح الطارد ذات أهمية لأن النظام ، كها قلنا، لا يستقر إلا على السطح الجاذب. وتعرف حواف هذا السطح الطارد باسم منحنيات الالتواء Fold Curves. وعند إسقاط هذه المنحنيات رأسيا على أرضية الشكل (٥)، أي على المستوى (س، ص)، فإنها تشكل ما يشبه القرن (انظر الشكل). ويجدد هذه القرن المنطقة التي تحدث فيها التغيرات الفجاثية الحادة. فطالمًا بقى النظام خارج القرن، كانت تطورات السوق (الأسعار) تدريجية ومستمرة كدالة للمتغيرات البطيئة. ويستمر ذلك حتى بعد الدخول إلى القرن. ولكن مع استمرار المتغيرات البطيئة في التحرك عبر القرن فلابد وأن تحدث الكارثة عند الخروج منه، بمعنى أن يؤدي التغير الطفيف في سلوك المتعاملين إلى تغير كبير فجائي في حركة السوق (الأسعار). ومن هنا كانت تسمية الشكل (٥) باسم كارثة القرن Cusp Catastrophe. وعند قطع السطح الجاذب رأسيا أمام ص مساوية لمقدار يساوى أو أقل من ص (انظر الشكل ٥) ينتج الشكل (٦ ـ أ) والذي يمثل منحني يمر بنقطة الأصل (الصفر). وعندما يكون فائض طلب المستثمرين مساويا للصفر، أي عندما س = صفر، فإن ع = صفر وهو وضع توازن مستقر. وعندما تزيد نسبة المضاربين عن ص تزداد احتمالات عدم الاستقرار، فقطع السطح الجاذب رأسيا أمام ص > ص ينتج عنه الشكل (٦ ـ س)١٠٠٠.

شكل رقم (٦) أثر تغير نسبة المضاربين على السوق عند انخفاض فائض طلب المستثمرين



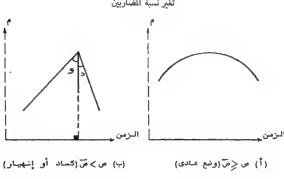
(أ) ص﴿مَّ (مسار مستمر) (ب) ص> مَّ (مسار غير مستمر)

في هذا الشكل (٦ ـ ب) وبالقرب من نقطة الأصل يوجد منحنيان، الأعلى يمثل سوق الصعود والأدني بمثل سوق المبوط. وإذا كانت س > س فإن فائض طلب المستمرين سوف يطغى على أية ضغوط خارجية قد تدفع إلى الهبوط، مما يضمن استمرار سوق الصعود، وبالتالى، فإن منحني سوق الصعود يمتد عبر الجزء الموجب من محور س. أما منحني سوق المبوط فلابد وأن ينتهى عند نقطة تواجه س، ولتكن ج.. وبالمثل، يمتد منحتى سوق المبوط عبر الجزء السالب من محور س، أما منحني سوق الصعود فينتهى عند النقطة أ.

وبذلك يتكون الشكل (٦ ـ ب) من جزئين منفصلين.

ويساعد هذا الانفصال في التعرف على جوانب هامة في سلوك السوق. فإذا قرر المستمرون، على سيل الافتراض، الانسحاب من سوق الصعود، وكان بالسوق نسبة صغيرة من المضاريين (ص ≤ صن)، فإن ع سوف تنخفض ببطء، كها توضح الأسهم في الشكل (٦- أ). وحيث أن ع هي معدل التغير في المؤشر م، فإن ذلك يعني أن هذا المؤشر في المنافق على المنافق عندريجيا مع اقتراب ع من الصغر. ومع تحول ع إلى السالب تبدأ م في الانخفاض التدريجي، وينشأ عن ذلك نهاية عظمى ناعمة كها في الشكل (١/ب). ...

شكل رقم (٧) تطورات الأسعار عبر الزمن مع تغير نسبة المضاربين



من ناحية أخرى، حين تكون نسبة المضاربين كبيرة (∞ > ∞) وقت انسحاب المستمرين من سوق الصعود، فسوف تظل هذه السوق متماسكة بشكل مصطنع إلى حين الوصول إلى النقطة أ في الشكل (Γ - ψ). حيث تظل ع موجبة ويكون المؤشر م بالتالى في تزايد كما يظهر من الشكل (Ψ - ψ) عند هذه النقطة، تحدث استجابة رأسية سريعة يوضحها السهم الرأسي في الشكل (Ψ - ψ) مما يؤدى إلى هبوط فجائي وحاد في ع من أعلى منحنى سوق المعبود، إلى Ψ على منحنى سوق الهبوط. حينئذ تصبح ع سالبة ويكون المؤشر م في تناقص. وبذلك يؤدى تحول ع من الموجب إلى السالب إلى إنشاء نهاية عظمى مديبة للمؤشر م كما في الشكل (Ψ - ψ) وذلك بزاوية قدرها د Ψ و التي يفصل بين جزئيها

عمود مسقط من نقطة النهاية العظمى. ويلاحظ أنه كلها كبرت و كلها كانت كان ارتفاع المؤشر أبطأ، وأنه كلها صغرت د كلها كان انخفاض المؤشر أسرع. ويتوقف مقدار الزاوية د عكسيا على مسافة السقوط أب فكلها كان السقوط أب أكبر كلها كانت الزاوية د أصغر وهبوط المؤشر أكثر حدة ويعتبر الشكل (٧ ـ أ) ممثلا للوضع العادى أما الشكل (٧ ـ ب) فيمثل حالة الكساد Pacession إذا كانت د كبيرة، أو الانهيار crasn إذا كانت د صغيرة.

(ج) الاستجابة البطيئة على السطح الجاذب: تشير الاستجابة السريعة إلى التغير في ع عندما تكون كل من س و ص ثابتة، وهي تظهر بيانياً على هيئة خطوط رأسية، وهنالها في الشكل (٥) أو الشكل (٦ ـ ب) السقوط من أ إلى ب. أما الاستجابة البطيئة فإنها تشير إلى الأثر المرتد من ع إلى س و ص عندما يتغير الأول وتأخذ في الغالب شكل خطوط أفقية على السطح الجاذب أو بالقرب منه، ومثالها في الشكل (٥) المنحنيات المنقطعة التي تظهر على السطح الجاذب. وهذه المنحنيات تعكس الحواص الأربعة الأخيرة للتعامل في البورصة.

وحتى نفهم ذلك، سوف نفترض أن السوق في حالة توازن مستقر وتتمتع بسكون نسبى، أي ع = صفر. هذا الاستقرار والسكون النسبى سوف يشجع المستثمرين، بالطبع بعد إجراء الدراسات، إلى تحريك نقودهم من أسواق أخرى لا تتمتع بما تتمتع به المتمتع به السوق الحالية من استقرار وسكون. في هذه الحالة تكون إحدى القوى الحارجية المؤثرة مثلة في فائض طلب المستثمرين قد تغيرت بما يترتب عليه ارتفاع المؤشر.

وطبقا للخاصية الثالثة، فإن ارتفاع المؤشر يؤدى إلى اجتذاب المضاربين فتزداد نسبتهم في السوق وتزداد بالتالى حدة النشاط في سوق الصعود عا يعمل على رفع المؤشر أكثر أعلى أعلى، إلا أن هذا الارتفاع الكبير في المؤشر، حين يستشعر المستعمرون المبالغة فيه، سوف يحثهم على تقليص فائض طلبهم تمهيدا للأنسحاب من السوق (الخاصية الرابعة). ويعمل ذلك الانحسار في نشاط المستعمرين على هبوط المؤشر عا يدفع المضاربين بدورهم إلى الانسحاب. وعثل المنحنيان المتقطعان الواقعان على الشريحة العلما (سوق الصعود) من السطح الجاذب في الشكل (٥) خطوط الاستجابة البطيئة في هذه الحالة. وبالمثل، تؤدى الخاصيتان الخاصسة والسادسة إلى المنحنيين المتقطعين الواقعين على الشريحة الدنيا (سوق المهرط). وتجدر الإشارة إلى أن الاستجابة البطيئة التي تحدث على السطح أو بالقرب منه الحيانا إلى الاستجابة السريعة، مع ما يترتب عليها من حدوث الكساد أو حي الاخيار.

(د) آلية الأمييار : يساعد النموذج السابق في فهم آلية الأمييار Crash Mechanism الذي حدث في أسعار الأسهم داخل بورصة نيريورك يوم الإثنين ١٩ أكتوبر ١٩٨٧ والذي اشتهر بالاثنين الأصود. كان الاتجاه العام لأسعار الأسهم في بورصة نيويورك منذ الحزوج من ركود عام ١٩٨١ على يوضح الشكل (٣)، هو

44

المضاربة على الصعود. ولقد كان هذا الاتجاه الصعودى نتيجة مترتبة على السياسة الاقتصادية التي انتهجها ريجان منذ توليه الرئاسة عام ١٩٨١ خلفا لكارتر" والتي استهدفت إنعاش الاقتصاد الأمريكي من الداخل اعتمادا على أفكار ما يعرف بمدرسة اقتصاديات العرض Supply - Side Economics والتي من بينها تيسير الائتمان بتخفيض معدل الفائدة وتشجيع الاستثمار وزيادة الحافز على العمل بتخفيض المعدلات الحدية للضرائب"، وبما ساعد أيضا على هذا الاتجاه إنخفاض قيمة الدولار تجاه معظم العملات الحديدة، ومن ناحية، أدى تخفيض معدل الفائدة الى أنخفاض تكلفة تحويل الاستثمارات الجديدة، ومن عودة الانتماش إلى الاقتصاد الأمريكي نتيجة لتخفيض الضرائب تزايدت أراح الشركات وارتفعت عوائد الأسهم. فلذا لم يكن غريبا أن يتزايد إقبال المستثمرين فيها. ومن ناحية أخرى، أدى انخفاض الدولار إلى تزايد إقبال المستثمر فيها. ومن ناحية أخرى، أدى انخفاض الدولار إلى تزايد إقبال المستثمر الأجانب على اقتفاء الأسهم الأمريكية حيث بانت أرخص في الوقت الذي تدر فيه عائدا أكبر. واجتذبت الأسعار في شكل اتجاه نحو الصعود.

في ظل هذه الظروف، كان طبيعيا أن يكون فائض طلب المستثمرين كبيرا ونسبة المضاربين عالية. وبالتالي، كانت تحركات السوق كلها تتم على الشريحة العليا من السطح الجاذب. ومع شهر سبتمبر بدأت تطورات العوامل الاقتصادية الكلية غير المواتية تلقي بظلالها على المناخ الاستثماري وتؤذن ببداية مرحلة من الانكماش الاقتصادي تنخفض معها أسعار الأسهم ويقتضي الأمر مواجهتها بالتحول إلى استثمارات بديلة ذات عوائد مرتفعة وثابتة كالسندات أو الايداع النقدي. وبما شجم على هذا التحول أن معدلات الفائدة ابتداء من الربع الثاني من عام ١٩٨٧ كانت قد أخذت في الارتفاع بسبب عودة الضغوط التضخمية. لهذا بدأ نشاط المستثمرين في الانحسان في البداية بطيئا وغير عسوس طلبهم، وشهد مؤشر داو ـ جونز الصناعي بالتالي هبوطا كان في البداية بطيئا وغير عسوس إلا أنه ابتداء من يوم الثلاثاء ١٣ اكتوبر ومع تزايد ورود المعلومات السيئة أصبح سريعا ومسموعا من العالم كله، فقد أسهمت هذه المعلومات السيئة في إعادة تشكيل توقعات المتعاملين نما أدى إلى انهيار الأسعار؟ (الهدا 1888) المتعاملين نما أدى إلى انهيار الأسعار؟

- (١) في يوم الثلاثاء ١٣ اكتوبر تمت الموافقة على تغييرات ضريبية تجعل عمليات دمج الشركات أقل جاذبية، وكان بجرد الإعلان عن مثل هذه العمليات يعزز مركز الشركة ويرفع أسعار أسهمها في البورصة.
- (٢) في يوم الأربعاء ١٤ اكتوبر أعلنت أرقام العجز التجارى وتبين منها أن العجز أكبر مما كان متوقعا، مما أدى إلى تدهور في قيمة الدولار وارتفاع في معدل الفائدة، وبالتالي هبوط في مؤشر داو - جونز بمقدار ٥٥ نقطة.

- (٣) في يوم الخميس ١٥ اكتوبر انتقد وزير الحزانة الأمريكي جيمس بيكر السياسة النقدية لألمانيا الغربية وهدد بعدم التدخل للدفاع عن الدولار المتدهور، مما عزز المخاوف القائلة بأن ارتفاع معدل الفائدة في يوم الأربعاء لم يكن محض صدفة. وكان من نتيجة ذلك أن هبط المؤشر مجقدار ٥٧ نقطة.
- (٤) في يوم الجمعة ١٦ اكتوبر حدث هجوم ايرانى على احدى ناقلات النفط التى تحمل العلم الأمريكي كان من نتيجته موجة من التشاؤم هبط على إثرها المؤشر بمقدار ١٠٨ نقطة.

ولما كانت القرارات الاستثمارية للمضاربين تستند، كما قلنا، على اتجاهات الأسعار كما يعكسها مؤشر داو ـ جونز، فقد أدى هذا الهبوط المستمر في المؤشر إلى قيام هذه الفئة بتصفية محافظها المالية في اندفاع محموم مع افتتاح البورصة للتعامل في . صباح الإثنين ١٩ أكتوبر. ومن العوامل التي شجعت على هذا الاندفاع استمرار وزير الخزانة الأمريكي خلال عطلة نهاية الأسبوع في توجيه تهديداته لألمآنيا وابداء استعداده لترك الدولار يهبط أكثر ان لم تتراجع عن رفع معدل فائدتها، وهو ما يحمل في ثناياه مزيدًا من الارتفاع في معدل الفائدة ومعدل التضخم وتدهور في أرباح الشركات، ويخلق بالتالي بيئة لا تشجع على اقتناء أسهم الشركات الأمريكية. وكان من الممكن أن تكون نتيجة هذا التحرك هبوطا معقولا في الأسعار لو أن نسبة المضاربين في البورصة في ذلك اليوم كانت صغيرة، إلا أنها كانت من الكبر بحيث أدت إلى الانهيار الذي أتى على شكل قفزة هاثلة من على الشريحة العليا للسطح الجاذب والتي كان على حافتها عندما أقفلت البورصة مساء الجمعة ١٦ اكتوبر إلى الشريحة الدنيا عندما أقفلت البورصة في اليوم التالي للتعامل وهو الاثنين ١٩ اكتوبر، فكان هبوط المؤشر في ذلك اليوم، وهو ٥٠٨ نقطة، مساويا لهبوطه تقريباً خلال فترة شهر ونصف مضت، وضِعْفُ هبوطه تقريباً يوم الثلاثاء الأسود ٢٩ أكتوبر ١٩٢٩.

ويلاحظ من تطورات مؤشر داو ـ جونز الصناعى خلال الأيام التى تلت الإثنين الأسود، كما يوضح الشكل (٣)، أن عودة النشاط إلى بورصة نيويورك كانت بطيئة . وقد يدعو ذلك إلى النساؤل، لماذا لم تكن العودة سريعة مثلها كان الانهيار فيقفز السوق من الشريحة الدنيا للسطح الجاذب (سوق الهبوط) إلى شريحته العليا (سوق الصعود)؟ بعبارة أخرى، لماذا لم يجدث انهيار مضاد Upward Crash وهل النموذج الذى قدمناه يتنبأ بمثل هذه العودة البطيئة للنشاط؟ .

الإجابة التي يقدمها نموذجنا لهذا السؤال هي أن التغيرات التي حدثت في الأسعار كان لها تأثير مرتد على سلوك المتعاملين، بمعني أن التغيرات في ع أثرت على كل من س و ص. فسوق الهبوط المتدهورة عقب ذلك اليوم لم تعد مشجعة للمضاربين فانسحبوا منها. ونتيجة لهذا الانسحاب بدأت السوق في التحرك إلى الجزء الخلفي من الشكل (٥) حيث المنطقة التي تتميز بندرج واستمرارية سطح الاستجابة، وتم ذلك عبر المنحنيات المتطعة على يسار سطح هذا الشكل. ومن ناحية أخرى، كان الانحفاض الذي حدث في أسعار الاسهم مبالغا فيه بحيث أدرك المستثمرون، في ضوء معرفتهم بأوضاع الشركات، أن القيمة السوقية للعديد من الأسهم أقل بكثير من قيمتها الحقيقية بما شجعهم على شراء هذه الأسهم يومي ٢٩٥١ أكتوبر. وترتب على ذلك أن استرد مؤشر داو جونز الصناعي خلال هذين اليومن ٢٩٥١ أكتوبر. وترتب على ذلك أن استرد مؤشر داو جونز الصناعي اختفاء هذه الميزة فانخفض نشاط المستثمرين وأصبيت السوق بسكون نسبي. ومن المتظر، مع تنامي المثقة وتزايد فائض طلب المستمرين أن يبدأ السوق اتجاهه مرة أخرى نحو الصعود ولكن ببطء وتدريجيا. وجين تصل الأمور إلى هذه النقطة سوف يتشجع نحول السعود ولكن ببطء وتدريجيا. وجين تصل الأمور إلى هذه النقطة سوف يتشجع المضاربون على دخول السوق لتبدأ من جديد دورة أخرى بين الصعود والهبوط.

الخلاصة

استخدمت هذه الدراسة نظرية الكارثة لإلقاء الضوء على آلية الانهيار الذى حدث في 19 أكتوبر ١٩٨٧ في بورصة نيويورك للأسهم مستهلا سلسلة من الانهيارات في بقية البورصات العالمية الأخرى. وتستند الدراسة في بناء النموذج المقدم على عدد من الخواص المشاهدة للتعامل في البورصات ويفترض النموذج أن المستثمرين هم جزء من القوى الخارجية الموجهة للسوق، بينا يعتبر سلوك المضاريين جزءا من الآلية الداخلية للسوق. وتساعد الصورة الهندسية للنموذج في بيان الأنماط المعقدة للسلوك بشكل واضح وجلى يساعد في فهمها فها متكاملا وسريعا.

ويشير النموذج إلى أن أحداث الإثنين الأسود ببورصة نيويورك قد مهدت لها تصرفات المستثمرين حين بدأوا منذ قراية شهر ونصف سابقة على ذلك اليوم في تصفية عافظهم المالية استجابة لتطورات المتغيرات الاقتصادية الكلية. ثم تبعهم في ذلك المضاربون مدفوعين بالاتجاه الجديد للأسعار نحو الهبوط. ولضخامة عددهم فقد أدي اندفاعهم المحموم لتصفية محافظهم إلى حدوث الانهيار وكانت الكارثة التي أعادت إلى الأذهان ذكرى 1979.

ولما كان تحرك المستثمرين استجابة للتطورات غير المواتية على الساحة الاقتصادية والتى تمثلت في عجز الموازنة الفيدرالية وعجز الميزان التجارى وكلها كانت تنبيء عن ارتفاعات محتملة في معدل الفائدة وبالتالي ارتفاع تكلفة الاقتراض وهو ما يؤدى إلى الخفاض معدل التكوين الرأسمالي ويضع حدودا على فرص التوسع والربحية، ويجمل أوجه الاستثمار الاخرى كالإيداع النقدى أو اقتناء السندات أكثر جاذبية من اقتناء

الاسهم. لهذا كله، فإن إعادة الاستقرار إلى البورصة يستدعي بالدرجة الأولى تقليل العجز بنوعيه، هذا ويمكن تقليل الأثر الانكماشي الذي يحدثه تخفيض عجز الميزانية الفيدرالية على الاقتصاد الأمريكي عن طريق تخفيض معدل الفائدة وتيسير منح الاثتمان. وميزة هذا الاقتراح أنه يساعد من ناحية على ارتخاء السوق المالية، ومن ناحية أخرى يساعد على إطلاق الموارد لاستخدامها في توسيم حركة التصدير.

وبالطبع، يفضل أن يقتر ن ذلك بالتنسيق بين السياسات النقدية للدول الصناعية . فقبول هذه الدول بتخفيض معدل الفائدة يؤدى إلى زيادة معدل التكوين الرأسمالي فيها وبالتالى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادى، وفى نفس الوقت يخفف من أعباء الديون على دول العالم الثالث. ولا شك أن لذلك انعكاساته على تزايد احتمالات التوسع الأمريكي فى التصدير وبالتالى تحسن ميزانها التجارى.

ولاحكام السيطرة على البورصة وإعادة الانضباط إليها في الأوقات التي تندر بالانهبار يكن فرض ضريبة مؤقتة على بيع الأسهم يتناسب معدلها طرديا وطول فترة السيطرة المطلوبة. إذ يساعد هذا الإجراء في الاقلال من حركة البيع بصفة عامة، وقد يقنع المستمرين بالاحتفاظ باستثماراتهم لفترة أطول. كما يعمل على إخماد نشاط المضاربين، مما يعمل على إخماد نشاط المضاربين، مما يعمى السوق في وضعه العادي على مساره المستمر. ومما يساعد على تدعيم هذه السيطرة تأجيل سداد الديون المقترضة بضمان الأوراق المالية، والتخلص من النظم التي تزعزع استقوار السوق كنظام الدفع الجزئي ونظام الاقتراض الجزئي.

الهوامش

- (١) يقول توم في محاضرة له (189 : Thom, 1977) أنه رغم ما يشاع من أن نظرية الكارثة هي نظرية رياضية فإنها في الحقيقة ليست كذلك. وإنما هي ومجموعة من الأفكارة نشأت من فروع الرياضيات وأدت إلى تقدمها.
 - (٢) للاطلاع على معدلات وأشكال هذه الأنواع انظر (Zeeman, 1976: 78 79).
- (٣) إعتماداً على طبيعة النظام الديناميكي الذي عمله المعادلة التفاضلية ، قد تعتبر النقط الدنيا هي نقط التوازن المستفر وما عداها نقط توازن غير مستفرة أو العكس. وأيا كانت الحالة ، فإن المنطقة (ب جـ) سوف تمثل أوضاع التوازن غير المستقر. ومن هنا ، فإن فعل النظام سوف يختفي دائما بالوصول إلى نقطة خارج هذه المنطقة حيث يتحقق له الاستقرار (الحضراوي، ١٩٨٥ : ١٢٣).
- (٤) يقصد بالأستثمار هنا الاستثمار المالي وليس الاستثمار الحقيقي، والاستثمار المالي هوما كان على هيئة اقتناء أسهم وسندات أما الاستثمار الحقيقي فيتمثل في اقتناء أسهم وسندات أما المعرفة والمعدات والسلم المعمرة. وتجمير الإشارة إلى أن المضاربة تختلف عن المقامرة Gumbing في أنها تحتاج لي إجراء حسابات دقيقة لاحتمالات النجاح والفشل، وهذا ما يجملها غتلفة عن المغامرة التي تمتمد على الحظ والتحمين والاندفاع. ولالأخيرة أثارها السيئة على الاقتصاد حيث تحول الأسعار عن بجراها الطبيعى وتعرض السوق فوات عنيفة.

- (٥) بالإضافة إلى هذين النوعين من التحليل، يوجد تحليل ثالث يعرف باسم النظرية الحديثة لمحفظة الاوراق المالية Anddem Portfolio Theory الأوراق المالية من المكافئاة، وهو يفترض أن السوق على درجة عالية من الكفاءة، وأن اسعار الاوراق المالية في لحظة مينة مستقلة عن أسعارها في اللحظة التالية، ومن ثم، يصعب التنبؤ بالأصعار المحتملة، ويعنى ذلك أنه لن يكون بمقدور أي من المتعاملين هزيمة السوق، أي لا يمكن لاداء أحد المتعاملين أن يكون أفضل من أداء مثار المتعاملين الأخرين. وبالتالى، فإن الاستراتيجية المالد المتعاملين الخاصول على المائد المتوسط للسوق تكلى المائد
 - (١) للذا غالبا ما يطلق على هؤلاء المحللين اسم والخرائطيين، Chartists .
- (٧) يرى الكثيرون أن التحليل ألجوهرى يتفرق على التحليل الفنى، ورغم ذلك فمن المهم للمستعمر أن
 يدرك الوضع الفنى للسوق حيث يساعده ذلك على فهم للتقلبات القصيرة الأجل فى السوق.
- (٨) ظهر مؤشر دآو_ جونز الصناعي لاول مرة في ٢٦ مايو ٦٩٨ . ويرجع فضل تطويره إلى كل من تشارلز
 هـ. داو (١٨٥٦ ١٩٠٢) وإدوارد جونز (١٨٥٦ ١٩٢٠) اللذين كانا شريكين في إنشاء أول شركة لنشر الأخبار المالية في جريلة يومية هي دوول ستريت جورنال».
- (٩) يعتمد الأسلوب المتبع في رسم هذا السطح على استخدام التفاضل، حيث يكون السطح هو مجموع النقط التي تجمل المشتقة التفاضلية الأولى مساوية للصفر، وليس مها أن تعرف كيف تؤدى هذه المهمة، وإنما يكفى أن تعرف أن هذه المشتقة تساوى صفرا حين تكون الدالة أفقية، ولا يتحقق ذلك إلا عند النقط الدنيا والمعظمى لهذا فان السطح الموضح بالشكل (٥) يضم جميع النقط الدنيا والمعظمى، بالإضافة إلى نقط الانقلاب في الدالة على الاعتبار.
- (١٠) تذكر أن النظام لا يستقر إلا على السطح الجاذب فقط، ومن هنا استبعد الجزء الواصل بين المنحنيين.
- (۱۱) اعتملت السياسة الاقتصادية لكارتر على إنماش الاقتصاد الأمريكي من الخارج، فارتفعت معدلات الفائدة داخل أمريكا حتى تجنف رؤوس الأموال الأجنبية. عما أدى الى ركود حركة التمامل في الأسهم حيث كان الاستثمار في السندات أو الإيداع في البنوك أكثر جاذبية للمستثمرين وشهد مؤشر دار ـ جونز الصناعي خلال رئاسة كارتر 1947 1940 تنبذبا حول متوسط قدره تقريبا ۸۰۰ نقطة. ويلاحظ أن توسع حكومة رئيسان في الانفاق المسكرى على حرب النجوم والسلح الاسترتبجي قد أدى إلى تفاقم صحر الفيزانية الفيدرائية وهو أحد الموامل المسؤلة عن التندفور.
- (١٢) من أفكار هذه المدرسة أيضا العودة الى قاعلة الذهب.
- (۱۳) يتسق ما حدث يوم الاثنين الأسود مع استراتيجيات نظرية السوق الكف- Efficient Market ، إذ ترى هله النظرية أنه إذا كان السوق كفئا فان حركة الأسمار فيه لا بد وأن تعكس بشكل كامل وفوري كل المعلومات المتوفرة للمتعاملين فيه (8 . (Lee, 1988) .

المصادر العربية

الخضراوي، ف.

۱۹۸٥ «التغير الهيكلى ونظرية الكارثة» التجارة والتمويل، المجلة العلمية لكلية التجارة ـ جامعة طنطا، ٥ (١): ١٠١ ـ ١٠٤.

المصادر الاجنبية

Amling, F.

1984 Investments: An Introduction to Analysis and Management. Englewood Cliffs, New Jersey: Prentice-Hall.

Briston, R.J.

1976 The Stock Exchange and Investment Analysis. London: George Allen & Urwin Ltd.

Lee, S.

1988 "Efficient Market Theory Lives!" Wall Street Journal. May, 9.

Thom, R.

1975 Structural Stability and Morphogensis. (English translation by D.H. Fowler) New York: Benjamin.

1977 "Structural Stability, Catastrophe Theory and Applied Mathematics". SIAM Review 19 (April): 189-201.

Trendine

1988 Daily Action Stock Charts. April, 22.

Varian, H.R.

1979 "Catastrophe Theory and the Business Cycle". Economic Inquiry 17 (January): 14-28.

Zeeman, E.C.

1974 "On the Unstable Behavior of Stock Exchanges". Journal of Mathematical Economics 1: 39-49.

1976 "Catastrophe Theory". Scientific American (April): 65-83.

مطة دراسات الخليم والجزيرة الحربية



تمبدرعن كامعترالكوست

ريشيشالتحريير د. بهدرجاستم اليعقوب

القرع جامعته الكوييت - الشوبيخ

V-ATTA3 هاتنا ١٩٧٢ الما

3787783

4 A1 1590

* تقوم المجلة باصدار ما ياتي:

* صدر العدد الاول في يناير ١٩٧٥.

والعلمية.

 ا) مجموعة من المنشورات المتخصصية عن منطقة الخليج والجزيرة العربية.

ه هجلة علمية فصلية محكمة تصدر ٤ مرات ف السنة.

تعنى بشئون منطقة الخليج والجزيرة العربية

السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية،

ب) مجموعة من الاصدارات الخاصة والمتعلقة بمنطقة الخليج والجزيرة العربية.

جـ) سلسلة كتب وثائق الخليج والجزيرة العربية.

 عقد الندوات التي تهم المنطقة أو المساهمة فيها واصدارها في عثب

* يغطى توزيعها ما يزيد على ٣٠ دولة في جميع انحاء العالم.

الاشتراك السنوي بالجلة.

أ) داخيل الكويت: ٢ د.ك. ليلافيراد ١٦٠ د.ك المؤسسات. ب) الدول العربية: ٢,٥٠٠ د.ك للافراد ٢٢,٠ د.ك

للمؤسسات

ج-) الدول الاجنبية: ١٥ دولاراً للافراد ١٠ دولاراً للمؤ بنسبات.

جمَيع المراسلات توجه باسم رئيس التحريب على العسوان الا تسيب: س. سب : ١٧٠٧ - الحالديَّة - الكوييّ - الربز السريدي 72451

الإثنية المسيّسة: الأدبيات والمفاهيم

شفيق الغبرا قسم العلوم السياسية ـ جامعة الكويت

مقادمة

تهدف هذه الدراسة الى إلقاء الضوء على الاثنية كظاهرة اجتماعية سياسية هامة مؤثرة على الدولة والمجتمع. اذ سيتم، عبر تقييم الأبحاث المتعلقة بالاثنية والصادرة باللغة الإنجليزية، التعرف على أهم مكوناتها، ومسبباتها، بالإضافة للحلول الممكن توفيرها في مواجهة الأزمات الناتجة عن تبلورها. وبينها لايشتمل البحث على كل ما له علاقة بالاثنية، فهو ليس تقريرا بيبلوغرافيا عن الموضوع، الا أنه سيتعرض لأهم الاتجاهات والمدراس الفكرية المتعلدة الإبعاد للابحاث الصادرة الفكرية المتعلدة الإبعاد للابحاث الصادرة باللغة الإنجليزية عن الاثنية سببا كافيا لتغطيتها في بحث مستقل. كها تحتوى هذه الدراسات على أساس نظري هام قد يساهم في بلورة فهم افضل لهذه الظاهرة. ولا يقصد من هذه المراجعة التقليل من قيمة الدراسات الجاده الصادرة باللغة العربية حول الموضوع. فمن الواضح، وبالرغم من الحواجز السياسية والمجتمعية المعوقة لدراسة الاثنية عليا، فإن بدايات جديده اخذت تشق طريقها،

وتنبع أهمية الاثنية، وبالتالي قضايا الأقليات والصراعات القبلية والطائفية، في الوطن العربية النامية، وضرورة أن نعي الوطن العربية النامية، وضرورة أن نعي أبعادها، جذورها وأسبابها، جدف تقديم الحلول السليمة التي تضمن لكل المواطنين حقوقهم، ولكل الاثنيات والأقليات مساواتها، وللوطن العربي وحدته وأمنه" وتتمتع

^{*} أود ان اتوجه بالشكر الى أ. د. اسماعيل صبري مقلد والى د. وليد مبارك للملاحظات القيمة التي قدماها بعد قراءتها لمسودة سابقة من هذه الدراسة.

الظاهرة الاثنية بأهمية كبرى نظرا لسعى الكثير من القوى الخارجية لاستغلالها في اطار خلق مزيد من التغنيث في البلاد العربية. ففي مقال للصحافي الاسرائيلي (1982) ١٩٥٨) أوضح ينون أن استراتيجية اسرائيل في الثمانينات والمستقبل غهاه العرب يجب أن تعتمد أساسا على المسألة الاثنية الطائفية في المجتمعات العربية. من المغرب حيث العرب والبربر الى السيدان ومصر والسعونية والكويت والبحرين والإمارات ولبنان وسوريا والعراق، التناقضات الاثنية والطائفية تعم كل دولة وهي كما يقول ينون، قابلة لاستغلافا من جانب اسرائيل لفرط ما يسميه وبيوت الشدة، العربية. ويؤكد يغون أن قضايا الأكراد، اللروز، السيامية والاقتصادية داخل كل دولة عربية وبين الموراعات الاجتماعية والمشكلات السيامية والاقتصادية داخل كل دولة عربية وبين الدولة والأخرى جميعها قابلة للانفجار إذا ما أحسن استغلافا. وفي هذا يقول زثيف شيف الدولة والأخرى إسرائيلي تعليقا على حرب العراق وإيران إن أفضل ما يمكن أن يخدم المصالح الإسرائيلية في العراق والكلام لشيف «هو نفتت العراق الى دولة شيعية، ودولة شيعية، وانفصال الجزء الكردي (Shahak, 1982).

الصحوة الاثنية بين الأدبيات القديمة والجديدة

«الصحوة الاثنية»، أو «الوطنية الاثنية»، تنتشر عبر القارات الخمس. إنها صحوه تهدد بخلق وحدات سياسية جديدة، بالإضافة الى تحالفات وانقسامات جديدة اذأن الكثير من المجموعات والوحدات الصعرى المسماه اثنية بالمجتمعات البشرية، كالوحدات القائمة على العرق، الدين، والانتهاء القبلي، بدأت بتقوية علاقاتها الداخلية مؤكدة وجودها مؤثرة على سياسات وقرارات الحكومات وبحالات عددة وجود الحكومات مرتبط بالتوجهات السياسية لهذه الوحدات الاجتماعية.

ولفهم هذا التوجه وهذه الحركة لابد لنا من رؤية الوحدات والمكونات التي تقع خلف المؤمسات، الدول، والبنى الفوقية. كيا أنه ومن أجل ملاحقة الاثنية خلال عملية تطورها والبحث عن تعييراتها علينا أن نغوص في المكونات المجتمعية الى الأعماق والجذور حيث الفرد، الأسرة، القبيلة، الطبقية، الهويات المختلفة، الولاءات المتنافضة، القيم والايديولوجيات. بمنى آخر، فان والتنعية السياسية وليست وبناء المؤمسات كها عرفها علم التنمية بالسياسة المقارنة، بل هي أكثر من ذلك. إنها أساسا المعادلة الواقعة ما بعد المؤسسة، إلى الدينية، الإنسانية، الاجتماعية، الطبقية، المؤسسات القائمة والاقتصادية، القائمة حول الصراع والسلطان والوحدات التي تحيط بالمؤسسات القائمة (على المؤلفة في الحقيقة كذلك. وهو ما يجعل الاثنية (خاصة بظروف العالم الثالث وعالمنا العربي) موضوعا في غاية الأهمية للتنمية السياسية.

الأدبيات والكتابات الأولى عن الاثنية بعد الحرب العالمية الثانية في المجتمعات الاشتراكية والغربية الرأسمالية استبعدت احتمال استمرار بقاء الاثنية في الدولة العصرية الحديثة. فذا نما توقعين اثنين، الأول ليبرالي والثاني راديكالي :Glazar & Moynihan, 1975) (2-3: Peterson, 1979 . . التوقع الليبرالي أسس مفاهيمه حول الأثنية بناء على الاعتقاد بأن نمو الاتصالات والثقافة داخل المجتمعات بالاضافة لنمو الدول الحديثة والمؤسسات سيذيب ويلغى «العلاقات الأولية» Primordialties في المجتمع وسيستبدلها بعلاقات حديثة قائمة على الولاء للدولة ومؤسساتها. وكان الاعتقاد بأن الفوارق القائمة على أساس العائلة، القبيلة، العشيرة، والعرق ستذوب في الدولة. هذا المنطق تأثر بالفكرة القومية كما عرفها الغرب منذ الثورة الفرنسية. كما تأثر بتجربة (وعاء الانصهار) Melting pot الأمريكية . لهذا نجد أن (Lerner (1958 في دراسته الثنائية القائمة على التناقض بين الحداثة والتقليد، أكد ان الطبقة، القبيلة، الاثنية، والدين، هي جزء من نظام تقليدي محتضر . كما ان جابرييل الموند وسدني ڤيربا في دراستهما الثقافة المدنية آمنا بأن وعاء الانصهار، ونهاية العلاقات الأولية لصالح علاقات أوسع هو التطور الطبيعي للثقافات وللمجتمعات التقليدية التي يفترض أنها تتطور باتجاه والثقافة المدنية والنموذجية أ أما الموند وفيربا (١٩٦٣) فلم يحاولاً مجرد التمييز بين الثقافات الفرعية المتنوعة في البلدان التي درساها (المكسيك، انجلترا، الولايات المتحدة، ألمانيا، إيطاليا)، اذ أعتمداً فقط على التعليم والجنس كأساس للتمييز بين الفئات المختلفة داخل كل أمة Bill & Hardgrave) (90:97) . إلا أن الفرضية الليبرالية وصلت قمتها في ادبيات «بناء الدول والأمم الحديثة» (Deutch,1953; Lindberg, 1963; Haas, 1958))، التي تنبأت بانصهار وذوبان كل العلاقات القائمة على العرق، اللون، القبيلة والدين في المجتمّعات النامية. وقد بدأت هذه الفرضية الليبرالية تواجه تحديات وعقبات جدية في أواخر الستينات عندما بدأت الأحداث تسير بالاتجاه المعاكس.

من جهة أخرى، توقعت الفرضية الراديكالية (الماركسية) أن نمو المجتمعات المسماه وتقليدية باتجاه الحداثة سوف يتم من خلال بناء البنية الاجتماعية الاقتصادية التحتية التي ستحول العلاقات الأولية الى علاقات مبنية على الطبقة. بمعنى آخر، فان الانقسامات الرأسية بالمجتمع ستتحول من خلال بناء القاعدة الانتاجية الى علاقات أفقية وطبقيه. وهذه الفرضية أيضا واجهت معضلة عدم تحول العلاقات الرأسية الى طبقية بالرغم من نشوء الطبقات بالمجتمعات النامية.

وقد عكست هذه الاتجاهات والفرضيات الى حد كبير الأحداث الحاصلة في العالم الغربي والثالث في العقد الذي تلا الحرب العالمية الثانية. ففي الغرب شكل الاستقرار السياسي الذي شهدته فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وفرضية وعاء الانصهار، أساسا لهذا التفاؤل. أما بالشرق الأوسط فعندما كان رضا شاه وأتانورك يخوضان تجرية والتحديث، وعندما كانت وحدة مجتمعات الشرق الأوسط وغيرها من الشعوب الرازحة تحت الاستعمار تبدو قوية خلال فترة الصراع ضد المستعمر، فان الكتابات والأدبيات والأدبيات والبيت هذا الاتجاه العام ففرضت الحلول والنظريات التي تلاءمت معه. وعندما بدأت الاحداث تثبت بأن الاثنية مازالت قوية وبأن فرضية دوعاء الانصهار، ليست مطلقة وبأن الفوى الاثنية بدأت بالانفجار كالبراكين في هذه الدولة أو تلك بالغرب أو الشرق، بدأت الادبيات والكتابات الفكرية في ملاحقتها. وقد شكل بروز الحركة السوداء وحركات الادبيات والكتابات المتحدة إضافة للحركات الاثنية مثل حركة كوبيك، الباسك، ويلز، ايرلندا عاملا حاسما في نمو مفهوم الاثنية (Esman, 1977). هكذا بدأ بأواخر السينات وأوائل السبعينات من هذا القرن عدد من علماء الاجتماع والانثروبولوجيا بالاضافة لعلماء السياسة باعادة النظر بالمفاهيم القديمة حول الاثنية وباعادة دراسة الاثنية كظاهرة.

لقد اعتمدت الجهود الجديدة على الحاجة لفهم مسألة الاثنية عن طريق استخدام مفاهيم جديدة ليست مستخلصة من التناقض القائم على ثنائية التقليد _ والحداثة، أو «الثقافة المدنية» النموذجية. فقد بدأ الباحثون باكتشاف أن التناقض بين المجتمعات الحديثة والقديمة ليس بالحجم المصور. وأن افتراض مجموعة ركائز وأسس لما هو حديث وما هو قديم كثيرا ما يخطىء حيث يلتقي القديم بالحديث (Gusfield, 1967) . وعلى هذا فان الحداثة لاتعنى غياب الاثنية كما أن «الثقافة المدنية» النموذجية هي فرضية نظرية أكثر من كونها تمثل واقعا اجتماعيا وسياسيا محددا. إن هذا التطور الجديد جاء بفهم جديد للاثنية والانقسامات الرأسية بالمجتمعات. فهذا الجيل من الكتاب لم يعد يعتمد كلية على الدولة كمصدر للدراسة والبحث لكنه انتقل الى ماهو أبعد وأعمق باتجاه المجتمع حيث القوى والتشكيلات الاجتماعية التي تؤثر بالسياسة والدولة، والتي تشكل المجتمع أو المجتمعات التي يعتمد استمرار الدولة عليها. وهكذا بدأ «نموذج» جديد يؤكد نفسه، والنموذج هو البحث العلمي الذي يهدف الى مزيد من المعرفة والممارسة العلمية القائمة على انجازات علمية سابقة موافق عليها من قبل جزء (أو أكثر) من الجماعة العلمية (Kuhn, 1970: 10) . ولا يعني ذلك اعتماد هذه الأدبيات والدراسات على نموذج واحد بالمعنى الضيق للكلمة. فالعلوم الانسانية ليست في دقة العلوم الفيزيائية. فالكتابات الجديدة التي برزت بأواخر السنينات وأوائل السبعينات والثمانينات متشعبة كتشعب عالم الاثنية. كما أن الحلول التي تفترضها لهذه المشكلة متفرعة كتفرع المشكلات الناجمة عن الاثنية. الذي يوحد هذَّه الأدبيات هو الحساسية العامة لشيء يقع ما وراء الدولة والمؤسسة وعلاقات الدول. فهم يحاولون معرفة وحدات وولاءات تختلف عن تلك التي نعرفها في الولاء الجغرافي الوطني. أ وبينها نجد أن بعض المفكرين والباحثين يعبرون عن تحول حاد بعيدا عن الأدبيأت التقليدية حول الاثنية نجد أن البعض مازال يستخدم المفاهيم القديمة لدراسة الحقائق الحديدة.

الاثنية، الهوية والقومية

للاثنية مستويين اثنين. المستوى الأول وهو «المعطى» الذي يولد الفرد به (العلاقات الدولية). والمستوى الثاني هو تكون هوية اثنية محددة قائمة على هذه العلاقات الأولية. المستوى الأول من الاثنية عام وموجود في كل إنسان ويمكن تسميته بالفئة أو المجموعة الاثنية. وهمكذا فالفرد مولود في لغة محددة، عرق، لون، لهجة، إقليم، دين ومذهب. كل هذه المكونات مرتبطة بالاثنية كفئة عامة. هذا وبالامكان تصنيف كل الأفراد والجهاعات بكل مجتمع، بالغرب أو بالشرق، بلبنان أقر بالكويت، الى فئات ومجموعات عامة على أساس هذه العلاقات الأولية الاثنية.

وبالنسبة للمدرسة التقليدية، فان الاثنية ترتبط بالعلاقات الأولية التي تنم عن المستوى الأول من الاثنية ، وكيا يقول كليفورد غيرتز، الاثنية هي «المعطى النابع من ولادة الفرد الى جماعة دينية تتكلم لغة محدودة أو حتى لهجة من لغة، وتتبع ممارسات اجتماعية عهدة»: (Geertz, 1963: 109).

أما المستوى الثاني والأهم من الاثنية فيتعلق بالرابطة الأقوى من بين كل العلاقات اللموية التي لما التأثير الأكبر على كل فرد من المجموعة أو الفئة. ومن ذلك اللون (الهوية السوداء بالولايات المتحدة)، والإقليم (هوية الكوبيبك في كندا)، والمذهب (الهوية المارونية في لبنان)، والمقبلة (قبائل الابيو (١٥٥) في نيجيريا). فهذه الجوانب من العلاقات الأولية عمدد معرفة أعضاء هذه المجموعات بذاتها كها تحدد معرفة الآخرين بها. هذه الموحدات قد تصغر أو تكبر، وقد تتناسب مع تشكيل دولة من الدول وقد تتناقض. ومن هنا فان هذا المستوى الثاني من الاثنية يحتوى على عناصر كثيرة تتفاعل بمستويات مختلفة تركيا، وهو مسلم، وينتمي لقبيلة محددة، وقد يكون عاملا أو موظفا أو مقاتلا. لكنه معروف اليوم ككردى لأن هذه هي الهوية التي تسيطر على كل الجوانب الأخرى المتصلة بتركيبه الأثني. وهذا تصبح «الكردية» هي الأساس (أى رابطة الأرض واللغة والعرق)

يمكن النظر الى كل فئة أو مجموعة اثنية أو قومية أيضا على هذا الأساس. فالعرب مثلا فئة التي كنها ليست هوية اثنية لأنها تفتقد، على الأقل مرحليا، وعيها لوجودها وذاتها. والمقصود بهذا الوعي لا المعرفة أو التأكيد اللفظي على أنهم يشكلون أمة، ولكن الأساس في هذا هو القدرة على ترجمته عبر السلوك السياسي والتنظيمي وأشكال النشاط الانساني المختلفة. أما عن الشيعة، والمدروز والموارنة في لبنان، فعن طريق الرباط المذهبي تحولت الى هويات اثنية تجاوزت وضع الفئة أو المجموعة.

هذه الهوية أو المستوى الثاني من الأثنية أطلق عليها الكثير من الأسهاء. انها «الوعي

الأثني»، والتسيس الأثني»، والإدراك الأثني» وفوق كل شيء والوطنية الأثنية». وكانت فرضية الوطنية أو القومية الأثنية قد قدمت من خلال كتابات ولكر كونور الذي استخدم تمير والشعوب المدركة لاثنيتها». وكونور هو الذي أدخل الى الاجتماع السياسي تعبر الطعنية الاثنية، وهو الذي ربط هذا المفهوم بالثورة الفرنسية (Connor, 1972)، إن الاثنية المسيَّسة عبارة عن وجاعة يتوفر لديها احساس خاص بالتضامن» (Smith, 1981: 65)، ولديها أيضا ادراك لوجودها وخصوصيتها كها تمتلك شعورا بالاعتزاز بالذات ووجموعة من القيم والرموز المشتركة» (Smith, 1981: 65)، وهدفها كمجموعة اثنية له طابع سياسي ويدور حول الدولة. وإذا كانت قد عبرت عن نفسها عن طريق الدين، اللغة، الانتها للأرض، العلمانية، العرق، الطبقة، او اي مركب من هذه العوامل، فإنها كلها، حسب كونور وسميث، شكل من اشكال الاثنية المسيسة.

وتجدر الاشارة إلى أن هناك فروقا كبيرة بشأن المستوى الثاني من الاثنية (الاثنية المسيسة). فبينها يسعى الأكراد باتجاه الانفصال، لا تسعى الهوية السوداء في الولايات المتحدة سوى الى تحسين وضعها العام والدفاع عن حقوقها ضمن شرعية الدولة. فالاثنية المسيسة تختلف في مسبباتها، كها تختلف في مطالبها وغاياتها، بل وتختلف في حدتها ودرجة احتقانها.

إن هذا التحول من الفئة أو المجموعة القائمة على المعلاقات الدولية الى حالة توكيد الذات هو الذي يجعل الاثنية ظاهرة في غاية الأهمية. ويؤكد فيشمان أن «الفئة الاثنية تصبح قومية عندما تمتلك صورة عن نفسها، وعن ماضيها الجماعي وكذلك عندما يدرك ويتجاوب أعضاؤها مع هذه الصورة، (Fishman, 1968: 329) وفتسيّس الاثنية يترجم البحث الفردي عن المعنى والانتهاء الى مطلب جماعي للاحترام والسلطان، (Rothschild, 1981: 6)

إن أحد الذين أضافوا إضافات هامة للأدبيات حول الادراك والوعي الاثني هو البريطاني انثوني سميث، ففي كتابه «الصحوة الاثنية» يصنف سميث الاثنية المسيسة كها البريطاني انثوني سميث، ففي كتابه «الصحوة الاثنية المسيسة ومرتبطة بقوة مع قبول الايديولوجيات القومية في العالم الحديث، ومرتبطة أيضا بنمو حركات قومية واعية للذاتها (Smith, 1981:18). وهذا الاتجاه الخاص «بالصحوة الاثنية هو ابتعاد عن الاستراتيجيات الانعزائية المهادنة (المعروفة لدى الاقلبات الاثنية) باتجاه الكوميوناليزم (أو باتجاه التسيير الذاتي، أو الانفصال، أو باتجاه الانفصالية ((irredentalism), (Smith, 1981:17) (Irredentalism). فالثورة الفرسية وفتوحات نابليون كها يذكر سميث هي التي أتت بردود الفعل الاثنية من شعوب كثيرة. كها أن الوطنية أو القومية الاثنية انتشرت الى الالمان، والإيطالين والبولندين، والمغنارين، واليونان، والتشيكوسلاف، وحسب فرضية سميث فان «التعبيرات الاخيرة

للوطنية الاثنية في داخل وخارج أوروبا، هي حلقات جديدة في هذا الاتجاه التاريخي العام الذي يضم مجموعات بشرية كانت حتى الأمس هامشية لا قيمة لها، (84.281: Smith, 1981).

إن الاثنية المسيسة، كما هو واضح مما سبق، هي ظاهرة حديثة تعبر عن تحول اجتماعي اقتصادي يصيب فتة من الناس تشترك في السمات الاثنية. احدى أهم وأكثر الدراسات تأثيرا حول الموضوع هي دراسة (1975) Horowitz الذي يؤكد على الفرق الواسع بين الاثنية تأثيرا حول الموضوع هي دراسة (1975) كفئة او مجموعة عامة وبين الاثنية السيسة الكنه ينتقل بدراسته ليثبت أن ظاهرة الاثنية المسيسة هي ظاهرة حديثة لها جدورها في واقع الناس الاجتماعي والاقتصادي، وبالتالي فأن الصحوة الاثنية، حسب دراسة هرورييّز ليست استعادة ما هو قديم أو جامد كانت بالأسس القريب فئات بشرية متفوقة لها ولاءات وانتهاءات ختلفة. والمجموعات كانت بالأسس القريب فئات بشرية متفوقة لها ولاءات وانتهاءات ختلفة. والمجموعات كانت بالاثنية التي أدركت وجودها الآن وصاغت مطالبها الاثنية التي تبرز الآن هي نتيجة أشكال جديدة من القبائل الايبو (180) في نيجيريا، مثلا، عبارة عن هوية اثنيه برزت نتيجة انصهار عدد كبير من القبائل في جنوب نجيريا. كذلك عبارة عن هوية اثنيه برزت نتيجة انصهار عدد كبير من القبائل في جنوب نجيريا. كذلك فان السيخ مثلا ولفترة قريبة لم تكن مجموعة اثنية عيزة اذ نتجت عن الهندوسية. (Horowitz, 1975).

إن أحد صفات الاثنية المسهة هي قدرتها على خلق تشكيلات اجتماعية جديدة حيدة حيث دمج القيم وأشكال التضامن الجديدة مع القديمة، فالهوية الشيعية كها تعبر عن نفسها اليوم، هي الى حد كبير نتائج تطورات جديدة جدنورها في هذا العصر لكنها تداخلت مع القديم. ويعتبر (1969)، Barth, (1969)، من أوائل المساهمين في بلورة مفهوم ديناميكي للاثنية. فالاثنية، بنظره، لا تعبر عن مجموعات جامدة وثابتة، بل هي تجمعات بشرية غير ثابتة، أعضاؤها يتغيرون (على المدى الزمني البعيد)، وذلك لأن عضويتها وحدودها مرتبطة بالتغيرات التي تطوأ على الأوضاع الاجتماعية. كها يؤكد روتشايلد بأنه متى ما رسمت الاثنية المسيسة حدودها الاجتماعية، تصبح العملية غير قابلة للإلغاء أو العكس وبالتالي بالتعامل معها والاعتراف بوجودها تمهيدا لايجاد الحلول المعقولة :(Rothschild, 1981)

لكن للاثنية وجوه عديدة متناقضة. فهي قابلة لأن تكون قوة إنسانية محررة وخملاقة كما أن تكون قوة مدمرة عشوائية مكبلة للانسان. ويؤكد روتشايلد أن:

«الأثنية المسيسة في العالم الحديث معقدة وغامضة. فقد خدمت كوسيلة للاعتداء، القهر والامبريالية، كها خدمت كوعاء دفاعي ضد اتجاهات السيطرة. المجموعات الاثنية التي تخشى من أن تغمر بواسطة المجموعات المسيطرة، قوى الحداثة، وسلطة الدولة المركزية تسيس نفسها ديالكتيكيا عن طريق تسخير نفس القوى التي انتجتها، وذلك لمقاومة المصير المخاف. فبينها قد تبدو الاثنية المسيسة كردة فعل ثقافية محافظة ومعادية للحداثة الا أنها تساهم بالتغيرات البنيوية (بالمجتمع والدولة) وباعادة توزيع السلطان. من المؤكد ان تكون (الاثنية المسيسة) كابحة داخليا للأفراد الأعضاء في المجموعة الاثنية ضاغطة عليهم أو مغرية لهم للدفاع الضيق والمحدود عن آفاقها. وينفس الوقت بإمكانها أن تكون قوة محررة لهم من فقدان الاتجاه والقلق ان تكون ايضا شكوكة عداثية غير مرئة وحاسمة تجاه العالم الخارجي وتجاه ان تكون ايضا شكوكة عداثية غير مرئة وحاسمة تجاه العالم الخارجي وتجاه المحامات الأخرى الاثنية والغير اثنية. بامكانها أن تزيد أو تقلص من الحرية والتقدم . إنها قابلة أن تكون قوة مبدعة أو قسوة مدمسرة)

مسببات الاثنية المسيسة: هناك الكثير من العوامل التي نسبت الى تطور الاثنية بصورتها المسيسة، فعملية تحول الفئات الاثنية والسلبية، المتقوقعة على نفسها والمستثناه سياسيا إلى وأمه صغيرة مدركة تساهم في صياغة هويتها التاريخية (Smith, 1981:24) ليست بالعملية المسيطة. ان مسببات الاثنية المسيسة كثيرة، وتعود أساسا لعوامل متصلة بالصراع (المستتر والمعلن) القائم في كل مجتمع على السلطان، والنفوذ، والثروة.

فمثلا بالنسبة الى (1970) Melson & Wolpe (1970) يعود الى عملية فالتعبئة وقيام الصراع الآثى والطائفي بين فئات مختلفة بالمجتمع، يعود الى عملية فالتعبئة الاجتماعية التي أوضح دورها وأهميتها دويتش. فالتعبئة الاجتماعية هي العملية التي يتحول فيها الفرد والمجموعات البشرية من الوعاء التقليدي الى الوعاء الحديث فمن التعرض الى الجوانب العصرية الحديثة مثل الاعلام، التلفزيون، البضائع الاستهلاكية، والتكنولوجيا، الى تغير السكني (ريف الى مدينة) والتغير بأنماط العمل والانتاج، بالإضافة للتعليم وتغير الدخل، هذا كله قد يخلق حاجات جديدة للأفراد بالمجتمع، كما يساهم بخلق وعي جديد (387-386) (Deutch, 1966:384 وعلى جديدة للأفراد بالمجتمعة والاقتصادية حسب مفهوم دويتش لعملية التعبئة الاجتماعية، خاصة بظروف المجتمعات النامية، تطلق الكثير من الطاقات الاجتماعية الكامنة عما يوسع ويزيد من حجم الجمهور المسيس بالمجتمع.

إن فرضية ولب وميلسون تضيف جانبا مهما الى نظرية دويتش. اذ يؤكد ان عملية التعبئة الاجتماعية التي تتم أساسا وبشكل مكثف بالمدينة تخلق حالة من المنافسة والتداخل بين الفئات الاثنية المختلفة في مجتمع المدينة. وبما أن التعرض للوعاء الحديث، بما له من انمكاس على الموقع في العملية الانتاجية والوظيفة والدخل ونسبة التعليم والفرص، لا تتم بشكل متساو للافراد أو للمجموعات والفئات الاثنية، فإن النتيجة هي حدوث اختلافات مهمة (ربحا نسبية) بين فئة اثنية / طائفة وأخرى. ونتيجة لعدم تصحيح هذه الهوة، بل تراكمها مع الوقت، واحتمال قيام الدولة والسياسيين باستغلالها يبدأ الوعى الاثنى بالتبلور بين هذه الفئات.

من جانب آخر وفي تعليله لأسباب الاثنية يؤكد (7: (1979) Peterson بأنه وعندما تكون ظروف أعضاء المجموعات الدنيا على أسوأ ما تكون اقتصاديا واجتماعيا فإن أعضاء هذه المجموعات يلجأون للتركيز على تحصيل الحد الأدنى من القوت اليومي ». هذا يعنى مهادنة الثقافة السائدة والتأقلم مع الظروف الصعبة .. فقط بعد ان طرأ تحسن هام على ظروف (مثلا) الفليميش والسود وجدنا أنهم من أجل المحافظة على تحسن أوضاعهم كمجموعة استخدموا الماضي وذكريات الإضطهاد لاعادة توليد وتقوية التعاضد الاثنى (7: (Peterson, 1979).

أما(140 - 1875) Isaacs . فيعتبر أن أهم العوامل المؤدية للاثنية المسيسة وهي الظروف السياسية التي تحيط بهوية المجموعة ، نسبة سلطانها أو عدمه في المجتمع ، وبالتالي يصبح النساؤل هو: ما هي نسبة سيطرة المجموعة / بجموعات أخرى على المجموعة التي يجد الفرد أنه ينتمي اليها؟ إن علاقات القوة والسلطان المختلفة بين المجموعات الاثنية تخلق شعورا خاصا لدى المجموعة الاثنية الأقل نفوذا والمسيطر عليها ، بعدم الامان والخوف على المستوى الثقافي، السياسي، الاجتماعي ، والاقتصادي ، مما يؤدي لبلورة وتشكيل الاثنية المسيسة في صفوفها (1975; Young, 1976) .

وعما لاشك فيه أن هذه الفرضية يمكن أن تنطبق أيضا على المجموعات الاثنية المسيطرة التي تشعر في حالات كثيرة بفقدان الامن اذا ما شعرت أن مجموعات أخرى بالمجتمع تطالبها بالمشاركة السياسية. فالمجموعات الاثنية المسيطرة كثيرا ما تسيطر نظرا لشعورها الأصلي بعدم الأمان، وبحالات كثيرة يزداد هذا الشعور عندما تبدأ القوى الاجتماعية الأخرى بتحدي نفوذها وسلطانها.

هناك أيضا فرضية الحرمان الاقليمي القائلة بأن الشعود الأثني يتبلور بين المجموعات القاطنة بالمناطق والأقاليم المحرومة اقتصادية وثقافيا (1975) (موضية الاستعمار الداخلي، التي تناقش سياسات الدولة الاقتصادية والسياسية والثقافية للإبقاء على فئة اثنية محددة محرومة اقتصاديا منقسمة على نفسها، وتقدم للاقتصاد عمال مياومين (Zuriek, 1979; Hechter, 1975).

ولاشك أن لنشوء الطبقات الاجتماعية المختلفة بالمجتمعات النامية اثر كبير على مسألة الاثنية . فالطبقة الاجتماعية من حيث امتلاك مجموعة من الناس لموقع محدد في عملية الانتاج كثيرا ما يتوافق ويتداخل ويتقاطع مع العلاقات الاثنية بالمجتمع (Nelson, 1979) والكن العلاقات الاثنية بالمجتمع مكان العلاقات الاثنية بكافة أشكالها. فالاثنان يتعايشان في نظام متداخل وإحد. فالطبقية تنمو داخل الجماعات الاثنية نفسها كها تنمو بالمجتمع ككل. ولكنها لا تبطل حالة التعاضد والتضامن الاثني المائية المسيسة (Nelson, 1979: 219-229) ولا تساهم بخلق وعي القائم ضمن المجموعات الاثنية المسيسة (229-219-2193) ولا تساهم بخلق وعي من فقراء المجموعة الاثنية. لهذا فكثيرا ما ينمو الوعي الطبقي الاثني، بدلا بالمهني الخالص، ونجد أن احتلال فئة / مجموعة اثنية موقعا معينا (بشكل عام) بالمهني الاقتصادي (اسفل المجتمع مثلا) سرعان ما يبلور لديها شعورا بأنها تشكل طبقة دنيا. وهذا لا ينفي على الاطلاق وجود فئات منها بمستويات اقتصادية واجتماعية وربما سياسية عليا، اي المهم هو ملاحظة أن المسألة نسبية ومرتبطة بوضع الفئات والمجموعات (Nelson, 1979: 219-223; Bell, 1975: 168; Nagata, 1979).

إن ارتكاز الاثنية على مكونات ثقافية ، سياسية ، اقتصادية ، واجتماعية داخلية تنبع من الدولة والمجتمع ، لا يعني عدم أهمية العوامل الخارجية في تأجيجها أو رفع حدتها . فالبيئة الدولية ببعديها الاقليمي والعالمي تتداخل مع العوامل الداخلية عما يعطي الاثنية في الكثير من الحالات أبعادا تتجاوز الحدود . لكن تبقى المسألة المرتبطة بالأوضاع المحلية وكيفية تعامل الدولة معها أساسى لنشوه وغو وتأجج المسألة الاثنية .

الاثنية: حلول أولية

إن مفهوم الاثنية كما تتناوله هذه الدراسة ليس بالفهرورة الاثنية كحركة تستهدف إحداث انقلات شامل ببنيان الدولة، بل الاثنية كظاهرة، تستهدف الدولة وتعتمد أساسا على الوعي والإدراك الاثني، أن معرفة هذا الوضع وتشخيص الحالة جيدا قد يكون وسيلة على الوصول الى حلول مناسبة هذه المشكلة التي تهدد الكثير من الدول في صلب بنيانها. اذ لا يوجد دواء واحد لهذه المشكلة نظرا لاختلاف الحالات وبالتالي الحلول. فالمهم التشخيص الحاسبة بنائها على كوارث وطنية. فالفرق كبير بين الحركات الساعية للانفصال أو الحكم الذاتي، وبين الحركات الساعية للانفصال أو الحكم الذاتي، وبين الحركات الساعية لتحسين أوضاع فئة اثنية محدة ضمن شرعية الدولة ومؤسساتها. فاعتبار الدولة للحركة الاثنية التي تقالب بحريات وبساواة حركة انفصال أو محاولة انقلاب كثيرا ما يؤدي الملاح الموجود لدى الاغلبيات والجماعات المسيطرة (التي نادرا ما تعرف عن نفسها بصورة المبرر الموجود لدى الاغلبيات والجماعات المسيطرة (التي نادرا ما تعرف عن نفسها بصورة المبنية) من الاقليات ايضا له أثره الكبير على اشتداد وإذدياد حجم ووزن وحقل ومدى الحركة الاثنية. اذ أن اتباع سياسة قمع مع حركة تسعى لمطالب دعقراطية قد يؤدي بها الى أن تحول لحركة انفصائية شديدة العداء للدولة ومؤسساتها.

ويما أن الدولة هي الاطار السياسي الذي يستطيع الانسان من خلاله تنظيم حياته وشؤونه (Young, 1976) فلا مفر من أن تأتي الحلول من الدولة. الحلول في مواجهة المسألة الاثنية كثيرة، فكثيرا ما تستوعب الدول مطالب الفئات الاثنية باتجاء الديمقراطية والمساواة وتجري تباعا إصلاحات سياسية تصيب صلب البنيان السياسي. وكثيرا ما تخطأ الدول، وتترك المشكلة تتفاعل. وكطريقة لإرساء حلول تتعلق بالمسألة الاثنية تناسب الانظمة الديمقراطية والمساولية الديمقراطية والتوافقيه والذي يعتمد على اربعة اسس مشتركة : العنصر الاول والاكثر اهميه هو الحكم بواصطة حكومة اثتلاف موسعة من القاده السياسين الممثلين لكل الاجزاء المكونة للمجتمع المتعدد. وبامكان هذه الحكومة الاثتلافية ان تاخذ اشكال مختلفة مثل ائتلاف وزاري موسع في نظام برلماني الثلاثة عناصر الاخري للديمقراطية التوافقية هي (١) الفيتو المتبادل كوسيلة لحماية الأقلية من قرار الاكثرية. (٢) نسبية التمثيل بدلا من قاعدة الاكثريه. [وينعكس هذا] في التمثيل السياسي، التعيينات الحكومية، ورصد الاموال للفئات المختلفة بالمجتمع . (٣) إدارة ذاتية بميزة لكل جزء بما يسمح لها بتسير امورهما الداخلية.

ولاشك بأن قيادة متميزة بالاداء، والأمانة والمهارة بالاضافة لقناعتها بأن التعدد والاختلاف من الممكن أن يشكلا سببا في نجاح الحياة السياسية والتجربة الديمقراطية، له أكبر الأثر في نجاح الديمقراطية التوافقية (Lijphar, 1977: 53).

ويصعب الحزم بصلاحية التجربة التوافقية لظروف العالم الثالث وذلك نظرا لتنداخل الاثنية مع عوامل التغير الاجتماعي والاقتصادي السريم. فالتجربة اللبنانية التوافقية، على سبيل المثال، نجحت نسبيا في مرحلة ١٩٤٧ – ١٩٧٧، بينا فشلت في مرحلة لاحقة. ونظرا لغياب صيغة نموذجية واحدة يصبح الاصلاح السياسي الهادف الى استيعاب المطالب بناء مؤصسات وتحسين الحدمات وإرساء قواعد للعملية السياسية تسمح للقوى الاثنية بتحصيل حقوقها عبر القنوات الشرعية مسألة أساسية. إن الدول على أنواعها، أحكمها حزب واحد ام عدة أحزاب، اكانت ملكية أم جمهورية توافقية ام غير من الدول على سياسات ذات تكلفة عالية وفائدة محدودة (الذي تتبعه الكثير من السلطة بذل جهود مضنية لإقناع الفئات المختلفة بالمجتمع «بأن العالم كيا يبدو لهم يمكن تفسيره وأن السياسات (الحكومية) بامكانها، تقديم حلول مناسبة لمشكلاتهم يبدو لهم بكن (Young, 1976: 524)

إن قدرة الدولة على تأمين المساواة بين الفئات والمجموعات الاثنية المكونة للمجتمع هو حجر الزاوية بأية سياسة سليمة تجاه هله الظاهرة. هذا ويؤكد يونغ وأساكس على أن مسألة والأمن الجماعي للأقليات والقوى الاثنية يجب أن تكون محط انتباه الدولة. اذ عندما تشعر المجموعة الاثنية أو الطائفة أن أمنها مهدد وأن أفرادها يميز ضدهم عن قصد أو بصورة عفوية ، بالوظيفة ، الجامعة ، الترقية ، المنصب ، والانتخاب ، يتحول هذا الى ادراك اثني محدد . بل ، ونتيجة للإحساس بالاضطهاد ، يتمعن الانتهاء الاثني ، وينضم لصفوف المجموعة الاثنية المسيسة أفراد جدد بمن ينتمون اليها فقط بالمعنى التقليدي (صفات تشبت للقوى الاثنية بأن أمنهم وحقوقهم محفوظة . هذا يتضمن حملة توعية واسعة النطاق في صفوف المواطنين لما لسلوك الأفراد والجماعات المكونة للمجتمع من أثر على تفاقم المسألة الاثنية . واهم عامل كها يقول يونغ ، هو امتلاك الدولة لحساسية في الأسلوب وتفهم في الطريقة التي تعالج فيها قضايا الفئات الاثنية . اذ على الجماعات المسيطرة واللدولة ان لا تنظر للمسألة الاثنية فقط من زاويتها «ولكن أيضا كها تراها وتشعر بها الأجزاء الثقافية المختلفة ، في المجتمع (Young, 1976:525) .

الخلاصة

لقد نبت الاثنية بعد أن ساد الاعتقاد بأنها على وشك الذوبان في بوتقة للدولة الوطنية الكبرى. واعتقد القادة والمفكرون أن الحداثة بحكوناتها المؤسسية والفكرية والسلوكية والاقتصادية ستساهم في إضعاف الاثنية وعناصرها. كما ساد اعتقاد حول العالم الثالث مفاده أن عصر الاستقلال سينهي الاثنية ومكوناتها الأولية. في ظل هذه التوقعات برزت الاثنية كمكون أساسي في مجتمعات الغرب والشرق. بل أصبح واضحا أن الاثنية أصبحت جزءا لا يتجزأ من الحاضر وهمومه وكذلك المستقبل واعباءه ولقد أوضحت الأحداث والدراسات أن الاثنية ليست القديم والمحتضر. فهي قادرة على مواكبة الحداثة عبر تجديد قوتها، بنيانها، ثقافتها، وعلاقاتها، بما يتلاثم مع رؤيتها لبقائها، رسالتها، وحقوقها. اذ أن قدرتها على إعادة انتاج العصبية الكامنة في التاريخ بهدف إبداع الأشكال التضامنية الحديثة الكفيلة بإخراجها من حيز الهامشية الى ممارسة الفعل والتأثير، هو بحد ذاته جزء من الحداثة ومكوناتها. كها أن ارتباطها بمكونات مثل الهجرة من الريف الى المدينة، نشوء الطبقات، التعبثة الاجتماعية، وارتباطها بمسألة المشاركة والعدالة المدينة، نشوء الطبقات، التعبثة الاجتماعية، وارتباطها بعدائة المشاركة والعدالة والاضطهاد الثقافي وغيره من العوامل، يساهم بإعطاء الاثنية بعدا حديثا.

إن المشكلة الاثنية شديدة التعقيد ويصعب إيجاد الحلول لها. ومن الواضح أن الإصلاح السياسي القائم على الاعتراف بالتنوع وتبعاته أساسي للتخفيف من حدتها. والاعتراف بالتنوع لا يعني تقويض ثقافة الأغلبية أو تغليب فئة على أخرى وما الى ذلك، بل قد يكون مدخلا يساهم في إرساء علاقات تعايش سلمية بين المكونات الثقافية المختلفة في المجتمع. وبينها نجد أن الحلول المقترحة لمواجهة الظاهرة الاثنية مهمة للغاية، إلا أنها في

المجتمعات التي قليا تناقش قضاياها المصيرية بشكل علني ومفتوح بل وقليا يتوجه الباحثون لدراسة ما هو مهم لأن كل مهم حساس، نجد أن الاثنية قد لا تأخذ الحيز اللازم من الاهتمام السياسي قبل تفاقمها الى قضية تهدد أمن المجتمع والدولة ككل. فبينيا قد تكون الدولة منهمكة بايجاد الحلول للكثير من المشكلات، وبينيا قوى المعارضة تطالب بالديمراطية ومطالب أخرى، تسلل المسألة الاثنية وتتفاقم لتصبح عاملا رئيسيا من عوامل عدم الاستقرار السياسي.

إن صعوبة تقديم حلول مناسبة للظاهرة الاثنية ، الخاصة بالعالم الثالث تنبع من الطبعة الانتقالية لهذه المجتمعات. فالعالم الثالث، والبلاد العربية من صلبه ، ما زالت الكثير من المعضلات والمشكلات المتعلقة بالوجود الوطني ، بالاستقلال والنمو، معلقة . الكثير من المعضلات الوطنية التي تعاني من الظاهرة الاثنية ، ففي هذه الدول ، بخلاف الوضع بالمجتمعات الغربية التي تعاني من الظاهرة الاثنية ، تتداخل المسألة الاثنية والطائفية مع مشكلة من هو المواطن ، مع أزمة الديقراطية والمشاركة وتوزيع الثروات ، مع أزمة الشرعية ، وتتفاعل كلها مع الصراعات الاقليمية والدولية حد الكثير من المشكلات عافيها المسكلة الاثنية . وفداء فلمسألة الاثنية يجب أن تصمع في صلب المساسة بالوطن العربي ، ليس لأنها قوة قد تهدد وحدته ومستقبله وأمنه ، فها واضح ولكن من حيث أن للاثنية والإقليات الدينية واللغوية مطالب مشروعة يجب واضح ولكن من حيث أن للاثنية والإقليات الدينية واللغوية مطالب مشروعة يجب الالتفات لم قبل ان تلفت اليها الدول الساعية لحلق مزيد من الفقت في البلاد العربية . من خلال هذا المنطور ، تكتسب هذه الدراسة النظرية ، كها تكتسب ابة محاولة جديه لدراسة الاثنية في العالم العربي بالتحديد ، أهمية خاصة . فاستكشاف السمات الميزة قد يساهم بانضاج سياسة أقدر على التفاعل مع مشكلات التنمية والأزمات المرافقة ألما .

الهوامش

١ - على سبيل المثال انظر الدراسات الآتية حول الاثنية في البلاد العربية: برمان غليون، المسألة الطائفية وصفكلة الأقليات (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٩)؛ ابو سيف يوسف، الاقباط والقومية العربية (دراسة استطلاعية) (بيروت: مركز دراسات الوحلة العربية، ١٩٨٧)؛ د. سعد الدين ابراهيم، دتأملات في مسألة القومية والدين والأقليات في الوطن العربي، قدمت في ندوة الصحوة الاسلامية وهموم الوطن العربي، عمان ١٤ - ١٦ اذار ١٩٨٧؛ د. غسان سلامه، المجتمع واللدولة في المشرق العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحلة العربية، ١٩٨٧).

lijya F, Harik, "The ethnic revolution and political integration in the Middle East", International Journal of Middle East Studies Vol.3, No 3(July 1972): 303 - 323.

٢ - انظر أيضا:

Cynthia H. Enloe, "The Issue of Saliency of the Military Ethnic Connection: Some Thoughts on Malaysia». Comparative Politics 10, (January 1978); "The Growth of the State and Ethnic Mobilization: The American Experience". Ethnic and Racial Studies 4 (April) 1981: 123 - 136.

1 مانظر أيضا:

Walker Connor, «The Politics of Ethnonationalism» Journal of International Affairs, 27, No. 1 (1973: 1 - 91)

- وتمني الصراع القائم بين فئات عوقية، دينية، قبلية غتلفة، ويعود أصلها للصراع الذي قام في الهند بين الهندوس والمسلمين.
- وهو تعبير يستخدم عندما تسعى مجموعة اثنية ضمن مقاطعة في دولة للانفصال والانضمام لدولة مجاورة
 تتوافق معها من حيث السمات الاثنية.

٦ انظر أيضا:

Donald L. Horowitz «Cultural Movement and Ethnic Change». In Ethnic conflict in the world today, Annals of the American Academy of Political and Social Science, 433 (September) 1977: 6 - 18.

٧ ـ لمزيد من الاطلاع انظر:

David E. Bohn, "Consociational Democracy and the Case of Switzerland". The Journal of Politics, 42, No. 1, (February 1980)

الصادر

Almond, G.& Verba, S.

1965 The Civic Culture. Boston: Little Brown and Company.

Barth, F.

1969 Ethnic Group and Boundaries, Boston: Little Brown.

Bell, D.

1975 "Ethnicity and Social Change." pp 141 - 174 in N. Glazer and D. Moynihn (ed) Ethnicity: Theory and Experience. Cambridge: Harvard University Press.

Bill, J. & Hardgrave, R.

1973 Comparative Politics. Columbus: Charles E. Merrill.

Binder, L., Colemon, J. et. al.

1971 Crises and Sequences in Political Development. Princeton: Princeton University Press.

Connor, W.

1972 "Nation-Building or Nation Destroying," World Politics. 24, 3 (April): 319 - 355.

Deutch, K.

1953 Nationalism and Social Communication. Cambridge: MIT Press.

1966 "Social Mobilization and Political Development", pp. 384 - 405 ln J. Finkle and R. Gable (ed) Political Development and Social Change. New York: John Wiley and Sons, Inc.

Enloe, C.

1973 Ethnic Conflict and Political Development. Boston: Little Brown and Co.

Esman, M (ed)

1977 Ethnic Conflict in the Western World, Ithaca: Cornell University Press.

Fishman, J.

1968 "Language Loyalty" in J. Fishman et al. (eds) Language Problems of Developing Areas. New York. John Wiley and Sons.

Geertz, C.

1963 "The Integrative Revolution", pp. 105 - 157 in C. Geertz (ed) Old Societies and New States. London: The Free Press of Glencoe.

Glazer, N.& Movnihan, D(ed)

1975 "Introduction" pp. 1 - 26 In N. Glazer and D Moynihan (ed) Ethnicity. Cambridge: Harvard University Press.

Gusfield, J.

1967 "Tradition and Modernity: Misplaced Polarities in the Study of Social Change". American Journal of Sociology. 72 (January): 351 - 61.

Haas, E.B.

1958 The Uniting of Europe. London: Stevens and Sons.

Hechter, M.

1975 Internal Colonialism: The Celtic Fringe in British National Development, 1536 - 1966. Berkeley and Los Angeles: University of California Press.

Horowitz, D.

1975 "Ethnic Identity", pp. 111 - 140 in N. Glazer and D. Moynihan (ed) Ethnicity: Theory and Experience. Cambridge: Harvard University Press. Isaacs, H.

1975 Idols of the Tribe. New York: Harper and Row.

Kuhn, T.

1970 The Structure of Scientific Revolutions, Second edition. Chicago: University of Chicago.

Lerner, D.

1958 The Passing of Traditional Society: Modernizing the Middle East. Glencoe, Illinois: The Free Press.

Lijphart, A.

1977 Democracy in Plural Societies. New Haven: Yale University Press.

Lindberg, L.

1963 The Political Dynamics of European Economic Integration, Stanford: Stanford University Press.

Melson, R. & Wolpe, H

1970 "Modernization and the Politics of Communalism: A Theoretical Perspective". The American Political Science Review. 4 (December): 1112 - 1130.

Nagata, J.

1979 "The Status of Ethnicity and The Ethnicity of Status: Ethnic Identity and Class Identity in Malaysia and Latin America." International Journal of Comparative Sociology, XVII (September - December): 242 - 260.

Nelson, J.M.

1979 Access to Power. Princeton: Princeton University Press.

Peterson, W.

1979 "Ethnicity in the World Today," International Journal of Comparative Sociology. XX. No. 1-2 (March - June): 1 - 13.

Rothschild, J.

1981 Ethnopolitics: A Conceptual Framework. New York: Columbia University Press.

Shahak, I., (Trans, ed)

1982 The Zionist Plan for the Middle East. Belmont: Association of Arab American University Graduates, Inc.

Smith, A.

1981 The Ethnic Revival. Cambridge: Cambridge University Press.

Yinon, O.

1982 "A Strategy for Israel in the Nineteen Eighties in Israel" pp. 1 - 15 in Shahak (Trans and ed) The Zionist Plan for the Middle East. Belmont: Association of Arab American University Graduates, Inc.

Young, C.

1976 The Politics of Cultural Pluralism. Madison: University of Wisconsin Press.

Zureik, E.

1979 Palestinians in Israel: A Study in Internal Colonialism. London: Routledge and Kegan Paul.



المجلة المربية للملوم الانسانية

نشلة : عكمة تصدر من جامعة الكويت

رئيس التحرير

د . عبد الله أحد المنا

المقر: كلية الاداب مبنى قسم اللغة الإنجليزية الشويخ ـ عالف ١٨١٧ ٨١ - ١٥٤٥ ٨١ ٨١

المراسلات توجه إلى رئيس التحرير:

ص. ب ٧٦٥٨٥ الصفاة رمز بريدي 13128 الكويت

€ تلي رضية الاكساديميين والمثقفين من خلال تتسرها للبحموث الأصيلة في شتى فروع العلوم الإنسانية باللفتين العربية والإنجليزية، إضَّافة الى الأبواب الأخرى، المناقشات، مراجعات الكتب،

- تحرص على حضدور دائم في شتى المراكبة الأكناديمية والجامعات في العالم العربي والخارج، من خلال الشاركة الفعّالة للأساتلة المختصين في تلك المراكز والجامعات .
 - صدر العدد الأول في يتاير ١٩٨١ .
- تصل الى أيدي ما يزيد على عشرة آلاف قار ی،

الاشتر اكات

- ف الكويت: ٣ دنيانير للأفراد خصم ٥٠/٢ للطلاب، ١٤ ديناراً للمؤسسات .
- · ق السلاد المربية : هرة دينار كوبق للأقراد،
- ١٦ دينارا للمؤسسات.
- في الدول الأجنية : ٢٠ دولاراً للأفراد، ٩٠ دولاراً للمؤسسات .

تسرقيق قينمية الاشتراك مع قسيسمية الاشتشراك الموجنودة داخيل المصدد.

أنماط القيادة ومستويات الاشراف التنظيمي

سعيد لوصيف معهد علم النفس وعلوم التربية ــ جامعة الجزائر مصطفی عشوی معهد علم النفس وعلوم التربیة ـ جامعة الجزائر

مقدمة

يعتبر موضوع القيادة من اهم الموضوعات في اطار علم النفس الاجتماعي وعلم النفس التنظيمي وكذلك العلوم الادارية والسلوكية. واذا كانت النظريات القلية التي وضعت حول هذه الظاهرة مثل نظرية الرجل العظيم ونظرية السمات تركز أساسا على الحسائص والمديزات الفردية للقائد، فإن الاتجاه الجديد في دراسات القيادة يركز على الحتمام بالتفاعل الذي يحدث بين القائد والموقف الذي يكون فيه القائد وخاصة الهيكل التنظيمي الرسمي الذي يحدث في هذا التفاعل. وعلى هذا الأساس فإن (1980) Schein (1980) مثلا يؤكد ان القيادة باعتبارها ظاهرة ثقافية لا يمكن أن تدرس الا في اطار ثقافي، سياسي واقتصادي اجتماعي معين. وبالفعل فإن الجهود التي بذلها عدة سيكولوجين مثل Lewin لحواد (1939) et al (1939) ختلف أغاط القيادة: الذيمواطية والدكتاتورية (التسلطية) والفوضوية، وتأثر هذه الأغاط القيادة في سلوك المرؤوسين وخاصة في مجال الأداء أو الانجاز.

الدراسات السابقة: من الدراسات التي تمثل الاتجاه الجديد في القيادة دراسات جامعة أوهايو التي أجريت في أوائل الحمسينات، وقد تناولت هذه الدراسات سلوك القائد وفق بعدين هامين (Landy & Trumbo,1976) وهذان البعدان هما:

 الاعتبار (Consideration): ويهتم فيه خاصة بالاشمخاص وتقوية العلاقات بين القائد وأتباعه ومنحهم فرصة المشاركة في اتخاذ القرارات وتشجيع الاتصالات في الاتجاهين: من أعلى الى أسفل ومن أسفل الى أعلى. ل النشاط المتوجه نحو العمل (Task - Oriented): ويهتم في هذا البعد بالعمل وتحديد الأدوار وتعيين المهام لانجاز الأهداف.

ومن البحوث التي أجريت في معهد الدراسات الاجتماعية بجامعة ميتشيغان بحوث ليكرت الذي اهتم بنماذج السلوك الاشرافي اذ توصل من خلال بحوثه الى التمييز بين اربعة أنساق للتسيير والادارة (Likert, 1976, 1967, 1961) وهذه الأنساق هي :

- ١- النسق الاستغلالي التسلطي: وتتم في اطاره عملية اتخاذ القرارات بطريقة مركزية شديدة دون اتاحة أي فرصة للمرؤسين للمشاركة في عملية اتخاذ القرارات بواسطة التغذية المرتدة (Feedback) والاتصال الصاعد.
- ٢ النسق الثاني: هو نسق تسلطي لا يختلف عن النسق الأول الا في الاحساس الطيب الذي يوجد عند الرؤساء نحو حاجات مرؤوسيهم، فالاحساس والاهتمام لا يتعدى نطاق دراسة هذه الحاجات وامكانية اشباعها والتركيز أساسا انما يكون على الحاجات المادية فقط.
- س. المنسق الثالث: وهو نسق استشاري يسمح فيه بممارسة الشورى والتغذية المرتدة
 ومشاركة المرؤوسين في عملية اتخاذ القرارات باعطاء الرأي وتقديم المعلومات
 الضرورية ورغم هذه المشاركة فان القادة في اطار هذا النسق يحتفظون بالدور الحاسم
 في عملية اتخاذ القرار النهائي.

 النسق الرابع: وهو نسق المشاركة الكلية حيث يشجع الاتباع والمرؤومين على المشاركة الفعلية في اتخاذ القرارات. يعتبر هذا النسق في الدراسات الغربية (الرأسمالية) من الأنساق «التقدمية» المعاصرة التي أفرزتها مدرسة العلاقات الانسانية وما تفرع منها.

يقدم (Likert (1967,1961) النسق الرابع كنموذج للتسيير يمكن الأفراد والجماعات والمنظمات من اشباع وتحقيق حاجاتهم واهدافهم معتبرا هذا النموذج كأحسن نسق لتبادل التفاعل والتأثير بين الافراد والجماعات والمنظمات. ويلاحظ الباحث المتممن في غوذج ليكرت في القيادة التنظيمية، أن هذا النموذج لا يذهب الى أبعد من تحقيق جو نفسي مريح يساعد عل الإندماج الحسن للعمال والمستخدمين والمشرفين في المستويات المتوسطة والدنيا بصفة خاصة في المؤسسة الرأسمالية بحيث يحقق هذا الاندماج غرضين أساسيين: تحقيق المزيد من الفعالية في الاداء، وبالتالي رفع الارباح وتقليل المشاكل النفسية ـ الاجتماعية في المؤسسة .

ومع اعتبارنا لتعدد النظريات الميدانية حول موضوع القيادة ، فان البحث الحالي يتخد من النظرية الموقفية لفيدلر اطارا نظريا بهدف تبيين العلاقة بين أنماط القيادة كما تحددها هذه النظرية ومستويات الاشراف كما مجددها الهيكل التنظيمي الرسمي للمنظمة (المؤسسة). وإذا كانت بحوث فيدلر نفسه وغيره (انظر. Ashour, 1973 a, b) قد اجريت في اطار الثقافة الغربية (الولايات المتحدة الامريكية) فان هذا البحث في حدود علم الباحث قد يكون هو الاول من نوعه في الجزائر التي تتبني مؤسساتها الصناعية تنظيم اداريا يختلف تماما عن التنظيم الرسمي للمؤسسات الصناعية الراسمالية بالولايات المتحدة الامريكية وليس الهدف هنا دراسة هذا التنظيم او اجراء دراسة مقارنة بين النظم الادارية ومدى تأثير ذلك في سلوك القادة الرسميين.

واذا كان (Katz & Kahn (1978) يريان بأن مصطلح القيادة يستعمل في العلوم الاجتماعية حسب ثلاثة معان: القيادة كخاصية منصب معين، القيادة كسمة أو كطابع شخصي، والقيادة كخاصية سلوكية (نوع معين من السلوك)، فان هذا البحث يؤكد في استعماله لهذا المفهوم على التفاعل الذي يجدث بين هذه الخصائص الثلاث في اطار اجتماعي ـ ثقافي معين على مستوى المؤمسات الصناعية بالجزائر.

نظرية فيدلر

كان لاخفاق دراسات أنماط القيادة في تقديم فروض عن محددات وفعالية القيادة تقوم على أسس سليمة أثر في دفع عدد من الباحثين السيكولوجيين الى محاولة بناء نماذج نظرية تهدف الى تلافي الثغرات في الدراسات السابقة. وعلى هذا الأساس فان نظرية Fiedler (1967) تعتبر من أولى المحاولات الجادة لادخال متغيرات الموقف في اطار نظري يفترض وجود تفاعل بين هذه المتغيرات وخصائص القائد (عاشور، ١٩٨٣). ويرى fiedler (1967) أن فعالية القيادة تتوقف على تفاعل اسلوب القيادة مع ملائمة الظروف. ويعتبر فيدلر (ملائمة الظروف) كأهم عامل في تغير العلاقة بين القائد وأداء الجماعة. ومن جهة أخرى يؤكد فيدلر ان عامل ملائمة الظروف تؤثر فيه بصفة ايجابية او سلبية ثلاثة ابعاد اساسية هي:

١ _ العلاقات بين القائد والأتباع (المرؤوسين).

٢ _ هيكلة المهمة (العمل).

٣ _ وضعية السلطة.

ويشير فيدلر الى ان الموقف المثالي لسلوك أي قائد يتحقق عندما تكون العلاقة بين القادة والاتباع جيدة وهيكلة المهام عالية وسلطة القائد قوية . ويعتبر (Fiedler (1967:29) العلاقة بين الأتباع والقادة أهم متغير في أداء الجماعة ، ذلك لأن نوعية العلاقة هي التي تحدد مواقف واتجاهات الأفراد نحو القائد بما يؤثر بالتالي في أداء الأفراد كجماعة . أما هيكلة المهمة فيقصد بها فيدلر:

أ) وضع المهمة التي كلفت بها الجماعة تحت اشراف القائد.
 ب) وضع الخطوات الضرورية لانجاز المهمة.

وكقاعدة عامة فان هيكلة المهمة، قد تكون عالية أو منخفضة وذلك حسب نوعية المهمة التي ينبغي انجازها. أما البعد الثالث فيتملق بالسلطة التي يتمتع بها القائد، فقد تكون وضعية سلطة القائد قوية أو ضعيفة عما يحدد بالتالي درجة تأثير القائد في اتباعه حسب تكون وضعية العقاب التي يملكها القائد، ويرى فيدلر أن الموقف المثالي لسلوك اي قائد يتحقق عندما تكون العلاقة بين القادة والأتباع (المرؤوسين) جيدة وهيكلة المهمة عالية وسلطة القائد قوية. وبافتراض أن القيادة عبارة عن عملية تأثير في الأخرين فأن Fiedler عن الماوقة وبلا أداء أي جماعة يرتبط بكل من: غوذج (غط) القيادة وبدى توفر الفرص للقائد للمارسة أو التأثير. ومها يكن، فأن سلوك القادة يُختلف من مؤف لآخر حسب تباين درجات الأبعاد الثلاثة (العلاقة مع الأتباع، هيكلة المهمة، وضعية السلطة). ولتوضيح هذه الفكرة فقد عمد فيدلر الى وضع غوذج يجدد فيه ثمانية حالات يتوقف عليها سلوك القائد. وهذه الحالات (المواقف) الثمانية التي يضيف اليها فيدلر موقفا تاسعا موضحة في الجدول (١).

		(1) 6	دول رق	7	
أبعاد	ثلاثة	حسب	القيادية	المواقف	ويمثل

وضعية السلطة	هيكلة المهمة	علاقة القادة بالأتباع	الحالة
قوية	عالية	جيدة	1
ضعيفة	عالية	جيلة	۲
قوية	ضعيفة	جيلة	٣
ضعيفة	ضعيفة	جيدة	ž
قوية	عالية	سيثة نوعا ما	ه
ضعيفة	عالية	سيئة نوعا ما	٦
قوية	ضعيفة	سيئة نوعا ما	V
ضعيفة	ضعيفة	سيئة نوعا ما	٨
قوية	عالية	سيئة جدا	٩

Fiedler Theory of Leadership Effectiveness. 1967: 34.

يستخلص فيدلر من البحوث الميدانية التي أجراها على ضوء هذا النموذج أنه يمكن تصنيف القادة الى قسمين: القسم الأول ويشكل القادة الذين يهتمون بانجاز العمل اكثر، والقسم الثاني ويمثل القادة الذين يهتمون بالعلاقات الانسانية أكثر. وكاستنتاج عام من نظرية فيدلر، فأن اداء قادة القسم الأول يكون افضل في المواقف الملائمة لهم حيث يكون الموقف كالتالي: علاقة جيدة مع الزملاء، المهمة مهيكلة ووضعية سلطتهم قوية، ويكون اداؤهم جيدا أيضا عندما يكون الموقف سيئا نوعا ما (انظر الجدول رقم). أما اداء قادة القسم الثاني فيكون افضل في المواقف التي يمارسون فيها تأثيرا متواضعا وذلك إما لأن المهمة المنوطة بهم غير مهيكلة وإما لأنهم غير مقبولين (مرفوضين) من طرف جماعتهم أو زملائهم وهذا رغم إمكانية تمتعهم بوضعية سلطة قوية ومهام مهيكلة.

اشكالية البحث الامبريقي: ان التطور الذي طراً على الاتجاهات النظرية في دراسة القيادة التنظيمية لم يكن الباحثين من الاتفاق فيها بينهم في تحديد أحسن نمط قيادي وما هي الشروط والظروف التي يمكن ان يتحقق فيها هذا النمط. وانطلاقا من هذا المنظور، فإن إشكالية تطرح تساؤلا يندرج في اطار نظرية فيدلر التي تشكل الاطار النظري لهذا البحث، وهذا التساؤل هو:

● هل هناك فروق بين قادة غتلف المستويات القيادية (مستويات الاشراف الرسمية) فيها

يتعلق بنمط القيادة وفق البعدين اللذين ذكرهما فيدلر؟ بمعنى معرفة فيها اذا كان القادة المباشرون يركزون على الاهتمام بالعلاقات الانسانية اكثر، والقادة غير المباشرين يركزون الاهتمام بانجاز العمل اكثر ام العكس؟ وما همي العوامل التي يمكن أن تؤثر في النمط القيادي في كل مستوى اشرافي؟ ونعني بـ (القادة المباشرين).

● في هذا البحث ـ القادة الذين يحتكون مباشرة بالعمال (قادة الخط الاول) أما القادة غير المباشرين فهم القادة الذي يشغلون مناصب ادارية في أعلى مستويات الهيكل التنظيمي للسلطة بالمؤسسة ولا يحتكون مباشرة بالعمال، وقد يمثل هؤلاء القادة خطا ثانيا وثالثا حسب المناصب الرسمية التي يشغلونها والمهام أو المسؤوليات المنوطة بهم. وعلى هذا الأساس فقد قسمنا مستويات الاشراف الرسمي بالمؤسسة الصناعية التي أجرينا فيها البحث الى ثلاثة مستويات (أول، ثان، وثالث) بحيث يكون المستوى الاول هو ادنى المستويات والمستوي الأولى هو ادنى المستويات والمستويات والمهام.

طريقة البحث:

اعتمدت هذه الدراسة على استعمال مقياس (Tiedler (1967) الذي يعتبر نموذجا للمقايس التي صممت وفق تقنية Osgood، وهي تقنية قياس تقوم على دقايز المعاني، (Semantic Differential) اذ ربطرأ وسجود ورفاقه) بين الاتجاه واللغة معتبرين أن الاتجاه نفسه هو أهم الابعاد التي تكون معني الكلمات حيث يجدد أنه (الاتجاه) عبارة عن نزعة لميل نحو شيء (موضوع) ما او للنفور منه، ويُستخلص من هذا التحديد أن هؤلاء الباحثين يون اذ الاتجاه ذو قطبين (موجب وسالب) وبين القبطيين درجات متفاوتة في القوة. ومن هذا التحديد يمكن فهم التقنية الجديدة التي اقترحها أوسجود ورفاقه لقياس الاتجاه انطلاقا من قبيل الاتجاه كمحور دو ذي قطبين يمتد من واحد (١ – ٧)، مع قبيل الحياد بالوسط، فالاتجاه قد يكون سلبيا ويمثل الحياد بالوسط، أعلى النقاط (٥ ، ٢ ، ٧) وقد يكون سلبيا ويمثل بأدني النقاط (١ ، ٢ ، ٧) أما النقطة الوسطى (٤) فتمثل الحياد.

وتجمع مختلف الدراسات على ثبات مقياس فيدلر خاصة عندما تكون الفترة الزمنية الناشج الفاصلة بين الاختبار واعادة الاختبار قصيرة نسبيا، ففي بحث له مثلا عن دلالة النتائج الوسطى لمقياس فيدلر، حصل (1980) Achoui (1980) على معامل ثبات لهذا المقياس (٧٥٠, ١) في فترة زمنية لم تتعد ثلاثة أسابيع . اما عن صدق المقياس فقد حصل (1980) معامل ارتباط بين مقياس فيدلر ومقياس (1972) محدك خارجي يقدر برار, ٢٠١، وهو معامل ارتباط قوي وهذا ما يدعم الحصائص القياسية للمقياس.

يشتمل مقياس فيدلر على سنة عشر صفة من صفات القيادة مثلها على محاور بحيث يتكون كل محور من صفة ونقيضها، ويمتد كل محور منها من واحد الى ثمانية على النحو

يلاحظ من هذا الشكل أن اعلى قيمة في المقياس (المحور) هي ثمانية وادنى قيمة فيه هي واحدة والنقطة الوسطى هي ٤. واعتبارا أن المقياس يتكون من مجموع ستة عشر صفة فان مجموع نقاط متوسط المقياس هو ٢٤ نقطة أي (٤ × ١٦). ويصنف نمط القيادة حسب البعد الاول (الاهتمام بإنجاز العمل) أو البعد الثاني (الاهتمام بالعلاقات الانسانية)، بحيث يصنف المجيب الذي يحصل على نتيجة اصغر من المتوسط ضمن فئة البعد الاول ويصنف المجيب الذي يحصل على نتيجة اكبر من المتوسط ضمن فئة البعد الأول لأن المطلوب من المجيب هو تقويم الشخص الذي يفضل بصفة اقل الاشتغال معه.

فروض البحث: يفترض الباحثان وجود فروق في نمط القيادة (حسب نظرية فيدلر) بين المستويات القيادية المشار اليها اعلاه. وبناءا عليه فان صياغة فروض البحث هي كما يلي:

١ ـ القادة المباشرون والمستوى الاول، يهتمون اكثر بتقويم العلاقات الانسانية.

٢ ـ القادة غير المباشرين والمستوى الثاني والثالث، يهتمون بإنجار العمل أكثر.

مناك علاقة ايجابية بين سنوات الاقدمية في مركز الاشراف للقادة المباشرين وغط القيادة
 وفق البعد الأول (الاهتمام بالعلاقات الانسانية).

 عناك علاقة سلبية بين متغير عدد الأتباع بالنسبة للقادة غير المباشرين وغمط القيادة وفق البعد الثاني (الاهتمام بانجاز العمل).

العينة: طبق المقياس على عينة يبلغ عدد افرادها ٧٣ مشرفا من مجتمع اصلي مجموع افراده ٧٩ مشرفا في مؤسسة صناعية بضواحي الجزائر العاصمة. وتماشيا مع هدف البحث فقد قسمت هذه العينة الى عينات فرعية وذلك وفقا للمستوى الاشرافي الذي يشغله هؤلاء المشرفون في التنظيم الرسمي للمؤسسة (ميدان الدراسة). ومع الاسف فان عدد افراد المستوى الثالث صغير نسبيا وذلك راجع الى طبيعة التنظيم الهرمي الرسمي للمشرفين المستوى الثالث وقد كان توزيع العينات الفرعية حسب نوعية الأشراف ومستواه كما في جدول (۲)

جدول رقم (٢) ويمثل العينات الفرعية حسب ثلاثة مستويات

المستوى الثالث	المستوى الثاني	المستوى الأول	المستوى
(رؤساء ورشات)	(مراقبون)	(رۇساء فرق)	نوع الاشراف
17"	77	YA	عدد الأفراد

وكان متوسط عدد الأتباع ومتوسط سنوات الاقدمية في مركز الاشراف للعينات الثلاث كها هو واضح في الجدول (٣)

جدول رقم (٣) ويمثل متوسط عدد الاتباع ومتوسط سنوات الاقدمية للمشرفين

متوسط سنوات الاقدمية للمشرفين	متوسط عدد الاتباع	المستوى
٦,٣٢	44,0	المستوى الاول
14	٤٠,٠٣	المستوى الثاني
10,70	1.7,.7	المستوى الثالث

يلاحظ من خلال الجدول رقم (٣) ان متوسط عدد الاتباع للمستوى القيادي الثاني هو أكبر من معوسط عدد الاتباع للمستوى القيادي الأول كيا ان متوسط عدد الاتباع للمستوى القيادي الاول كيا ان متوسط عدد الاتباع للمستوى القيادين الأول والثاني، ونفس الشيء يمكن ملاحظته بالنسبة لمتوسطات سنوات الاقدمية في مركز الاشراف.

الاسلوب الاحصائي في تحليل البيانات: اعتمد هذا البحث الامبريقي على الأسلوب الاحصائي في تحليل البيانات ولما كان هدف الدراسة هو محاولة بحث الفروق في الاتجاهات (المواقف) ـ وفق تمطي الفيادة (نمط البعد الاول وغط البعد الثاني) بين مستويات الاشراف المختلفة فقد استخدم الباحث اختبارين من اختبارات دلالة الفروق وهما: اختبارات (ت) و (كا") ، بالاضافة الى استخدام معامل ارتباط (بيرسون) لدراسة العلاقة المفترضة في كل من الفرضين الثالث والرابع.

النتائسج

تبين من تحليل البيانات ان مشرفي المستويات القيادية الثلاثة يتوزعون حسب نمطي الفيادة (الاهتمام بالعلمال أو الاهتمام بالعلاقات كها هو مفترض في الفرضين: الاول والثاني) فقد وجد ان نسبة (١٨٣٨/) من قادة المستوى الاول (القادة المباشرون) يركزون اهتمامهم على العلاقات الانسانية بينها وجد ان اغلبية المشرفين في المستوى الثاني (٨٨١/) والمستوى الثالث (٨٥/١/) يركزون اهتمامهم على انجاز العمل. وقد اتضح ان الفروق بين هذه المستويات في نمط القيادة فروق جوهرية ولا ترجع الى محض الصدفة. (انظر جلول رقم ٤).

(ŧ)	جدول رقم			
لاثة (حساب كا")*.	الث	القيادية	المستويات	بين	الفروق

مج. ت. النظرية	الاهتمام بالعمال		الاهتمام بالعمل		المستويات
7A 77 17	ت. مت ۱۳,۰٤ ۱٤,۹۰	777	ت. مت ۱٤,٩٥ ۱۷,٠٩ ٦,٩٤	77 77 79	م. الأول م. الثاني م. الثالث المجموع

^{*} حساب كا للمستويات القيادية الثلاثة عند درجة حرية ا

* ملاحظة:

م: المستوى

ت: التكرار

ت. م: التكرار الملاحظ

ت. م ت: التكرار المتوقع

مج: الجموع

ان دلالة هذه النتائج تجعلنا نحتفظ بالفرضين: الأول والثاني اللذين يتصوران غط القيادة للمشرفين المباشوين (المستوى الأول) كنمط يركز على الاهتمام بالعلاقات الانسانية اكثر، على عكس المشرفين غير المباشرين (المستوى الثاني والثالث) الذين يركزون الاهتمام في انجاز العمل. وتبدو هذه النتيجة منطقية باعتبار أن مشرفي المستوى الأول مجتكون احتكاكا مباشرا بالعمال عما يجعلهم يهتمون بالعلاقات الانسانية اكثر لتحقيق أهداف الممار.

ويتين ايضا من تحليل البيانات ان هناك علاقة موجبة بين سنوات الاقدمية في مركز الاشراف ونتائج مقياس فيدلر بالنسبة للمستوى الاول للاشراف؛ اي انه كليا زادت اقدمية مشرفي هذا المستوى تبعتها زيادة في نتائج المقياس (اعلى من المتوسط)، بمعنى ان المشرف في هذا المستوى يميل اكثر الى الاهتمام بالعلاقات الانسانية وتقوية العلاقات الجيدة بينه وبين اعضاء جماعته وهذا نتيجة التفاعل المباشر والدائم بينه وبينهم. إن الحصول على هذه التتيجة هو تأكيد للفرضية المائية بالدرجة الأولى وتدعيم غير مباشر لفرضية البحث الأولى. (انظر جدول رقم ٥) .

جدول رقم (٥) العلاقة بين سنوات الأقدمية في مركز الاشراف ونتائج مقياس فيدلر (نمط القيادة)

درجات الحرية	مستوى الدلالة	t		r	
(DF)	(^)	المجدولة	المحسوبة		
۲٦ ٣٠ ١١	۰,۰۰۰ ليست لها دلالة ليست لها دلالة	٣, ٧٠ ١, ٦٩ ١, ٧٩	0,17 0,17 1,77	۰,۷۱ ۰,۱۰	المستوى الأول: المستوى الثاني: المستوى الثالث:

حساب معامل الارتباط واختبار (ت) بين سنوات الاقدمية في مركز الاشراف ونتائج مقياس فيدلر.

وبالرجوع الى المستوى الاشرافي الثاني والثالث فاننا نلاحظ ان العلاقة بين سنوات الاقدمية في مركز الاشراف ونتائج مقياس فيدلر لم تثبت وذلك كها هو واضح من خلال معاملي الارتباط، بحيث انه لا توجد دلالة احصائية لمعاملي الارتباط لهدين المستوين، مما يستنتج عدم وجود علاقة ارتباطية بين هذين المتفيرين، وذلك رغم ان متوسط سنوات الاقدمية في مركز الاشراف لهذين المستوين هو اكبر من متوسط سنوات الاقدمية في مركز الاشراف لهذين المواضح في الجدول رقم (٧).

أما فيها يتعلق بالعلاقة بين عدد الأتباع ونتائج المقياس، فقد تبين انها علاقة ارتباطية عكسية بالنسبة للمستويين الفياديين الثاني والثالث (أنظر جدول رقم ٦).

جدول رقم (٦) العلاقة بين عدد الأتباع ونتائج مقياس فيدلر (نمط القيادة)

درجات الحرية (DF)	مستوى الدلالة (6)	ا المجدولة	المحسوبة	r	
77 7° 11	ليست لها دلالة ٥٠,٠٥	Y, . o Y, . £	*,07 *,11	*, • Y •, ٣٦ •, 00	المستوى الأول: المستوى الثاني: المستوى الثالث:

حساب معامل الارتباط واختبار (ت) بين عدد الأتباع ونتائج مقياس فيدلر.

ومعنى ذلك انه كلما زاد عدد الاتباع لدى مشرقي هذين المستوين تبعه نقص في درجات المقياس، وقلت النتائج عن المتوسط، وبالتالي مال هؤلاء المشرفون الى الاهتمام بانجاز العمل اكثر من الاهتمام بالعلاقات الانسانية ويرجع هذا الاتساع نطاق الاشراف وصعوبة الاهتمام بالعلاقات الانسانية وخاصة على المستوى الفردي او على مستوى الجماعات الصغيرة وذلك نظراً للعدد الكبير من الاتباع. وان استخلاص هذه النتيجة تأكيد لفرضية البحث الرابعة وتدعيم غير مباشر للفرضية الثانية.

مناقشة: ان فهم ودراسة اغاط القيادة في المؤسسات يستدعي فهها اعمق للنسق الثقافي ـ الاجتماعي الذي يؤثر بدوره في ديناميكيتها، وبالتالي في السلوك التنظيمي للقيادة والاتباع داخل هذه المؤسسات. وعلاوة على هذا فان متغير الموقف من أهم العوامل التي ينبغي للمشرفين في كل المستويات الاهتمام بها وتدريبهم على تكييف سلوكهم الاشرافي وتغييره وذلك تبعا للمواقف والظروف التي يتم فيها انجاز العمل. وان فيدلر نفسه يرى ان فعالية القيادة والتسيير لا تحصل نتيجة تغيير الأشخاص (القادة)، لكن في تغيير المواقف والظروف المحيطة بهؤلاء وجعلها ملائمة أحسن لتحقيق هذه الفعالية (Muchinsky, 1983).

إنّ اهتمام المستويات القيادية (الوسطى) و(العليا) بالعلاقات الانسانية وتقريبهم من المستويات الدنيا لابد وأن يقوم على تنظيم محكم لنسق الاتصالات الصاعدة وتشجيع التغذية الرجعية والتفاعل المباشر والدَّائم بين القادة والعمال. ولقد ثبت لنا فعلا من خلال هذه الدراسة ان القادة المباشرين هم اكثر اهتماما بالعلاقات الانسانية، الا ان هذه (العلاقات الانسانية) لا تحمل في الحقيقة في مضمونها كل مكونات التصور النظري هذا المنهوم، فهي لا تتعدى كونها علاقات انسانية مبنية على التآخي نتيجة التقارب الموجود بين الوضع والمركز الاجتماعين للقادة والأتباع بدلا من قيامها على مبدأ لامركزية اتخاذ الفرارات مثلا، وتشجيع الاتصالات في الاتجاهين الى غير ذلك مًا يضعه التصور النظري لمهم العلاقات الانسانية.

وانطلاقا من هذا المنظور فقد اصبح من المهم الانتقال من مرحلة الاهتمام بالعلاقات الانسانية الى مرحلة تمجيدها وتوظيفها لخدمة اهداف محددة، خاصة اننا ننتمي الى اطار عقائدي يخدم هذا الاتجاه، وذلك بوضعها ضمن تصور نظري علمي وفي قالب عقائدي يأخذ بعين الاعتبار مكوّنات النسق الثقافي الاجتماعي للمجتمع المحلي، خدمة لتحقيق الفعالية في مؤسساتنا.

الخلاصة

ان اهتمام الباحثين السيكولوجين وغيرهم بموضوع القيادة التنظيمية يهدف أساسا الى التأكيد على ضرورة التفكير في وضع سياسة اشرافية قائمة على تنظير علمي سديد، وتأطير ايديولوجي يراعي التأثير الذي قد يمارسه المحيط الاجتماعي والاقتصادي والاطار العقائدي في السلوك التنظيمي للقادة والأتباع الذي يؤثرون بدورهم في عملية التنظيم الرسمي وفي السلوك التنظيمي بصفة عامة.

ان النظرية الموقفية لفيدار أو غيرها من نظريات القيادة هي عبارة عن نتيجة لتصورات نظرية وبعوث ميدانية تراكمت عبر السنين في اطار الثقافة الغربية وخاصة في الولايات المتحدة الامريكية حيث شهد علم النفس الصناعي ـ التنظيمي تطورا كبيرا منذ العلايات المتحدة الامريكية حيث شهد علم النفس الصناعي ـ التنظريات والبحوث السابقة فإننا ندعو الى اجراء المزيد من الدراسات الميدانية ووضع التصورات النظرية في هذا الموضوع السلوكي الهام في أطر تنظيمية تختلف عن الأطر التنظيمية الغربية التي تمجد في العالب القيادة الفردية هو الفيادة الجماعية بأي العالم من الاشكال فان هذا المفهوم (القيادة الجماعية) في حاجة الى وضع تصورات نظرية على المستوى التنظيمي ودعمها ببحوث ميدانية تمكن من تدعيم هذه التصورات النظرية وتصحيح المسار التنظيمي عند الضرورة وذلك بالاهتمام بمختلف الابعاد التي تشكل مواقف تنظيمية عددة قد تزيد او تقلل من فعالية القيادة في المؤسسات.

وأخيرا، فان هذا البحث الامبريقي يلفت انتباهنا الى اهمية ظاهرة القيادة ودورها في تحقيق اهداف المنظمة نما يستدعي وضع برامج تدريب للقادة تقوم على الاستفادة من تقنيات الاتصال التنظيمي وقواعد التغذية الرجعية، وأسس عملية اتخاذ القرارات.

المصادر العربية

عاشور، أ. ص.

١٩٨٣ ادارة القوى العاملة. بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر.

عشوی، م.

19۸0 «تناول جديد لمقايس الاتجاهات». المجلة الجزائرية لعلم النفس وعلوم التربية، العدد ١: ديوان المطبوعات الجامعية: ٤٣ ـ ٥٧.

المصادر الاجنبية

Achoul, M.

1980 Significance of the Middle LPC Scores, A Study Relevant to Leadership. Unpublished Master's thesis, Rensselaer Polytechnic Institute, Troy, New York.

Ashour, A.S.

1973 (a)"The Contingency Model of Leadership Effectiveness: An Evaluation." Journal of Organizational Behavior and Human Performance: 339-355.

1973 (b) "Further Discussion of Fiedler's Contingency Model of Leadership Effectiveness". Journal of Organizational Behavior and Human Performance 9: 369-376.

Fiedler, F.E.

1967 A Theory of Leadership Effectiveness. New York: McGraw Hill Book Co.

House, R.J.

1971 "A Path-Goal Theory of Leader Effectiveness". Administrative Science Quarterly 16,3: 321-38

Kaplan, K.J.

1972 "On the Ambivalance - Indifference Problem in Attitude Theory and Measurement: A Suggested Modification of the Semantic Differential Technique". Psychological Bulletin 77: 361-372.

Katz, D. & Kahn, L.R.

1978 The Social Psychology of Organizations. (2nd ed.) NewYork: John Wiley & Sons, Inc.

Landy, J.F. & Trumbo, A.P.

1976 Psychology of Work Behavior. Illinois: The Dorsey Press.

Lewin, K., Lippitt R.& White R.K.

1939 "Patterns of Aggressive Behavior in Experimentally Created Social Cilmates". Journal of Social Psychology 10: 271-299.

Likert, R.

1961 New Patterns of Management. Toronto: McGraw-Hill Book Co.

1967 The Human Organization. Toronto: McGraw-Hill Book Co.

Likert, R. & Likert, G.J.

1976 New Ways of Managing Conflict. New York: McGraw-Hill Book Co.

McGregor, D.

1960 The Human Side of Enterprise. New York: McGraw-Hill Book Co.

Muchinsky, P.M.

1983 Psychology Applied to Work: An Introduction to Industrial and Organizational Psychology. Illinois: The Dorsey Press.

Schein, E.H.

1980 Organizational Psychology (3rd ed). Englewood Cliffs: Prentice Hall, Inc.

Vroom H.V. & Yetton W.P.

1973 Leadership and Decision Making. Pittsburgh: University of Pittsburgh Press.



جغرافية الانتخابات تطورها ومنهجيتها: دراسة في الجغرافية السياسية

جاسم محمد كرم قسم الجغرافيا ـ جامعة الكويت

مقدمية

برزت الجغرافيا السياسية كملم مشتقل له ميدانه الخاص ومنهجه المميز في العقد الأخير من القرن التاسع عشر، فقد عرفت بتماريف عديدة من أشهرها تعريف (178-1954) Hartshome الذي عرف الجغرافيا السياسية على أنها ودراسة الاختلافات والنشابهات المكانية من الناحية السياسية، وبشكل عام فان الجغرافيا السياسية هي الحقل الذي يهتم بالتفاعلات المكانية بين الظواهر الجغرافية والسياسية وعاولة تفسيرها. فالمدراسات لا تعتبر في مجال الجغرافية السياسية، مالم يسعى المهتمون في هذا المجال الى توضيح المسببات والنتائج المكانية للعمليات السياسية. وتعتبر دراسة جغرافية الانتخابات الحدى الوسائل التي يمكن عن طريقها توضيح الاختلافات المكانية وتفسير المسببات والنتائج المكانية للعمليات السياسية. وبهذا يمكن تعريف جغرافية الانتخابات على أنها تماس والنتائج المكانية للعمليات السياسية. وبهذا يمكن تعريف جغرافية الانتخابات على أنها تماس الاختلاف في الأغلط الانتخابية السائدة في مكان معين ودراسة وتحليل تغيرات السلوك الانساني من مكان لاخر وأسباب هذا التغير.

وقد دار جدل طويل حول مدى ارتباط هذا الفرع بالجغرافية السياسية بشكل خاص وبالجغرافية بشكل عام. فقد ادعى البعض بأن جغرافية الانتخابات هي أقرب للعلوم السياسية أو لعلم الاجتماع منها للجغرافية. وعلى الرغم من أهمية هذا الفرع الا أن المكتبة العربية تكاد تخلومن هذا النوع من الدراسات. لذا فان هذا البعث قد استهدف ويشكل رئيسي مناقشة أهمية وتطور جغرافية الانتخابات ومدى ارتباطها بالجغرافية السياسية من ناحية، وطرح المناهج والمعايير المتبعة في دراستها من ناحية أخرى، فضلا عن إجراء دراسات تطبيقية لها عن دولة الكويت وجمهورية مصر العربية.

أهمية جغرافية الانتخابات وعلاقتها بالجغرافية

لمعرفة ارتباط جغرافية الانتخابات بالجغرافية يجب أولا شرح مناهج البحث في الجغرافية بشكل عام. فقد اقترح الجغرافيون السياسيون مجموعة من المناهج لدراسة مجالً تخصصهم. وقد صنفت هذه المناهج الى أربعة هي: المنهج التباريخي، والمنهج المورفولوجي، والمنهج الوظيفي ثم مناهج تحليل القوى. وقد اتبع المنهج التاريخي من قبل عدد كبير من كتاب الجغرافيَّة السياسيَّة في حالة دراسة التطور السيَّاسي والأجتماعيُّ للوحدات السياسية (Cole & King, 1968:31) أما المنهج المورفولوجي فقد اقترحه هاتشهورن في عام ١٩٣٥ ليقوم بوصف وتحليل التركيب الداخلي والخارجي للدولة كموضوع جغرافي فالتركيب الخارجي للدولة يتضمن وصف حجم الدولة وشكلها وحدودها في حين أن التركيب المورَّفولوجي الداخلي يتضمن دراسة منطقة النواة، العاصمة، والأقاليم الثقافية (1935:223) Hartshome, واستبدل (1950:9) المنهج المورفولوجي بالمنهج الوظيفي حيث رأي أن تحليل الدولة من الناحية السياسية يكون أبلغ من خلال دراسة الوظائف التي تؤديها. أما بالنسبة لمناهج تحليل القوى فكانت عديدة الا أن أشهر منهج منها ذلك الذي اقترحه (1971:6) Cohen & Rosenthal اللذان أشارا الى أن الجغرافية السياسية يتعين عليها أن تركز في دراستها على العمليات السياسية وانعكاساتها وخصائصها المكانية. وقد عرفا العمليات السياسية بأنها تشمل كل مايتعلق بالعلاقات السياسية بين الانسان وبيئته والتي تضم كل مفاهيم الجغرافية السياسية كالاقليم والخصائص المكانية للعمليات السياسية وعمليات اتخاذ القرار.

أما موضوع هذا البحث عن (جغرافية الانتخابات) فيندرج تحت مفهوم دراسة العمليات السياسية التي هي أحد فروع مناهج تحليل القوى. لذا فجغرافية الانتخابات مرتبطة بالجغرفية السياسية وتعد أحد فروع مناهج تحليل القوى. لذا فجغرافية الانتخابات بالجغرافية السياسية أو الجغرافية بشكل عام من المنظور الآتي: إن الجغرافية البشرية الحديثة تهتم وتركز على دراسة النوزيعات المكانية للظواهر وأسباب تكوينها وتوزيعها. وبشكل عام فان علياء الجغرافية البشرية لهم اهتماماتهم الشديدة بعدراسة التنظيمات من عنصرين هما: أولا: بدراسة التنظيمات من عنصرين هما: أولا: المناطق المخافية دائمة التغير. أما العنصر الثاني فهو التنظيم القانوني والذي هو عبارة عن مجموعة المجتمع على شكل أنماط مكانية كالتوزيعات المجتمع على شكل أغاط مكانية الموضوعة بوضوح لأهداف ادارية بحتة. وتعتبر أنماط المناطق الاجتماعية أو الأحياء داخل المدينة مثال على ذلك التنظيم الواقعي، في حين تمثل الدوائر الانتخابية التنظيم القانوني والمريقة التي يتم بها الانتخابية التنظيم القانوني (Taylor & johnston, 1971:22) ولعرفة الطريقة التي يتم بها اجراء أي دراسة توزيع السكان فيها.

فاختيار السكان لأماكن إقامتهم في المدينة يتم وفق مؤثرات عديدة، منها اقتصادية (حيث يقيم الشخص في المكان الذي يتناسب مع مستوى دخله المادي وذلك لاختلاف أسعار المقارات بحسب موقعها من مركز المدينة ومنها دينية أو عرقية وذلك عندما يفضل الأفراد التكتل مع من يشابههم في الدين والخلفية العرقية. وبما أن هذه العوامل (الاقتصادية، أو الدينية والعرقية) ذات أثر بالغ على طريقة اختيار الناخب للمرشح فإن التيجة النهائية هي وجود اختلاف في الأيناط الانتخابية من مكان الى آخر. ولما كانت دراسة هذه الظاهرة وتحليلها هي في صلب موضوع جغرافية الانقخابات، فانه لابد من وجود ارتباط وثيق بين هذا الحقل وحقل الجغرافية بشكل عام. من هذا المتطلق يرى الباحث أن جغرافية السياسية خاصة وأن الهدف النهائي للجغرافية السياسية خاصة وأن الهدف النهائي للجغرافية السياسية حوضيح المسبات والنتائج المكانية للعمليات السياسية. وفي هذا المجال بالذات (دراسة المعليات المجان الجغرافية العياسية بغرافية الانتخابات أن تضيف بعدا جديدا للدراسات الجغرافية.

أما أهمية هذا الحقل فهي تكمن في قدرته على دراسة وتطور العمليات الانتخابية في عملية الأنتخابات الخرة طريقة للحكم. ففي دولة الكويت مثلا بدأت عملية الانتخابات الفعلية منذ عام ١٩٣٠ وذلك عند انتخاب المجلس البلدي، ثم اتضحت العملية بشكل أبرز في انتخابات المجلس التشريعي عام ١٩٣٨ وتأصلت اخيرا في الستينات مع انتخابات المجلس التأسيسي في ١٩٣١/١٢/٣١ ثم الانتخابات العامة الكويت جعل المعلومات المتاحة عن الانتخابات السابقة لاتقدو عن كونها تحاليل وآراء الكويت جعل المعلومات المتاحة عن الانتخابات السابقة لاتقدو عن كونها تحاليل وآراء لايكن الاعتماد على هذه التحليلات والآراء وحدها في رسم تصور كامل للعملية الانتخابية برمتها. لهذا فان تطبيق المعاير المتبعة في دراسة جغرافية الانتخابات لتقويم المعلية الانتخابية في الكويت سوف يكون له الأثر الكبير عند دراسة العمليات الانتخابية فيها.

التطور التاريخي لجغرافية الانتخابات:

لم يكن للجغرافين أي اهتمام بذكر في دراسة الانتخابات قبل عام ١٩٦٣. حيث كانت كل الدراسات المتعلقة بتحليل نتائج الانتخابات من اهتمام المتخصصين في العلوم السياسية والاجتماع. وكانت البحوث التي أجراها الجغرافيون في مختلف ظواهر الانتخابات محدودة في حجمها وعددها. وفي البداية كان هؤلاء الجغرافيون قد استفادوا في أيحائهم عن الانتخابات من الدراسات التي أنجزت من ميادين العلوم الأخرى. وكان معيار تضمين هذه الدراسات الى حقل الجغرافيا هو صلتها بموضوع الجغرافيا. فمع أن



Taylor, P. and Johnston, R. Geography of Elections, 1971: 26

كثيرا من هذه الدراسات كانت غير جغرافية في الأصل الا أنها كانت جغرافية من حيث الاهتمام (Sheingold, 1973:713).

وكان أول اهتمام للجغرافيين في دراسة نتائج الانتخابات من قبل الجغرافي الفرنسي سيغفريد في عام ١٩١٣ عندما درس التصويت في أرديش خلال فترة الجمهورية الفرنسيَّة الثالثة (Taylor & Johnston, 1971:23). وقد اتهم سيغفريد في ذلك الوقت بالحتمية حيث كان يفسر الظواهر الاجتماعية على أنها أحدى النتائج العامة للبيئة الطبيعية. فقد فسر سيغفريد أنماط التصويت والتي هي انعكاس للتنظيمات المكانية في المجتمع على أنها متأثرة بالظروف الطبيعية (انظر خريطة رقم (١)). وتتلخص الدراسة بأن جيولوجية المنطقة واختلاف ارتفاع سطح الأرض (الأجزاء أ، ب من الخريطة رقم ١) هما العاملان اللذان تسببا في تباين الأنشطة الإنتاجية ـ سواء كانت أنشطة زراعية أو أنشطة صناعية أولية (الأجزاء جـ، د من الخريطة رقم ١). إما الأنماط البشرية فهي موضحة إما على شكل اختلافات في حجم الحقل أو على شكل تكتلات بشرية (الأجزاء هـ، و، من الخريطة رقم ١). وأخيراً فإن المواقف السياسية سوف تتشكل نتيجة لاختلاف البيئات الاجتماعية والاقتصادية وسوف تنعكس في النهائية على خريطة الانتخابات (الجزء ح من الخريطة رقم ١). ومن النتائج النهائية لدراسة سيغفريد أن سكان المناطق ذو التربة الجرانيتية كانوا يصوتون للأحزاب اليمينية بينها كان سكان المناطق ذات الترب الطباشيرية يؤيدون الجناح اليسارى. أي أن الجناح اليساري فاز في ١٧ دائرة انتخابية بينها فازت الأحزاب اليمينية في 11 دائرة انتخابية وتباينت الدوائر الثلاث الأخرى في مساندتها للجناحين & Taylor . Johnston, 1971:24)

كما يعتبر (1916) Krehbiel أيضا من الجغرافيين الرواد في دراسة وتحليل الانتخابات وتعتبر دراسته (التأثيرات الجغرافية على الانتخابات البريطانية) من الأعمال الأولى التي استخدمت فيها الجغرافيا لفهم وتحليل نتائج الانتخابات. فقد يوضيح كرهبيل أنه نتيجة لشدة التعقيد في العوامل المسيرة للسلوك الانساني فان الانتخابات هي أفضل وسيلة لفهم الرأي العام ويما أن الجغرافية الطبيعية كانت تسيطر على حقل الجغرافيا بشكل عام في تلك الفترة فانه حاول أن يختبر أثر الظروف الطبيعية على الانتخابات. وتشير نتائج دراسته عن الانتخابات البريطانية في الفترة بين ١٩٨٥ من ١٩٩١ الى أن هناك ارتباطا بين المناطق الصناعية والزراعية الفقيرة وبين التصويت لمرشحي حزب الأحرار بينها كان سكان المناطق الزراعية الغنيه يساندون حزب المحافظين.

ودرس (1918) Sauer ظاهرة رسم الدوائر الانتخابية الأمريكية بطريقة معينة لتمكين بعض الأحزاب من الفوز بنسبة كبيرة من المقاعد على حساب الأحزاب الأخرى. وتعرف هذه الظاهرة Gerrymandering. وقد لاحظ ساور انتشار هذه الظاهرة في ولاية ميزوري، أركنساس، كنتاكي، وتنسى، واقترح اعادة توزيع ورسم الدوائر في تلك الولايات على أسس جغرافية بحتة، وسنعود مرة أحرى في هذا البحث الى دراسة هذه الظاهرة بشكل أكثر تفصيلا.

وبعد هذا العمل أهملت جغرافية الانتخابات مرة أخرى حتى عام ١٩٣٧ عندما ظهرت دراسة (1932) Wright والتي يوضح فيها السلوك الانتخابات على الحرائت المتحدة. وقد استخدم رايت الطرق الكرتوجرافية لعرض نتائج الانتخابات على الخرائط ومرت جغرافية الانتخابات على الخرائط ومرت جغرافية الانتخابات بعد ذلك بفترة من الركود لم تظهر فيها أية دراسة حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ورغم أن الاهتمام بالجغرافية السياسية خلال هذه الفترة كان عدودا وقليل الأهمية ، الا أن جغرافية الانتخابات أخلت تبرز وتجلب انتباه الجغرافين لتشهد تطورا المحوظ وخاصة في فرنسا ومن ثم في الولايات المتحدة وأوربا بشكل عام . ففي فرنسا ظهر المخرافيان جوجول ولانسلوت اللذان أسها وبشكل فعال في تطور جغرافية الانتخابات في فرنسا وقد أدت اعمالها الى قيام مدرسة بميزة استفاد منها الكثير من الجغرافيين الفرنسيين عا أدى الى سيطرة جغرافية الانتخابات ودراسة السلوك الانتخابا على للدراسات السياسية الفرنسية الفترة طويلة . وفي هذه الفترة أيضا كانت الكرتوجرافيا هي وصيلة التحليل الرئيسية التي لاتخلو منها أي دراسة عن الانتخابات الفرنسية التي الاقلاد منها أي دراسة عن الانتخابات المورنسية التي الاقلاد منها أي دراسة عن الانتخابات المورنسية التي لاتخلو منها أي دراسة عن الانتخابات المورنسة التي الانتخابات المورنسة التي الانتخابات الكربية التي لاتخلو منها أي دراسة عن الانتخابات الكربية التي الاعترافية التي الانتخابات الكربية التي لاتخلو منها أي دراسة عن الانتخابات الكربية التي الانتخابات الكربية التي الانتخابات الانتخابات التي الانتخابات الكربية التي الانتخابات الكربية التي الانتخابات التربية التي الانتخابات التيابات التيابات التيابات التي الانتخابات التيابات التيابات التيابات التيابات

وقد نشرت (1949) Dean بحثا عن المظاهر الجغرافية للاستفتاء العام في نيوفوندلاند لفكرة الدمج التام لي نيوفوندلاند لفكرة الدمج التام للمحكان نيوفوندلاند لفكرة الدمج التام للحكومة المحلية مع الحكومة الكندية. وقد أوضحت الباحثة بأن الاختلافات الدينية بين السكان كانت هي العامل الرئيسي الذي يفسر اختلاف نمط التصويت.

وحول الانتخابات الايطالية لعام ١٩٤٦ أوضح (1953) أن العوامل المؤثرة في المنطق والموامل المؤثرة في الاختلافات المكافئة والموامل الاختلافات المكافئة عنى المناطق والموامل التاريخية. ويقول كيش أن مؤيدي الجناح اليساري كانوا من سكان المناطق المنخفضة الذين يعملون في الزراعة كمستأجرين للأرض أو عمال بالأجرة، بينها كان مصدر التأييد للمجناح اليميني من بين المزارعين المالكين للأرض في المناطق المرتفعة.

المعايير المتبعة في دراسة جغرافية الانتخابات: تنميز كافة الانتخابات في العالم باختلاف أتماط التصويت من دائرة الى أخرى ومن إقليم الى آخر، وهذا فان تفسير وتحليل هذه الاختلافات هو الهدف النهائي لجغرافية الانتخابات وأنه مسؤولية علماء الجغرافية السياسية. ويستطيع باحثو جغرافية الانتخابات تحقيق هذه الغاية باتباع معايير خاصة عند قيامهم باعداد الدراسات الانتخابية لدولة ما. وفيما يلي عرض لأمثلة من هذه المعايير.

أ ــ النظام الانتخابي وكيفية تطبيقه: تدار الانتخابات في جميع أنحاء العالم وفقا
 لقوانين معينة تضمها الدولة، وغالبا ما يكون لهذه القوانين الأثر الكبير في اختلاف الأغاط
 الانتخابية لهذه الدولة. لذلك فمن أجل تفسير جانب كبير من الأغاط الانتخابية لأية دولة

يتمين البدء أولا بدراسة وتحليل هذه القوانين ومن ثم وصف الخصائص الجغرافية للنظام الانتخابي، ومن ذلك يمكن الانتقال الى دراسة وتحليل النتائج العامة للانتخابات.

ومن الأسباب التي تحتم دراسة النظام الانتخابي هو إمكانية وجود أشكال عديدة من التحيز في هذا النظام لدرجة تجعل هذه الدراسات عديمة الفائدة، فعلى سبيل المثال تنعدم الفائدة من دراسة الأغاط الانتخابية في الدول التي لايستطيع الناخب فيها التصويت الالمرشح واحد، كما هو الحال معظم الدول الشيوعية وكذلك الدول التي تتبع نظام الحزب الواحد (كبعض الدول الإفريقية) لأن مثل هذه الدراسة لن تكون لها أهمية جغرافية.

وبامكان النظام الانتخابي أن يعيق التوصل الى تحليل موضوعي لنتائج أي انتخابات، خاصة بعد تقليص أعداد الناخين عن طريق وضع العراقيل التي من شأنها أن تجمل نسبة كبيرة من المواطنين هم في صنف غير المؤهلين للمشاركة الانتخابية. ومن الأمور التي تجمل التحليل السيء لبعض القوانين التي تجمل التحليل السيء لبعض القوانين الانتخابية. ففي بعض الدول الإفريقية مثلا يمنع تسمية مرشحي المعارضة، أو أن صناديق الانتخابية. ففي بعض المدول الإفريقية مثلا يمنع تسمية مرشحي المعارضة، أو أن صناديق الانتخابات لمارضة فإن النظام المسيطر على الحكم يتدخل مباشرة للتلاعب في نتائج إسقاط مرشحي المعارضة فإن النظام المسيطر على الحكم يتدخل مباشرة للتلاعب في نتائج

ومن الأمثلة على سوء استعمال السلطة للنظام الانتخابي هو مايعرف بظاهرة التلاعب في تحديد الدوائر الانتخابية (Gerrymandering) وظاهرة سوء توزيع الناحيين على الدوائر الانتخابية (Malapportionment) ومن الضروري دراسة هاتين الظاهرتين الإظهار الجانب الجغرافي في حقل جغرافية الانتخابات. فالمعروف أن الحكومة تقسم الدولة من أجل الانتخابات الى دوائر وأقاليم أو مناطق انتخابية. وعا لاشك فيه أن معرفة الحسائص المكانية لمثل هذه التقسيمات هي من صميم الاهتمام الجغرافي. فمن الملاحظ أن هذه الدوائر ترسم في بعض الأحيان بطريقة معينة لتمكين حزب معين من الفوز بعدد أكبر من المقاعد على الرغم من قلة أعداد مؤيدية مقارنة بمؤيدي الأحزاب الأخرى. وتعرف حاكم الطاهرة بالجرياندرينج نسبة الى حاكم ولاية ماساشوستس البريج جرى الذي انتخبحاكم للدوائر الانتخابية في الولاية .

وقد رسمت الدوائر بطريقة تساعد الحزبين الديمقراطي ــ الجمهوري ضد الفدرالين، فعلى الفدرالين، فعلى الفدرالين، فعلى رغم حصول هؤلاء الفدراليين على ١٧٦٦م صوتا مقابل ١٦٤٥م صوتا للديمقراطين ــ الجمهوريين فقد حصل الحزبان الأخيران على ٢٩ مقعدا مقابل ١١ مقعدا للفدرالين (Taylor & Johnston, 1971:131)

ويتم التلاعب في الدوائر الانتخابية بواسطة طرق عديدة منها الحاق مناطق بعيدة مؤيدة للسلطة بدوائر أحزاب المعارضة بقصد أضعاف تفوقها العددي في تلك الدوائر. كما يمكن تحقيق ذلك أيضا عن طريق تقسيم دوائر أحزاب المعارضة الى دوائر أصغر ثم دمج كل دائرة منها مع دوائر أخرى مؤيدة للسلطة من أجل تشتيت أصوات المعارضة.

AY

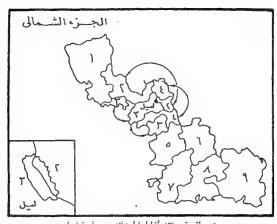
وبالامكان اكتشاف ظاهرة (الجريماندرينج) عن طريقين أولها دراسة وتحليل خريطة الدوائر من عدمه. فالجريطة رقم (٢) الدوائر من عدمه. فالجريطة رقم (٢) تتخابية للتثبت من وجود امتداد جغرافي للدوائر من عدمه. فالجريطة رقم (٢) توضيح لنا إحدى المحافظات الشمالية لفرنسا. وقد قسم لويس نابليون هذه المتطقة إلى تسم دوائر وبطريقة مدية تؤدي الى فشل الراديكاليين وفوز المحافظين في الانتخابات. وتوضيح الحريطة مدى التلاعب في رسم هذه الدوائر حيث تفصل الدائرة رقم ٢ الدائرة الرابعة الى قسمين كها ان الدائرة المثالثة تجزأت الى ثلاثة أقسام تفصل بينها الدائرة رائلانية والرابعة، أما المدينة ليل فقد جزأت ليتبع نصفها الدائرة الثانية ونصفها الآخر الدائرة الثالثة (الجريان متشابكة ومعقدة كلها الامتداد الجفرافي للدوائر وهذا بين وجود ظاهرة (الجرياندرينج).

أما الطريقة الثانية لاكتشاف هذه الظاهرة فهي بواسطة حساب نسبة الأصوات التي حصل عليها كل حزب مقابل عدد المقاعد التي فاز بها . فاذا كانت نسبة المقاعد التي فاز بها الحزب يفوق عدد الأصوات التي حصل عليها فان ذلك معناه وجود تلاعب في رسم الدوائر الانتخابة .

وقد درس (Prescott (1959:301) المحمومة المجرياندرينج في منطقة ارماه في ايرلندا الشمالية حيث كانت المجموعة المعارضة لتقسيم ايرلندا تسيطر على المجلس المدني بين الاعوام ١٩٣٠ - ١٩٣٥ وكانت هذه المجموعة تفوز دائها بدائرتين من مجمل دوائر المنطقة الثلاث، الا أن هذه الدوائر قسمت فيها بعد الى خس بدلا من ثلاث وبطريقة تحد من تفوق المجموعة المعارضة للتقسيم. وبالفعل فقد تمكن أعضاء الحزب الاتحادي المنافس من السيطرة على المجلس المدني بعد أن فاز بثلاث دوائر من أصل الدوائر الخمس.

أما ظاهرة توزيع الناخيين على الدوائر الانتخابية. من أجل مساندة أحد الأحزاب الاخرى فتتم بواسطة رسم مجموعة كبيرة من الدوائر الانتخابية في المناطق التي يتمتع فيها الحزب المؤيد للسلطة بالأغلبية. فيلاحظ مثلا أن دوائر أحزاب المعارضة تحتوي على و ٥٠٠٠٠ ناخب وغصص لها مقعدان في البرلمان بينها تضم دوائر الاحزاب المؤيده للسلطة بعدب ويخصص لها نفس العدد من المقاعد. وبالامكان قياس سوء توزيع الناخيين على الدوائر بطرق عديدة هي :

أولا : قياس درجة التطرف، أي نسبة الدائرة الكبرى الى الدائرة الصغرى. فاذا كانت نسبة الدائرة الكبرى الى الصغرى ٢٠٠٠٠/ ٤٠٠٠ فان كل صوت في الدائرة الثانية يعادل ضعف الصوت في الدائرة الأولى.



خريطة رقم (٢) أغاط الجرياندرينج في فرنسا Taylor, P. and Johnston, R. Geography of Elections, 1971: 878

ثانيا : قياس معدل الانحرافات حيث يتم مقارنة حجم كل دائرة بالحجم المتوسط للدوائر فاذا كانت أعداد الناخيين ٢٠٠, ٥٠٠ ناخب وعدد الدوائر الانتخابية ٢٠ دائرة فان المتوسط الانحرافي هو ناتج تقسيم ٢٠٠, ٥٠٠ على ٢٠ ويساوي ٢٠٠٥ فاذا كانت كل الدوائر الانتخابية تحتوي على ٢٠٠٥ ناخب فان المتوسط الانحرافي لهذه الدوائر سيكون صفراً. وبهذا لا يكون هناك أي ظلم في توزيع الناخيين على الدوائر، أما اذا كان المتوسط الانحرافي مختلفا عن ذلك فان سوء توزيع الناخيين يكون واقعا (Taylor & Johnston, 1971 : 338 - 339)

وتعتبر ظاهرة الـ (Malapportionment) أحد المشاكل البارزة في معظم الدول الدولية وفي العادة تلجأ الدول لتغيير الدوائر الانتخابية وغربلتها بين فترة وأخرى نتيجة للتحركات السكانية الدائمة التي تتسبب في اختلاف نسبة الناخبين في الدوائر. الا أن هناك بعض الدول التي تلجأ لهذه العملية رغبة منها في مساندة حزب معين. وقد كتب بنلر (1325 .1925) بأن هذه الظاهرة كثيرا ما تحدث في بريطانيا التي غيرت حدود دوائرها الانتخابية ثلاث مرات خلال القرن الناسع عشر (١٨٣٧ - ١٨٦٧ - ١٨٨٥)

وأربع مرات خلال القرن الحالي (١٩١٨-١٩٤٧ ـ ١٩٥٤ ـ ١٩٥٣). وكانت هذه التعديلات تهدف الى تحقيق الحجم المتساوي للناخيين في الدوائر الانتخابية.

وسنورد هنا بعض الأمثلة التي توضح استخدام بعض الحكومات لهذه الظاهرة في مسنورد هنا بعض المثلة التي توضح استخدام بعض الحكومات لهذه الظاهرة في مساندة الأحزاب المؤيدة لها. فأثناء حكم أتلي رئيس الوزراء في حكومة العمال عام 1987 حزب جرى استحداث ١٩ دائرة انتخابية في المناطق الحضرية. وفي عام ١٩٥٤ وفي خطوة معاكسة وتحت ضغط المعمن المحافظين قامت اللجنة المرئيسية لتحديد الدوائر بزيادة الدوائر الريفية عن طريق تقسيمها الى دوائر أصغر وذلك قبل موعد الانتخابات البريطانية لعام ١٩٥٥ (43: Butler, 1955)

وفي مثال آخر من افريقيا خلال الفترة القصيرة للاتحاد الفدراني لوسط إفريقيا، كانت جنوب روديسيا تشكل ٣٤٪ من مجموع سكان الاتحاد الفدراني، في حين كانت النسبة في شمال روديسيا ٣٪ ونياسالاند ٣٦٪ الا أن توزيع القوة الانتخابية لم يكن عادلا فقد خصص لجنوب روديسيا ٧٠٪ من مجموع القوى الانتخابية بينا حصلت شمال روديسيا عل ٣٢٪ و٢٪ فقط لنياسالاند. وبهذا الشكل فقد كان نصيب ونياسالاند لمي من القوى الانتخابية رغم أنهم يشكلون أكبر نسبة بين المجموعات السكانية الثلاث. وبذلك فقد حرمت نسبة كبيرة من هذه المجموعة الافريقية الأصل من المساهمة في الانتخابات بينها استطاع الوافدون البيض الذين كانوا يسيطرون على جنوب روديسيا من السيطرة على يًا القوة الانتخابية (Dikshit, 1971: 277).

وباختصار يمكن القول أن باستطاعة الجغرافيين أن يدرسوا ظاهوي اله (Malapportionment & Gerrymandering). بشكل جيد والتوصل الى نتاتج ايجابية عن وجودهما أو عدم وجودهما. كما أن تحليل هاتين الظاهرتين يضيف بلا شك بعدا جديد للدراسات الجغرافية.

ونعود مرة أخرى للتأكيد على أن دراسة قوانين الانتخابات والنظام الانتخابي هي المي ستوضح لنا ما إذا كانت الانتخابات تستحق الدراسة ام لا وفي هذا الصدد يقول برسكوت ان دراسة الانتخابات لا يمكن ان يكون لها أي فائدة في التحليل المكاني في مناطق كثيرة من العالم لا تنشر بيانات كافية عن الناخبين كثيرة من العالم الا تنشر بيانات كافية عن الناخبين كأحوالهم الاقتصادية أو الاجتماعية أو حتى نتائج الانتخابات مما عجعل معرفة الاختلافات المكانية في هذه اللوضية وجد , Prescott بدراسة النظرية في 1 لا دواسة الانتخابات يمكن إجرائها من الناحية النظرية في 1 لا دولة فقط بينها .

ب - نسبة التصويت - Voting Turnout : وفي الوقت الذي يتحقق فيه الباحث من أن

النظام الانتخابي يستحق التحليل الجغرافي فإن الخطوة التالية هي وصف النمط الانتخابي. وأول خطوة لوصف هذا النمط هي تفسير اختلاف نسبة المشاركين في التصويت من منطقة الى أخرى.

إن هناك ظاهرة عامة في جميع الدول الديمقراطية وهي أن نسبة لا بأس بها من المواطنين المؤهلين للانتخاب لا يشتركون في العملية الانتخابية. ففي بعض الدول يلاحظ أن ٥٠٪ فقط من المؤهلين للانتخاب يشاركون فعليا في هذه العملية، وقد تصل هذه النسبة الى أقل من ذلك في دول أخرى. وتختلف نسبة المشاركة السياسية باختلاف المناطق الجغرافية. ففي الولايات المتحدة مثلا تختلف نسبة المشاركة في التصويت باختلاف البيئات حيث تكون نسبة المشاركة في التصويت في المناطق الحضرية، وبخاصة في مراكز المدن التي يتركز فيها أصحاب الدخول المتدنية، من (٢٥٪ _ ٠٠٪) للأقليات ومن (٠٥٪ _ ٥٠٪) للبيض. أما في المناطق التي يتواجد بها أصحاب الدخول المرتفعة في الضواحي أو المراكز المبيئة المشاركة في التصويت ترتفع الى (٢٠٪ _ ٢٠٪) ونفس هذه النسبة سجلت في المناطق الريفية.

أما في المملكة المتحدة فان نسبة المشاركة الانتخابية في المراكز الحضرية، وبالأخص مراكز المدن، تصل الى (٤٠٪ ــ ٥٥٪)، بينها في المناطق الأخرى كالضواحي والمناطق الريفية تصل النسبة الى (٢٠٪ ــ ٧٠٪). أما في المانيا الغربية فلا يوجد اختلاف واضح في المشاركة الانتخابية بين المناطق الجغرافية الثلاث (83: Muir & Paddison, 1981).

وقبل الخوض في أسباب اختلاف نسبة التصويت يجب توضيح نقطة هامة وهي أنه بسبب سهولة الحصول على الاحصائيات الانتخابية المتوفرة قد يستخدم البعض نسبة المشاركة في التصويت لقياس عملية المشاركة السياسية برمتها، وهذا الأمر يوقع الباحث في الخطأ لان نسبة التصويت هي أحد المقاييس وليس كلها. كها أن المشاركة في التصويت يعتبر نشاطا محدودا ضمن عملية المشاركة السياسية بكاملها. (Muir & Paddison, 1981)

أما أسباب اختلاف نسبة التصويت من مكان لآخر فيرجع في بعض الأحيان الى اجراءات عملية تسجيل المواطنين المؤهلين للانتخاب نفسها. ففي ايطاليا مثلا التي تتم فيها عملية التسجيل بصورة آلية تكون نسبة التصويت مرتفعة. أما في الولايات المتحدة فان مسئولية التسجيل تقع على عاتق المواطنين أنفسهم، مع أن هناك بعض الولايات التي يتم فيها تسجيل المواطنين آليا كولاية ايداهو على سبيل المثال عما يرفع نسبة المشاركة في التصويت. وبشكل عام فان نسبة التسجيل للانتخابات تكون مرتفعة في الولايات الشمالية الشرقية. ففي بعض مناطق ولايات نيوانجلند التي يرتفع فيها الوعي السياسي تصل نسبة التسجيل الى ٩٠/بينها تنخفض هذه النسبة بشكل كبير في بعض المناطق الفقيرة اقتصاديا في الولايات الجنوبية بسبب

العراقيل الموضوعة (مثل شرط التعليم) لمنع أكبر عدد بمكن من السكان السود من التسجيل (Muir & Paddison, 1981 : 84).

وفي هذا الصدد بين (Brunn (1972:311) نعملية تسجيل الناخيين يمكن استخدامها لتحديد وتحجيم المشاركة الانتخابية وذلك بوضع عراقيل تمنع تأهيل المواطنين لعملية الانتخابات.

وفي دراسة عن أثر موقع الناخب على عملية التسجيل يوضح ,Rokkan & Campbell الشاركة (99: 1960) أن موقع الناخب في مركز المدينة أو على أطرافها يؤثر على اختلاف المشاركة الانتخابية. فكلها كان الفرد أقرب الى مركز المجتمع كلها توفرت له فرص الاتصال الجيدة وكان قريبا من المؤمسات الصانعة للقرارات ولهذا فان احتمال مشاركته تكون أكبر من الأفراد اللدين يسكنون على الأطراف.

المتاهج التي طرحت في دراسة الجفرافية الانتخابية : إن هناك منهجين رئيسيين يمكن من خلالها قضير الاحتلافات في أتماط التصويت. أولا : بواسطة دراسة سلوك الأفراد وبالأخص كيفية تأثرهم بالبيئة المحلية (أثر البيئة المحلية على السلوك الانتخابي). ثانيا : منهج التحليل الكلي أو الإجمالي المبنى على نمط التفضيل الانتخابي ضمن الوحدات الإقليمية.

أ _ منهج التحليل الكلي _ Aggregate Method قسم ((1975) Busteed مذا المنهج الى قسمين، الأول كارتوجرأفي وفيه وصف للعوامل التي تؤدي الى الاختلافات في التصويت. وتعود جذور هذه الطريقة الى الدراسات التي أجراها الجغرافيون الفرنسيون كدراسة اندريه سيجفريد السالفة الذكر التي تبين أن للاختلافات البيئية الطبيعية والبيئية الاجتماعية أثرا كبيرا على اختيار المرشحين. أما الطريقة الثانية التي اقترحها بستيد فهي التحليل الأيكولوجي المكاني _ - Areal Ecological Method . وتتلخّص هذه الطريقة في تحديد تجموعة من المتغيرات المترابطة فيها بينها، ثم معرفة مدى تأثير هذه المتغيرات على النمط الانتخابي السائد في مكان ما. فمثلا يحاول الباحث أن يربط بين الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والدينية للناخبين وبين التصويت لحزب معين أو مرشح معين. كالقول مثلا أن أفراد الطبقة العليا ينتخبون حزب المحافظين البريطاني او الذين ينتمون الى الطائفة الكاثوليكية يفضلون الحزب الديمقراطي الأمريكي. وهناك دراسات كثيرة استخدمت هذا المنهج لتفسير ظاهرة الانتخابات" ففي عام ١٩٦٤ أجرى بيورجهارت بحثا عن قوة الأحزاب السياسية الأربعة في منطقة بيرجنلاند بالنمسا. وقد شملت دراسته فترتين زمنيتين، الأولى من ١٩٢٢ ـ ١٩٣٠، والثانية من ١٩٤٥ ـ ١٩٥٩. وقد كان اهتمامه منصبا على معرفة مصدر الدعم لكل حزب من هذه الأحزاب. وقد أوضحت نتائج دراسته أن الحزب الشعبي (ويتكون من تألف مجموعة الأحزاب غير الماركسية) كان مدعماً من قبل الفلاحين الكاثوليك المالكين لمنازلهم، وكذلك من قبل أصحاب الوظائف المكتبة. أما الحزب الاشتراكي فقد كان يعتمد بدرجة كبيرة على عمال المصانع والمناجم والانشاءات وعمال سكك الحديد الذين يقيمون خارج المدينة. كما كان الحزب مفضلا أيضا من قبل مجموعات أخرى كالذين لا يملكون أي ارض والذين يعملون كأجزاء في الحقول الزراعية.

وبالنسبة لمن هم في حالة اقتصادية أفضل كاتباع المذهب اللوثري، وموظفي الحكومة والمزارعين الذين يعملون في حقول يملكونها بأنفسهم فقد كانوا يدعمون أحد الأحزاب البمنية الصغيرة. وأخيرا فان الحزب الشيوعي (وهو أضعف الأحزاب) كان يحصل على أصواته من قبل عمال مصانع تكرير السكر أو عمال المناجم. وكانت النتيجة النهائية لدراسة (1984) Burghardt هي أن الحالة الاقتصادية والخلفية الدينية هما العاملان الاساسيان المؤثران في اختيار الحزب السياسي بينها كان عامل الاختلافات العرقية ذا تأثير ضعيف جداً في هذا المجال.

في دراسة أخرى عن أثر العوامل الاجتماعية كالدين والطبقة الاجتماعية والخلفية المراع المراع المراع المراع المراع المراع المنعط الانتخابي بالصراع المراع المراع المراع المنعط الانتخابي بالصراع الاجتماعي ففي دراسته هذه استخدم الطريقة التي استخدمها (1962) Alford, (1962). الاجتماعي ففي دراسته هذه استخدام الطريقة التي استخدام المستخدام المستخدام المستخدام اللهوية المنتبر التصويت الحضري والريفي وأهمية الدين على التصويت في الانتخابات: وقد تمكن على أساس ذلك من إثبات الأهمية النسبية للطبقة الاجتماعية الانتخابي في الدول المتحدثه باللغة الانتجليزية والدول الأوربية الأخرى. وقد كانت الاستناجات النهائية لدراسة بمنايقل أثره في المول المتحدثة باللغة الاجتماعية في الجلز المستخدام اللهقة الاجتماعية. وقد وجهت انتقادات كثيرة لمنهج التحليل الكلي لأنها تستخلص النتائج من خلال دراسة المعمومات الكلية للانتخابات منقادة الى علم الاجتماع أكثر منه الى علم الجغرافية الاجتماعة . (Prescott, 1972: 78).

وفي نفس الصدد يتقد (84 :1969). مبهج التحليل الكلي على اعتبار أن دراسة القرارات الانتخابية الكلية لا تعكس بالضرورة وجهة نظر الناخيين الصحيحة. فمثلا ليس كل الزنوج في الولايات المتحدة الأمريكية يصوتون للحزب الدعقراطي . كها لا يكن التأكيد على أن جميع أفراد الطبقة العليا في بريطانيا يؤيدون حزب المحافظين. ولهذا يجب فصل مناهج جغرافية الانتخابات في تحليل الانتخابات عن مثيلاتها المتبعة في العلوم السياسية . وقد أيد كوكس التركيز على إيجاد علاقة بين المحتوى المكاني والقرار الانتخابي . وتدل إحدى نتائج دراسته أن الأفراد يتأثرون بالبيئة أو المحيط السيامي على المستوى المحل أكثر من ارتباطهم بالمحيط السياسي على مجال الطبقة التي ينتسبون اليها بشكل عام. وقد حاول كوكس أنْ يرجع القراراتُ الانتخابية للأفراد الَّى المواقع التي يعيشون فيها والى الطريقة التي يستقون من خلالها معلوماتهم من تلك المناطق. وقال إن التركيز على هذا النوع من الدراسات هو الذي يخرج جغرافية الانتخابات ويفصلها عن العلوم السياسية أو علم الاجتماع ومن ثم يقربها الى علم الجغرافيا.

وباختصار، فان على المهتمين بجغرافية الانتخابات ان يطوروا طرقا جديدة توضح وبشكل جيد أثر العوامل البيئية على النمط ألانتخابي. ولكي تستطيع الأنماط الانتخابية جذب اهتمام الجغرافية السياسية بشكل أكثر، يجب على جغرّافية الانتخابات أن لا تحصر عملها في مجرد إظهار القرارات الانتخابية بشكلها الإجمالي، بل يجب أن تحلل أثر العوامل البيئية والثقافية على التصويت.

ب ـ أثر البيئة المحلية على السلوك الانتخاب : تؤكد كثير من الدراسات على أن قرارات الناخبين تتأثر بشدة بالبيئة المحلية. فالمنزل والمدرسة ومكان العمل والحي بشكل عام لهم تأثير هام ومتفاوت على الناخبين. فكل مصدر من هذه المصادر السَّالفة ٱلذكر يعتبر مركزًا يمد الناخبين بالمعلومات السياسية التي يبني على أساسها قراراته عند التصويت. فمثلا تؤثر نقابات العمال على المنتسين اليها، وينعكس هذا التأثير بتصويت غالبية العمال للأحزاب اليسارية. وفي بريطانيا أظهرت الدراسات أن أعضاء اتحاد العمال يفضلون حزب العمال على حزب المحافظين بنسبة ثلاثة الى واحد (Blondel, 1965 : 67) .

ويؤكد كل من (Butler & Stokes, (1974: 117 أن التركيبة الاجتماعية للدائرة الانتخابية لها أثر كبير على النمط الانتخابي على اعتبار أن هناك نزعة وميلا شديدين من قبل الفرد للبيئة السياسية المحلية مما يتسبب في خلق تأييد قوي للحزب المحلى المسيطر.

وقد أثار هذا الموضوع اهتمام كل من (230 : Taylor & Johnston, (1971 : 230) الذين شددا على أهمية الأثر البيئي على النمط الانتخابي للأفراد. وبما يقوله الكاتبان : إن الاختلافات في الأغاط الانتخابية التي نراها على الخرائط هي بسبب اختلاف القرارات الشخصية للناخبين. وهذا الاختلاف ناتج عن التأثر بالمنزَّل، والمدرسة، ومكان العمل، وأخيرا الجيرة التي تعتبر من أهم العوامل المؤثرة على السلوك الانتخاب.

وفي دراسة أخرى أعدها (428 : 428) Johnston, (1974 عن (الأثار المحلية على التصويت في الانتخابات المحلية). يين أن قرارات الناخبين تتأثر بالمعلومات المنشورة بواسطة المصادر المحلية والأقليمية والوطنية. ويواصل Johnston, (1976 : 584) دراساته عن أثر البيئة على التصويت حيث يبين في بحث آخر أن للحي والبيئة أثرا كبيراً جدا على السلوك الانتخابي. ويواصل الكاتب فيقول: بانه في المكان الَّذي يجابه فيه الناخبين بأنواع عديدة من المحفزات فإنهم يتركون هذه المحفزات وينتخبون الحزب الذي يحظى بتأييد الآغلبية في الحي الذي يقيمون فيه. وفي دراسة عن أثر الحي في التصويت في مدينة مانشستر استنتج (61) : 1873) [Fitton, (1973 : 461) أن الناخيين الذين غيروا ولاءهم عن الحزب الذي صوتوا له في الانتخابات السابقة كانا متأثرين بالحي الجديد الذي انتقلوا اليه مؤخرا. كما وتعتبر المائلة الحد المؤثرات القوية على السلوك الانتخابي. وفي هذا المجال يوضح كل من & Butler من (131 : 131) (131 : 131) ان العائلات التي يكون فيها الوالدان مؤيدان لنفس الحزب (سواء كان حزب العمال) فان ٩٠٪ تقريبا من الجيل التالي من أبنائهم يفضلون نفس الحزب.

تطبيقات عملية لدراسة جفرافية الانتخابات في بعض دول العالم الثالث : بعد الانتهاء من شرح أهم المعايير والمناهج المتبعة في دراسة جغرافية الانتخابات لابد من إيضاح كيفية الاستفادة من هذا الحقل في دراسة العملية الانتخابية في بعض دول العالم الثالث. وقد تم اختيار دولة الكويت وجمهورية مصر العربية لدراسة العملية الانتخابية بهها.

أ. العملية الانتخابية في دولة الكويت: لقد ذكرنا في المقدمة أن التجربة الانتخابية في الكويت قطعت شوطا لا بأس به الا أن قلة الدراسات المتخصصة في هذا المجال لم يساعد على تمجيص هذه التجربة وتحليل نتائجها بدقة. وهنا يمكن لجغرافية الانتخابات أن تلعب دورا بارزا في إضافة بعد جديد لدراسة الجغرافية السياسية في الكويت. ويتم ذلك عن طريق تطبيق المعايير المتبعة في دراسة جغرافية الانتخابات. لذا فان دراسة العملية الانتخابية في الكويت يجب أن تبدأ أولا بدراسة قانون الانتخابات، فهو قانون رقم ١٩٦٦ لعام ١٩٦٢. ويقع هذا القانون في ستة أجزاء رئيسية تحتوي على ٥٣ مادة توضح كل الشروط الواجب توافرها في المرشحين والناخيين، بالاضافة الى الإجراءات الانتخابية برمتها. وكما ذكرنا سابقا، فأن هذه الدراسة توضح مدى جدوى دراسة العمليات الانتخابية في دولة الكويت.

ومن الملاحظ أن السلوك الانتخابي في الكويت قد تأثر بعدة عوامل بيئية محلية . فدراسة دقيقة للانتخابات البرلمانية الكويتية في عام ١٩٨١ توضح أن العائلة والقبيلة والطائفة كانت أهم العوامل المؤثرة في النمط الانتخابي . فقد بلغت نسبة الناخبين الذي تأثروا بعامل القرابة عند تصويتهم ٢٣٪، بينها صوت ١٦٪ من الناخبين لمرشحي القبيلة و٣٩٪ لمرشحي الطائفة(67-2 -266). Jerkhi بالعالم).

ومن الجدير بالذكر أن ارتفاع نسبة المتأثرين بالطائفية يعود الى قيام الثورة الايرانية والحرب العراقية الايرانية وهذا أمر طبيعي نتيجة لتأجيج العواطف الدينية. وقد لوحظ في انتخابات ١٩٨٥ أن نسبة الذين صوتوا الاسباب طائفية قد انخفضت الى ١١٪ (النجار وكرم ١٩٨٦ : ١٣١). وعكن إيعاز ذلك الى أن الأثر الذي لعبه قيام الثورة الإيرانيةوالحرب العراقية الايرانية أصبح أقل وقعا من السابق مما يشير الى احتمالية تراجع النمط الطائفي في الانتخابات بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية. ومما هو جدير بالملاحظة أنه كلم ارتفعت درجة التعليم قلت فرصة التأثر بالقرابة والقبلية والطائفية.

كما أن عامل العمر له تأثير على النمط الانتخابي. فقد بينت إحدى الدراسات أن الفتات العمرية الوسطى (٣٠ - ٥٠) كانت أقل تأثرا نسبيا بالمؤثرات المحلية (العائلة ـ الطائفة ـ الفييلة) وكانت أصوات أفرادها تعطى المرشح صاحب المواقف الوطنية الجيدة ، بغض النظر عن انتمائه العائلي، أو القبلي أو الطائفي . وأخيرا فإن طبيعة العمل والدخل الشهري للناخب كان له بعض الأثر على النمط الانتخابي فكلما كان الناخب يمتهن وظيفة أرقى ويحصل على دخل شهري أعلى كلما كان اكثر احتمالا للتصويت للمرشحين ذوي المواقف الوطنية الجيدة بغض النظر عن الأمور الأخرى . وبالمقابل كان التصويت القبلي والطائفي أو بغرض الحصول على مصالح شخصية يزداد بين من هم في مستوى تعليمي منخفض وبين ذوي الدخول المتخلفة (النجار وكرم ، ١٩٨٦ : ١٩٣٢).

ب - العمليات الانتخابية في جمهورية مصر العربية : تعتبر التجربة البرلمانية في مصر من أقدم واعرق التجارب البرلمانية في الوطن العربي قاطبة . ويعود تاريخ الحياة البرلمانية في مصر الى الستينات من القرن الماضي وبالتحديد ٢٩/١٠/١٠ عندما أصدر الحديوي اسماعيل حاكم مصر في ذلك الوقت قانونا تم بحوجبه انتخاب أول بحلس نيابي في مصر تحت اسم مجلس شورى النواب الذي كان يضم ٧٥ عضوا ينتخبون بشكل مباشر من جميع المديريات في مصر . أما أول برلمان مصرى فقد انتخب في عام ١٩٣٤ . وتوالت البرلمانات المصريه . بعد ذلك حتى شهدت في ٦ ابريل ١٩٨٧ البرلمان المصري التاسم عشر . ويوجد حاليا مجلسين برلمانيين في مصر ، الأول والأهم هو مجلس الشعب المكون من ٤٤٨ عضوا عنه مواحد من شائورى ويتكون من ٤١٨ أعضاء من بينهم ٧٠ عضوا معينا و١٤٠ عضوا متنجبا يتم تجديدهم نصفيا كل ثلاث الصاد (الشرق الأوسط، ١٩٨٧ أ) .

ولكي يتم التعرف على أهم السمات العامة للتجربة البرلمانية في مصر يجب البدء أولا بدراسة قانون الانتخابات لما له من أهمية في ذلك. فخلال المائة والعشرين سنة الماضية أوخلت تعديلات كثيرة على قانون الانتخاب كان لها أثر كبير على الحركة الديمقراطية في مصر. وفي البداية نصت المادة ٨٣ من دستور عام ١٩٢٣ على الأخذ بنظام الانتخاب الفردي المباشر. وفي عام ١٩٥٦ صدر قانون الانتخابات رقم ٧٣ الذي استهدف زيادة نسب المشاركة الانتخابية بتخفيض سن الانتخاب الى ١٨ كما منح القانون المرأة حق المشاركة السياسية. وأهم هذه القوانين التي كان لها أثر على النمط الانتخاب في مصر هو المشاركة السياسية. وأهم هذه القوانين التي كان لها أثر على النمط الانتخاب على مستوى الشراط حصول أي حزب على ٨٪ على الأقل من مجموع أصوات الناخيين على مستوى المدولة حتى يكون له الحق في التعميل في البرلمان (الشرق الاوسط، ١٩٨٧). وقد أجرى

تعديل آخر على هذا القانون باضافة ٤٨ مقعدا للمستقلين. وينص القانون على أن الحزب الذي يفشل في الحصول على ٨/ من الأصوات فان أصواته ترحل الى صالح الحزب الحاصل على أكبر نسبة من الأصوات وفي هذا ـ كها يقول المرافضون لهذا القانون ـ اغتيال لصوت الناخب وإعطاء الحزب الحاكم مقاعد لا يستحقها.

وبايجاز شديد يتضح أن قانون انتخابات القائمة الحزبية النسبية المشروطة كان له أثر في المنطقة في البرلمان لصالح الحزب الحاكم كها أنه ميز بين مرشحي الأحزاب عن باقي المرشحين المستقلين لأن القانون يسمح لأعضاء الاحزاب المعترف بها بالترشيح كمستقلين. وبذلك نازعوا المرشحين المستقلين الحقيقين على المقاعد المخصصة لهم. كها أن هذا القانون أرغم أحزاب المعارضة الصغيرة على تشكيل أثنلافات ثنائيه أو ثلاثية كها حدث في السابق بين حزبي الوفد والإخوان المسلمين، وأخيرا بين تجمع الإخوان المسلمين ورخزب العمل وحزب الأحرار تحت قائمة موحدة لحزب العمل تضم ما يعرف باسم والمتحالف الإسلامي، وجهذا بقي حزب التجمع الوطني الوحدي الذي يضم فصائل الناصريين في الساحة وحيدا (الشرق الأوسط، ١٩٨٧).

أما الموضوع الثاني الواجب دراسته عن التجربة البرلمانية في مصر فهي المشاركة الانتخابية. فيشكل عام تتسم التجربة البرلمانية في مصر بانخفاض حجم المشاركة في . الانتخابات. وتشير الاحصائيات إلى نسبة المشاركين في انتخاب برلمانات ما قبل ثورة ٢٣ يوليولم تزد بأي حال على ٥٠٪ من حجم المجمع الانتخابي (الشرق الأوسط، ١٩٨٧ج). وظلت المشاركة الانتخابية صغيرة في حجمها بعد الثورة كها كانت قبلها. فعل سبيل المثال لم تضم جداول الناخبين في الانتخابات الأخيرة ـ ١٩٨٧ ما يون ناخب من أصل ٢٧ مليون مصري في سن الانتخاب أي بنسبة ٤٥٪. والأغرب من ذلك ناخب من أصل ٢٧ مليون مصاديق الاقتراع بالفعل كانوا ٥٠٣ مليون في الاستفتاء و٥٠٧ مليون تقريبا في الانتخابات العامة للبرلمان (الشرق الأوسط، ١٩٨٧). وهذا الأمر جعل خبراء القانون الدستوري يطالبون بأن يكون التسجيل بجداول الانتخابات إجباريا وآليا وأن تفرض غرامة ماليه رادعة على المتخلفين عن أداء واجبهم الانتخابي دون عدر مقبول.

فيا سبق تطرق البحث لبعض التعليقات العملية للمعايير المتبعة في دراسة جغرافية الانتخابات في كل من دولة الكويت وجمهورية مصر العربية. وقد اكتفى البحث بهاتين الدولتين كنموذج من العالم الثالث. وجدير بالذكر أن الوضع لا يختلف كثيرا في دول العالم الثالث الأخرى. ففي جمهورية سريلانكا مثلا تبرز العوامل العرقية والطائفية كأهم العوامل المؤرقة في الانتخابات، نظرا لوجود اختلاف ديني وعرقي بين مجموعة التاميل ومجموعة السينهاليس. ونفس الأمر يتكرر في ماليزيا حيث الصراع على أشده بين مجموعة السكان ذوي الأصول الصينية والمجموعة الملاوية الأصلية. لذا فان المرشح في تلك

الدولتين بحاول كسب أصواب الناخبين عن طريق وعوده بتحقيق مطالبهم الدينية والاقتصادية (Wilson, 1975 : 10).

الخلاصة

ما لاشك فيه أن جغرافية الانتخابات بما تحتويه من دراسات في الأغاط الانتخابية والسلوك الانتخابية والمبعد إفية السياسية بشكل خاص وللجغرافية والسلوك الانتخابية عد أضافت بعدا جديدا للجغرافية السياسية . ذلك لأنها بشكل عام. فجفرافية الانتخابية من مكان الى آخر وتحليل أسباب هذا الاختلاف، تهتم بدراسة تباين الأغاط الانتخابية من مكان الى آخر وتحليل أسباب هذا الاختلاف، البيانات والإحصائيات الانتخابية المتاحة في إثراء الجغرافية بابحاث ودراسات متميزة على اعتبار أن ظاهرة الانتخابات هي ظاهرة مستمرة ومتغيرة من فترة الى أخرى وأن تتبغ هذه اعتبار أن ظاهرة الانتخابات مي ظاهرة مستمرة ومتغيرة من فترة الى أخرى وأن تتبغ هذه الظاهرة ومتغيرة من فترة الى أخرى وأن تتبغ هذه بشكل أفضل وتتحاشى الثقد الموجه البها فإنه يجب على المهتمين بها أن يتعدوا عن الأساليب التقليدية في دراسة العموميات الكلية ويركزوا بشكل أكبر على دراسة السلوك الفدي وأسبت تغيره من مكان الى آخر. وعلى هذا الحقل أن يستحدث طرقا جليدة المقدي وأسبت تبت بواسطتها الصلة بين البيئة التصويت الانتخابي. وإذا لم يتمكن الباحثون أن بيرمنوا على أهمية هذه الصلات فإن جغرافية الانتخابات ستفقد أهميتها كاحد فرة والمخافيا فيا.

المصادر العربية

النجار، غ وكرم، ج

١٩٨٦ ﴿ المؤشراتُ الانتخابية في الكويت ـ ١٩٨٥» عجلة السياسة الدولية تموز (يوليو) ١١٤ ـ ١٣٥ ـ ١٣٥

الشرق الأوسط

١٩٨٧ أ ١٢٠ عاما برلمانية في مصر، ٢٩ مارس

ــــ ب ١٢٠ عاما برلمانية في مصر، ٦ أبريل

— ج ۱۲۰ عاما برلمانية في مصر، ۳۱ مارس

ـــ د ۱۲۰ عاما برلمانية في مصر، ٥ أبريل

Alford, R.

1962 Party and Society, Chicago, Rand McNally.

Blondel, J.

1965 Voters, Parties and Leaders. Harmondsworth: Penguin.

Brunn, S.

1972 Geography and Politics in America: Social Equity and Political Democracy. New York: Harper and Row.

Burghardt, A.

1964 "The Bases of Support for Political Parties in Burgenland". Annals of the Association of American Geographers 54: 372-390.

Busteed, M.

1975 Geography and Voting Behaviour, Oxford: Oxford University Press.

Butler, D.

1955 "The Redistribution of Seats". Public Administration 55: 125-147

Butler, D. and Stokes, B.

1974 Political Changes in Britain: Forces Shaping Electoral Choice, London: MacMillan

Cohen, S. and Rosenthal, L.

1971 "A Geographical Model for Political Systems Analysis". Geographical Review 61: 6-31.

Cole, J. and King, C.

1968 Quantitative Geography, London: Macmillan.

Cox, K.

1969 "The Voting Decision in a Spatial Context." Progress in Geography 1; 81-117.

Dean, V.

1949 "Geographic Aspects of the Newfoundland Referendum". Annals of the Association of American Geographers 39: 70-84.

Dikshit, R.

1971 "The Failure of Federalism in Central Africa." Professional Geography 23:221-232

Fitton, M.

1970 "Neighbourhood and Voting: A :Sociometric: Influence". British Journal of Political Science 3: 445-472.

Hartshorne, R.

1935 "Recent Developments in Political Geography". American Political Science Review 29: 209-250.

1950 "The Functional Approach in Political Geography". Annals of the Association of American Geographers 49: 96-110. 1954 "Political Geography". PP. 165-183, In James P. and Jones C., American Geography Inventory and Prospects. New York: Syracuse University Press.

Jerkhi, J.

1984 Electoral Process in Kuwait: A Geographical Study, Unpublished Ph.D. thesis, Exeter University.

Johnston, R.

"Local Effects in Voting at Local Election." Annals of the Association of American Geographers 64: 428-429

1976 "Contagion in Neighbourhoods: A Note on Problems of Modeling and Analysis". Environment and Planning 8: 581-586.

Kish, G.

1953 "Some Aspects of the Regional Political Geography in Italy." Annals of the Association of American Geographers 43: 178-191.

Krehbiel, E.

1916 "Geographic Influences in British Elections". The Geographical Review 2:419-432.

Lijphart, A.

1971 "Class Voting and Religious Voting in European Democracles". Acta Politica 6:158-170.

Muir, T. and Paddison, R.

1981 Politics, Geography and Behaviour, London: Methuen & Co. Ltd.

Prescott, J.

1959 "The Function and Methods of Electoral Geography". Annals of the Association of American Geographers 49: 227-311.

1970 "Electoral Studies in Political Geography". PP. 376-383 in Kasperson, R and Minghi, J., The Structure of Political Geography. London: London University Press.

1972 Political Geography, London: Methuen and Co. Ltd.

Rokkan, S. and Campbell, A

1960 "Citizen Participation in Political Life, Norway and United States of America". International Social Science Journal 12: 69-99.

Sauer, C.

1918 "Geography and Gerrymandering". American Political Science Review 12: 403-426.

Sheingold, C.

1973 "Social Networks and Voting, the Resurrection of a Research Agenda" American Sociological Review 38: 712-720.

Taylor, P. and Johnston, R.

1971 Geography of Elections. Harmondsworth: Penguin Books.

Wilson, A.

1975 Electoral Politics in an Emergent State; The Ceylon General Election of May 1970. Cambridge: Cambridge University Press.

Wright, J.

1932 "Voting Habits in the United States". The Geographical Review 22: 666-672.

الله المعلى الم



المجلحة التربوية

تشرين ميتاهيد مستاهين به الله المسيد المحمد رئيس هيئة التحرير د. عبد الرحمن أحمد الأحمد

تنشر البحوث التربوية، ومراجعات الكتب التربوية الحديثة وعاضر الحوار التربوي، والتقارير عن المؤتمرات التربوية

* تقبل البحوث باللغتين العربية والانجليزية

* تنشر لأساتلة التربية والمختصين فيها من مختلف الأقطار العربية

والدول الأجنبية .

الاشتراكات :

وللطلاب ١ د.ك وللطلاب ١٠٥ د.ك

۲ ه . او وللطلاب ۲٫۵ د او وللطلاب

للأفراد في الكويت للأفراد في الوطن المربي ليلأفراد في الدول الأخرى

١٥ دولاراً آمَرْيكياً بالبريد الجوي ١٢ د.ك وفي الخارج ٤٠ دولاراً أمريكاً.

للهيثات والمؤسسات

توجه جميع المراسلات باسم رئيس التحرير على العنوان التالي:

المجلة التربوية ـ ص . ب ١٣٢٨١ كيفان ـ الرمز البريدي 71953 الكويت. هاتف : ٤٨٣٠٢٦٨

بعض العوامل المؤثرة في معدلات الحياة

أحمد قمحاوي أباظة كلية التجارة ـ جامعة الكويت

مقدمة

يقصد بالعوامل التي تؤثر في معدلات الحياة للانسان تلك العوامل التي تجعل حياة شخص يختلف عن الآخر، وتكتسب دراسة وتحليل هذه العوامل أهمية واسعة يوما بعد يوم.. فهي هامة للدول والحكومات التي تعد خطط تنمية مستقبلية، وهي هامة للعلوم الطبية بفروعها وصناعات الأمصال والدواء، وهي هامة ومصيرية لهيئات وشركات التأمين على الاشخاص وأيضا هامة الإعداد برامج التأمينات الاجتماعية وخطط التأمينات الصحية.. ويجب ألا يغيب عن الذهن، أن معدلات الحياة للمشتركين في البرامج التأمينية للاشخاص تتأثر بمجموعة من العوامل العامة والخاصة.

هدف الدراسة

- تهدف هذه الدراسة الى :
- ١ _ التركيز على تحديد ودراسة بعض العوامل التي تؤثر على معدلات الحياة بصفة عامة.
- ٢ _ محاولة عرض هذه العوامل وتوضيح آثارها، وذلك بالاعتماد على بعض البيانات العالمية.
- ٣ التركيز على أحدث النظريات البيواكتوارية، والتى تستأزم الربط بين مزيج من علوم
 شتى مثل الوراثية، الطبية الجغرافية التاريخية وأيضا الاكتوارية.
- إجراء بعض المقارنات بين مسببات الوفاة في الكويت وبعض الدول المتقدمة وذلك بالاعتماد على معدلات الوفاة المعايرة لهذه المسببات.

أهمية الدراسة

4 A

تستمد هذه الدراسة أهميتها من العوامل التالية :

 أن جميع الدول والحكومات تهتم بإعداد إحصائيات توضع مدى النمو السكانى المتوقع، وبما أن هذه العوامل تؤثر على متوسط عمر الشخص لذا فهى تؤثر بالتالى على جميع الإحصائيات السكانية والحيوية.

 ٢- تعتبر هذه الدراسة أساسية ومساعدة لواضعى خطط التنمية وبرامج التأمينات الاجتماعية والصحية، وأيضا لتحديد سن التقاعد الأمثل لكل دولة أو مجتمع.

٣- أن هيئات ومؤسسات التأمين على الأشخاص تهتم بدراسة هذه العوامل ومذى تأثيرها الفردى والمتداخل على توقعات الحياة، بقصد تحديد درجة الخطورة التي يمثلها كل شخص مطلوب أن يشمله الغطاء التأميني.

٤ بتحديد درجة الخطورة التي يمثلها الشخص أو مجموعة الأشخاص يتسنى لهيئة التأمين قبول أو عدم قبول التأمين على المطلوب التأمين عليه أو عليهم، وكذلك تحديد السعر المناسب للعقد المطلوب التعاقد عليه.

معدلات الحياة والصيغ الرياضية: لا يستطيع الشخص الواحد أيا كان عمره ومهم كان المستوى الصحى الذي يتمتع به أن يحدد موعد وفاته، لأن هذا أمر لا يعلم به الا الله عز وجل. ولو تأملناً في الوجود بعين فكر لوجدنا أشخاصا يفارقون الحياة وهم في مقتبل العمر وشيوحا تجاوزوا السبعين ومازالوا بصحة وعلى قيد الحياة، ولو نظرنا الى هذه الأمور لاعتقدنا أنه من الصعب بل من المستحيل الوصول الى معايير لقياس احتمالات الوفاة وكذلك لمحاولة معرفة المسيات المؤدية لذلك. ولكننا لو تركنا الفرد جانبا ولجأنا إلى جماعة كبيرة من ا لأفراد نجري عليها البحوث والتجارب، لأمكننا التوصل الى بعض المؤشرات والمعايير والمسببات التي يمكن أن نستعين بها (عز، ١٩٦٩ : ١٣٢). هذا الاتجاه هو الذي قاد أكثر من اكتواري على طول القرن الثامن عشر أمثال De Moivre, Thomas Yung وغيرهم الى البحث عن القانون الطبيعي الذي يحكم ظاهرة وفاة الإنسان، ومحاولة تمثيل هذا القانون في صور رياضية تحليلية (صدقي، ١٩٧٧ : ٤١). فقد لاحظ العالم الرياضي الفرنسي دى موافر بأن عدد المتبقين على قيد الحياة يتناقص على مدى فترات زمنية طويلة حسب متواليات عددية، أسسها على التوالي ١١، ١٠، ٩، ٨ ففرض بأن التحول كان حسب متوالية عددية أساسها ١٠ وأعتبر أن الحد الاقصى لحياة الانسان هو ٨٦ سنة وأقترح دستورا رياضيا مناسبا لذلك. ثم جاء بعده Lambierعام ١٧٦٥ ، وبعد استقراء لسجلات مدينة لندن، وبالنسبة للعناصر ذات الأعمار المحصورة بين العمرين ٤٥ سنة و ٩٠ سنة، أقترح دستورا رياضيا جديدا على شكل حدود من الدرجة الخامسة وذات ستة ثوابت تم تقديرها اعتمادا على معطيات تلك السجلات (البقجي، ١٩٧٨ : ٢٢).

ولا بد هنا من الاشارة الى قوانين ودساتير الاستقراء linterpolationالأولى التي كان قد

بحثها Lagrange&Newton والتجيء ١٩٧٨: ٣٢) إلى أن جاء الاكتواري الانجليزى في غالب الأحيان، (البقجي، ١٩٧٨: ٣٣) إلى أن جاء الاكتواري الانجليزى عن غالب الأحيان، (البقجي، ١٩٧٨: ٣٣) إلى أن جاء الاكتواري الانجليزى Gompertz سنة ١٨٤٧م بنظرية جديدة، تقول بأن القوة المسببة للوفاة تتكون من عنصرين أحدهما ثابت بالنسبة لكافة الأعمار، والآخر يتزايد مع العمر في شكل متوالية هناسية. والعنصر الثاني يتعلق بالضعف التدريجي الذي يتتاب أعضاء الجسم نتيجة التقدم في السن أو الشيخوخة، ومثل جومبيرتز هذا القانون في صورة رياضية غير أن تطبيق قانون جومبيرتز في تسوية جداول الوفاة أظهر أنه غير متماثل مع القانون الطبيعي وإن كان صحيحا في اتحام، مما يدل على أن الطريق الذي سار فيه جومبيرتز كان صحيحا. وقد سار على هذا الطريق الاكتوارى الانجليزي Makeham فأضاف ثابتا جديدا الى قانون جومبيرتز فاذا بالقانون بطبيق ويأى بنتائج تؤكد صحته في تسوية جداول الموفاة. (صدقي،

ويكن تقسيم العمر الزمني للإنسان لثلاث مراحل أو فترات هامة ومتميزة، الأولى هي مرحلة الطفولة وهي تبدأ من يوم ميلاد الطفل حتى عمر يتراوح بين ٥ - ٧ أعوام، وقد يصل في بعض المجتمعات المختلفة أو الفقيرة الى ١٠ أعوام، وتكون معدلات الوفاة في يصل في بعض المجتمعات المختلفة أو الفقيرة الى ١٠ أعوام، وتكون معدلات الوفاة في أن نطلق عليها مرحلة الصبا والشباب حتى تصل الى أقل معدلات للوفاة بين العمر أن نطلق عليها مرحلة الصبا والشباب حتى تصل الى أقل معدلات الوفاة في الزيادة البطيئة كلها أزداد سن الشخص حتى يصل الشخص الى المرحلة الثالثة وهي مرحلة الشيخوخة وفيها تبدأ الشخص في العمر حتى تقترب احتمالات الوفاة من الواحد الصحيح لأعمار المتقدمة. لذا يرى الباحث أن الذي يؤخذ على معظم القوائين والصيغ الرياضية المبابقة، أنها لم تمثل بنجاح فترة الطفولة المليئة بالأمراض ولا فترة الصبا المليئة بالحواض، وقد نجح (1979) Heligman&Pollard الحيالات الموائمة للارياض ولا الحياة للانسان بصورة شبه مكتملة وقد طبقت بالفعل وبنجاح على المجتمع الاسترالي (Pollard, 1979) المحاصدة وقد طبقت بالفعل وبنجاح على المجتمع الاسترالي (Pollard, 1979)

التغير في معدلات الوفاة خلال القرنين الأخيرين : منذ سنوات والمحاولات متصلة ومستمرة لدراسة معدلات الوفاة التي كانت سائدة في عصور ما قبل التاريخ وبالذات في مصر الفرعونية، وقد تم هذا عن طريق دراسة بقايا الهياكل العظمية والموميات المتبقية والمحفوظة من هذه الأزمان البعيدة، وقد وجد أثناء اجراء هذه الدراسات أثار لبعض الأمراض التي كانت لها بعض الدلائل التي تشير لمسببات الوفاة، ولكن بالطبع كان لقلة المينة المتاحة الأثر الكبير في عدم نجاح الباحثين في تحديد العوامل الكاملة المسببة لهذه الرفيات، ولكنهم استخلصوا حقيقة غاية في الأهمية وهي أن معدلات الوفاة خلال العصور القديمة كانت لا تختلف كثيرا عن مثيلتها التي كانت سائدة في القرن الثامن عشر في أوروبا

1976) ويحنى آخر فإن التغير الملموس في معدلات الوفاة حدث خلال القرنين الأعوس في معدلات الوفاة حدث خلال القرنين الأخيرين وبالذات في القرن الحالى. ففي بداية هذا القرن كانت الأمراض المعدية مثلا في انجلترا وويلز مسئولة عن ثلثى حالات الوفاة الواقعة في ذلك الوقت (6 : BenjaminaPoilard, 1980) ويرجع هذا للكتافة السكانية التي بدأت في الزيادة مع بدء تكوين المجتمعات الصناعية عما صاعد على سرعة انتشار الأمراض في المجتمعات العمالية نظر العدم توافر الغذاء الكافي والمياه الثقية الصالحة للاستخدام ، هذا الى جانب الفقر المصاحب لعملية بداية البناء الطبقى والحضاري لهذه المجتمعات التي كانت في بداية طور التكوين وبعد الحرب العالمية الثانية ظهر تحسن ملموس في معدلات الوفاة (6) : 1800 (1800) المواحد) كانت في بداية طور التكوين وبعد الحرب العالمية الثانية ظهر تحسن ملموس في معدلات

- تحسن الظروف المعيشية عامة والذى أثر بالتالي على أعضاء المجتمع ككل وبالذات على الاطفال، مما قلل من الوفيات التى كانت تحدث بسبب أمراض مثل الحسبة، والحمى القرمزية، وأيضا للكبار بسبب أمراض مثل الانفلونزا، والالتهاب الرثوى.
- ب ـ اتخاذ بعض الاجراءات الوقائية على نطاق واسع للوقاية من أمراض الجدرى،
 والدفتريا، وشلل الاطفال، والدرن، والسعال الديكى.
- ج .. اكتشاف السلفا ومشتقاتها وباقى المضادات الحيوية ذات الفعاليات المختلفة المؤثرة.

مشوار الحياة، والعمر الزمني والبيولوجي : يرى الباحث أن هناك رأيا شائعا ـ بالرغم من علم وجود سند له حتى الآن في الاحصاءات الحيوية أو البيولوجية _ بأن التقدم في علوم الطب وصناعة الأدوية والأمصال قد أطال مشوار الحياة البيولوجية والصحيح في نظر الباحث هو أن المقدرة المتطورة في محاولة الحد من انتشار الأمراض المعدية وبعض المسببات الأخرى للوفاة قد أطال متوسط العمر البشرى عامة ولكن داخل مشوار الحياة وذلك عن طريق منح أفراد المجتمعات _ المتقدمة والصناعية بالذات _ فرصة أكبر في تخطى حواجز المرض والأضطربات الصحية، ونظرة سريعة على جدول الحياة الامريكي لعام ١٩٥٨ (الحلواني، ١٩٨٧ : ٥٠ - ١٨)، ونفس الجدول لعام ١٩٥٧م (سلامه، لأفراده للاقتراب من الحد الأعلى لمشوار الحياة.

مشوار الحياة : للحديث عن مشوار الحياة للإنسان ـ الذي يمده العلماء بـ ١١٥ عام الذي يمده العلماء بـ ١١٥ عام المقال (Benjamin, 1982) فان هناك عاما ، ولكن معظم هذه التقارير تصدر من مناطق نائية لا أشخاص تعدوا سن الـ ١١٥ عاما ، ولكن معظم هذه التقارير تصدر من مناطق نائية لا تتوافر بها سجلات منظمة ودائمة لحالات المواليد وحالات الوفيات ، وفي هذه المناطق فائه من المعروف بل ومن المعتاد أن مجاول الشخص أن يزيد من عمره أو يضيف اليه في محاولة

منه لنيل احترام المجتمع له، وكذلك للحصول على بعض مزايا الرعاية الاجتماعية التي تربط بالأعمار المتقدمة. أيضا قد تحاول السلطات في هذه الأماكن محاولة نشر الاخبار كدعاية لتنشيط صناعتي السياحة والاستشفاء وبصفة خاصة بين كبار السن لتشجيعهم على القدوم وأرتياد هذه الأماكن.

ومع أن هناك دلائل ومؤشرات وإحصاءات توضح بأنه في معظم أنحاء الأرض هناك شخص واحد من ٤٠ مليون شخص واحد من ٤٠ مليون يصل لسن ١٠٥ وكذلك شخص واحد من ٤٠ مليون يصل لسن ١٠٥ (واحد من ٤٠ مليون يصل لسن ١١٥ (Benjamin, 1982)) الا أن بعض العلماء قد ذكر وا بأن العراق وبوليفيا هما جنق المعمرين في هذه الأرض (Benjamin, 1980) بالأضافة الى أن الفرص سانحة أمام كبار السن في الدومينكان وجواتيمالا ومصر وتركيا واليونان وجزر فيجي لبلوغ حدود عليا تقترب من مشوار الحياة (Benjamin, 1982)، في عاولة منه للاستدلال عن العوامل التي تؤثر على معدلات الوفاة و أن الجسم البشرى هو كائن حي عرضة للفناء، فان لم ينته ويفني بسبب تعرضه للحوادث أو المرض. . كانت نهايته بسبب بلوغه سن الشيخوخه ٤ . وقد قسم كلارك الوفيات عامة لمجموعتين رئيسيتين :

الأولى : وتشمل هؤلاء الذين انتهى مشوار حياتهم Senescent deaths .

الثانية : وتضم هؤلاء الذين آعترضت مشاوير حياتهم أمراض أو حوادث أدت الى الوفاة Anticipated deaths.

وأضاف كلارك بأن ما يفعله التقدم فى الطب العلاجى أو الوقائى، أو علوم الجراحة واستنباط الأدوية والأمصال ما هو الا محاولة للمحد بقدر المستطاع من الوفاة الاعتراضية أو بتأجيل حدوثها، ولكنه لا يمس من بعيد أو قريب الوفاة نتيجة بلوغ صن الشيخوخة.

العمر الزمني، والعمر البيولوجي: من بين الأشخاص في نفس العمر الزمني نجد أن هناك فروقا واضحة وملحوظة ليس فقط في الشكل العام والمظهر الخارجي أو بين الحالتين الصحية والبدنية، بل أيضا من حيث مستوى أداء أجهزة الجسم الداخلية، فمثلا في بعض الأحيان نردد بأن هذا الشخص يظهر وكأنه أقل من عمره الفعلى، وفي أحيانا أخرى نقول أن هذا الشخص يعمل ويتحرك بمجهود وكفاءة واضحة تفوق أمثاله أو أقرائه في مثل عمره.. هذا أن دل فانما يدل على أننا أمام عمر آخر يختلف عن العمر الزمني وهذا هو الذي يطلق عليه البعض العمر البيولوجي.

وفي سلسلة من اللقاءات والمناقشات العلمية عقدت في كييف بالاتحاد السوفيتي عام ١٩٦٣م بدعوة من المكتب الأوربي W.H.O، ظهرت أهمية استمرار الدراسة والبحث لمحاولة الوصول لكيفية تحديد العمر البيولوجي للإنسان، وذلك لكي يتنسى دراسة جميع العوامل والظروف التي قد تؤدى لتقاعد بعض العاملين قبل بلوغ سن التقاعد أو المعاش، أو تؤدى للسماح للبعض الأخر من المسنين في الاستمرار في العمل رغم بلوغهم سن

التقاعد، وقد نشرت المنظمة الأوربية W.H.Oدراسة بهذا الشأن في عام ١٩٧٠ وNourliere, م ١٩٧٠ في عام (Bourliere, م ا (1970 - وفي الحقيقة إن عملية التقدم في السن عملية معقدة، وهناك العديد من النظريات التي نشرت عالميا تحاول كل منها تفسير هذه الظاهرة، ونستطيع تلخيص وإجمال هذه النظريات المتعددة من خلال مدرستين محددتين.

أ .. المدرسة الأولى : تتبنى نظرية التحكم، وتدعى بأن عملية التقدم التدريجي في السن مرجعه الأول هو نظام التركيب الجيني بخلايا الجسم الذي مجمل العناصر الوراثية، بمعنى أن الخلايا مبرجمة لتموت في النهاية كها كانت مبرجمة لكى تنمو وتؤدى وظائفها الطبيعية في البداية، وبالرغم من أن هذه الجينات هي التي تصدر القرار الأخير الا أن وظائفها قد يعترضها بعض الحوادث نتيجة تدخل بعض العناصر الأخرى الخارجية.

ب المدرسة الثانية: تتبنى النظرية العشوائية، وترجع الوفاة لتعرض خلايا الجسم للتدمير نتيجة تعرضها لبعض الحوادث العشوائية والمتعاقبة والتي تؤدى لفناء هذه الخلايا في النهاية. وفي الواقع أن هناك جانبا كبيرا من الباحثين والعلياء يتبنون النظرية الأولى والتي كان أول من عرضها (Rosenfeld(1976) ، بل إنهم يدعون بأن داخل كل منا و ساعة عمرية (أو ميقاتا عمريا) Clock of ageing مبرمجة جينيا لتتدخل في مدى وصرعة تقدمنا في العمر، وتتدخل أيضا في ضبط ميقات الوفاة بمعدلات تتحكم فيها الجينات، وأدلة هؤلاء العلماء هي الآي :

 أن كل المخلوقات الثديية لها مشوار محدد ومعين للحياة، وكذلك لها معدل معين تصل به لسن الشيخوخة، ومثال على هذا الإنسان العادى الذى تظهر عليه علامات التقدم فى السن قبل أن يبلغ سن السبعين، وأيضا الجرذان فتظهر عليها نفس المظاهر والعلامات المشابهة قبل بلوغها سن الثلاثة أعوام.

 أن طول العمر أو قصره يرجع لعوامل وراثية ، فمثلا الأطفّال من والدين يتمتعان بعمر طويل هم في الغالب يتمتعون بعمر طويل أيضا.

أن التوأم المتطابق - من بويضة واحدة - يتمتمان تقريبا بنفس القدر من العمر،
 بعكس التوأم غير المتطابق - من بويضتين مختلفتين - كل منفصل عن الآخر.

اختلاف الجنس: يعتبر جنس الشخص من حيث كونه ذكرا أم أنثى من أهم العوامل التي تؤثر على معدلات الوفاة وبالتالى ينعكس هذا على توقعات الحياة، ففي معظم المجتمعات باستثناء عدد قليل من المجتمعات المتخلفة ـ تكون معدلات الوفاة للاناث أكثر منها للذكور في جميع الفئات السنية، ففي الولايات المتحدة مثلا في بداية هذا القرن الحالى ولفترة غير بعيدة، كانت معدلات الوفاة للاناث حوالى ٢٠٪ من تلك الخاصة بالذكور، وينعكس ذلك بالتالي في عدد أكبر من السنوات المتوقع أن تعيشها الأنثى. فعلى حسب الإحصاءات الأمريكية المنشورة في تلك الفترة، بلغ الفرق بين توقعات الحياة للاثئى والذكر ٧ سنوات عند الولادة . . . ويتناقص هذا الفرق بصفة تدريجية حتى يبلغ ٣

سنوات عند السن ٦٥ عاما، ويستمر فى التناقص بعد ذلك ولكن بتأثير وفروق تمتد حتى نهاية العمر (عبده، ١٩٧٦ : ٣٤٤).

ونود أن نشير الى تحسن عالمي ملحوظ وملموس بين فئات الأعمار ٥ ــ ٨٥ عاما للإناث، بل إن هناك انخفاضاً في حالات الوفاة عامة يقدر بحوالي ٣٠٪ _ ٣١٪ بين أعوام ٣٧ - ١٩٣٤م. . . وأيضا ٥٣ - ١٩٥٥م، وهذا يرجع للتحسن الملموس الذي طرأ على عمليات الوضع والولادة، وكذلك رعاية الأمهات آثناء فترة الحمل Moriyama et al, عمليات (1971وقد بلغ الفرق في توقع الحياة في أواثل السبعينات في فرنسا بين الإناث والذكور حوالي ٩, ٧ عام وهذا تقريبا ضعف الفرق بين التوقعين منذ ماثة عام مضت، وقد أرجعت بعض البحوث التحليلية هذه الزيارة للإفراط النسبي للذكور في تناول المشروبات الكحولية والإكثار من التدخين، مما أدى الى أرتفاع نسبة الإصابة بينهم بأمراض القلب والأورام الخبيثة خصوصا سرطانات الحنجرة والقصبة الهوائية والرثتين، ولقد أظهرت الدراسات أيضا أن نسبة الإصابة هذه تعتبر ثلاثة أضعاف نسبتها في المجتمع السويدي الذي يتمتع بفارق أقل في توقعات الحياة بين إناثة وذكوره (Garros&Bouvier, 1978). والجدول التالي يوضح الاختلاف بين توقعا الذكور والإناث في عدة دول، وكذلك يوضح التحسن الملموس في توقعات الحياة بين أعوام ٧٠ ـ ١٩٨٠م والذي يشمل أيضا المعدلات الكويتية. ويرجع الباحث الفرق بين معدلات الحياة للذكور والإناث لعدة أوجه، منها أن الذكور يتعرضون لنسبة حوادث أكبر نتيجة تحملهم مخاطر أعلى من الإناث، ومن ناحية أخرى فان التركيبة الجينية المتميزة للإناث تضيف من قدراتهم على تحمل بعض الأخطار والأمراض التي يتعرضون لها. مما ينتج عنه زيادة في توقعات الحياة للإناث.

جدول رقم (١) توقعات الحياة عند الولادة للأطفال في بعض الدول

	ذكور			إناث		
الدولة	194.	1940	التغير	197.	194.	التغير
استراليا	٦٧,٩٧	٧١,٤٣	٣, ٤٥	٧٤,٥٤	٧٨,٤٥	4,91
اليابان	79,00	٧٣,٤١	٣,٨٨	78,88	٧٨,٩٩	٤,١٧
انجلترا، وويلز	79,87	V1, Y0	١,٨٣	V0,0V	77,17	1,00
-	71,70	77,79	٤,٦٤	٦٧,١١	Y1,99	٤,٨٨
هولندا	٧٠,٨٠	٧٢,٤٩	۲,٤١	۷٥,۸۸	٧٩,١٧	4,44

(Abaza, 1987: 131; Pollard, 1986:25) ; الصدر

كذلك يود الباحث أن يشر الى أن توقعات الحياة للإناث في بعض البلاد المتخلفة قد تكون أقل من توقعات الحياة للرجال ولكن عند التحليل والبحث والتقصي، نجد أن الأسباب الرئيسية المسببة لذلك تتركز في سوء الحالة الاقتصادية والاجتماعية مما يؤثر بالتالي على عناصر كثيرة منها الاهتمام الصحى خلال فترة الحمل والولادة وكذلك السلوك والعادات الشخصية وغيره. . وهذا إن دل فإنما يدل على أن الفارق بين توقعات الحياة للإناث والذكور يرجع أصلا لبعض العوامل البيولوجية وعوامل أخرى اقتصادية واجتماعية وسلوكية، فمثّلاً قد أشارت بعض البحوث (Lilienfield et al, 1972). . . . الى أن اختلاف أداء وإفرازات الغدد الصهاء بين الذكور والإناث، يؤدي الى اختلافات في معدلات الوفاة نتيجة الإصابة بالسرطانات المختلفة كذلك ترجع بعض البحوث أسباب ارتفاع نسبة الإصابة بأمراض القلب بين الذكور مقارنة بالإناث بسبب افرازات الدورة النزوية لديهم (Moriyama et al, 1971) ولكنه يجدر الاشارة هنا. أنه بالرغم من أن الإناث يظهرن معدلات وفاة أقل وأفضل من الذكور، الا أنهم يسجلن دوريا وقبل بلوغهم سن اليأس ـ عدم قدره على العمل بكفاءه الذكور ويرجع هذا لاسباب طبيعية تؤثر على اداء الجهاز العقلي لبعض الوقت. . ومع هذا فأن العاملين من الإناث يفقدن سنويا عدة أيام عمل أقل من العاملين من الذكور، وذلك لتعرض الذكور لإصابات أثناء العمل أبلغ وأكثر -(Metropolitan, 1971)

الحالة الصحية : تعتبر الحالة الصحية للشخص عامة، والمطلوب التأمين عليه خاصة في غاية الأهمية لتحديد مدى قدرته مستقبلا على مقاومة الأمراض، وبالتالى ينعكس هذا على معدلات حياته المتوقعه، وفي الحقيقة أن الوفاة نتيجة التعرض لمرض هي مرحلة متأخرة ونهائية من مراحل تطور المرض يمكن أن يصل إليها الشخص المريض بسرعات متأخرة وتهائية متمند اساسا على مدى حالته الصحية وما هية قدراته لقاومة الإصابة بهذا المرض المداية، وقد أولت الحكومات والمؤسسات المداية الحرص عنات والمؤسسات المحركة والحاصة _ وبالذات هيئات وشركات التأمين _ أهمية كبرى لهذه الدراسات والبحوث، وتعود هذه الأهمية في تحديد الحالة الصحية لطالب التأمين، الى أن الدراسات والبحوث، وتعود هذه الأهمية في تحديد الحالة الصحية لطالب التأمين، الى أن المؤسسة لا تعتيار اضد صالح هيئة التأمين، وهذا ما يطلق عليه و بالاختيار المؤسد. أو الحظر المعنوى »، أى أنه يجب التأكد من أن صحة المطلوب التأمين عليه عادية، فإن لم تكن كذلك يجب تحديد قسط إضافي واجب الدفع المانبلة الزيادة في درجة عالمورة المتوقعة كتيجة للإنحراف الصحي.

وتعتمد مؤسسات وهيئات التأمين عند تحديد ماهية الحالة الصحية للمطلوب التأمين عليه، على دراسة وتحليل بعض العوامل منها : البنيان أو المظهر الخارجي للجسم، حالة أجهزة الجسم الداخلية، تاريخ العائلة الصحى. 1- البنيان أو المظهر الخارجي للجسم يمثل المظهر الخارجي للجسم واحدا من تلك العوامل التي تساعد على تكوين فكرة عامة عن معدلات الوفاة المتوقعة لأى شخص بصفة عامة ، وتعتبر العلاقة بين الطول والوزن من أهم المقاييس التي تستخدمها هيئات التأمين المختلفة في معظم بلدان العالم لتكوين فكرة واضحة وصحيحة عن الحالة الصحية لطالب التأمين . وقد تمت العديد من الدراسات للربط بين بنيان الجسم الانساني ومعدلات الوفاة ، وأوضحت نتيجة هذه الدراسات أن أفضل المعدلات المتوقعة للوفاة تتحقق لهؤلاء الاشخاص الذين يقل وزنهم ما بين ١٥ - ٢٠ رطلا عن متوسط وزن من هم في مثل سنهم ، ولإمكانية أخذ هذا العامل في الاعتبار يتم وضع جدول للأطوال المختلفة مبينا الوزن الأمثل لكل طول، وفي نفس الوقت يعطى هذا الجدول نقطا سالبة وأخرى موجبة للاحرافات عن الوضع المثالي .

٢- بعض العوامل الصحية الأخرى: كذلك فان وجود أي خلل بالنسبة لأي عضو أو جهاز حيوى من أعضاء أو أجهزة الجسم الخمس الرئيسية وهي: الجهاز الدموى ــ التنفى ــ الهضمى ــ التناسلي ــ العصبي . . . يؤثر بلا شك على أداء الجسم لوظائفه بكفاءة وانسجام، ويعرض الشخص لمزيد من النكسات الصحية والحوادث العارضة.

أيضا فان معدلات الوفاة لاى فرد تخضع لحد ما للعوامل الوراثية، فالمعروف أن أمراض السكر والسرطان وتأخر النمو العقل وضفط الدم والهيموفيليا تمثل أمراضا وراثية. . وكذلك فان هناك بعض الأمراض التي تصيب الانسان عن طريق انتقالها ممن يعاشرهم هذا الشخص مثل الدرن والحمى الروماتيزية، لذلك تحرص هيئات التأمين على الحياة بأن تحصل على معلومات كافية عن الحالة الصحية لوالدى المطلوب التأمين عليه واخوته ومن يعاشرونه، وهل أصيبوا بأمراض وراثية أو معدية بالمعاشرة قبل ذلك.

اختلاف النواحى الاجتماعية والاقتصادية: بالرغم من أن الموامل البيولوجية واختلاف خصائص الجينات تؤثر في صحة وأعمار الأفراد في أي مجتمع (Hooper et al, مجتمع في أعمار الأفراد في أي مجتمع (Hooper et al, مجتوب الإجتماعية والظروف الاقتصادية (مثل المهنة، مستوى التعليم والثقافة، الدخل ، مستوى المعيشة) لها بلا شك آثار ومؤشرات واضحة كذلك . . فلقد كان هناك في الماضى اعتقاد يشير بأنه مع التقدم الصناعي وزيادة الرعاية الصحية، سوف تختفي الاختلافات في معدلات الوفاة الناتجة من اختلاف النواحي الاجتماعية والظروف الاقتصادية، الا ان هذا الاعتقاد لم يكن له نصيب يذكر من النجاح، وما زال الاشخاص الذين يعيشون في نفس البلد ونفس المجتمع.

المهنة ومعدلات الوفاة : تحبر المهنة التي يعمل بها الشخص من العوامل الهامة التي يمكن أن تؤثر في احتمالات الوفاة، فنوع المهنة بجدد ـ الى حد ما ـ المستوى الاجتماعي والاقتصادى للشخص، وكذلك معدل تعرضه لبعض الحوادث التي يمكن أن تؤدى للوفاة، وقد تمت أول دراسة عملية لمدى تأثير المهنة على معدلات الوفاة في الولايات المتحدة عام 1918، عن طريق جمعية الاكتواريين الأمريكية بالاشتراك مع جمعية مديرى الإدارات الطبية لشركات التأمين بالولايات المتحدة، وفي عام ١٩٢٨م تم نشر نتائج دراسة أخرى وتوالت الدراسات بعد ذلك لتنطية الأنواع الجديدة من المهن والوظائف، وكذلك لمتابعة آثار التطور المصاحب لهذا في مجال الأمن الصناعي.

ويرجع تأثير المهنة في معدلات الوفاة لثلاثة عوامل :

العامل الأول : ويتحصر فى تأثير المهنة على نسب التعرض للحوادث، ويتضم ذلك من ازدياد أو ارتفاع معدل الوفاة نتيجة التعرض لحادث عمل للمشتخلين ببعض المهن عن غيرها، كما فى حالة العمال الذين يستخدمون الآلات فى عملهم.

العامل الثانى: ويتمثل في تأثير المهنة على معدلات الإصابة ببعض الأمراض المستعصية التي تؤثر تأثيرا سيئا على الحالة الصحية للشخص المشتغل بها، مما يؤدى الى الوفاة المبكرة، ويبدو هذا واضحا بالنسبة للعاملين بمصانع الأسمنت أو الأسمدة، والمناجم وزيادة معدل إصابتهم بالأمراض الصدرية وضيق التنفس والربو والحساسية.

العامل الثالث . ويشتمل على الارتباط بين المهنة والمخاطر التي تنشأ عن ظروف العمل بالنسبة للمشتغلين بهذه المهنة ، فمن الأمور الواضحة ازدياد عنصر المخاطرة بالنسبة للمهن التي تحتل الطبقات الدنيا في السلم الاجتماعي ، ويمكن إرجاع هذه المخاطر للظروف السيئة التي تعامل معهم الشخص السيئة التي تعامل معهم الشخص خلال قيامه بعمله . وتدل بعض الإحصاءات المتجمعة لدى شركات التأمين على الحياة الأمريكية ، بأن معدلات الوقاة بالنسبة للكتبة وأصحاب المهن الحرة ، الذين لا يستخدمون الألات في عملهم اليومي أقضل من تلك الخاصة بعمال الصناعة مثلا (عبده ، ١٩٧٣) . ١٩٧٥ .

والجدول رقم (٢)، يوضح أنه بالنسبة لمعظم الأمراض المسببة للوفاة، فإن الأشخاص الذين في مستوى مهنى أعلى يتميزون بمعدلات وفاة أقل من أقرانهم على وجه العموم، المندن النسبة بين الفئة الأولى والرابعة للوفاة بمرض الدرن (السل) هي ٤ : ١ وكذلك الحال بالنسبة لمرض الأنفلونزا وأمراض الرئة عموما، بل أن الموقع الوظيفي داخل المهنة الواحدة ينعكس أيضا على معدلات الوفاة بسبب المرض أو حتى نتيجة التعرض لحوادث العمل والطرق، أو للإقدام على الانتحار. ويلاحظ بنفس الجدول ولكل سبب أدى للوفاة، أن معدلات الوفاة لكل موقع وظيفي قد رتبت تصاعديا من ١ (أقل المعدلات) الى الحافم العلم المعالمة. و أعلى المواقع.

٢- الموقع الوظيفي ومعدلات الموفاة: وفي مقارنة مشابهة بين معدلات الوفاة للمستويات الوظيفية المختلفة الناتجة من الإصابة بأمراض سرطانية نختلفة (Metropolitan) (1978كانت النتيجة مشابهة تقريبا لنتائج الجدول السابق.

جدول رقم (٢) المعدلات المعايرة المسببة للوفاة ومدى ارتباطها بالمهنة للولايات المتحدة (عام ١٩٥٠)، وانجلترا وويلز (بين ٥٥-١٩٦٣م)

		ىدة	ت التح	بالرلايا	يض	الذكور ال				يلز	ملترا وو	الذكور باتج
مبب الرفاة			نی	الوظي	الموقع	عظمی*	الموقع الوظيفى			الموقع	عظمى	
	٥	٤	٣	γ	١	صغرى	٥	٤	٣	۲	١.,	صفرى
الدرن	1	۲	٣	٤	0	٤,٤	1	Y	٣	٤	٥	1,3
أمراض الدم	١	۲	۱ ۳	٤	٥	١,٣	1	۲	٣	٤	٥	1,4
البول السكري	۳	٤	0	1	۲	1,5	١	٤	٣	۲	۰	١,٥
التهاب النخاع الشوكي	٣	3	٤	۲	٥	1,1	١	۲	٣	٤	٥	1,1
أمراض القلب	٤	٣	0	1	۲	1,1	۳	١	٤	۲	٥	1,1
الأنفلونزا والالتهاب الرثوي	۲	١	۳	٤	0	۳,۰	1	٣	۳	٤.	٥	٣,٥
تليف الكبد	۲	١.	٣	٤	0	١,٨	۳	٤	۲	1	٥	1,1
حرادث الطرق	١	Y	٣	٤	٥	٣,٥	١	۲	۳	£.	٥	٧,٢
الائتحار	۲	1	r	٤	0	1,7	۲	٣	1_	٤	٥	1.7
كل الأسباب السابقة	١	Y	٣	٤	0	1,0	١	۲	٣	٤	۵	1,9

+ نسبة أعلى وفاة الى أقل معدل وفاة.

Metropolitan Life Insurance Company, 1978 : الصدر

الا أنه بالنسبة للوفاة نتيجة الإصابة بالبول السكرى فقد وجد أنه مرتبط تماما بالتقدم في السن، ومع هذا ففي مقارنة ودراسة أجرتها إحدى شركات تأمين الحياة بالولايات المتحدة بين حاملي الوثائق الشعبية أو الصناعية من ناحية، وحاملي الوثائق العادية من ناحية أخرى، أوضحت هذه الدراسة أن الوفيات بسبب هذا المرض أعلى في الوثائق الشعبية عنها في العادية، وهذا إن دل فاغا يدل على أنه كلها تحسن المستوى الوظيفي تحسن بالتالي المستوى الاجتماعي، وانخفض معدل الوفاة نتيجة التعرض للمسرض (Metropolitan, 1968).

وجدير بالذكر أننا لو حاولنا المقارنة باستخدام الدخل كمؤشر للمستوى الاجتماعي والاقتصادي فإننا سنحصل تقريبا على نتائج مشامة لما سبق، على أساس أن الدخل مرتبط بالوظيفة التي يؤديها الفرد، والوظيفة مرتبطة بمستوى التعليم (Metropolitan, 1976-1978). ومع هذا فأن الباحث يود هنا أن يشير الى أن الحالة الوظيفية وكذلك الدخل يمكن أن ينخفضا نتيجة التعرض لحوادث أو الإصابة بأمراض مما يؤدى للوهن أو الضعف الذي يصيب الحالة الصحية للشخص، لذا فان المستوى التعليمي هو أفضل المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية لإجراء المقارنات في المجتمعات الطبيعية نشأة وتطورا.

الموطن الأصلى أو السلاله: تتغير وتناين معدلات الوفاة وبالتالى تختلف توقعات الحياة بالنسبة للأشخاص المتماثلين في جيم العوامل السابق الإشارة اليها حسب موطنهم الأصلى أو صلالتهم الأصلية التي ينتمون اليها، فمن دراسات ومقارنات سابقة بين معدلات الوفاة بين دول مختلفة ظهر مدى الاختلاف بين هذه المعدلات، فمعدلات الوفاة في الدول الباردة مثلاً أفضل منها في المناطق الحارة والاستوائية، ولا تقتصر الاختلافات في معدلات الوفاة بين بلد وآخر، وإنما بمند أيضا الى المناطق المختلفة داخل البلد الواحد طالما تغيرت حالة الطقس والظروف البيئية والمعيشية.

اختلاف السلالة: بلا شك أن السلالة تؤثر على معدلات الحياة، ومع هذا فالدراسات في هذا المبعوبات فالدراسات في هذا المبعوبات في هذا المبعوبات يرجع لتطلب هذه النوعية من الدراسات الحصول على عينة كبيرة من كل مجتمع تحت الدراسة لاجراء المقارنات الطلوبة. وأيضا فالمقارنات الدولية لا تقدم دليلا كافيا، وكذلك المقارنات داخل الدولة الواحدة يجب أن تعامل احصائيا واستدلاليا بتوخ وحذر، وأن تفسر بطريقة متأتية.

والواقع أن معظم الدول التي تستقبل مهاجرين دائمين (مثل استراليا، كندا، الولايات المتحدة الأمريكية)، أو مهاجرين مؤقتين (مثل الدول الخليجية) يجب أن تولى هذه الدراسات والبحوث اهتماما كبيرا، ففي الولايات المتحدة الأمريكية يتزايد الاهتمام باجراء هله البحوث يوما بعد يوم، فتعداد الولايات المتحدة يزيد عن ٢٣٣,٧ مليون نسمة (١٩٤ : 1985 : 1985) (١٩٠ الله الله الله الشمن (١/٨ من تعداد السكان)، وهم يعاملون غير البيض أو الملونين في احصائيتهم كمجموعة متجانسة السكان، وهم يعاملون غير البيض أو الملونين في احصائيتهم من الزنوج، والمشر البابقي ثلثهم من المنود الحمر، وربعهم من اليابايين، وخسهم من المتودين الواقة والسلالة البابقي ثلثهم من المنود الحمر، وربعهم من اليابايين، وخسهم من المسايين. أجرى في كاليفورنيا وجزر هاواي بالولايات المتحدة الأمريكية والذي يقطنها ٢٠٪ من الأمريكيين المسينين، وحد أن الأمريكيين من الأصل الأمريكيين من الأصل الباباني أو الصيني المنية السنية، وكذلك الحال في هاواي ما عدا في الفئة السنية ١٠ ـ ٢٤ البيض في جمع المراحل السنية، وكذلك الحال في هاواي ما عدا في الفئة السنية ١٠ ـ ٢٤ من الأصل البابان أفضل منها للأمريكيين من الأصل البابان أفضل منها للأمريكيين من الأصل الصيني (١٤ صينية) المنهن الأصل البابان أفضل منها للأمريكيين من الأصل البابان أفضل منها للأمريكيين من الأصل الصيني (١٤ صينية) المسينية من الأصل المسينية المسينية المسينية المسينية المسينية المسينية المسينية المسينية الأمريكيين من الأصل الصينية المسينية الأصل المسينية المسينية الأمريكية من الأصل الصينية الأصل المسينية الأمريكية من الأصل المسينية المسينية المنها للأمريكية من الأصل المسينية المسينية الأمريكية من الأصل المسينية المسينية المسينية المسينية المسينية المنها للأمريكية من الأصل المسينية المسي

مما يعكس تأثير الخلفيات العرقية المتفاوتة بينهم. وعموما تظهر جميع الدراسات الجيئية أن هؤلاء الذين تمتع أجدادهم وأبائهم بأعمار أطول، يكتسبون هم أيضا وفي معظم الأحوال نفس الميزة اذا قورنوا بهؤلاء المذين عماش أجدادهم ووالمديهم أعممار أقل (Hammond et al, 1971). الاختلافات الإقليمية: هناك اختلافات ملحوظة في معدلات الوفاة بين قاطئي المتاطقة المتحددة المحط هذا المتحدة المتحددة المتحدد المتحددة المتحدد ا

كذلك يلاحظ أيضا أن معدلات الوفاة بسبب التعرض لحادث أو نتيجة الإصابة بمرض تتغير من أقليم لآخر، فمثلا الوفاة بسبب الانتحار أو نتيجة الإصابة بأمراض مزمنة تتزايد في الأماكن والأقاليم والمقاطعات ذات الطبيعة الجبلية، ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلا (مونتانا ـ كولورادو ـ نيومكسيكو ـ أريزونا ـ نيفادا) يظهر هذا واضحا (Metropolitan, 1978)، ومع هذا يلاحظ أن تحليل الوفيات في البلاد المختلفة أو في نفس البلد ولكن في مقاطعات تختلفة لإجراء مقارنات بينها، يجب أن يعامل بمنتهى الحرص والحذر، والسبب في هذا يرجع لاختلافات عدة منها اختلاف الخبرة الطبية، والخدمات الصحية والوقائية من مكان لآخر ليس في الممارسة والعلاج فقط بل في طبيعة التغير بين ذكر تفاصيل وأسباب الوفاة في التقارير الطبية نفسها . . فمثلاً الانتحار يعتبر سما حساسا لبس من السهل تناوله وتحليله أو الثقة في إحصائياته. أيضا الجو المحيط بالمكان نفسه الذي يعيش فيه الشخص، يؤثر بلا شك على معدلات الوفاة، فمثلا (طبيعة المكان زراعية أم صناعية _ نسبة الكثافة السكانية _ مستوى الوحدات السكنية وكذلك مستوى الخدمات الأساسية المقدمة فيها ـ نسبة التلوث ـ الخ . .) . ففي دراسة أجريت باسكندنافيا ـ التي تظهر فيها معدلات وفاة متميزة ـ وجد أن هناك معدلات وفاة عالية نسبيا في شمال النرويج. أما تحليل ودراسة الوفيات في فنلندا فتظهر اختلاف المعدلات من منطقة لأخرى.

فهى صغيرة نسبيا في الجنوب الغربي، وتتزايد كلها اتجهنا عبر فنلندا للشمال الشرقى حتى تبلغ م١٣٧٪ مقارنة بالجنوب الغربي ليس هذا فقط بل يتبع هذا أيضا زيادة عائلة في المدلات المعايرة والتي تصوف على أساسها المعاشات للمعاقين وغير القادرين، فهي تتبع نتسم (كان (كاkkonen&Nothola, 1985))

وفي دراسة أخرى أجريت بايطاليا، تبين أن هناك اختلاف ملحوظ في معدلات الحياة بين قاطني أقاليمها المختلفة يصل لحدود الأربع سنوات في بعض الأحيان داخل حدود ايطاليا نفسها (Golini et al, 1977) وفي تقرير نشر بمعرفة قسم الإحصاءات الحيوية والصحية بوزارة الصحة الكويتية، وبمقارنة معدلات الوفاة المعايرة لمسببات الوفاة بالكويت ببعض المعدلات المناظرة لدول أجنبية أخرى، نستطيع أن نلمس بوضوح من الجدول التالي رجدول رقم ٣)، مدى الاختلاف بين المعدلات باختلاف الدول وكذلك باختلاف الاجناس، كذلك يوضح أيضا بعض النقاط والملاحظات الهامة التالية:

أولا : أن معدلات الوفاة بسبب الإصابة بالأمراض الطفيلية أو المعدية وحوادث الطرق وأمراض الجهاز التنفسي مثل الربو والحساسية والالتهاب الرثوى وأمراض الجهاز الدورى، تعتد عالمة نسسا في الكويت.

ثانيا : أن معدلات الوفاة بسبب الإصابة بالأورام السرطانية المختلفة وأمراض القلب والاضطرابات العقلية وأمراض الجهاز الهضمى والتليف الكبدى والتهاب الكبد الوبائي أو نتيجة محاولة الانتحار، تعتبر منخفضة نسبيا في الكويت.

جدول رقم (٣) معدلات الوفاة المعايرة لمسببات الوفاة للكويت وبعض الدول الأجنبية

استراليا	اليابان	الأنإ	ايطاليا	قرنسا	هرلتدا	السريد	انجلترا	كتا	الولايات		الدراة	سلسل
		الغريبة					وريلز		التحلة	الكريت	سبب الوقاة	
1441	TAPE	TAPE	144.	TAPE	TAPE	TAPE	TAPE	TAPE	19A+	1947	مام	
17	Yq	4.	1A	T+	11	10	17	11	TY	1	الأمراض المدية والطفيلية	-1
170	117	124	180	188	147	177	100	120	121	1	الأرام الحبيث	- 1
170	807	727	TAT	180	14A	18A	3AF	177	99	1**	الأمراض الحبيثة بالمعدة	٠.٢
177	44	18A	141	174	A37	- 55	707	177	448	1	الامراض الحبيج بالجهاز الننفسي	-1
141	0.	14a	375	177	737	17.	111	730	7-7	100	سرطان المثدى	- 0
111	17	44	48	75	74	41	1-1	AV	114	1	أمراض الجهاذ الدورى والمدموى	-3
308	74	1.1	VA.	14	1-1	104	101	111	107	3	أمراض القلب	4
17.	777	414	707	141	138	131	717	110	107	100	الأضطرابات المقلية	- A
AY	11	174	18.	73	A1	٧١	174	0.0	ยา	100	الالتهاب الرثوي، الربو	-4
111	181	147	212	1771	1.4	41	44	171	1£A	311	أمراض الجهاز المضمى	-1.
107	777	Til	443	873	4+	114	17	IAI	7.57	300	أمراض الكيد	-11
٥٧	144	11	ยา	[01	A7	tτ	n	- 81	ov	1	حوادث السيارات	
STAA	1417	T.V0	717	HYA	1170	ATPE	AVO	1111	11	1	حوادث الانتحار	-17
Λŧ	٦A	4+	11	114	97	48	70	AA	1.4	1	حوادث الإصابات والتسمم	-11

لكل سبب وفاة تظهر النسبة المثوبة لمدلات الوفاة المعايرة للدول المختلفة بمقارنتها بمثيلتها الكويتية. المصدر : Ministry of Public Health, 1985; Table J

المعادات والتصرفات الشخصية : والمقصود بها هنا بعض التصرفات الشخصية والسيئة والسيئة والسيئة والسيئة المسلوكية التي تؤثر وبغير شك في معدلات الوفاة، وأيضا بعض العادات الحسنة أو السيئة التي تثبت بالدليل القاطع أن ممارستها ينعكس إيجابا أو سلبا على هذه المعدلات. وخير مثال على ذلك عادة التدخين والإسراف في تناول المشروبات الكحولية، والمواظبة أو عدم المواظبة على أداء بعض التمارين أو الألعاب الرياضية بما فيها المواظبة على المشى لمسافات معقولة، كذلك الإفراط في تناول الطعام الغنى بالدهون والسكريات بنسب مرتفعة تزيد عن حاجة الجسم.

١ ـ عادة التدخين: بالنسبة لعادة التدخين، فهناك وفي أماكن عديدة من العالم ـ ومنذ القدم ـ قرارات قد أتخذت وقوانين قد وضعت وطبقت بواسطة الكثير من الحكومات للتنبيه والحد من أخطار التدخين، فمثلا في عام ١٦٠٤م صرح الملك جيمس الأول ملك انجلترا و بأن التدخين عادة بربرية، لا أخلاقية، مضرة للأنف، مدمرة للعقل، وخطرة على الرئين ٤. أما في اليابان فقد منع التدخين نهائيا وبقوة القانون عام ١٦٠٣م، وعندما لم يتوقف بعض المدخين عن التدخين صدر قرار أخر عام ١٦١٢م ينص على أن « أي شخص يضبط وهو يبيع التبغ، يتعرض لمصادرة جميع أمواله ١٦٢٤ (Pollard, 1979: 51)

وفى تركيا قرر السلطان عام ١٦٣٣م أعدام كل من يقوم بالتدخين، وفى نفس هذا الوقت تقريبا كان العقاب فى روسيا القيصرية لمن يضبط يدخن هو الجلد والنفى الى سيبيريا، أما فى الصين فقد كان العقاب هوقطع الرقبة بدءا من عام ١٦٣٨م. وكذلك كان الحال خلال القرن السابع عشر فقد كان عقاب من يدخن داخل الكنيسة الطرد من رعاية الكنيسة أى قطع علاقة الكنيسة به مستقبلا. وفى المانيا عام ١٨٤٨م كان التدخين غير عبب فى الاماكن العامة (Singer&Levinson, 1976)

وهكذا الحال الآن، فإن القوانين في الصين حاليا تمنع التدخين بين طلبة المداوس الثانوية، أما في استراليا فتمنع الحكومة وبقانون بيم كافة أنواع الدخان والتيغ لكل من هو دون السادسة عشرة، وتمنع جميع الدول تقريبا وبدون استثناء التدخين في المواصلات العامة، بل إن العراق أخيرا منعت التدخين في المكاتب العامة والمصالح الحكومية، وفي الكويت تقوم وزارة الصحة بمنع التدخين في المستشفيات والمستوصفات ومراكز العلاج وكذلك تقوم جمعية مكافحة التدخين بمجهووات عديمة لتخفيض نسبة المدخين، وذلك لمحلاقة التدخين بالإصابة بأمراض السرطان وأمراض القلب، والأمثلة كثيرة على ذلك ففي تقرير نشر عن طريق جمعية السرطان الأمريكية (1984 ماستفوت) مند سنوات، وبعد اجراء العديد من الدراسات الطبية والإحصائية أقل استغرقت ثلاث أعوام على ٢٩ و و٢٤ شخص من قاطني الولايات الأمريكية المختلفة، والذين تتراوح أعمارهم بين ٢٠ عاما، وأمكن خلافًا مراقبة ٩٩ من أفراد هذه العينة . وجد أن النسبة بين ممدلات الوفاة لمدخني السجائر اذا قورنت بأقرانهم غير المدخين على الإطلاق تنتاقض مدلات الوفاة للمدخين ٢٩ - ٨ عاما الم ١٨١٨٪ بين العمو ٨٠ ـ ٩ ما عاما، بمنوسط معدلات وفاة للمدخين ١٦ النسبة لغير المدخين في جميع الأعمار.

وقد أشارت نفس الدراسة ، بأن تدخين السجائر يقلل من متوسط عمر الشخص ٥ سنوات تقريبا ، بينها أن تدخين الغليون والسيجار يقلل أو ينقص من عمر الشخص عام واحد تقريبا ، وهذه المعدلات والمتوسطات السابق ذكرها قابلة للزيادة في حالة زيادة معدل التدخين . وقى دراسات أخرى عن معدلات الوفاة بسبب الإصابة ببعض الأمراض بين المدخنين (مثل السرطان القلب. تصلب الشرايين. ضغط الدم)، أوضحت هذه الدراسات أن المدخنين بظهرون معدلات وفاة أعلى مقارنة بغير المدخنين، ولوحظ أيضا أن الفرق بين هذه المعدلات تنزايد بتقدم العمر (Pollard, 1979)

٣ - المشروبات الكحولية: أما عادة تناول المشروبات الكحولية أو الإسراف فيها، فتمثل أيضا وبلا شك مشكلة مؤثرة ومدمرة في مجتمعات عديدة.. والمتقدمة منها بشكل خاص، ففي الولايات المتحدة مثلا تتراوح نسبة مدمني الحمور بين ٧ - ٩٪ من مجموع السكان البالفين ...(Davis, 1965; Sundby, 1976) وفي فرنسا تعتبر مشكلة الإدمان في تناول المشروبات الكحولية هي السبب الرئيسي في زيادة معدلات الوفاة والمرض من خلال زيادة معدلات الوفاة والمرض من خلال زيادة معدلات الطقوق نتيجة الفيادة المقورة، وأيضا التعرض لبعض الإصابات الأخرى أو الإقدام على الانتحار.

"- الافراط في تناول السكريات والدهون: لقد ثبت بالفعل أن ارتفاع نسبة السكريات والدهون في الطعام بشكل غير عادى، يرفع بدوره هذه النسب في الدم، مما يزيد من فرص الإصابة بأمراض القلب. . . فارتفاع نسبة الشعوم في الطعام يزيد نسبة الكولسترول في اللماء ونتيجة لذلك تتعلق هذه اللدهون بجدار شرايين القلب الرئيسية، مما يؤدى الى أن تصبح هذه الشرايين وجرور الأيام، أقل مرونة وأكثر ضيقا وبالتالي تعيق مسيرة الدم الطبيعية وتعيق أيضا وصول الأكسيجين بيسر ألى عضلات القلب، مما يتسبب في الأزمات القلبية وفي البلاد الغربية تعتبر أمراض القلب من أهم الأسباب المؤدية لوفاة الأشخاص متوسطى المعمر، تليها في الأهمية أمراض الجهاز الدورى والدموى. في بحث قام به بأمراض المجارة المعدل السكر في الطعام والإصابة بأمراض القلب.

وفي بداية دراسة العلاقة بين نوعية الغذاء ونسبة الكولسترول في الدم من ناحية ، والإصابة بأمراض القلب من ناحية أخرى، حدثت مفارقة طريفة . . فقد حاول بعض الباحثين أن يشير أو يوجه النظر الى البدو الرحل مثلا في الصومال وكينيا وتنزانيا، هم يعيشون تقريبا على نظام غذائي يتكون أساسا من اللحوم والألبان، ومع هذا فان نسبة الكولسترول في الدم لديهم غير مرتفعة ، وقد كشفت البحوث والدراسات أن السبب في ذلك هو المجهود الكبير الذي يبذله هؤلاء البدو الرحل أثناء أداء وظيفتهم الرئيسية ، وهي الرعى أو الزراعة اليدوية بالاعتماد على الآبار أو مياه الأمطار . هذه الحركة المستمرة تستهلك جزءا كبيرا من الدهون والسكريات للحصول على الطاقة اللازمة للجسم . كذلك هذه الحركة الدائمة الدائمة الدائمة الدائمة الدائمة الدائمة الدائمة المائمة الدائمة الدائمة المائمة المائمة المائمة الدائمة الدائمة الدائمة الدائمة الدائمة المائمة الدائمة المائمة الدائمة ال

هناك ملاحظة أخرى، أن نسبة الشحوم والدهون فى الجاموس الإفريقى وهو مصدر غذائهم البروتينى، يبلغ عشر (١ / ١٠) نسبتها فى الأبقار الإنجليزية مثلا (Mann, 1974).

الخلاصة

هناك عوامل متعددة وكثيرة تتدخل فى تحديد متوسط عمر الإنسان نستطيع تجميعها تحت نوعين رئيسيين، أولها خاص بالعوامل التى تؤثر على معدلات الحياة بصفة عامة، والثانى خاص بالعوامل التى توجد بين جمهور المؤمن عليهم والذين لا يمثلون عينة عشوائية من المجتمع بل فى الواقع هم عينة مختارة.

بالنسبة للنوع الأول يضم عوامل كثيرة منها السن والجنس والمهنة والاختلافات الناتجة من اختلاف الحالة الاقتصادية، واختلاف السلالة أو الموطن الأصلي الذي له تأثير كبير على اختلاف التركيب الجيني داخل الجسم الذي يحمل العناصر الوراثية. وحتى اختلاف الحالة الاجتماعية لها تأثير محسوس على معدلات الوفاة فتدل الإحصاءات المنشورة والخاصة بمعدلات الوفاة وتوقعات الحياة على وجود علاقة وثيقة بين الحالة الاجتماعية للفرد ومعدلات حياته. ففي شتى بلاد العالم يتمتع المتزوجون بمعدلات وفاة تقل عن تلك الخاصة بغير المتزوجين والأرامل .(Benjamin & Pollard, 1980)وأيضا يضم النوع الأول مدى تعرض الشخص للاشعاعات الذرية الذي ينعكس على تركيب خلايا الجسم، ومدى صلاحية مياه الشرب للاستعمالات الشخصية الذي ينعكس على الإصابة ببعض الأمراض المعدية وكذلك الإصابة بالأمراض القلبية وضيق الأوعية الدموية. كذلك تنعكس التغيرات الجوية ونسبة الرطوبة والتلوث على معدلات الوفاة في كل منطقة . . ولقد قامت اليابانية (Sakamoto (1977) بدراسة طبية وجغرافية شاملة لمحاولة إيجاد علاقة بين التغيرات الجوية في الماثة عام الأخيرة ومعدل الإصابة والوفاة بسبب بعض الأمراض الرئيسية وقد وجدت الباحثة أن الإصابات البليغة والوفيات الحادثة تتركز في أيام الصيف الحارة وأيام الشتاء القارصة أيضا لقد وجدت علاقة طردية قوية وواضحة بين التقلبات الجوية المفاجئة ومعدلات الإصابة بأمراض الربو والحساسية وأمراض الجهاز الدوري والتنفسي، وبالرغم من صعوبة عزل العوامل الخاصة بالجو والمناخ لمعرفة تأثيرها على الكائنات الحية عامةً ، وعلى الجسم البشري بوجه خاص. . إلا أننا لا بد أن نشير إلى أن الارتفاع في درجة حرارة الجو يؤثر بلا شك على مجموعة العمليات الخاصة ببناء البروتوبلازما وكذلك دثورها، وخاصة على التفاعلات والتغيرات الكيمائية في الخلايا الحية التي تؤمن بدورها الطاقة اللازمة والضرورية لأنشطة الجسم وأجهزته المختلفة، وبالتالي تؤثر على العمليات الحيوية التي تقوم بها هذه الخلايا في محاولة لتعويض المندثر منها. فزيادة ارتفاع درجة الحرارة بطريقة غير عادية أو انخفاضها بطريقة حادة ومتطرفة له تأثيرات ضارة، بل ومدمرة على أجهزة الجسم وخلاياه. كما أن شدة الحرارة تؤدى الى نقصان مناعة الجسم في مقاومة الأمراض والتقلبات المعوية. . وشدة البرودة الجوية تؤدى الى زيادة احتمالات الإصابة بأمراض الجهاز التنفسى مثل الربو والالتهاب الرثوى والشعبي وغيرها. ولقد ثبت أيضا أن ارتفاع معدلات ونسب الرطوبة الجوية المصاحب بتغيرات مفاجئة في درجات الحرارة، تؤدى الى زيادة احتمالات الإصابة بالأمراض الروماتيزمية ويرى الباحث أن هذا المجال بحتاج للمزيد من البحث والتقصى لمعرفة التأثير التدريجي المباشر وغير المباشر للتقلبات الجوية على جميع أجهزة وأعضاء وخلايا الجسم المبشرى. . بل وعلى درجة اللزوجة أو السيولة لصفائح الدم التي قد تؤدى في حالة اختلالها لحدوث الأزمات القلبية أو لتقصير الجهاز العصبي في تأدية دوره بالكفاءة المطلوبة . . الحراغم من محاولات جادة ودائمة يبذلها العاملون بالمكتب الأوروبي بالتعاون مع هيئات الإحصاءات الحيوية والصحية في معظم بلدان العالم لموضع مقايس معيارية ، واستنباط واستخدام طرق موحدة لجمع وتحليل البيانات، وايجاد وتهذيب المعدلات . . الا أن هناك صعوبات عدة يتوجب التغلب عليها في هذا المجال.

ومن مقارنة بين معدلات الوفاة المعايرة للكويت لمسببات الوفاة والمعدلات المناظرة لبعض الدول الأخرى، وجدنا مثلا أن معدل الوفاة الكويتي النسبي نتيجة الإصابة بأمراض طفيلية أو معدية يصل الى ٦ أو ٨ أضعاف نفس المعدل بانجلترا وويلز والسويد وهولندا وكندا واستراليا. وكذلك بالنسبة للوفاة نتيجة التعرض لحوادث الطرق، فبالرغم من شبكة الطرق الكويتية الممتدة والمنظمة فإن المعدلات الكويتية ضعف أى دولة تقريبا. وبالنسبة للوفاة نتيجة الإصابة بالربو أو الالتهاب الرئوى فالمعدلات الكويتية مرتفعة عن أى بلد آخر باستثناء ايطاليا والمانيا الغربية وانجلترا وويلز.

أما بالنسبة للوفاة نتيجة الإصابة بمرض خبيث، فإن المعدلات الكويتية أقل بفروق واضحة تصل لـ 2٠ - ٢٪ عن الدول الأخرى ما عنها اليابان التي تقل عن المعدلات الكويتية بنسبة ٢٠٪ أيضا بالنسبة لمعدلات الوفاة نتيجة الإصابة بأمراض الجهاز الهضمى فتعتبر المعدلات الكويتية أقل نسبيا من جميع دول المقارنة ما عدا السويد فمعدلاتها أقل بنسبة ١٠٪ تقريبا. وكذلك الحال بالنسبة لمعدلات الوفاة الكويتية نتيجة الإصابة بالتليف الكبدى أو النهاب الكبد الوبائي فهى أقل من الدول الأخرى ما عدا انجلترا وويلز وهولندا، فالمعدلات الفرنسية والايطالية تزيد عن أربع أضعاف المعدلات الكويتية.

وبالنسبة للوفاة نتيجة الانتحار أو التعرض لحادث متعمد فلا وجه للمقارنة بين المعدلات الكويتية المتميزة والمعدلات الأخرى. وهذا إن دل فإنما يدل على التمسك بالقيم الروحية والأسرية وكذلك عدم وجود مشاكل رئيسية (مثل البطالة _ الإدمان _ العنف _ الاغتصاب) داخل المجتمع الكويتى، ويود الباحث أن يلفت النظر إلى أنه سيوجه اهتماما خاصا في بحث لاحق لتقدير مدى مشاركة كل من العوامل السابقة منفصلة في التحسن الذي طرأ على المعدلات الكويتية خلال الفترة ٧٠ - ١٩٨٠ أيضا يود الباحث أن يشير الى عدم تركيز البحث على دراسة العوامل الخاصة، الأمر الذي أشير اليه ومن البداية في أهداف البحث.

```
المصادر العربية
```

البقجي، ص.

١٩٧٨ مجموعة الرياضيات الاكتوارية. دمشق: كلية التجارة جامعة دمشق جـ٧.

الحلواني، ك.

١٩٨٢ أصول التأمين. أسيوط: كلية التجارة جامعة أسيوط، جـ ٢.

١٩٨٦ الخطر والتأمين. الكويت : دار المعرفة.

صدقى، م. ١٩٧٧ التأمين ورياضياته. القاهرة : دار النهضة العربية.

١٩٧٦ التأمن على الحياة. القاهرة: دار الكتاب الجامعي.

عز، ع.

١٩٧٩ تأمينات الحياة. القاهرة: دار النبضة العربية.

المصادر الأجنبية

Abaza, A.K.

1987 "The Improvement in Expectation of Life for the Kuwaiti Population Between 1970 and 1980." Arab Journal of the Social :Sciences: 124-132

Acsadl, G. & Nemeskeri, J.

History of Human Life Span and Mortality. Budapest Akademia of 1970 Kiado, Unpublished Report: 3-9.

Benjamin, B. & Pollard, J.

The Analysis of Mortality and Other Acturial Statistics. London: 1980 Heinemann.

Benjamin, B.

1982 "The Span of Life". Journal of the Institute of Actuaries 109, (Part III): 319-357.

Bouliere, F.

"The Assessment of Biological Age in Man." Public Health Papers 1970 No. 37. Geneva: W.H.O.

Clarke, R.

1950 "A Bio-Actuarial Approach to Forecasting Rates of Mortality." Proceedings of the Centenary Assembly of the Institute of Actuaries 2: 12-27.

Davis, K.

1965 "The Influence of Alcohol on Mortality." Proc. Home Office Life Underwriters Assoc. 46:159-178.

Garros, B. & Bouvier, M.

1978 "Exces de la Surmortalite Masculine en France et Couses Medicales de Deces." Population, 6: 1095-1114.

Golini, A., Soloani, L., Giavelli, G. & Zanin, R.

1977 Tavole di Mortalita Ridotte per le Regioni e la Ripartizioni Italiane 1951-1961-1971. University of Rome: 9-16.

Hammond, E.

1964 "Smoking in Relation to Mortality and Morbidity." J. Nat. Cancer Inst. 32: 1161-1188.

Hammond, E., Garfinkel, L. & Seidman, H.

1971 "Longevity of Parents and Grandparents in Relation to Coronary Heart Disease and Associated Variables," Circulation 43:31-44.

Heligman, L. & Pollard, J.

1979 "The Age Pattern of Mortality." London, Journal of the Institute of Actuaries 107: 49

Hopper, B., Whittingham, S., Mathews, J., Mackay, I. & Curnow, D.

1972 "Autoimmunity in a Rural Community." Clin. Exp. Immunol. 12: 79-87.

Lillenfield, A., Levin, M. & Kessler, I.

1972 Cancer in the United States. Boston, Mass.: Harvard University Press: 9-27.

Mann, G.

1974 "Nutrition and Plasma Lipids." New England J. Med. 291; 178.

Metropolitian Life Insurance Company

1968 "Diabetes and Socio-Economic Level." U.S.A. Met. Statist. Bull. 49 (August).

1971 "Disability Trends." Met. Statist. Bull. 52 (December)

- 1974 "Mortality Differentials Among Non-White Groups." Met.Statist. Bull. 55 (July).
- 1976 "Socio-Economic Mortality Differential." Met. Statist. Bull. 56 (January).
- 1976 "Geographic Differences in Survival After Age 65." Met. Statis. Bull. 57 (June).
- 1977 "Socio-Economic Mortality Differentials by Leading Causes of Death." Met. Statis. Bull. 58 (January).
- 1978 "Mortality from Cancer by Socio-Economic Status." Met Statis. Bull. 59 (January).

Ministry of Public Health

1985 "Age-Standardised Death Rates by Leading Cause for Kuwait and Some Selected Countries." Kuwait: Department of Public Health and Training, Statistics Dvision.

Moriyama, I., Krueger, D. & Stamler, J.

1971 Cardiovascular Disease in the United States. Boston: Harvard University Press: 7-32.

Pollard, J.

- 1979 "Factors Affecting Mortality." Proceedings of Joint Convention of Institute of Actuaries of Australia and New Zealand Society of Actuaries: 160-265.
- 1986 "Cause of Death and Expectation of Life: Some International Comparisons." Seminar on Comparative Studies of Mortality And Morbidity, Sien, Italy, (7-12 July): 25.

Rosenfeld, A.

1976 Prolongevity. New York: Alfred A. Knopf.

Sakamoto, M.

1977 Seasonality in Human Mortality. Japan: University of Tokyo: 4-11.

Shigekezu, H.

1976 "Historical Review of the Longevity of Human Beings." Japan, Institute of Actuaries of Japan 3-12. Singer, R. & Levinson, L.

1976 Medical Risks: Patterns of Mortality and Survival, London: Lexington Books: 17-29.

Sundby, P.

1976 Alcoholism and Mortality, Norway: Universitetsforlagest Oslo: 5-9

United Nations

Demographic Yearbook 1983. New York: Department of Internation-1985 al Economic and Social Affairs, Statistical Office.

Valkonen, T. & Nothola, V.

Influence of Socio-Economic and Other Factors on the Geographic 1977 Variation of Mortality in Finland, Sweden and Norway, Yearbook of Population Research in Finland.

Yudkin, J.

1964 Lancet 2:4.

0000000000000000000 مجلة العلوم الاجتماعية في مجلدات تعلن دمجلة العلومُ الاجتماعية، عن توافر الأعداد السابقة من المجلة ضمن مجلدات أنيقة، يمكن الحصول عليها من قسم الاشتراكات مباشرة، أو بالكتابة إلى المجلة على عنوانها التالى: مجلة العلوم الاجتماعية ص.ب: ٥٤٨٦ صفاة . الكويت 13055 او الاتصال تلفونياً لتأمينها على الهاتفين التالمين: ٢٥٤٩٤٢١ _ ٢٥٤٩٣٨٧ ثمن المجلد للمؤسسات : (١٥,٠٠٠) خمسة عشر دينارا كويتيا او ما يعادلها ثمن المجلد للافراد: (٥,٠٠٠) خسة دنانير كويتية أو ما يعادلها ثمن المجلد للطلاب: (٣,٠٠٠) ثلاثة دنانبر كويتية أو ما يعادلما ā

أثر قيمة التعليم وعمل المرأة على نوع النشاط الاقتصادي المصري

حمدي عبد العظيم عبد اللطيف أكاديمية السادات للعلوم الادارية ـ القاهرة

مقدمة

يؤثر التعليم (نوعية وعددا أو كفاءة) على اختيار الأفراد لنوع النشاط الذي يمتهنونه، وعلى درجة الدقة والكفاءة في أداء النشاط الاقتصادي للأفراد. وتلعب القيم الاجتماعية لمجتمع ما دورا هاما في التأثير على نوع التعليم المفضل لدى أغلبية الشعب. أذ نجد بعض المجتمعات التي ينظر أفرادها الى المهن الفنية أو الحرفية نظرة مجافية للإحترام والتقدير في الوقت الذي يتعاظم فيه احترامهم للمهن الكتابية والادارية بصرف النظر عن ارتفاع أو انخفاض العائد المادي الذي توفره كل مهنة. وتبعا للنظرة الاجتماعية للعمل يتجه الأفراد بدورهم الى الاقبال على نوع التعليم الذى يكفل لهم بعد التخرج الحصول على المهنة المفضلة والمحترمة من وجهة نظر القيم السائدة في المجتمع . فالمجتمع الذي يحترم أصحاب الياقات البيضاء يقبل أفراده على التعليم المتوسط والعالى النظري وينخفض أقبالهم على التعليم الفني وان ارتفع عائده المادي في كثير من الدول النامية. ولعلنا نجد صورة عُكسيةً لما هو عليه الحال في الدول النامية والمتخلفة واذا ما نظرنا الى الأوضاع في المجتمعات الصناعية المتقدمة حيث توجد القيم الاجتماعية التي تشجع الأفراد على تفضيل التعليم الفني بصفة عامة. وبذلك يمكن توقع توافر معروض مناسب من القوة العاملة الفنية اللازمة لادارة المؤسسات ودفع عجلة النشاط الاقتصادي. وفي مثل هذه المجتمعات المتقدمة لا يوجد تناقض بين المعروض المتوفر من الأيدى العاملة وطلب المؤسسات من مختلف التخصصات اللازمة لأداء النشاط الاقتصادي ولا تكون هناك حاجة لاستخدام التدريب كوسيلة لإكساب الأفراد مهارات نخالفة تماما لما حصلوه من تعليم قبل التخرج من المدارس والجامعات. وعلى النقيض بما صبق نجد عدم توافق بين المعروض من الأبدى العاملة والطلب على خدماتهم في كثير من الدول النامية والمتخلفة ومن ثم تجيء أهمية التدريب التحويل لمحاولة توفير عمالة لديها مهارات تتناسب مع حاجة مختلف المؤسسات والتغلب على مشكلة البطالة السافرة والمقنمة.

وهناك بعض المجتمعات التى لا تشجع قيمها الاجتماعية السائدة تعليم الفتيات كها تعارض خروج المرأة الى العمل بصفة عامة بصرف النظر عن مدى حاجة النشاط الاقتصادى وظروف التنمية الاقتصادية الى خدمات النساء. وقد توجد في بعض المؤسسات من القيم الاجتماعية التى تحكم مساهمة المرأة فى عمل دون عمل أو حرفة دون حرفة أو ترفض عمل المرأة كلية وان كانت القيم الاجتماعية للمجتمع ككل لاتعارض مثل هذا العمل. مثال ذلك عزوف بعض البنوك والشركات عن تعيين عمالة جديدة من النساء أو الفتيات فى مصر حاليا. ويرجع ذلك بالطبع الى ضعف التقدير الاجتماعي لجهد المرأة والى ظروفها الأنثوية والتزاماتها الأسرية وما يترتب عليها من آثار على درجة أداء العمل والمواظبة . . الخ .

وقد تبين من احدى الدراسات الحديثة أن هناك تفاوتا في نسبة مساهمة المرأة المتزوجة في قوة العمل الاجمالية بالولايات المتحدة الأمريكية تبعا لنوع تعليم وثقافة دولة المنشأ. اذ ترتفع درجة مساهمة المرأة الأمريكية التي من أصل ألماني أو انجليزي أو ياباني أو فلبيني أو كوبي، بينها تنخفض مساهمة المرأة الأمريكية التي من أصل ايطالي عن بقية النساء اللاتي من أصل أوربي أبيض. وكذلك بالنسبة للمرأة التي من أصل بورتوريكي التي يقل معدل مساهمتها في قوة العمل عن بقية النساء الأمريكيات اللاتي من أصل أسباني (Reimers. 1985- 185: 1985).

وهناك من الاقتصاديين من ينظر الى التعليم والثقافة نظرته الى رأس المال ويطلق عليه في هذه الحالة و رأس المال البشرى ع. ويعلل ارتفاع معدل عائد التعليم بالنسبة للجيل الثانى من اليهود المهاجرين الى الولايات المتحدة الأمريكية بمقومات الثقافة اليهودية التى تدفع اليهودي الى الحرص على الحصول على أعلى عائد على رأس المال البشرى من كل دولار يستثمر. وربما يعود ما سبق الى المقومات الثقافية التى تحث اليهود على بذل أكبر جهد انتاجى في سوق العمل من خلال رأس المال البشرى الكامن في شخصياتهم (Peimers, ما المتعلق والمثقافة التحديدة والمعالمة والثقافة والجنس وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في كل جيل على حدة بدلا من التسليم بما يسمى والمجاد المداروينية الجديدة ع التي بناء عليها ينحصر تفسير كل الانجازات الجيدة أو السيئة في المداروينية الجديدة والتراث الحاص بالأجيال السابقة (177-18 187, Steinberg, 1981 : 77-81)

وتشير الدراسات التي أجريت لمحاولة تفسير وجود فجوة كبيرة بين أجر الرجل وأجر

المرأة واختلاف الدخول لدى كل منهم فى الولايات المتحدة الأمريكية الى أنه بافتراض ثبات أثر التعليم والتدريب والحبرات فان انخفاض أجور ودخول النساء عن مثليتها بالنسبة للرجال يرجم الى القيم الاجتماعية التى تنظر الى الأنثى كعنصر مساعد للرجل فى المنزل وفى الحياة بصفة عامة وهو ما ينطوى على تفرقة عنصرية تحميها التشريعات الوضعية. وبطبيعة الحال يؤثر كل ذلك على المعروض من الأيدي العاملة من النساء فى سوق العمل مثلما يؤثر على جانب الطلب على عمل المرأة أيضا (1885 Corcoran & Courant, المحرف أمكن بواسطة احدى الدراسات تقدير معدل فروق الأجر الناشىء عن الجنس بالنسبة لمعاملين بجامعة أريزونا بالولايات المتحدة الأمريكية خلال المفترة (١٩٧٢ م ١٩٨٢) بنحو ١٩٦٪ مع معنوية المعلاقة الرياضية، (274) (Megdal & Ransom, 1983 عليا المناسبة المعاملية ا

وفيها يتعلق بالعائد الاجتماعى للتعليم فى كل من الدول النامية والدول المتقدمة أوضحت دراسة لأحد خبراء البنك الدولى أنه كلها ارتفع المستوى التعليمى للأفراد كلها انخفض معدل العائد الاجتماعى للتعليم كاستثمار وهو ما يعنى أهمية العناية بالتعليم الابتدائى. كها يرتفع معدل العائد الاجتماعى لحذا النوع من التعليم فى الدول النامية عنه فى الدول المتقدمة. اذ يبلغ ذلك المعدل نحو ٨٦٪ فى فنزويلا ونحو ٢٦٪ فى أوغندا، ونحو ١٠٪ فى المبان، ونحو ٥٪ فى كوريا الجنوبية، ونحو ٥٪ فى كوريا الجنوبية، ونحو ٥٪ فى اليونان. ويلاحظ نفس الاتجاهات بالنسبة للتعليم الثانوى والتعليم العالى (Psacharopoulos, 1982)

وتقرر دراسة أخرى للبنك الدولى أنه لا تقافة، ولا تراث بدون تعليم بمعنى أن التعليم للا يطلب لذاته في ختلف الدول وانما لمعاونة الدول على اكتشاف تراثها وحضارتها وفهم القيم الاجتماعية والمدينية والثقافية وتأصيلها وتدوين ما لم يدون منها، فضلا عن استمرار تدفق المعرفة عبر الأجيال وتفسير الأسباب الكامنة وراء سلبيات أو ايجابيات غتلف الأفكار المتعلقة بالتكنولوجيا، والمعقيدة، والسياسة... (23: 1982).

وهكذا ندرك من كل ما سبق ذكره أن القيم الاجتماعية لعمل المرأة، والقيم الثقافية الناقعة عن التعليم ونظرة تلك القيم الى نوع التعليم والى نوع العمل يترك آثارا اقتصادية واجتماعية هامة على معدلات الننمية الاقتصادية، ومعدل العائد الاجتماعي للاستثمار في التعليم، والعائد أو الدخل النقدى وتفاوت الدخول تبعا للجنس ولنوع المهارة المكتسبة من التعليم ومدى توافقها مع متطلبات انجاز الأعمال المختلفة ومن ثم التأثير على حسن أو كفاءة ادارة المؤسسات.

ونحاول في هذه الدراسة التعرف على أثر نظرة المجتمع الى التعليم والى عمل المرأة على النشاط الاقتصادي في مصر في ضوء اعتبارات كفاءة ادارة المؤسسات وحسن تخصيص الموارد الاقتصادية فيها. ونعالج هذا الموضوع من خلال الحديث عن :

- أثر قيمة التعليم على نوع النشاط الاقتصادي في مصر.
- أثر قيمة عمل ألمرأة على نوع النشاط الاقتصادى في مصر.

أثر القيمة الاجتماعية للتعليم على نوع النشاط الاقتصادى وإدارة المؤسسات

نتناول هنا دراسة العلاقة بين نوع التعليم ونوع النشاط الاقتصادى وادارة المؤسسات خلال السنوات العشر الأخيرة. ولذلك فائنا سوف نتعرض لتوزيع سكان مصر وفقا للحالة التعليمية كيا سجلها التعداد العام للسكان والاسكان عام ١٩٧٦ ، كيا نوضح توزيع الحريجين بين الكليات النظرية والكليات العملية وكذلك الناجحين في التعليم الثانوى العام والفني ونسبة كل منهم الى اجمالي الحريجين من التعليم الثانوى أو المتوسط. ونتعرض بالتحليل لتوزيع السكان طبقا لنوع النشاط الاقتصادى بصفة عامة، وكذا توزيع العمالة على ختلف القطاعات الاقتصادية.

أولا .. توزيع السكان وفقا للحالة التعليمية : يشتمل الجدول رقم (١) على توزيع السكان والاسكان السكان والاسكان السكان والاسكان اللسكان والاسكان اللك أجراه الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء عام ١٩٧٦. ويشمل الأفراد الذين تبلغ أعمارهم عشر سنوات فأكثر.

جدول رقم (١) توزيع سكان مصر حسب الحالة التعليمية عام ١٩٧٦ (نسب مثوية)

الحالة التعليمية	النسبة(٪)	الحالة التعليمية	النسبة(٪)
أمى	۲,۲٥	الدرجة الجامعية الأولى	۲,۱
يقرأ ويكتب	۲۰,٦	وما يعادلها. دبلوم عالى ممتاز	
يىر. ابتدائى	٧,٩	ماجستير	, , ,
مؤهل أقل من المتوسط	0, 1	دكتوراه	۰۳,
مؤهل متوسط	٦,_	غير مبين	١,٨
مؤهل فوق المتوسط وأقل من جامعى	۰,۳	الحملة	111
	l	اجمه	1

المصدر : الجهاز المركزى للتعتبة العامة والاحصاء ـ الكتباب الاحصائى السنـوى ١٩٥٢ -١٩٨٣ الصادر في يونيو ١٩٨٤. 174

من جدول رقم (١) يتضح ما يلي :

١ باستبعاد الامين ومن يقرءون ويكتبون نجد أن الحاصلين على مؤهل ابتدائى تبلغ نسبتهم نحو ٢٧٪ من جلة التعلمين في مصر (مع استبعاد غير المين أيضا)، وتبلغ نسبة الحاصلين على مؤهل أقل من المتوسط ٢, ٣٧٪. بينا تبلغ نسبة الحاصلين على مؤهلات متوسطة نحو ٤, ٢٩٪. أما الحاصلين على مؤهلات عليا ودبلومات وماجستير ودكتوراه فتصل نسبتهم الى ١٠٪ من اجمالي الحاصلين على مؤهلات علمة مختلفة.

وتوضح المؤشرات السابقة ارتفاع نسبة الخاصلين على الشهادة الابتدائية ويتجهون الى مجالات العمل المختلفة دون تكملة تعليمهم. وذلك فضلا عن ارتفاع نسبة الحاصلين على مؤهلات متوسطة وأقل من المتوسطة دون تكملة التعليم الجامعي - رغم مجانية التعليم منذ عام ١٩٥٧ - ولا يخفى ضآلة نسبة الحاصلين على مؤهلات جامعية عليا مختلفة. وعكن تفسير تلك الظاهرة بالأسباب الاقتصادية التي تجعل الأفراد يعزفون عن تحمل نفقة فرصة بديلة وحاجة الأسر العاملة في الزراعة والحرفين الى مساعدة الأبناء في العمل وتوفير دخل أضافي للأسرة بدلا من تحمل نفقات تتطلبها المواظبة على التعليم كمصاريف الدروس الخصوصية وبعض الكتب والكراسات والملابس ونفقات الاغتراب في حالة عدم توفر مدرسة اعدادية أو ثانوية أو جامعة في الفرية أو المدينة أو المحافظة. ولا نذكر أنه قد حدث تغير لا يستهان به بعد عام ١٩٧٦ نتيجة التوسع في انشاء الجامعات الاقليمية والمدارس الاعدادية والثانوية بالمراكز والمدن الا أن الجهاز المنوط بالاحصاء في مصر لم يجر بعد أية تعدادات تالية للتعداد المشار اليه.

١ رغم أن نسبة الأمية لا تزال مرتفعة الا أنها تتميز بالانخفاض كثيرا بالمقارنة بما كانت عليه في تعداد ١٩٦٦، اذ بلغت في ذلك التعداد نحو ٨٠٪. ويمكس هذا التغير وجود نظرة اجتماعية جديدة عابية أو متحيزة للتعليم بصفة عامة بصرف النظر عها يدره من عوائد ماذية ضئيلة بالمقارنة بدخول غير التعليمن من أرباب الحرف والعمال والصناع والتجار... الخ. ويرجم ذلك الى ارتفاع معدل تشغيل الحريين بالحكومة والقطاع العام واكتسابهم نوعا من السلطة المستمدة من سلطة الحكومة السيادية في تعاملهم مع الجمهور وزيادة احترام قيم المجتمع الأصحاب الباقصات البيضاء.

ثانيا : المتعليم النظرى والتعليم الفنى : لا تزال المؤشرات الاحصائية تؤكد ارتفاع درجة تقدير المجتمع للعمل الكتابي أو الادارى ومن ثم نجد ظاهرة تزايد الاقبال على الالتحاق بالمدارس الثانوية العامة والكليات الجامعية النظرية كالاداب والحقوق والتجارة والاقتصاد واللغات . . الخ بينيا تنخفض نسبة الدارسين بالمدارس الثانوية الفنية الزراعية والصناعية ونسبة الدارسين بالكليات العملية كالهندسة والطب والعلوم والزراعة والتكنولوجيا... الخ.

وتجدر الاشارة كذلك الى ارتفاع نسبة الفتيات الدارسات بالمدارس الثانوية النظرية والكليات وذلك والكليات إدلك المحامية النظرية لل اجمالي الطلاب والطالبات بتلك المدارس والكليات وذلك بسبب الطبيعة الانثوية للفتاة المصرية التي لا تقبل على أداء المهن التي تحتاج الى جهد فنى أو معملي أو تتطلب النزول الى المواقع الميدانية للعمل وتفضيل العمل المكتبي والادارى ويجالات رعاية الأطفال بالمدارس أو العناية بالمرضى في المستشفيات . . . الخ . ويوضح الجدول رقم (٢) توزيع الطلاب بين التعليم النظرى والتعليم الفني .

جدول رقم (۲) توزیع الطلاب بین التعلیم الفنی والتعلیم النظری (نسبة مئویة)

البيان					السنة				
-	Y0/YE	41/Ya	77/77	YA/YY	V9/VA	A+/V9	۸۱/۸۰	AY/AI	14/74
ثانوی عام	٤٩.٧	٤٨,٩	24,1	1,13	£٧,٧	٤٦,٣	27,4	21,4	٣,١3
ثاثوى فني	0.1	01,1	01,7	01,4	97,7	۵۳,۷	07,1	04,1	۵۸,۷
كليات جامعية نظرية	09,9	۵٧, ٤	31,8	1.1	٦٣,٧	31,1	17,7	70,5	34,4
كليات جامعية عملية	81,1	81,1	74,3	71,1	77,7	79,9	۲۷,۸	71,7	۲۰,۱

المصدر : حسبت من بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ـ الكتاب الاحصائي السنوي (١٩٥٧ ـ ١٩٥٧) والكتاب الاحصائي السنوي (١٩٥٢ ـ ١٩٥٣).

ويتضح من جدول رقم (٢) ما يلي :

- ١ معتبر نسبة الطلاب الدارسين بالمدارس الثانوية العامة و تعليم نظري الى أجمالي معتبر نسبة الطلاب الدارسين بالمدارس الثانوية العامة ٩ ٩ ٨ ٩ / ٩ ٨ ٤ / ٤١ معتبر نسبة الطلاب المراحلة الثانوية مرتفعة النزولى لهذه النسبة وما صاحبه من اتجاه تصاعدى في نسبة طلاب الثانوي الفني الى اجمالي الطلاب فانها ما تزال مرتفعة بالنظر الى متطلبات تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تتجه الى اعطاء دفعة قوية للقطاعات السلعية التي تعطب عمالة فنية على درجة عالية من المهارة . كما أن النسبة المشار اليها تعتبر كذلك مرتفعة بالنظر الى ما هو عليه الحال في بعض الدول المتقدمة والنامية على السواء .
- بسبة الطلاب الدارسين بالكليات النظرية الى اجمالى الطلاب تعتبر مرتفعة أيضا. اذ تراوحت بين ٤,٧٥٪ عام ٧٦/٧٥، ونحو ٧٠٪ عام ٨٣/٨٢. وفي المقابل تنخفض نسبة الدارسين بالكليات العملية خلال فترة الدراسة فضلا عن الاتجاه

النزولى لتلك النسبة حتى بلغت نحو ٢٠ .٣٠٪ فقط عام ٨٣/٨٢ مقابل ٢ . ٠٤٪ عام ١٩٧٥/٧٤ .

ويلاحظ أن نسبة الناجحين في الثانوية العامة والمقبولين بالجامعات بصفة عامة تعتبر مرتفعة أيضا حيث تبلغ نحو ٨٣٫٨٣٪ عام ٨٣/٨٢. بينما تبلغ هذه النسبة نحو ١٥٪ في ايران عام ١٩٨١ ونحو ٢٤٪ في الهند، ونحو ٢٥٪ في اليونان في نفس العام ويتجه الباقي الى سوق العمل. (Finance & Development, 1983: 41).

وهكذا تعكس المؤشرات السابقة ارتفاع درجة التقدير الاجتماعي للتعليم الجامعي بصفة عامة والتعليم الخطيم بصفة عاصة لارتباط ذلك بالتقدير الأدي لحملة الشهادات وأعمال (أصحاب الياقات البيضاء) مع ضعف التقدير الأدي أو الاجتماعي للعمل الفني (عمل أصحاب الياقات الزرقاء). كما أن درجة تفضيل المجتمع للتعليم النظري في الجامعات تفوق مثيلتها فيا يتعلق بالتعليم الثانوي النظري رضم ارتفاع العائد الاجتماعي للتعليم الثانوي عن العائد الاجتماعي للتعليم البامعي كما أشارت الى ذلك دراسات البلك الدولي المشار اليها في الصفحات السابقة.

ثالثا: العلاقة بين التعليم ونوع النشاط الاقتصادى في مصر: تشير بعض دراسات البنك الدولى الى أنه كلها ارتفع مستوى التعليم بصفة عامة في الدول النامية والدول المتاتدمة كلها زادت فرصة الحصول على عمل، وكلها ارتفع مقدار العائد المادى والأدبي المتدمة كلها زادت فرصة الحصول على عمل، وكلها ارتفع مقدار العائد المادى والأدبي الذي يحصل عليه الخواد. وتذكر احدى الدراسات أن نسبة العائد الذي يحصل عليه الخاصلون على الشهادة الابتدائية نحو ١,٩ الى ١ في ماليزيا، ونحو ٢,٢ الى ١ في الميزيا، ونحو ٢,٢ الى ١ في الميزيان ونحو ٢,٢ الى ١ في الميزيان ونحو ٢,٢ الى ١ في الميزيان ونحو ١ (مع ثبات الفلين وذلك خلال حقبة السبعينات. ومن دراسة أخرى اتضح أن انتاجية الفلاح الذي يقضى أربع سنوات في الدراسة. الاعدادية ترتفع في المتوسط بنسبة ٤,٧٪ (مع ثبات العوامل الأخرى) (وفرصة الحصول على عمل يعطى عائدا مرتفعا من ناحية، وبين مستوى التعليم ونوع النشاط الاقتصادى من ناحية أخرى. وذلك بأفتراض وجود علاقة قوية بين نوع المهنة ونوع النشاط الاقتصادى بصفة عامة.

ويوضح الجدول رقم (٣) توزيع القوة العاملة في مصر وفقا لنوع المهنة التي يؤديها كل فرد وفقا لثمانية أنواع استقر عليها العمل في التعداد العام للسكان والاسكان الذي أجراه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء عام ١٩٧٦. ويتميز تصنيف الجهاز لأنواع المهن بابراز ما اذا كانت المهنة فنية أم ادارية أم كتابية أم خدمات . . . الخ . غير أنه يعاب على ذلك التصنيف باشتماله على مهن غير معروفة لعدد يزيد على نصف مليون عامل، ورغم ذلك فانه يفي بالغرض المطلوب من الدراسة والتحليل الى حد كبير.

			جدوں ر		
سبة مئوية)	- 1977	(تعداد عام	حسب المهنة	القوة العاملة	توزيع

غیر مبین	عمال انتاج وسائقون وعتالون	عمال زراعة وصيد	عمال خدمات	باثعون	كتابيون	اداريون	مهن فنية وعلمية	اليان
٥,٨	71,7	٤١,٨	٨,٥	٦,٥	٧,٥	1,1	٧,٥	النسبة 1/

المصدر : الجهاز المركزى للتعثية العامة والاحصاء ـ الكتاب الاحصائي السنوى ـ ١٩٥٢ ـ ١٩٨٣ الصادر في يونيو ١٩٨٤ .

يستفاد من جدول رقم (٣) ارتفاع نسبة العاملين بالزراعة وصيد المر والبحر يليها نسبة عمال الانتاج والفعلة والعتالين وعمال تشغيل وسائل النقل. ويرجع ذلك الى ارتفاع نسبة الأمية كها سبق الاشارة الى ذكرها فى الصفحات السابقة.

واذا ما استبعدنا عمال الزراعة والصيد وعمال الانتاج والمتالين والفعلة والسائقين وكلفك عمال الخدمات والبائعين من اجمالي القوة العاملة لارتباط تلك المهن بغير الحاصلين على شهادات دراسية فاننا نجد أن نسبة العاملين بالمهن الفنية والعملية تبلغ نحو ١ , ٧٤٪ من اجمالي العاملين الحاصلين على شهادات دراسية . أما نسبة المديرين الاداريين ومديري الاعمال فتبلغ نحو ١ , ٧ فقط. بينها تبلغ نسبة الكتبة ومعظمهم من الحاصلين على شهادات أقل من المدرجة الجامعية الأولى (المكالوريوس أو الليسانس) نحو ٨ , ٥ ٤٪. شهادات أقل من المدرجة الجاملين بأعمال ادارية وكتابية وهم الذين تخرجوا غالبا من مدارس وكليات تعطى تعليها نظريا تبلغ نحو ٢٥٪ من جملة العاملين الحاصلين على شهادات دراسية غتلفة. وإذا ما تذكرنا أرقام الجدول رقم (٢) الخاص بتوزيع الطلاب بين التعليم للنظرى والتعليم الفني نستطيع أن ندرك وجود علاقة وثيقة بين هيكل التعليم في مصر ونوع المهان الخيامية وشيقة بين نسبة الأمية ونسبة المشتغلين بأعمال المعلى يدوية وخدمات لا يتطلب أداؤها الحصول على أي مؤهل دراسي.

ولكى تكتمل الصورة لابد من التعرف على توزيع القوة العاملة في مصر وفقا لنوع النشطة الاقتصادي. وما يهمنا التعرف عليه في هذه الدراسة هو الوزن النسبى للأنشطة الاقتصادية المختلفة بصورة اجمالية من حيث ما اذا كانت أنشطة قطاعات سلعية أم أنشطة قطاعات خدمات انتاجية أم أنشطة قطاعات خدمات اجتماعية. ورغم أن كل قطاع من تلك القطاعات يشتمل على عمالة تحمل مؤهلات دراسية مختلفة نظرية وعملية وبدون مؤهلا على الاطلاق، الاأنه يمكن القول بصفة عامة أن العمالة الحاصلة على مؤهلات

تعليمية نظرية عادة ما تتجه الى العمل فى قطاعات الخدمات الانتاجية والخدمات الاجتماعية على حين يتجه حملة الشهادات الفنية فى القطاعات السلعية المختلفة مثل قطاعات الصناعة والكهرباء والطاقة، والزراعة والبترول والتشييد. والجدول رقم (٤) يوضح نسبة العمالة في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي خلال الفترة (١٩٧٤ ـ ١٩٨٤).

جدول رقم (1) توزيم العمالة على القطاعات الاقتصادية (نسب مثوية)

AE/AT	AT/AT	AY/A1	A1/A1	1979	1974	1977	11171	1940	1978	السنة
}										القطاعات
7,30	08,8	02,4	٥٦,-	۸,۸	01,0	7,00	1,1	٦٤,-	17,7	السلمية (٪)
10,7	10,1	10,7	10,4	10,-	18,	10,1	18,4	17,-	18,7	الخدمات الانتاجية(٪)
۲۰,۱	70,7	79,9	YA, Y	77,7	41,0	7, 67	1, 67	۲۳,-	44.0	الخدمات الاجتماعية(٪)

المصدر : حسبت من بيانات وزارة التخطيط ـ تقارير متابعة الخطة ـ سنوات نحتلفة.

ويشير جدول رقم (٤) الى ارتفاع نسبة العاملين بالخدمات الانتاجية والخدمات الاجتماعية المجالى القوة العاملة في مصر. اذ تتراوح النسبة بين ٣٦٪ عام ١٩٧٥، ونحو ٢, ٥٥٪ عام ٨٣/٨٢. ورغم أن نسبة العمالة في القطاعات السلعية تعتبر أكثر ارتفاعا الا أن جانبا كبيرا من ارتفاع تلك النسبة يرتبط بارتفاع نسبة الأمية وأتجاه غير المتعلمين الى العمل في مهن يدوية في خنلف القطاعات السلعية خاصة في مجالات الزراعة والصناعة والتشييد والبناء . . . الخ. ويلاحظ أن مؤشرات الاتجاه العام في الجدول رقم (٤) توضح اتجاه نسبة العمالة السلعية الى الارتفاع . ويرجع ذلك في جانب منه الى الهبوط التدريجي في نسبة الأمية ، والى زيادة تفضيل المجتمع للتعليم بصفة عامة وللتعليم النظري بصفة خاصة .

وتشير احدى الدراسات الى أن مصر تعانى من عجز فى العمالة الفنية يعادل ٢ , ٢٤٪ عن المعدلات العالمية وهو ما يتطلب تحقيق تناسب بين العمال الفنيين والكوادر الجامعية بحيث يفابل كل مهندس أو أخصائي ٣ فنين، و ٨ من العمال المهرة، و١٥ من العمال نصف المهرة (البرعي، كل ١٩٥٠ : وعجد الاشارة الى أن استمرار زيادة نسبة عجز العمالة الفنية عن الاحتياجات التي تفرضها خطط التنمية الاقتصادية نتيجة هجرة العمالة الفنية الماهرة وشبه الماهرة الى الدول العربية التي تعرضها عائدا ماديا مرتفعا مما يجعل هناك علم تناسب دائما بين حملة الشهادات المتوسطة والجامعية النظارية، والفنية داخل البلاد ووجود اختلال في هيكل الأجور حيث يترتب على زيادة المعروض من حملة الشهادات النظرية في سوق العمل انخفاض أجورهم في الوقت الذي ترتفع فيه

أجور الحرفيين وأرباب المهن الفنية غير المتعلمين الأمر الذى أصبح يشكل خطورة تتمثل في تسرب التلاميذ من التعليم الابتدائي ودون الجامعي والالتحاق بالحرف والأعمال اليدوية مرتفعة العائد.

ويلاحظ أن زيادة القيمة الاجتماعية لعمل الحرفيين في السنوات الأخيرة نتيجة ارتفاع العائد المادي وفرص العمل بالدول العربية البترولية والحصول على دخل مرتفع قد أدى الى تحول كثر من حملة الشهادات المتوسطة والعليا الى العمل في مهن أو حرف يدوية وفنية قد لا يكون لها أية علاقة بتخصصاتهم أو مؤهلاتهم. كما أدى الوضع السابق الى تدخل الحكومة لتوفير نوع من التدريب التحويلي والى التوسع في مراكز التدريب آلمهني. بيد أننا نعتقد أن تلك الظاهرة انما هي ظاهرة مرحلية لن تدوم طويلا خاصة مع الاتجاهات الانكماشية التي تسود دول النفط العربي على أثر انخفاض أسعار البترول إلى نحو ٢٥ دولار للبرميل عام ١٩٨٥ مقابل نحو ٣٢ دولار للبرميل عام ١٩٨٠، واحتمال عودة العمالة المصرية تدريجيا الى مصر. وكذلك لجهود حكومة مصر في زيادة عدد مراكز التدريب المهني ومراكز التلملة الصناعية وبرامج التدريب المختلفة، ومحاولات تحقيق نوع من التغيير في هيكل التعليم في مصر بحيث يتناسب عدد الحاصلين على شهادات فنية مع عدد الحاصلين على شهادات نظرية مع العمل على خفض نسبة الأمية باضطراد. وهكذا نستطيع أن نلخص الى أن نظرة المجتمع الى التعليم بأنواعه المختلفة لكونها مستمدة من نظرته الى المهن المختلفة من حيث نوع العمل وما يوفره من عائد مادى وأدبى تؤثر الى حد كبير على توزيع العمالة على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي. ولما كانت نظرة المجتمع الى نوع التعليم تؤثر على المعروض من العمالة الفنية والنظرية فانها تؤثر بالتالي على هيكل العمالة في مُصر طالما أن هناك التزاما من جانب الحكومة بتعيين الخريجين من المدارس الثانوية والجامعات في الحكومة والقطاع العام وهما يشكلان الجانب الأكبر من الطلب القومي على العمالة المصرية.

أثر النظرة الأجتماعية لعمل المرأة على نوع النشاط الأقتصادى وادارة المؤسسات

نتناول هنا دراسة أبعاد النظرة الأجتماعية لعمل المرأة في مصر ومدى ما تؤثر به على نوع النشاط الأقتصادى. اذ نتعرض لدراسة نظرة المجتمع الى عمل المرأة والعوامل أو المحددات التى ترد على هذا العمل. كها نوضح أثر تلك النظرة الأجتماعية على مجالات تعليم المرأة باعتباره مؤهلا لنوع المهنة، ثم نتعرف على مدى مشاركة المرأة في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادى. ونوضع ما سبق كها يلى :..

أولا - أبعاد النظرة الأجتماعية لعمل المرأة : يمكن حصر ثلاثة أبعاد مختلفة لنظرة المجتمع المصرى الى عمل المرأة وهي بعد ديني، بعد مادى، وبعد اجتماعي :

البعد الديني: وفيها يتعلق بالبعد الديني نجد أن المجتمع المصرى شأنه شأن كافة المجتمعات الأسلامية العربية والشرقية تلعب العوامل الدينية أثرا كبيرا في تشكيل القيم السائلة فيه. كما تؤثر في تصرفات أفراده وعلاقاتهم الاجتماعية والشخصية... الخ. وتؤثر القيم الأسلامية في مصر على نظرة المجتمع الى عمل المرأة حيث يعتقد الغالبية العظمى من الشعب أنه ما لم توجد أسباب جوهرية تبرر عمل المرأة فأن المنزل هو المسئولية الأولى للمرأة. ويعتبر هذا الاعتقاد متمشيا مع أكثر الآراء والتفسيرات الدينية للقرآن والسنة اعتدالا. اذ أن الدين الاسلامي قد أعفى المرأة من أية التزامات مادية تجاه الأصرة وألزم الزوج وحده بكافة نفقات الزوجة والأسرة بشكل عام. وتقوم النظرة الدينية لعمل المرأة في حالات الضرورة على أهمية التفرقة بين الإعمال المناسبة للرجال والأعمال التي تعتبر أكثر ملاءمة لطبيعة المرأة الجسمانية والبيولوجية... (Nasr, 1979: 333).

البعد المادى : لما كان الاقتصاد المصرى يعانى من زيادة حدة التضخم سنة بعد أخرى في ظل عوامل متعددة تؤدى الى وجود قوة شرائية كبيرة تطارد سلع وخدمات محدودة. ومن أمثلة هذه العوامل ما يصاحب تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي من ثراء فاحش وأرباح تجارية وأرباح مضاربة في العقارات والنقد الأجنبي . . . الخ. وذلك فضلا عها يحصل عليه العاملون بآلخارج من دخول كبيرة وما يصاحب عملهم بآلخارج من نقص في المعروض من أرباب الحرف المختلفة مما يؤدي الى ارتفاع أجورهم وما يعقب ذلك من ارتفاع مضطرد في المستوى العام للأسعار المحلية . كما يؤدي لجوء الحكومة بين فترة وأخرى الى تخفيض سعر الصرف الرسمي بحيث يتناسب مع أسعاره في السوق الحرة وهو ما يجعل عبء الواردات القومية مرتفعا ويساهم في خلق ضغوط تضخمية في الاقتصاد المصري. ونتبجة لما تعانية الأسرة المصرية من غلاء الأسعار فقد أصبح دخل الرجل وحده لا يستطيع الوفاء باحتياجاتها الأمر الذي يتطلب المعاونة المادية من جانب المرأة . ومن ثم فلم يعد عمل المرأة يلقى معارضة من جانب الرجل خاصة بالنسبة لسكان الحضر. بل ان المرأة غير المتعلمة في الريف المصري أيضا تعتبر منذ زمن بعيد عنصرا فعالا من خلال مساعدة الزوج فى الحقل ورعاية الماشية وصنع الجبن والخبز والسمن. . . الخ، وان لم تسجل ذلك الاحصائيات الرسمية. وبصفة عامة فان البعد المادي لعمل المرأة في مصر قد أصبح يتخذ من البعد الديني ما يبرره. اذيري الكثيرون بأن الحاجة الى المال وغلاء الأسعار والآستفادة ممآ حصلته المرآة من تعليم أو ثقافة لخدمة المجتمع ضرورات تقرها الشريعة الأسلامية مستشهدين في ذلك بعمل نساء المسلمين في بعض آلحالات أو الظروف المشابهة في العصر الأسلامي المتقدم وفي عصور الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم أجمعين.

البعد الاجتماعي : يكتسب عمل المرأة في مصر بعدا اجتماعيا هاما وذلك على أساس أن عنصر استقرار الأسرة والعلاقات الاجتماعية بين أفرادها تتأثر كثيرا بخروج المرأة الى العمل . اذ يعتبر ذلك الخروج انتقاصا من حقوق الأطفال الطبيعية في عناية الأم يهم ورعايتها لهم خاصة في المراحل الأولى من العمر بعد الولادة وحتى بعد التحاق الأطفال بالمدارس الابتدائية . كها تتأثر حقوق الرجل على زوجته ايضا بخروجها للعمل من حيث

قدرة المرأة على العناية بالمنزل وتوفير سبل الراحة للزوج والأبناء الأمر الذى أصبح يتطلب الامتعانة بالخادمات والحدم بالنسبة للقادرين ماديا على تحمل أعباء ذلك. وفي حالة عدم الاستطاعة المادية للحصول على الحدم تصاب العلاقات الأسرية بالتوتر حيث لا تسمح بلدك مجموعة القيم والعادات والتقائيد المنوارثة والتي تعطى للرجل حتى السيادة والمتابعة والرقابة والمحاسبة على ما يعتبر من واجبات المرأة في المنزل دون أن يصاحب ذلك قدر عائل من التعاون والمشاركة والفهم المتبادل لظروف كل طرف والمتزاماته وواجباته. ولعل تعليم المرأة وخروجها الى العمل في مصر يعتبر من أقوى الأسباب التي تؤدى الى ظهور غط الأسرة النووية واختفاء الأسر المستدة بشكل تدريجي. ويعاون في هذا الاتجاه زيادة درجة التحضر والسير في طريق التصنيع وما يصاحبها من تغيرات في العلاقات الاجتماعية بين أفراد الأسرة وما بجدث فيها من نفتت الى أسر نووية وليس الى أسر زواجية تقوم على الارتباط الشخصي الوثيق بين الزوجين وعلى أهمية عملية الاختيار الفردي كأساس لقيام الأسرة الواجية. (شكري، ١٩٧٣) ٢٠ ه).

ويرتبط بهذا البعد ظاهرة تضاؤل فرص شغل المرأة للوظائف القيادية بصفة عامة ،
ووظائف الادارة العليا بصفة خاصة . اذ تبلغ نسبة مساهمة المرأة في وظائف المديرين
الاداريين ومديرى الأعمال نحو . , ١ ١ / من اجمالي العاملين في تلك الوظائف وفقا للتعداد
العام للسكان والاسكان عام ١٩٧٦ . ويرجع ذلك الى عدة اسباب هامة من بينها مقاومة
الرجل لرئاسة النساء وعزوف النساء عن تحمل أعباء القيادة ومسئولياتها وطغيان شئون
المتزل والأسرة على فكر واهتمامات النساء العاملات، وذلك فضلا عن نظرة المرأة الى
العمل على أنه مجرد ضمان ضد تقلبات الزمن ومفاجآته غير السارة .

ثانيا - النظرة الاجتماعية لتعليم المرأة المصرية: لقد مضى عصر كانت نظرة المجتمع الى تعليم البنات في مصر سبة في الجبين تناى عنها الأسر الكريمة حتى قيام ثورة ٢٣ والمجتمع الى تعليم الفتيات في كل من ورود ١٩٥٢ وما تبعها من تحولات اجتماعية هدفت الى التوسع في تعليم الفتيات على التعليم ريف وحضر البلاد. ومع ازدياد فرص العمل للمرأة تزايد اقبال الفتيات على التعليم للحصول على شهادة دراسية تكون بمثابة جواز المرور الى التعيين في دواوين الحكومة والقطاع العام. وبطبيعة الحال فقد شجعت الأصر بناتها على السير في طريق العلم الذي فتحت الحكومة بابه على مصراعيه دون أية مصروفات أو اعباء مادية حتى التعليم الجامعي.

ولما كان الحكومة والقطاع العام يمثلان المحتكر الكبير لسوق العمل ويتم التميين على أساس التوزيع وفقا لسنة التخرج ويجال التخصص قدر الامكان، فقد اتجهت الفتيات الى الانظام في التعليم المتوسط النظرى والجامعي النظرى أيضا باعتباره موصلا الى العمل المكتبى أو الادارى اللى يعتبر أكثر راحة وملائمة لطبيعة وظروف النساء فضلا عن توفيره نفس المزايا المادية للأعمال الفنية في دواوين الحكومة والقطاع العام.

وقد يكون هناك مجال لدى بعض الأسر المصرية للتفرقة بين التعليم والعمل بالنسبة للمرأة. اذ نجد تفهما فى هذه الحالة لأهمية تعليم الفتاة بصرف النظر عن نوع العمل الذى سوف تؤديه وذلك بالنظر الى أثر تعليم الفتاة على حسن تربيتها لأطفالها ونظافتهم والعناية بهم، وحسن التفاهم والادراك لحقوقها وواجباتها الزوجية أو الأسرية بشكل عام.

وهكذا نجد أن هناك تقديرا اجتماعيا موجب لتعليم المرآة مثلما نبجد هناك تفضيلا اجتماعيا لحصول النساء على التعليم النظرى الذى يوفر فرصة عمل مناسبة للطبيعة البيوتوجية للمرآة ولسئولياتها الاجتماعية تجاه الزوج والأطفال. وما إن جاء عصر الانفتاح الاقتصادى منذ عام ١٩٧٤ حتى ظهرت بعض الاتجاهات الاجتماعية التي تعظم العمل الفني على العمل النظرى نتيجة لارتفاع العائد الملدى نظرا لهجرة العمالة الماهرة وشبه الماهرة الى الدول العربية البترولية واتاحة الفرص أمام القطاع الخاص للتوسع في النشاط الاقتصادى وتحريره من قوانين الأجور والمرتبات الحكومية. وتبعا لهذه التحولات فقد تأثر اقبال الفتاة المصرية على التعليم النظرى الى حد ما حيث نجد اتجاها نحو زيادة التحاق الفتاة بالتعليم الفني المتوسط بصرف النظر عها إذا كانت سوف تحصل على عمل يتناسب مع تخصصها ام لا. وبذلك نجد كثيرا من الفتيات اللاق اتجهن الى الأعمال التجارية المربحة خصولهن على مؤهلات في الهندسة مثلا أو في العلوم أو في الطب. الغ.

وتشير الأرقام الواردة في جدول رقم (٥) الى توزيع النساء وفقا لحالة التعليم خلال فترة الستينات وفترة السبعينات (عصر الانفتاح الاقتصادى) ثم تقديرات عام ١٩٨٥ التى اجراها مركز الأبحاث والدراسات السكانية بالجهاز المركزى للتعبثة العامة والأحصاء.

جدول رقم (٥) توزيع المرأة وفقا للحالة التعليمية (نسب مثوية)

تعليم جامعي	تعليم متوسط	تقرأ ونكتب	أمية	الحالة التعليمية
۲,	٧,٣	۱۳,۲	٨٤,٣	تعداد ۱۹۳۰
,٣	٣,٤	۱۷,۳	٧٨,٩	تعداد ۱۹۳۳
١,,_	۳,۹	78,7	٧٠,٩	تعداد ۱۹۷۲
١,٤	11,-	٣١,٢	٥٦,٤	تقدیر ۱۹۸۵

المصدر : الجهاز المركزى للتعثية العامة والاحصاء ـ الكتاب الأحصائي السنوى ١٩٥٧ - ١٩٨٥ و والكتاب الاحصائي السنوى ١٩٥٦ ـ ١٩٧٣ ـ والكتاب الاحصائي السنوى ١٩٥٧ ـ ١٩٨٣ ـ وتقرير أبعاد قوة العمل في مصر الصادر في يناير ١٩٧٥ . يتضح من جدول رقم (٥) أتجاه نسبة الأمية بين نساء مصر الى الانخفاض من ٣, ١٩٨٤ عام ١٩٩٥ النحو ١٩٨٥ ورغم هذا الاتجاه التنازلى الا المنسج الله نحو ١٩٨٥ ورغم هذا الاتجاه التنازلى الا النسبة ما تزال مرتفعة بالمقارنة بما هو عليه الحال فى الدول المتقدمة وبالنظر الى مرور ما يزيد على ربع قرن من الزمان على تقرير مجانية التعليم في مصر . ولا يخفى تضاؤل نسب الحاصلات على تعليم متوسط وعلى تعليم جامعى الى اجمالي عدد نساء مصر رغم الاتجاه التصاعدي لتلك النسب منا عام ١٩٧٦ . واذا ما حاولنا الربط بين تلك النسب من ناحية ونسبة اللاتي يقرآن ويكتبن من ناحية أخرى فأننا نستعليع القول بأن ارتفاع النسبة الأخيرة عن النسب الأولى يعكس ارتفاع نسبة التعليم من طوع عائد الفرصة البديلة للاستمرار في التعليم من ناحية ولأسباب اجتماعية التصادية تمثل في ترتفاع عائد الفرصة البديلة للاستمرار في التعليم من ناحية ولأسباب اجتماعية

جدول رقم (٣) توزيم المرأة وفقا لنوع التعليم (نسب مئوية)

في بعض الحالَّات مثل الزواج المبكر من ناحية أخرى. وللتعرف على توزيع المرأة في مصر

على نوعية التعليم بصفة عامة نورد فيها يلي الجدول رقم (٦) :

										السنة
۸۳/۸۲	AY/AY	A1/A+	A+/Y4	Y4/YA	YA/YY	77/7 1	V1/V0	40/48	V8/VT	السنة
09,9	۵۸,۹	٥٧,٤	00,1	07,1	01,8	0.4	01,4	۵۰,۷	٤٩,٧	ثائوى فنى
٤٠,١	1,13	£Y,7	88,9	17,13	٤٨,٦	89,1	29,1	29,7	0.,5	اثانوی نظری
71,4	۲۳,۸	47,0	74,9	٣٠,٤	۳٠,v	71,7	71,1	14,1	71,1	اجامعى فنى
٧٨,٢	V1, Y	٧٢,٥	٧١,١	14,1	19,7	79,8	14,45	٧٠,٩	79,9	جامعی نظری

المصدر : حسبت من بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والأحصاء _الكتاب الأحصائي السنوى ١٩٥٢ _ ١٩٧٩ .

يوضح جدول رقم (٦) ما يلي :

وجود اتجاه زيادة مضطردة في اقبال الفتاة المصرية على التعليم الثانوى الفني منذ عام ٧٥/٧٤ (بداية تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي) حيث بلغت نسبة من التحق بالتعليم الثانوى الفني منهن نحو ٦٠٪ عام ٨٣/٨٢ مقابل ٧,٤٩٪ فقط عام ٧٤/٧٣ ومع ذلك تجد الاشارة الى أن التعليم الثانوى الفني بالنسبة للفتاة يختلف في المضمون أو المحتوى عنه بالنسبة للفتى. حيث يشمل التعليم الفني في حالة الفق الثانوى الزراعى والثانوى الصناعى التي لا يوجد مثلها في حالة الفتاة التي يزداد اقباها على الالتحاق بالمدارس الثانوية التجارية التي تعتبر مناهج الدراسة وأسلوبها اقباها على الالتحاق بالمدارس الثانوية التجارية التي تعتبر مناهج الدراسة وأسلوبها

أقرب الى الدراسات النظرية منها الى الدراسات الفنية . ويعزى زيادة اقدام الفتاة على دراسة هذا النوع من الدراسة الى سهولة الحصول على عمل كتابى أو أعمال السكرتارية والاختزال وغيرها فى العديد من مشروعات القطاع الحاص التجارية التي يتزايد أعدادها منذ تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى وما يصاحبها من زيادة دور مشاركة القطاع الخاص فى التنمية الاقتصادية.

ب تنخفض نسبة الفتيات اللاتي يفضلن التعليم الفنى على التعليم النظرى الى اجمالى الطالبات في المرحلة الجامعية حيث تراوحت تلك النسبة بين ٢١,٨٠٪ عام ١٩٧٦/٧٨. ورغم الثبات النسبي لتلك النسبة خلال الفترة ٢٧٤/٧٨، ورؤكد ذلك ما سبق أن ذكرناه من تأثر اختيار الفتاة لنوع التعليم بزيادة أهمية التقدير الاجتماعي للعمل الفني والمهني التي تعطى عائد مادي أكثر ارتفاعا خلال حقبة السبعينات. أما الفترة التي تبدأ بحلول عام ٢٠٩/٨ حتى الآن فقد شهدت ولا تزال ـ رواجا تجاريا ومضاربات مختلفة مصحوبة بأرباح ودخول تفوق كثيرا ما يوفره العمل الفني . يضاف الى ما سبق سبب هام يؤثر على تفضيل الفتاة للتعليم النظرى وهو امكانية الجمع بين التعليم النظرى ومسئوليات المنزل أو الأسرة في حالة الزواج من ناحية ، وامكانية الجمع بسهولة بين التعليم النظرى والعمل بشهادة دراسية متوسطة في أية جهة عمل . وذلك بعكس التعليم الففى الذي يتطلب النفرغ والمواظبة على حضور المعامل والبحث الميداني . . الخ

ثالثا - المرأة والنشاط الاقتصادي في مصر: تناولنا في الصفحات السابقة الاشارة الى معالم النظرة الاجتماعية لعمل المرأة في مصر وأبعادها المختلفة. كما تعرفنا على نظرة المجتمع الى تعليم الفتاة بصفة عامة والى نوعية التعليم التي تقبل المرأة المصرية على الالتحاق به باعتباره مرتبطا بنوعية المهن أو الأنشطة الاقتصادية التي تقبل المرأة على العمل فيها بالمؤسسات المصرية المختلفة. وفيها يلى نتعرف على مدى مساهمة المرأة المصرية في قوة العمل في مصر، وعلى توزيع المعروض من الأيدى العاملة النسائية وفقا لنوع المهنة، شم نتعرف على توزيع تلك الأيدى العاملة النسائية وفقا لنوع المهنة، شم نتعرف على توزيع تلك الأيدى العاملة على أقسام النشاط الاقتصادي المختلفة.

أ_ مساهمة المرأة في قوة العمل: تشير بيانات ودراسات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء المصرى الى أن معدل النشاط الاقتصادي للإناث (١٥ سنة فاكثر) قد ارتفع من ٦٪ عام ١٩٦٦ الى ٧٠,٣٪ عام ١٩٧٦. والمتوقع أن تكون النسبة نحو ١٩٧٨ عام ١٩٨٥. ويرجع الارتفاع المضطرد في هذه النسبة الى زيادة إقبال الفتاة المصرية على التعليم وإلى أسباب مادية متمثلة في ارتفاع الأسعار وتكاليف المعيشة

وما يترتب عليها من حث الإناث على العمل للحصول على دخل أضافي للأسرة أو للوفاء باحتياجاتهم المختلفة. ورغم ذلك فان نسبة مساهمة المرأة في مختلف أوحه النشاط الاقتصادي لا تزال ضئيلة بالنظر الى نسبة المشاركة للمرأة في ميادين العمل على مستوى العالم والتي تبلغ نحو ٣٥٪.

أما أثر الحالة الزواجية على مشاركة المرأة في ميادين العمل فتشير دراسات جهاز الاحصاء في مصر ألى أن معدل نشاط المرأة يتأثر الى حد كبير بالحالة الزواجية حيث يرتفع معدل نشاط من لم يسبق لهن الزواج والمطلقات عن معدل نشاط المتزوجات والأرامل. أذ يبلغ معدل نشاط الإناث اللاتي في سن الزواج (١٦ سنة فأكثر) بمن لم يسبق لهن الزواج نحو٧,٤١٪ فقط بالنسبة للمتزوجات و٤ , ٤ // بالنسبة للمطلقات، ٥ , ٦ // بالنسبة للأرامل (الجهاز المركزي، ١٩٧٥: ٢٢).

ب _ أنواع المهن التي تفضلها المرأة المصرية : يشتمل جدول رقم (٧) التالي على توزيع القوة العاملة من النساء في مصر وفقا لنوع المهنة طبقا لما سجله التعداد العام للسكان عام ١٩٧٦.

جدول رقم (٧) توزيم المرأة العاملة وفقا لنوع المهنة (نسب مثوية)

غیر مبین	عمال انتاج وفى تشغيل وسائل النقل	ف	عاملون فی الخدمات	باثمون	كتبة	اداريون	اصحاب مهن فنية وعلمية	المهنة البيان
19,0	۸,۳	11,0	9,7	٤,٧	19,5	1,7	Y0,A	النسبة ٪

المصدر: الجهاز المركزي للتعبشة العامة والاحصاء الكتاب الاحصائي السنوي . 19AT - 190Y

يشير جدول رقم (٧) الى انخفاض نسبة النساء العاملات في مجالات الانتاج وتشغيل وسائل النقل والخدمات والزراعة والصيد والمهن الادارية. بينها نجد أن نحو ٨, ٢٥٪ من النساء العاملات يعملن كأصحاب مهن فنية وعلمية وما يتفق معها وهي غالبا مهن لا تسهم بطريقة مباشرة في عملية الانتاج السلعي مثل الدراسات والبحوث الكتبية والمعملية والتخطيط والطب والتمريض. . . الخ، ويلاحظ أن هذه النسبة تعتبر أكثر ارتفاعا عنها في حالة الرجال الذين تبلغ نسبتهم ٢,١٪ فقط من اجمالي القوة العاملة من الرجال وفي ذات العام والتعداد. وذلك بعكس من يعملون في الانتاج والتشغيل الفني لوسائل النقل. . الخ حيث تبلغ النسبة في حالة القوة العاملة من الرجال نحو ٢٢, ٤ من الاجالى في نفس العام . وكذلك في حالة الرجال العاملين بالزراعة والصيد. اذ تبلغ نسبتهم ٢, ٤٤٪ من الاجالى أيضا في نفس العام . بينيا لم تتعد هذه النسبة في حالة النساء نحو ١, ١٨٪ كها هو موضح بالجدول رقم (٧) المشار اليه . وهكذا نستطيم ادراك مدى تناسب عمل المرأة في مصر مع نوعية ما تحصله من تعليم ، ومع ما يعتبر مناسبا للطبيعة الجسمانية والبيولوجية للمرأة بشكل عام .

جـ المرأة و بجالات النشاط الاقتصادى: تجدر الاشارة الى أن ما يقرب من ١, ٨/٨٪ من النساء العاملات في مصر يعملن بأجر نقدى لدى الغير بينا تبلغ نسبة من يعملن لحسابهن ولا يستخدمن أحدا من العمال نحو ٢, ٧٪ من الأجمالى، ونحو -. ٢٪ يعملن لحسابهن ويستخدمن آحرين وفقا لبيانات تعداد عام ١٩٧٦. واذا رجعنا الى بيانات تعداد عام ١٩٦٦ نجد أن ١٩٧٨ من النساء العاملات يعملن بأجر نقدى وأن ٨, ٨٪ منهن يعملن لحسابهن ولا يستخدمن أحدا وأن ٢, ٣٪ يعملن لحسابهن ويستخدمن آخرين. ويعنى ذلك أن هناك اتجاها متزايدا نحو تبعية النساء في أعمالهن للغير وحدم استقلالهن بالأعمال. وربما يرجع ذلك الى صعوبة أعمال الادارة والتنظيم والمخاطرة لدى المرأة في ظروف تجارة وأعمال يكاد يحتكرها الرجال. ويوضح جدول رقم (٨) توزيم القوة العاملة من النساء على ختلف أوجه النشاط الاقتصادى في مصر وفقا لبيانات تعداد ١٩٧٦.

جدول رقم (٨) توزيع العمالة من النساء على أوجه النشاط الاقتصادي (نسب مثوية)

غير كامل التوصيف	خدمات عامة واجتماعية وشخصية	والتأميتات وخدمات	والتخزين والمواصلات	والمطاعم	التشيد والبناء	الكهرباء والغاز والمياه	التحريلية	استغلال المناجم والمحاجر	والصيد	النشاط االيان
٤,٥	٤٧,_	۲,٤	۲,۳	٧,_	١,	٦,	17,4	, ۲	77,77	النسبة ٪

المصدر: الجهاز المركزي للتعبشة العامة والاحصاء، الكتـاب الاحصائي السنـوي، 1907-1947.

نستنتج من جدول رقم (A) أن الغالبية العظمى من النساء العاملات في مصر يفضلن العمل في مجالات الحدمات العامة والحدمات الاجتماعية والشخصية بينها يقل اقبالهن أو يكاد ينعدم في مجالات استغلال المناجم والمحاجر والكهرباء والغاز والمياه. كما يقل أيضا في مجالات التشييد والبناء والنقل والمواصلات والتخزين والتموين والتأمينات وخدمات الأعمال والصناعات التمويلية والتجارة والمطاعم والفنادق. ويلاحظ أن ارتفاع نسبة عمالة النساء في مجالات الزراعة والصيد الى ٢٢,٢٪ يرجع الى ارتفاع معدل النشاط الاقتصادى في الريف المصرى بالنسبة للعاملين في الزراعة بصفة عامة وقيام الفتيات والنساء غير المتعلمات بالممل في الحقول بأجر أو بدون أجر لمساعدة الزوج أو الأصرة . . . الخ . وهكذا تؤكد المؤشرات الرقمية الموضحة بجدول رقم (٨) حقيقة وجود ارتباط قوى بين تعليم المرأة ونوع النشاط الاقتصادى الذى تمارسه والذى غالبا ما يتفق مع ظروفها الطبيعية والاجتماعية في اطار مجموعة القيم الأجتماعية التي تحكم تعليم الفتاة وعمل المرأة بصفة عامة .

ورغم أنه لا توجد بيانات تفصيلية عن توزيع الأيدى العاملة من النساء في مصر على خنلف أنواع المهن وعلى ختلف أنواع المهن وعلى ختلف أنواع المهن وعلى ختلف أوجه النشاط الاقصادي خلال الفترة المنصومة من حقية الثمانينات الا أنه يكن التكهن بعدم حدوث تغيرات ذات أهمية في الأوزان النسبية لتوزيع المرأة العاملة وفقا لنوع المهنة أو لنوع النشاط الاقتصادي. اذ أنه لم تحدث تحولات اجتماعية جدرية تؤثر على المتاثج التي أمكن لنا استخلاصها من بيانات تعداد ١٩٧٦. ونستطيع أن نقرر في ختام هذه الدراسة أن نظرة المجتمع المصرى الى أهمية التعليم والى عمل المرأة تؤثر الى حد كبير على ختلف أنواع المهن وأنواع المهن وأنواع المائدة من وهو ما يفرض قيدا على سوق العمل في مصر من حيث فرض نوعيات معينة من النشاط الأقتصادي وهو ما يقرض قيدا على سوق العمل في مصر من جانب أصحاب الأعمال الأمر الذي يكن أن يؤدى الى آثار سلبية معوقة لادارة المؤسسات بنجاح أو الى بطالة مقنعة في حالة النزام الدولة بتعين الخريجين وهو ما يترتب عليه أيضا فرض بعض القيود ووضع العراقيل في سبيل التشعمادي والادارة العلمية للمؤسسات.

ولعل هذه النتائج تدعونا الى توجيه الدعوة الى علماء الاجتماع لبذل الجهود وعمل البحوث والدراسات العلمية التي يمكن أن تين كيفية التأثير على القيم الأجتماعية الثقافية في الاتجاه الايجابي المرغوب فيه لنجاح تشغيل وادارة المؤسسات في مصر وفي الدول العربية بصفة عامة والتي تشترك في وجود مجموعة قيم اجتماعية ثقافية متقاربة تمتد جذورها في أعماق الفكر والتاريخ والعقيدة والوجدان العربي.

المصادر العربية

البرعي، أ.

أ٩٨٢ وقانون|العمل وقضية التنمية الاقتصادية في مصر ۽ مجلة مصر المعاصرة (ابريل) : ٢٥١ ـ ٢٥٠.

شکری، ع.

1970 ومشكلات أساسية حول الأسرة النووية والتصنيع ٤. المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ـ مؤتمر علم الاجتماع والتنمية في مصر ـ القاهرة : ٢٥٦ ـ ٢٥٦ ـ ٢٦١ ـ ٢٥٦

الجهاز المركزي للتعبئه العامه والاحصاء

١٩٨٤ الكتاب الاحصائي السنوي، (١٩٨٣/١٩٨٢) يونيو. القاهرة.

١٩٨٠ الكتاب الاحصائي السنوي، (١٩٨٣/١٩٨٢) يونيو. القاهرة.

١٩٧٣ الكتاب الاحصائي السنوي، (١٩٨٣/١٩٨٢) يونيو. القاهرة.

وزارة التخطيط

سنوات مختلفة تقارير متابعة الخطة. القاهرة.

المصادر الأجنبية

Corcoran, M.E. & Courant, P.N.

1985 "Sex Role Socialization and Labor Market Outcomes." The Amerlcan Economic Review (May): 265-278

Habte, A.

1982 "Education and National Development" Finance & Development (June): 20-23

Megdal, S.B. & Ransom, M.R.

"Longitudinal Changes in Salary at a Large Public University." The American Economic Review (May): 271-274.

Nasr, Z

1979 "Islam and the Subordination of Women" L' Egypt Contemporaine (Oct): 315-340

Psacharopoulos, G.

1982 "Education as an Investment." Finance & Development (September): 39-42.

Reimers, C.

1985 "Cultural Difference—In Labor Force Participation Agrong Married Women." The American Economic Review (May): 251-255.

Steinberg, S.

1981 "The Ethic Myth: Race, Ethnicity, and Class in America. Boston: Beacon Press.



مُنْ فَى بِالبِحُوثِ وَالدَرَاسَاتِ الإسَّالِ احمَدُ الكَويِّ كَارُيمَةَ الشَّ تشيس المتخريس: الدكور أحمد ميكريك والمقات

تشتهل عسائ:

- بحوث ليفا مختلف العكوم الإمتسلاميّ
- * ذُرَاسَات قضايا إسلامية معاصرة
- * مَزَجَات كِتَّ شُرَعَيَّةُ مَعَاْضِرَةً. * فتاؤك شرعيَّة.
- تقارب وتعلقات علئ قضاياعلميكة.

الابشتراكات:

للأفنزاد ؟ دَسَاسِيدَا حَلَ الكَوَيتِ - ١ وَلِلارَاتِ الْمَرْكِيةِ خَلِقَ الكَوَيتِ الْمُولِيةِ الكَوَيتِ الْ لَمُوسَّسَاتَ وَالشَّرِكَاتِ ١٧ دَيْنَارًا وَاحْسُلِ الْحِكُوبِيتِ هُ وَولارًا المسريد كيّا حُيّار الكريت

من ب ١٧٤٣٣ الخيالدنيّة

الكوبت - مناتف : ٢٦٧٤٨٩

الفرق بين الطالبات المشاغبات والطالبات العاديات في الأداء الكيفي على متاهات بورتيوس: دراسة استطلاعية

عبد الفتاح القرشي كلية الأداب ـ جامعة الكويت

مقدمية

لقد كان السلوك غير السوي الذي ينحرف عن معايير المجتمع موضع اهتمام الباحثين في المجالات النفسية والاجتماعية، وتوصلت الدراسات الى بعض الأدوات التي يكن استخدامها للحصول على بعض المؤشرات التي تكشف عن هذا السلوك الانحرافي. ورغم أن متاهات (1967) Porteus، أعدت أساسا كاختبار غير لفظي للذكاء الأأنها اثبتت كفاءة في الكشف عن بعض السمات الوجدانية كالميل للدقة والتحسب الفطن عند اتخاذ القرار وهي سمات ذات أهمية في كفاءة الشخص الاجتماعية وقدرته على التوافق الاجتماعي وتعتبر متاهات بورتيوس من الاختبارات القليلة في هذا المجال التي تكشف عن تداخل العوامل الوجدانية والعوامل العقلية في تأثيرها على الأداء. فينها نجد بعض الأفراد يتميز أداؤهم أثناء السير في المتاهة بالحذر والفطنة وضبط النفس، نجد آخرين يتميز أداؤهم بالسرعة والاندفاعية والتهور.

وقد أشارت عدة دراسات الى وجود فروق واضحة بين أنماط استجابات الأفراد السيكوباتين واستجابات الأفراد العاديين (Cronbach, 1970: 640). ففي دراسة أجراها السيكوباتين واستجابات الأفراد العاديين (1942) Porteng (1942). في على المناهات لنزلاء السجون كان ٥٧ درجة، بينها حصل ساثقو الباصات باعتبارهم مجموعة عادية للمقارنة على ١٨ درجة فقط وكان الفرق بين المجموعتين دالا احصائيا لصالح نزلاء السجون. وفي دراسة أخرى له ١٩٤٥ حصل السجونون على ٥٨ درجة غير المسجونين على ١٨ درجة وغير الجانحون على ٥٠ درجة وغير الجانحين على ٣٠ درجة (Porteus, 1965: 92). كما وجد

Porteus (1905: 100). أن التقدير الكيفي لمجموعة الأحداث يختلف حسب نوع الجرائم اليت ارتكبوها حيث كانت لدى مجموعة التزوير والاختلاس ٤٤ درجة والسرقة ٤٥ درجة وجرائم الجنس ٥٧ درجة الجرائم الأكثر خطورة كالفتل والاغتصاب تحت التهديد بالسلاح ٦٧ درجة. ويلاحظ أن التقدير الكيفي يزيد مع زيادة خطورة الجريمة.

وقد أكدت دراسات اخرى ظهور فروق كيفية بين أداء الأسوياء وغير الأسوياء على متاهات بورتيوس (Docter & Winder, 1954 ; Fooks & Thomas, 1957; Wright, 1944). وعند المقارنة التفصيلية لنوعية الأخطاء لوحظ أن الفروق كانت أكثر وضوحا فيها يتعلق بقطع الأركان والتعدي على الخطوط وتعرج الخطوط وقد تميز أداء غير الأسوياء بوجه عام بالاستهتار وعدم الالتزام بالتعليمات (27: Docter & Winder, 1954).

واذا كانت الدراسات السابقة قد ركزت على عينات غير الأسوياء من المسجونين أو الاحداث، فان ما يعنينا على وجه الخصوص هي الدراسات التي تناولت حالات الانحراف البسيط. ومن أهم هذه الدراسات تلك التي قام بها بورتيوس واعتمد فيها على تقديرات المدرسين لمدى خضوع الطلاب للنظام المدرسي كمحك للاستعداد للانحراف وقد وجد أن متوسط التقدير الكيفي للذين يجافظون على النظام المدرسي ٢٣ درجة مقابل 2٨ درجة للذين والكون للذين إلى النظام (30 - Porteus, 1965).

وفي دراسة أخرى قام بها (1963) Porteus اعتمد فيها على التقرير الذاتي كمحك للسلوك الانحرافي حيث ستل الطلاب عن مدى وقوعهم في خالفات أوصلتهم الى الشرطة، وقد أقر 24 من بين ١٦٠ طالبا بتعرضهم لهذه المخالفات اضيف البهم ١٦ حالة من واقع صجلات مكتب الوقاية من الجرائم، بحيث اصبحت المجموعة ٢٤ طالبا مثل حالات بسيطة من الانحراف وكان متوسط اللرجة الكيفية لهذه المجموعة ٢٤ درجة مقابل ٢٨ درجة لمجموعة الأسوياء (100 Porteus, 1965). ورغم أن متاهات بورتيوس قد استخدمت في اللراسات العربية كمقياس للذكاء على أساس التقدير الكعبي (مرسي، ١٩٨١) الا أن الباحث لم يعثر على دراسة عربية استخدمت فيها متاهات بورتيوس على أساس التقدير الكيفي تما يظهر الحاجة الى اجراء مثل هذه الدراسة في بيئتنا العربية.

هدف الدراسة

تهدف الدراسة الحالية الى محاولة التعرف على صلاحية اختبار متاهات تورتيوس كأداة للتمييز بين استجابات الطالبات المشاغبات والطالبات العاديات في المرحلة المتوسطة الكويت أو يعبارة أخرى هل توجد فروق بين الطالبات المشاغبات والطالبات العاديات في استجاباتهن الكيفية على المتاهات؟.

طريقة البحث

الفروض: يمكن صياغة فروض الدراسة على الوجه التالي :

١ _ تزيد أخطاء رفع القلم لدى الطالبات المشاغبات عنها لدى العاديات.

٢ - تزيد أخطاء التعدي على الخطوط لدى الطالبات المشاغبات عنها لدى العاديات.

٣ _ تزيد أخطاء تغيير الاتجاه لدى الطالبات المشاغبات عنها لدى العاديات.

٤ _ تزيد أخطاء قطع الأركان لدى الطالبات المشاغبات عنها لدى العادبات.

ه _ تزيد أخطاء تعرج الخطوط لدى الطالبات المشاغبات عنها لدى العاديات.

٦ ـ تزيد الدرجة الكلية للتقدير الكيفي لدى الطالبات المشاغبات عنها لدى العاديات.

العينة : تتكون عينة الدراسة من مجموعتين :

- جموعة المشاهبات: وتتكون من ٢٥ طالبة بالصف الرابع المتوسط من اللاثي
 كثرت منهن الشكوى وتحددت هذه المجموعة اجرائيا بالطالبات المسجل في حقهن
 أكثر من شكوى في سجلات الأخصائية الاجتماعية بالمدرسة تتعلق بخروجهن على
 النظام.
- ٢ . مجموعة العاديات: وتتكون من ٢٥ طالبة سوية، لم تقدم في حقهن شكاوي وكافئة للمجموعة الأولى في الصف الدراسي والعمر والمستوى الاجتماعي الاقتصادي. وقد تم اختيار المجموعتين من أربعة فصول بالصف الرابع من أربع مدارس متوسطة للبنات بالكويت.

وفيها يلي البيانات المتعلقة بخصائص أفراد العينتين من واقع تحليل الاستبانة التي وزعت عليهن:

أهمار المفحوصات: متوسط اعمار مجموعة السويات ٢٣, ١٤ عاما بانحراف معياري ١٩,٧٧ عاما ومتوسط أعمار مجموعة المشاغبات ١,٠٧٤ عاما بانحراف معياري ١,٧٧ عاما وكان قيمة ١ ت ٤ للفرق بين المتوسطين (- ١,٨٨٧) غير دالة احصائيا.

أهمار الآباء : متوسط أعمار آباء السويات ٤٦ عاما بانحراف معياري ٢,٠٤ عاما. ومتوسط أعمار آباء المشاغبات ٤٨,٠٨ بانحراف معياري ١٢,٥٢ عاما وكانت قيمة «ت» للفرق بين المتوسطين (٧٤٨٠ °)غير دالة احصائيا.

أعمار الأمهات : متوسط أعمار أمهات السويات ٢٧,٠٩ عاما بانحراف معياري ٧,٥ عاما عاما ومتوسط أعمار أمهات المشاغبات ٣٦,٧٥ عاما بانحراف معياري ٦,١٩ عاما وكانت قيمة « ت » للفرق بين المتوسطين (٢٠٢٠) غير دالة احصائيا.

عدد الاخوة : تراوح عدد الاخوة في مجموعة السويات بين صفر و١٨٨ بوسيط مقداره ٧،

كها تراوح علد الاخوة في مجموعة المشاغبات بين صفر و١٥ بوسيط مقداره ٧. بما يشير الى تقارب حجم الأسرة في المجموعتين.

تعليم الآباء : كان مستوى تعليم آباء السويات ١٠ أمي، ٩ ابتدائي، ٣ متوسط، ١ ثانوي، ١ جامعي، ١ غير محدد. وكان مستوى تعليم آباء الشاغبات ٦ أمي، ٦ ابتدائي، ١٠ متوسط، ٦ ثانوي، ١ جامعي، ١ غير محدد. وكانت قيمة (كالَّه) للفروق بين المجموعتين ٣٧, ٥ غير دالة احصائيا عند درجات حرية ٥.

تعليم الأمهات : كان مستوى تعليم أمهات السويات ١٥ أمية، ٥ ابتدائي، ٤ متوسط، ١ ثانويً. وكان مستوى تعليم أمهاتُ المشاغبات ١٣ أمية، ٥ ابتدائي، ٧ متوسط وكانت قيمة وكاً"؛ للفروق بين المجموعتين ١,٩٦ غير دالة احصائيا عند درجات حرية ٣.

دخل الأسرة : كان بيان دخل الأسرة التقريبي بالدينار الكويتي لمجموعة السويات ١ مستوى منخفض (أقل من ٢٠٠)، ٢٠ مستوى متوسط (من ٢٠٠ الى أقل من ٢٠٠)، ٤ مستوى مرتفع (من ٥٠٠ فأكثر). بينها كان الدخل لمجموعة المشاغبات ١ مستوى منخفض، ١٩ مستوى متوسط، ٤ مستوى مرتفع. وكانت قيمة «كا"، للفروق بين المجموعتين ١٣٧ . • غير دالة احصائيا عند درجات حرية ٢ .

تكوين الأسرة : وقد سئلت كل طالبة عن الأشخاص الذين تعيش معهم ويتولون أمورها وكان توزيع التكرارات لمجموعة السويات ٢٣ مع الوالدين، ١ مع الوالدة لوفاة الوالد، ١ مع الاقارب. بينها كان توزيع التكرارات لمجموعة المشاغبات ١٨ مع الوالدين، ٤ مع الوالدة لانفصال الوالد، ٣ مع الوالدة لوفاة الوالد. وكانت قيمة ﴿كَا ۗ عَالُمُووقَ بَيْنَ التكرارات في المجموعتين ٦,٦١ غير دالة احصائيا عند درجات حرية ٣ وان كانت تشير الى أن الظروف الأسرية لمجموعة المشاخبات تميل الى التفكك بالمقارنة بأسر السويات حيث توجد أربع حالات في مجموعة المشاغبات تعاني من انفصال الأب عن الأسرة، ولعل ذلك مما يعزز سلامة المحك الذي استخدم في هذه الدراسة لتمييز مجموعة المشاغبات.

وفي ضوء ما تقدم يمكن القول أن المجموعتين متكافئتان تقريبا من حيث أعمار المفحوصات وأعمار الآبأء والأمهات وحجم الأسرة وكذلك من حيث المستوى التعليمي لكل من الأباء والأمهات ومتوسط دخل الأسرة وبذلك يقل احتمال تأثر نتائج الدارسة بهذه المتغيرات.

الاداة: اعتمدت الدراسة أساسا على تطبيق اختبار متاهات بورتيوس على أساس التقدير الكيفي والاختبار من اعداد عالم النفس الأمريكي ستانلي بورتيوس سنة ١٩١٤ وخضع على مُدّى السنوات التالية للتعديل والتطوير وهو مقياس عملي للذكاء متحرر من تأثير الثقافة الى حد كبير ويتكون الاختبار من عدد من المتاهات المُتدرجة في الصعوبة ويفيد الاختبار بوجه خاص مع الأطفال المتأخرين عقليا والضعاف لغويا وغير المستقرين انفعاليا وقد استخدمت المتاهات بكفاءة في كثير من الثقافات (1974 (1974). والاختبار يقيسه أساسا الكفاءة في حل المشكلات والتبصر بالهلف والحمل للوصول اليه وهو جانب تغقيم كثير من اختبارات الذكاء الأخرى. وقد تم تقنين الاختبار على البيئة الكويتية وأعدت له معاير للذكاء للاعمار من خمس الى خسة عشر عاما كيا تم حساب ثبات الاختبار للتقدير الكمي لفياس الذكاء بطريقة اعادة الاختبار على عينة ٢٧ طفلا من البنين والبنات تتراوح أعمارهم بين ١٩٤٢ استة وبلغ معامل الثبات ٨٤، و بفاصل زمني يتراوح بين ٥ او ٢٠ يوما كيا تم حساب الصدق التلازمي لمقياس المتاهات مع كل من اختبارات رسم الرجل ولوحة ميات الاحتبارات رسم الرجل ولوحة ميات الاحتبارات رسم الرجل ولوحة ميات وستانفور وبينه وكانت معاملات الصدق على التوالي ٥٠، ٥٠، ١٨٥، ٥٠ و ٥٠ و. ١٩٨٠ (مرسى، ١٩٨١).

وتوجد طريقتان لتصحيح المتاهات :

الأولى وتعتمد على التقدير الكمي وتستخدم اذا كان الهدف من تطبيق الاختبار هو حساب العمر العقلي ونسبة الذكاء ويراعى فيها اجراءات معينة في التطبيق وقواعد معينة في التصحيح على أساس صحة الأداء.

والثانية وتعتمد على التقدير الكيفي اذا كان التطبيق بهدف التعرف على شخصية المفحوص وتكون الاهتمام فيها موجها الى ملاحظة سلوك المفحوص أثناء تطبيق الاختبار للخشف عن عاداته الاستجابية كالاندفاعية أو الحذر الزائد أو العشوائية. وقد طورت أساليب موضوعية للحصول على درجة للتقدير الكيفي (Q - Score) على أساس نوعية الاخطاء التي يقع فيها المفحوص كرفع القلم أو التعدى على الخطوط أو تغيير الاتجاه أو قطع الأركان أو تعرج الخطوط.

ويذكر (1972:756) Hom في تعليقه على الاختبار في الكتاب السنوي السابع للقياس المعقلي ان ارتباط درجة التقدير الكيفي مع المؤشرات الاخرى لتقدير الذكاء حوالي - ٤ , ٥ عمل يشير الى أن قدرا من التباين في تقدير الذكاء يمكن أن يرجع الى مدى التمكم في الاندفاعية وهي من الحصائص الشخصية التي يقيسها التقدير الكيفي . ويذكر Docter (1972:753) أن ثبات التصحيح للتقدير الكيفي بلغ أكثر من ٩٠ , ٥ بينا بلغ الثبات بطريقة اعادة الاختبار ١٥ , ٩ لمجموعة من المرضى النفسين بفاصل زمني مقداره ثلاثة أيام بين التطبيقين. كما كشف التحليل العاملي أن ٧٠٪ من التباين في التقدير الكيفي يرجع الى نوعين من الأخطاء هما أخطاء رفع القلم وأخطاء تعرج الخطوط. وبينا تتعلق اخطاء رفع

القلم بعدم فهم التعليمات أوعدم الالتزام بها فان أخطاء تعرج الخطوط تعكس عدم الدقة في الأداء الحركي. وهما نوعان من الأخطاء ليس بينهما ارتباط لذا ينبغي ألا تفسر الدرجة الكيفية على أنها تعبر عن خاصية وحيدة كالاندفاعية وإنما همي في الواقع درجة مركبة نتأثر بالعديد من الخصائص المعرفية والشخصية والظروف الموقفية التي تؤثر على أداء الفرد في الاختياد.

اجراءات التطبيق والتصحيح: تم تطبيق المناهات على الطالبات فرديا بواسطة الشخاص مدريين وقد ررعى في التطبيق أن يجرب المفحوص جميع المناهات وأن يلاحظ سلوكه أثناء السير في المتاهة مع الالتزام بالتعليمات التي وردت في كراسة تعليمات الاختبار. وفي يلي القواعد التي التصحيح الكيفي وهي معدلة عن القواعد التي اقترحها بورتيوس:

- أخطاء رفع القلم: المفروض ان المفحوص لا يرفع القلم منذ بداية حركته في المتاهة
 حتى نهايتها ويعتبر كل رفع للقلم خطأ يحتسب عليه درجة وأحدة.
- ٢ ـ أخطاء التعدى على الخطوط: اذا تعدى المفحوص أحد الخطوط الجانبية للمتاهة أو
 لسها بالقلم يعتبر خطأ ويحتسب لكل خطأ درجتان.
- أخطأء تغيير الاتجاه : اذا دخل المفحوص بالقلم في عمر مسدود ثم عدل اتجاهه ويحتسب لكل خطأ من هذا النوع درجة.
- ٤ ـ أخطاء قطع الأركان : اذا قطع الحط أحد أركان المتاهة ويحتسب درجة عن كل خطأ.
- أخطاء تعرج الخطوط: كثرة التعرجات في خطوط المفحوص أثناء سيره في المتاهة ويحتسب درجتان لكل متاهة متعرجة الخطوط.
- ٦ التقدير الكيفي : يمثل المجموع الكلي للدرجات التي يحصل عليها المفحوص في جميع المتاهات عن الأخطاء السابقة.

التتائج

بعد تطبيق المتاهات على أساس التقدير الكيفي واجراء التصحيح وفقا للقواعد التي سبقت الاشارة اليها ثم تم استخدام اختبار « ت » للفروق بين المتوسطات في كل نوع من أنواع الخطأ وكذلك في التقدير الكيفي العام. ويوضح الجدول رقم (١) نتائج المقارنة بين درجات الطالبات المشاغبات ودرجات الطالبات العاديات.

جدول رقم (۱) نتائج تطبيق اختبار (ت) للفروق بين متوسطات الطالبات المشاغبات ومتوسطات الطالبات العاديات في التقدير الكيفي للأداء على متاهات بورتيوس

قيمة ت	الاتحراف	التوسط	المينة	نوع الحطأ
	المعياري			
1,118-	37,0	17,7	العاديات	رفع القلم
			ق = ۲۵	
	A, 11	18,88	المشاغبات	J. J.
	., .	,	ن = ۲۵	
1,189	A, • E	17,47	الماديات	
			ن = ۲۵	التعدي على الحطوط
	17,17	17,14	المشاغبات	السني عن المورد
		"	ق = ه۲	
##Y,YA=	۲,۷۱	7,78	الماديات	نفيير الاتجاه
			ق = ۲۵	
	37.5	٧,٣٦	المشاغبات	
			ق = ۲٥	
** 7,£0Y~	4,۸۷	70,	الماديات	قطع الإركان
			ق = ۲٥	
			المشاغبات	
	Y,19	1,14	ق ≃ ۲۵	
***,_	صفر	صقر	الماديات	تمرج الحطوط
			ق = ۲٥	
	1,18	١,٨٤	المشاخبات	
			ق = ۲٥	
##Y,0V\	11,50	14,14	الماديات	مجموع التقدير الكيفي
			ق = ۲۵	
	77,AA	27	المشاغبات	,
			ق ≃ ۲۵	

دالة احصائیا عند مستوی ۰,۰۵ بدلالة طرف واحد.
 دالة احصائیة عند مستوی ۰,۰۱ بدلالة طرف واحد.

يتضح من الجدول السابق أن متوسطات درجات مجموعة الطالبات المشاغبات كانت أعلى عمره امن متوسطات درجات الطالبات العاديات في جميع المقاييس الفرعية للتقدير الكيفي وكذلك في المجموع الكلي للتقدير الكيفي . وبالرغم من أن قيمة « ت » لوفع القلم سالبة ومرتفعة نسبيا الا أنها لم تصل الى حدود الدلالة الاحصائية وبذلك لم يتحقق صحة الفرض الاول الذي ينص على زيادة اخطاء رفع العلم لدى المشاغبات عنها لدى العدايات وكذلك بالنسبة للتعدي على الخطوط فقد كان الفارق بين المجموعتين ملموسا في الاتجاه السلبي الا أن قيمة « ت » لم تصل الى مستوى الدلالة الاحصائية وبذلك لم يتحقق عنها لدى العاديات وكانت قيمة « ت » لم تصل الى مستوى الدلالة الاحصائية وبذلك لم يتحقق عنها لدى المشاغبات العديات وكانت قيمة « ت » للفروق بين المجموعتين في أخطاء تغيير الاتجاه دالة مجموعة المشاغبات على من متوسط مجموعة العاديات وبذلك تحقق صحة الفرض الثالث الذي ينص على زيادة أخطاء تغيير الاتجاه لدى مجموعة المشاغبات عنها لدى علم من متوسط بين المجموعتين في أخطاء قطع الأركان مستوى الدلالة الاحصائية في حدود ١ ، ، وكان متوسط مجموعة المشاغبات أعلى من متوسط مجموعة العاديات عا يؤيد صحة الفرض الرابع متوسط محموعة المناغبات عنها لدى العاديات عنها لدى العاديات عنها لدى العاديات الفرض الرابع بين المجموعة المدانية في حدود ١ ، ، وكان الذي ينص على زيادة أخطاء قطع الأركان لدى المشاغبات عنها لدى العاديات عنها لدى العاديات.

اما فيا يتعلق بأخطاء تعرج الخطوط فقد بلغت قيمة و ت » مستوى ١ ٠ , ٠ للدلالة الاحصائية وكان متوسط مجموعة المشاغبات أعلى من متوسط مجموعة العاديات مما يؤيد صحة الفرض الخامس الذي ينص على زيادة اخطاء قطع الأركان لدى المشاغبات عنها لدى العاديات . وكانت قيمة و ت » لمجموع التقدير الكيفي دالة احصائيا عند مستوى ١٠ , ٠ وكان متوسط مجموعة المشاغبات أعلى بكثير من متوسط مجموعة العاديات مما يؤيد صحة الفرض السادس الذي ينص على زيادة الدرجة الكلية للتقدير الكيفي لدى المشاغبات عنها لدى العاديات . وقد بلغ متوسط الدرجة الكلية للتقدير الكيفي لمجموعة المانيات وتنفق هذه النتائج مع ما أشارت إليه المشاغبات ٢٢ في مقابل ٢٥ , ٢٩ لمجموعة العاديات وتنفق هذه النتائج مع ما أشارت إليه (Oocter & Winder, 1954; Fooks & Thomas, 1957; Porteus & . حوالي ٢٥ للاسوياء . Gregor, 1963; Porteus, 1965; & Wright, 1944).

أما فيما يتعلق بالمقايس الفرعية للتقدير الكيفي فتتفق النتائج التي توصلت اليها الدراسة الحالية مع ما أشارت اليه الدارسات السابقة وبخاصة دراسة دكترووندر ١٩٥٤ الدراسة بالمواعدة وبخاصة دراسة دكترووندر ١٩٥٤ من وجود فروق دالة بين الجانحين والأسوياء في قطع الاركان وتعرج الخطوط بالاضافة الى مجموع التقدير الكيفي، وكذلك في علم وجود فروق دالة في أخطاء رفع القلم بينها اختلفت الدراستان في نتائج التعدي على الخطوط وتعرج الخطوط حيث كانت الفروق في تعطوط دالة في هذه المدراسة بينها لخطوط دالة ولا ملاسة على الخطوط دالة ولاستدى المدروق في أخطاء التعدي على الخطوط دالة ولاستدى المدروق ولاستدى ولاستدى المدروق ولاستدى المدروق ولاستدى ولاستدى المدروق ولاستدى ولاستدى ولاستدى المدروق ولاستدى ولاستدى المدروق ولاستدى ولاس

في دراسة دكترووندر. وقد كانت الأخطاء الكيفية بوجه عام لدى غير الأسوياء أعلى منها لدى الأسوياء وان لم تصل الى مستوى الدلالة الاحصائية أحيانا سواء في الدراسة الحالية أو الدراسة السابقة .

وعا يعزز الثقة في القدرة التنبؤية لاختبار بورتيوس ان ٢٨٪ فقط من الطالبات المشاغبات حصلن على درجات في التقدير الكيفي تماثل بجموعة العاديات كيا أن ٤٠٪ من الطالبات العاديات قد حصلن على درجات مرتفعة في التقدير الكيفي تماثل درجات بجموعة المشاغبات. ويمكن تفسير وجود نسبة ملموسة من الدرجات المرتفعة في مجموعة المشاغبات بأن كثيرا من مظاهر المشكلات السلوكية وبخاصة في مدارس البنات لا تصل عادة الى الأخصائية الاجتماعية وبذلك يحتمل ان يكون هناك بين الطالبات العاديات عدد عمن يعانون من المشكلات السلوكية. ورغم أن المناهات قد أظهرت فروقا بين المجموعات الا أن التنبؤ على المستوى الفردي يحتاج الى الاعتماد على مؤشرات كافية من مصادر أخرى.

وعموما فان التتاقيج التي توصلت اليها الدراسة الحالية تعتبر مثيرة للانتباه حيث أن المحت المستخدم في تحديد الطالبة المشاغبة كان وجود شكاوي من الطالبة لدى الاخصائية الاجتماعية وهو على بطبيعته لا يعتبر وحده مؤشرا كافيا على الاستعداد للجناح أو عدم السواء فضلا عن أن نوعية الشكوى ايضا لم توضع في الاعتبار. وإذا كانت الدراسات السابقة قد أظهرت فروقا في حالات المسجونين أو الأحداث كمحك لعدم السواء فان الدراسة الحالية قد استخدمت المخالفات المدرسية البسيطة ولعل ذلك عما يعطي مزيدا من الثقة في مدى حساسية المتاهات في التمييز بين السلوك الذي يتسم بالضبط والتكيف الاجتماعي والمل للخروج على النظام والسلوك الذي يتسم بالاندفاعية وعدم التكيف من طالبات المرحلة المتوسطة فان مزيدا من الدراسة على عينات أخرى من البنين وكذلك على مستويات عمرية مختلفة أو درجات أكثر حدة من سوء التكيف الاجتماعي يمكن أن تساعد على إلقاء مزيد من الضوء على هذا الموضوع.

المصادر العربية

مرسى، ك. أ.

ركي. ١٩٨١ - مقياس متاهات بورتيوس للذكاء. الكويت: وزارة التربية، ادارة الخدمة النفسية.

المسادر الأجنبة

Cronbach, L.J.

1970 Essentials of Psychological Testing. (3rd ed.). New York: Harper & Row.

David, K.H.

1974 "Crosscultural Uses of Porteus Maze." The Journal of Social Psychology 92: 11-18.

Docter, R.F.

1972 "Review of the Porteus Maze Test." pp.751-753 In O. Buros, Seventh Mental Measurement Yearbook. New Jersey: The Gryphon Press.

Docter, R.F. & Winder, C.L.

1954 "Delinquent vs. Non-Delinquent Performance on the Porteus Qualitative Maze Test." Journal of Consulting Psychology 18, 11: 71-73.

Fooks, G. & Thomas, R.R.

1957 "Differential Qualitative Performance of Delinquents on the Porteus Maze." Journal of Consulting Psychology 21: 351-353.

Horn, J.L.

1972 "Review of the Porteus Maze Test." pp. 753-756 in O. Buros, Seventh Mental Measurement Yearbook. New Jersey: The Gryphon Press

Porteus, S.D.

1965 Porteus Maze Test: Fifty Years' Application. Palo Alto, Calif.: Pacific Books.

1967 The Porteus Maze Test Manual. London: George G. Harper.

Porteus, S.D. & Gregor A.J.

1963 "Studies in Intercultural Testing". Perceptual and Motor Skills 16: 705-724.

Wright, C

1944 "The Qualitative Performance of Delinquent Boys on the Porteus Maze Test." Journal of Consulting Psychology 8: 24-26.

اثر الهيكل التمويلي على تمويل المشروعات الاستثمارية ودور المعلومات المحاسبية

محمسد العظمسة قسم المحاسبة ـ جامعة الكويست

مقدمية

تبرز الكتابات التقليدية صص مجال نظرية الادارة المالية انفصال القرار الاستثماري عن القرار التمويل (Modigliani & Miller, 1958; Fama & Miller, 1972) اذ انه في ظل احوال مثالية السوق Market perfection وعدم وجود ضرائب فانه يحكن القيام بالمقاضلة بين الفرص الاستثمارية المتاحة بطريقة منفصلة عن الكيفية التي يتم بها التمويل نظرا لعدم تأثر ثروة المساهمين بسياسات الاقتراض او توزيع الارباح. ويتفق مع هذا الافتراض امكانية الاعتماد على معيار صافي القيمة الحالية Wel Present Value Criterion وباستخدام المتوسط المرجح لتكلفة الاموال Met Present Value Criterion على معيار صافي القيمة الحالية Weighted Average Cost of Capital ، كأساس لتقييم المشروع الاستثماري.

الا انه اصبح مسليا به في المعديد من الكتابات المعاصرة في الادارة المالية في السنوات الاختيرة ضرورة الأخذ في الحسبان التفاعل والتداخل بين القرارات الاستثمارية والقرارات الاستثمارية والقرارات الاستثمارية والقرارات (Myers, 1974; Beranek, 1978; Hong & Rappaport, 1978; Haley & Schall 1978; Hong & Repaport, 1978; Haley & Schall 1982). اذ تبرز تلك الكتابات ضرورة ان يتضمن التحليل الاستثماري اثر الاقتراض كمصدر لتمويل المشروع الاستثماري وذلك لضمان تحقيق معدف تعقيم ملدف تعقيم ملدف تعقيم الثروة. وفي السنوات العشر الأخيرة تناولت العديد من الدراسات مدى قصور معيار صافي القيمة الحالية لتقييم المشروع الاستثماري وعدم تحقيقه لهدف تعظيم ثروة المساهمين اذا لم يتضمن التحليل اثر قبول المشروع الاستثماري على نسبة القروض في الميكل التمويلي :(Miles & Ezzell, 1980; Greenfield et al, 1983; Brigham & Tapley, 1985).

وقد تناولت عدة دراسات تحليلا للنماذج المقترحة كبدائل لطريقة صافي القيمة الحالية التي تعتمد على المتوسط المرجح لتكلفة الاموال كمعدل للخصم، وابرزت الملاقات الكائنة بينها والاختلافات المترتبة على تطبيقها والاحوال التي تؤدي فيها الى نتائج متفاوتة .(Boudreaux & Long, 1979; Chambers et al, 1982 Brick & Weaver, 1984)

وتدلل نتائج تلك الدراسات على أن سلامة القرار الاستثماري المتخذ يعتمد في الكثير من الحالات على الأخذ في الحسبان اسلوب تمويل المشروع الاستثماري:

دان اساليب الموازنات الرأسمالية التي تعتبر الاكثر دقة اتما تعتمد على الاسلوب المقرض لتمويل المشروع الاستثماري». (Brick & Weaver, 1984: 39) وتبدو اهمية ادراك هذا التفاعل بشكل اكثر وضوحا في حالة المشروعات الاستثمارية كبيرة الحجم نسبيا والتي يتم تمويلها بنسبة كبيرة عن طريق مصادر محدة للاقتراض، وبشكل يؤثر على نسبة المدونية الحالية للمنشأة. الا انه يلاحظ من استعراض الكتابات المحاسبية المتعلقة بالمسالية الم المستثمارية عند تناولها لدور المعلومات المحاسبية في قرارات الموازنات الراستثماري عن القرار التمويلي. الراسمالية الم الكتابات عند حصر المعلومات الملازمة لتطبيق تماذج الاستثمار باستخدام معيار صافي القيمة الحالية، على المنومة الاستثمارية، وتتجاهل اثر التدفقات النقدية التشغيلية المترتبة على القرصة الاستثمارية، وتتجاهل اثر التدفقات النقدية التشغيلية المترتبة على القرصة الاستثمارية، وتتجاهل اثر التدفقات النقرية على الاقتراض المستخدم في التمويل.

«يتم في العادة استبعاد تكاليف التمويل مثل تكاليف فوائد القروض وتسديدات اصل القرض والمدفوعات عن عقود الايجار التمويلية نظرا لافتراض ان القرار التمويلي يجيء منفصلا عن قرار حيازة الاصل، (Deakin & Maher, 1983-3:

ويترتب على تجاهل الكتابات المحاسبية للنظرة المعاصرة لأثر الاقتراض عند اتخاذ القرار الاستثماري، الى الاقتصار على مناقشة دور المعلومات المحاسبية في ظل نماذج اتخاذ القرار الاستثماري المستقلة عن مصادر التمويل. وبالتالي لا يتاح المجال لمناقشة دور المحاسب في توفير المعلومات اللازمة لتطبيق النماذج البديلة التي تأخذ في الحسبان التفاعل بين القرار الاستثماري والقرار التمويلي. ولا يقتصر الامر على دور المعلومات المحاسبية في مرحلة اتخاذ القرار الاستثماري واغا يتعداه ايضا الى الانشطة الرقابية المتعلقة بالمتابعة وتقييم اداء المشروعات الاستثمارية ومراكز الاستثمار، اذ نحىء الكتابات المحاسبية خلوا (e.g., Kaplan, 1982: ch. 15; Scapens & من اثر تفاعل القرارات الاستثمارية والتمويلية & e.g., Kaplan, 1982: ch. 15; Scapens هن اثر تفاعل القرارات الاستثمارية والتمويلية & e.g., Kaplan, 1982: ch. 15; Scapens هن المتعلقة بالمتابعة خلوا ومورد المستثمارية والتمويلية & e.g., Kaplan, 1982: ch. 15; Scapens هن اثر تفاعل القرارات الاستثمارية والتمويلية & e.g., Kaplan, 1982: ch. 15; Scapens هن المتعلقة بالمتابعة خلوا القرارات الاستثمارية والتمويلية & e.g., Kaplan, 1982: ch. 15; Scapens هن اثر تفاعل القرارات الاستثمارية والتمويلية & e.g., Kaplan, 1982: ch. 15; Scapens هن اثر تفاعل القرارات الاستثمارية والتمويلية & e.g., Kaplan, 1982: ch. 15; Scapens هن اثر تفاعل القرارات الاستثمارية والتمويلية & e.g., Kaplan, 1982: ch. 15; Scapens هن اثر تفاعل القرارات الاستثمارية والتموية والمحاسبة خلوا القرارات الاستثمارية والتموية وال

Sale, 1981) مركزة على دور المحاسب في حصر النتائج الفعلية المترتبة على القرار الاستثماري ومقارنتها بالتوقعات عند اتخاذ القرار وتحليل مسبباتها. يضاف الى ذلك أن أخذ التفاعل بين القرار الاستثماري والتمويلي في الحسبان قد يكون له تأثيره على اهداف وطبيعة المعلومات التي تقدمها ادارة المنشأة الى الاطراف الخارجية في شكل التقارير المالية المنشورة.

ويهدف البحث الحالي الى ان يتناول بالتحليل دور المعلومات المحاسبية في قرارات المواسالية على ضوء النظرة المعاصرة في مجال الادارة المالية والتي تعكس تفاعل القرار الاستثماري والقرار التمويلي. ولتحقيق ذلك يتعرض البحث في الجزء الثاني لاستعراض أوجه القصور في استخدام معيار صافي القيمة الحالية أذا لم يؤخذ في الحسبان اثر استخدام القروض كمصدر للتمويل. وفي الجزء الثالث يتناول البحث استعراضا للاساليب البديله المقترحه في الكتابات الماليه لتقسيم المشروعات الاستثمارية الممولة جزئيا بالاقتراض، والتي تأخذ في الحسبان تفاعل القرار الاستثماري مع قرار التمويل. وعلى ضوء النتائج التي يتعرض لها الجزئان الثاني والثالث، يتناول البحث في الجزء الوابع اثر تفاعل القرار الاستثماري مع قرار التمويل. وعلى نتناول في ذلك الجزء طبيعة المعلومات المحاسبية . وعلى وجه الحصوص نتفاعل القرار الاستثمار على طبيعة واهداف مرحلة تقييم الأداء ودور المعلومات المحاسبية المنوري المحاسبية المتنادع على الاقتراض لتمويل المختبي الاساليب البديلة لتقييم المناسبة الرقابية، واخيرا نعرض لكيفية تأثر وظائف اعداد التقارير المالية المنشورة لتحقيق الوظائف الرقابية، واخيرا نعرض لكيفية تأثر وظائف احداد التقارير المالية المنشورة الخامس والاخير.

العلاقة بين صافي القيمة الحالية ونسبة المديونية والأثر على حقوق الملكية

تأسيسا على هدف تعظيم ثروة اصحاب المنشأة فان الشكل السائد في الكتابات المتعلقة باتخاذ القرارات الاستثمارية توصي بأن يتم تقييم الفرصة الاستثمارية بناء على معيار صافي القيمة الحالية ". وتظهر هذه الكتابات أن معيار صافي القيمة الحالية يتسق مع هدف تعظيم ثروة اصحاب المنشأة (المساهمين في شركة مساهمة) في ظل توافر الشروط التالية:

أ ـ أن للمشروع الاستثماري نفس درجة المخاطرة التي تتعرض لها المنشأة.
 ب ـ أن يتم حساب صافي القيمة الحالية باستخدام معدل يساوي المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال بالنسبة للمنشأة .(Weighted Average Cost of Capital (WACC)

جــ أن التدفقات النقدية التي تخضع للخصم هي تلك التدفقات النقدية المتوقعة

من المشروع الاستثماري كيا لوكان قد تم تمويلها بالكامل من اصحاب المنشأة. أي بعبارة اخرى تهمل التدفقات النقدية المتعلقة بالتمويل عند احتساب صافي القيمة الحالية. د- أن يتم تمويل المشروع الاستثماري بنفس نسبة المديونية الحالية للمنشأة.

ويلاحظ أن مدى انطباق الشروط السابقة (وخاصة الشرطين جـ، د) يتوقف على غط تميل المشروع الاستثماري وعلاقته بنسبة المديونية الحالية للمنشأة. ففي الحالة الحاصة التي تكون المنشأة فيها عمولة بالكامل من المساهمين، ويتم تمويل المشروع الاستثماري ايضا بنفس الطريقة، وبفرض توافر الشرط (أ) أعلاه، فان معدل الخصم المستخدم لأيجاد القيمة الحالية سوف يساوي معدل تكلفة الاموال من المساهمين، وسوف تقتصر التدفقات النقدية المترتبة على المشروع الاستثماري على تلك التدفقات المتوقعة من تشغيل المشروع اذ لا توجد تدفقات تمويلية، وبالتالي فان صافي القيمة الحالية للمشروع الاستثماري سوف تساوي تماما الزيادة في حقوق المساهمين بعد قبول ذلك المشروع.

الا أن المشكلات المرتبطة بتطبيق معيار صافي القيمة الحالية ومدى اتفاقه مع هدف تعظيم ثروة المساهمين سوف تنبع نتيجة للتفاعل بين القرارات الاستثمارية والقرارات التعويلية، وفي الاحوال التي تلجأ فيها المنشأة الى استخدام القروض كمصدر من مصادر التمويل. وقد اظهرت عدة دراسات في السنوات الاخيرة في مجال القرارات المالية ضرورة الاخد في الحسبان ذلك التفاعل والتداخل، بين القرار الاستثماري والقرار التمويلي حتى يتم الاتساق بين معيار صافي القيمة الحالية وهدف تعظيم ثروة اصحاب المنشأة؟.

وسوف نوضح في هذا الجزء من البحث ضرورة السعي للمحافظة على نفس نسبة المديونية الخاصة بالمنشأة قبل وبعد قبول الفرصة الاستثمارية مباشرة اذا كان لمعيار صافي القيمة الحالية ان يكون متسقا مع هدف تعظيم ثروة اصحاب المنشأة. وسوف نستخدم الرموز التالية في عرض ذلك التحليل:

التكلفة الرأسمالية للمشروع الاستثماري في بداية التنفيذ.

 التدفقات النقدية التشغيلية المترتبة على المشروع الاستثماري قبل الضريبة والمتمثلة في الايرادات النقدية ناقصا النفقات النقدية خلال الفترة المنتهية في اللحظة الزمنية .(f)

 ينفقة الاستهلاك المحاسبي المترتبة على المشروع الاستثماري لغرض حساب الضريبة في الفترة المنتهية في (ا) .

T: معدل الضريبة على ارباح المنشأة عن كل فترة.

الساهمين للموال من المساهمين .

r : معدل الفائدة على القروض المستخدمة في التمويل.

w : المتوسط المرجح لتكلفة الاموال من المساهمين والمقرضين.

نسبة المديونية مقاسة بمقدار الديون منسوبة الى اجمالي قيمة المنشأة.

N : عدد فترات العمر الانتاجي للمشروع الاستثماري.

BN : قيمة القروض المستخدمة في تمويل المشروع الاستثماري في بدايته .

SN : قيمة الجزء من تكلفة المشروع الاستثماري الممول من جأنب المساهمين عند

بداية المشروع الاستثماري.

B: قيمة القروض المستحقة خلال الفترة المنتهية في اللحظة (١).

E₁ : القيمة الدفترية لحقوق المساهمين في اللحظة (f).

١- اثر الاقتراض على تقييم المشروع الذي يستمر لفترة واحدة: عندما تعتمد المنشأة على الاقتراض بالاضافة الى حقوق المساهمين كمصدر من مصادر التمويل، فان التساؤل يثار هنا حول قدر الاموال اللازمة لتغطية تكلفة الاستثمار والتي يمكن تمويلها بالاقتراض. وعموما فان حجم الاموال المقترضة يجب ان يعتمد ليس فقط على التكلفة الاصلية للاستثمار، وانما يجب أن يأخذ في الحسبان ايضا الأثر على حقوق المساهمين وبالتالي القيمة السوقية للمنشأة بعد قبول الفرصة الاستثمارية مباشرة - إذا كان الغرض هو المحافظة على نسبة المديونية، ولضمان زيادة حقوق المساهمين بما يعادل صافي القيمة الحالية للمشروع الاستثماري. وذلك يتطلب استخداما لنسبة مديونية لتحديد حجم الاموال المقترضة اللارة لتمويل المشروع الاستثماري. وذلك يتطلب استخداما لنسبة مديونية الاصلية التي تهدف المنشأة المنافة عليها. المطافئة عليها.

وفي هذه الحالة للمشروع الاستثماري الذي يستمر فترة واحدة فان صافي القيمة الحالية تساوى:

$$NPV = \frac{X(1-T) + D.T}{1+K_W} - I \cdots (1)$$

بينيا D تعادل مصروف الاستهلاك المحاسبي والذي يساوي هنا تكلفة الاستثمار I بفرض عدم وجود قيمة متبقية للمشروع الاستثماري في نهاية العام، ومعدل الخصم سلا هو المتوسط المرجح لتكلفة الاموال المملوكة والمقترضة، والذي يساوي :

$$K_w = W.r. (1-T)+(1-W)K_e$$
 (2)

اما مقدار الزيادة في حقوق المساهمين بعد قبول ذلك المشروع الاستثماري مباشرة فسوف يتوقف على الكيفية التي يتم بها توزيع تكلفته الاستثمارية الاصلية بين الاقتراض والزيادة في حقوق المساهمين. فاذا كانت المنشأة تستهدف المحافظة على نسبة مديونية قدرها (W) مقاسة على اساس نسبة الأموال المقترضة الى مجموع الأموال فان الأموال المقترضة اللازمة لتمويل المشروع الاستثماري على اساس التكلفة الاصلية (أي القيمة الدفترية للمشروع الاستثماري) سوف تساري :

$$B^{N} = W.I$$
 (3)

وعموما فإن اقتراض القدر (W) في المعادلة (3) لن يؤدي الى زيادة حقوق المساهمين بما يعادل تماما صافي القيمة الحالية. المما الأمر يحتاج الى الاخدا. في الحسبان الاثر على حقوق المساهمين نتيجة لقبول الفرصة الاستثمارية. ففي الحالة التي تكون فيها القيمة الحالية التي تنجم عن قبول الفرصة الاستثمارية غير متوقعة من جانب اصحاب المنشأة والسوق المالية، فان القيمة السوقية للمنشأة سوف تزداد بعد قبول الفرصة الاستثمارية مباشرة (C) من E الى E+NPV

وبالتالي فان نسبة الاموال المقترضة يجب ان تؤسس على القيمة السوقية لحقوق المساهمين وليس القيمة الدفترية قبل قبول الفرصة الاستثمارية : أي أنه يجب اقتراض ما يعادل :

$$B^{N} = W. (I+NPV)$$
 (4)

ولكي يمكن تعظيم حقوق المساهمين وزيادتها بنفس القدر المحتسب لصافي القيمة الحالية للمشروع الاستثماري. ويمكن تعميم النتيجة السابقة بالعلاقة التالية التي تقيس اثر المشروع الاستثماري على حقوق الملكية في الحالتين السابقتين وهما التغير في حقوق المساهمين نتيجة قبول مشروع استثماري وتمويله يمبلغ يعادل BN من الاقتراض، SN من حقوق المساهمين يساوي (في حالة المشروع الذي يستمر لفترة واحدة):

$$dE = \frac{X(1-T)+I.T}{1+K_e} - \frac{B^N[1+r(1-T)]}{1+K_e} - S^N \qquad ... \quad (5)$$

بينما:

$$S^{N} = I - B^{N} \qquad (6)$$

صافي القيمة الحالية وسياسة تثبيت نسبة المديونية : يلاحظ ان مقدار صافي القيمة الحالية سوف يزيد على مقدار الزيادة في حقوق المساهمين اذا تم تمويل المشروع الاستثماري طبقا للعلاقة (3) اعلاه والتي تتجاهل الزيادة في القيمة السوقية للمنشأة نتيجة قبول المشروع الاستثماري. ولذا فمن الضروري اتباع سياسة اقتراض تجعل نسبة الأموال المقترضة الى اجالي القيد المستثمانية المنسأة قبل قبول الجالي المتثمارية والمستثمارية وبعدها المنشأة قبل قبول الفرصة الاستثمارية وبعدها الله يمكن التعبير عن نسبة المديونية الواجبة التطبيق على المشروع الاستثماري وبالاعتماد على القيمة السوقية للمنشأة بالعلاقة التالية:

$$W_m^* = \frac{D}{D + (E + NPV)} \qquad \dots (7)$$

ويلاحظ هنا أنه بمكن اشتقاق نسبة المديونية التي تعبر عن العلاقة بين الاموال المترضة واجمالي القيمة الدفترية للمنشأة، والتي تضمن المحافظة على نسبة المديونية المستهدفة بالعلاقة التالية:

$$W_b^* = W[\frac{I + NPV}{I}] = \frac{D}{D + E} \dots (8)$$

ونظرا لأن الكثير من التطبيقات قد تفضل قياس نسبة المديونية على اساس نسبة القروض الى حقوق المساهمين Deb/Equity Ratio ، فانه يمكن تثبيت نسبة المديونية (القروض/ حقوق المساهمين)، ولنرمز لها هنا بالرمز (Z)، باستخدام العلاقة التالية في حالة الاعتماد على القيمة السوقية:

$$Z_m^* = \frac{D}{E+NPV}$$
 9

كها أن نسبة القروض/ حقوق المساهمين "Zb المقاسة بالاعتماد على القيم الدفترية لحقوق المساهمين سوف تساوي :

$$Z_b^* = Z \left[\frac{I+NPV}{I-Z(NPV)} \right] = \frac{D}{E}$$
 10
$$\left(\frac{W}{1-W} \right)$$
 which is a classical three differences and the content of the con

٧ ـ اثر الاقتراض على تقييم المشروع الاستثماري الذي يستمر عدة فترات: يعتبر التحليل المقدم اعلاه في حالة الفترة الواحدة حالة خاصة من حالات تقييم المشروعات والتي عادة ما يمتد تحليلها الى عدة فترات. وعلى الرغم من انه قد اتضح لنا من تحليل المشروع ذي الفترة الواحدة اهمية الأخذ في الحسبان التفاعل بين القرار الاستثماري والقرار الدستهاري والقرار الدستهاري والقرار الدستهاري والقرار الدستهاري القرار الاستثماري القرار الدين المتها المتهاري القرار الاستثماري القرار الاستثماري القرار الاستثماري القرار الدين التمان التمان المنارك المنارك المنارك القرار الاستثماري القرار الاستثماري التمان الدين التمان الدين الدين القرار الاستثماري المنارك المنارك المنارك الاستثماري المنارك الدين المنارك المنارك الدين الدين الدين الدين المنارك الدين المنارك الدين الدين الدين الدين المنارك الدين الدين الدين الدين الاستثماري الدين الدين

بالكامل كزيادة في حقوق المساهمين، الا أن حالة المشروع ذي الفترة الواحدة ـ على الرغم من بساطته - تتجاهل أثر السياسة التي تتبعها المنشأة في تسديد القروض، وكذلك سياسة توزيع الأرباح على المساهمين، وأثر تفاعل ذلك مع عملية تقييم الفرصة الاستثمارية. وسوف ينضع لنا من معالجة حالة المشروع الاستثماري الذي يمتد عمره الى عدة فترات ملى حساسية التقييم لنمط التدفقات النقدية المرتبطة بسداد القرض، وذلك يرتبط بالتبعية بالسياسة التي تتبعها المنشأة لتوزيع التدفقات النقدية الى المساهمين كأرباح.

وفي نفس الوقت فان من المتدين لتعظيم ثروة المساهين بنفس القدر المترتب على صافي القيمة الحالية للمشروع الاستثماري الذي يستمر عدة فترات ان نأخذ في الاعتبار المديونية من فترة لأخرى واللدي يتسق مع النمط المفترض لسداد القرض خلال العمر الانتاجي للمشروع. اذأن تثبيت نسبة المديونية للمنشأة سوف يتوقف ليس فقط على قيمة التمويل بالاقتراض عند بداية المشروع الاستثماري، وانما ايضا على التغير في قيمة الفروض من فترة لأخرى.

وعموما فان صافي القيمة الحالية لمشروع استثماري يستمر لملدة N من الفترات تحسب بالعلاقة التالية:

$$NPV = \sum_{t=1}^{N} \frac{X_{t}(1-T)+D_{t}.T}{(1+K_{w})^{t}} -I \quad \dots \quad 11$$

ويتعين في حالة المشروع الاستثماري الذي يستمر لمدة فترات أن يؤخذ في الحسبان صراحة السياسة المخططة لسداد القروض، وكذلك سياسة توزيع الارباح النقدية على المساهمين، نظرا لعدم وجود نمط واحد لتلك السياسات في كافة الاحوال، وفي نفس الوقت لتأثر الطريقة التي تطبق بها سياسة تثبيت نسبة المديونية بتلك السياسات.

ومن بين البدائل الممكنة هنا يمكننا أن نفترض أن الادارة سوف تقوم بسداد جزء من الفرض دوريا بما يكفي للمحافظة على ثبات نسبة المديونية من فترة لأخرى™. وفي نفس الوقت لنفترض ايضا أن صافي التدفقات التقدية المتبقية للمساهمين بعد سداد القروض المسحقة دوريا سوف تقوم المنشأة بتوزيعها على المساهمين.

وفي ظل هذه الافتراضات يمكن عموما اثبات أن الجزء من القروض الواجب سدادها دوريا لغرض تثبيت نسبة المديونية سوف تساوي (في حالة المشروع الذي يستمر لعدة فترات، ويفرض اتباع طريقة القسط الثابت للاستهلاك) الآي^:

$$dB_t = w \left[\frac{X_t(1-T)+1.T/N}{(1+K_m)N-t+1} \right] \qquad (12)$$

بينها đa تمثل الجزء من القرض المسدد خلال الفترة المنتهية في اللحظة (ا). ويلاحظ هنا بطبيعة الحال أن :

$$B^{N} = \sum_{t=1}^{N} dB_{t} \qquad \dots (13)$$

ويمكن لغرض احتساب الأثر على حقوق المساهمين نتيجة لقبول فرصة استثمارية تستمر لعدة فترات، واتباع نمط للتدفقات النقدية المرتبطة بالاقتراض يحقق ثبات نسبة المديونية من فترة لأخرى استخدام المعادلة التالية (بافتراض اتباع طريقة القسط الثابت للاستهلاك):

$$dE = \sum_{t=1}^{N} \frac{X_t(1-T)+1.T/N-r(1-T)B_{t-1}-dB_t}{(+K_e)^t} - S^N \quad \dots \quad (14)$$

وبمقارنة الأثر على حقوق المساهمين في حالة المشروع الاستثماري الذي يستمر لفترة واحدة (كيا في المعادلة 6) بالأثر على حقوق المساهمين في حالة المشروع الاستثماري الذي يستمر لعدة فترات (طبقا للمعادلة 14) يلاحظ تأثر الحالة الأخيرة بالتدفقات النقدية المرتبطة بالتمويل سواء تلك المتعلقة بسداد الفوائد الدورية او بنمط سداد القرض.

وبالاضافة الى ذلك فانه في ظل السياسة المفترضة لتوزيع الارباح وسداد القروض، فان نسبة المديونية تظل ثابتة من فترة لأخرى طوال سنوات العمر الانتاجي للمشروع الاستثماري اذا تم احتسابها على القيمة السوقية للمنشأة وليس على اساس قيمتها الدفترية:

$$W = \frac{B_{t}}{B_{t} + \sum_{i=t+1}^{N} \frac{Div_{i}}{(1+K_{0})^{t}}} \dots (15)$$

بينها Div تمثل الأرباح الموزعة نقدا على المساهمين في الفترة المنتهية في اللحظة (أ).

وبلاحظ هنا ان القيمة السوقية لحقوق المساهمين قد تم احتسابها بما يعادل القيمة الحالية للنوزيعات النقدية للإرباح المتوقعة مستقبلا، مخصومة بمعدل العائد على حقوق المساهمين، ويفرض عدم تغيّر القيمة السوقية للقروض.

ومرة اخرى فان المعادلة (15) تبرز التفاعل والتداخل بين سياسة تثبيت نسبة المديونية

المستهدفة (W) وبين رصيد القروض المستحقة في كل لحظة زمنية (B) وبين مقدار الأرباح المقرر توزيعها على المساهمين (Div).

ومن التحليل السابق في هذا الجزء من البحث يمكننا أن نخلص الى أن معيار صافي القيمة الحالية باستخدامه للمتوسط المرجع لتكلفة الاموال المملوكة والمقترضة (بعد الضرائب)، وباعتماده فقط على التدفقات النقدية الصافية (بعد الضرائب) من تشغيل المشروع الاستثماري، واهماله للتدفقات النقدية المتعلقة بالتمويل، انما يؤسس على فرض اساسي وهو ثبات نسبة المديونية قبل قبول الفرصة الاستثمارية وبعدها. اذ سوف يترتب على عدم تحقق هذا الافتراض أن تصبح صافي القيمة الحالية للمشروع الاستثماري غير معادلة للزيادة في حقوق المساهمين، وبالتالي الاخلال بهدف تعظيم ثروة اصحاب المنشأة. هدف تعظيم الثروة في ظل الاعتماد على القروض كمصدر للتمويل. وقد تبين ان ذلك يحتاج الى الأخذ بالاعتبار القيمة السوقية لحقوق المساهمين عند احتساب نسبة المديونية المستخدمة لتحديد حجم الاموال المقترضة، وكذلك ضرورة ان يتضمن التحليل صراحة اثر السياسات المتبعة المداد القروض وتوزيعات الأرباح النقدية على المساهمين.

وعلى الرغم من أن شرط المحافظة على نسبة مديونية ثابتة من فترة لأخرى تبدو ضرورته لا تساق معيار صافي القيمة الحالية مع هدف تعظيم ثروة اصحاب المنشأة، الا أن ذلك لا يعني بالضرورة سهولة تطبيقه في الحياة العملية، وكها يذكر بعض الكتاب:

«اذا ما اخذنا في الحسبان الاسلوب الذي تتبعه الشركات المساهمة في تدبير الاموال، وايضا التفاوت في قيم الحقوق المالية ارتفاعا وانخفاضا نتيجة للعديد من المسيات، فان من شبه المستحيل أن تتمكن الشركة من المحافظة على نسبة مديونية ثابتة لكل مشروع استثماري بمفرده. . (Chambers et al.)

اذ أن من المعتاد ان تقوم المنشأة بتحديد حجم القروض المصدرة ونمط سدادها بين الفترات المختلفة طبقا لمتغيرات التمويل التي تواجهها ، آخذة في الحسبان التكاليف المترتبة على آية تعديلات في حجم القروض او نمط سدادها، وليس بالضرورة لغرض المحافظة على نسبة ثابتة للمديونية.

اساليب تقييم المشروعات الاستثمارية الممولة جزئيا بالاقتراض

على الرغم من الاتفاق العام في الكتابات المالية على ضرورة استخدام منهج التدفقات النقدية المخصومة كأساس لتقييم المشروعات الاستثمارية طويلة الاجل Discounted Cash Flow Approach ، الا انه ليس هناك اتفاق بين النماذج التي تعتمد على التدفقات النقدية المخصومة على الكيفية التي يتم بها : أ- كيفية الأخذ في الحسبان درجة المخاطرة المحيطة بتحقق التدفقات النقدية التشفيلية الناتجة عن المشروع الاستثماري.

ب ـ كيفية الأخذ في الحسبان طريقة تمويل المشروع الاستثماري والتدفقات النقدية التمويلية المترتبة على ذلك .

ونعرض في هذا الجزء من البحث للأساليب المختلفة المقترحة في الكتابات المالية عند تقييم المشروع الاستثماري للكيفية التي يتم بها تمويل ذلك المشروع، وخصوصا عندما يتم ذلك عن طريق مزيج من القروض وحقوق الملكية. وفي معرض تحليل هذه الأساليب المختلفة للتقييم في هذا الشأن وأوجه الخلافات فيها بينها، يهمنا التركيز على طبيعة المتغيرات التي يعتمد عليها كل اسلوب، والافتراضات حول قياس تلك المتغيرات لكي تكون اساساً للتحليل من وجهة النظر المحاسبية في الجزء الرابع من البحث.

ونظرا لأن معيار صافي القيمة الحالية باستخدام المتوسط المرجع لتكلفة رأس المال كها سبق أن تعرضنا له بالتفصيل في الجزء الثاني من البحث يمثل واحدا من تلك الاساليب التي تأخذ في الحسبان اثر القرار التعويلي عند تقييم الفرصة الاستثمارية وفي ظل افتراضات معينة، فسوف نقوم باتخاذه اساساً للمقارنة وتحليل الفروق بينه وبين الاساليب المديلة الأخرى المقترحة نظرا لشيوع استخدامه في الحياة العملية، بالإضافة الى شيوع الاقتصار على تناوله في الكتابات المحاسبية كها سبق ان اوضحنا.

وفيها يلي نتناول ثلاثة اساليب رئيسية مقترحة في الكتابات المالية كبدائل لاستخدام المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال (بعد الضرائب). وسوف نقرم بعرض العلاقات العامة لكيفية احتساب صافي القيمة الحالية في ظل الاساليب الثلاثة بالاضافة الى اسلوب استخدام المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال، كها نعرض لأوجه التشابه وأوجه الفرق بينها. (١) اسلوب المتوسط المرجع لتكلفة رأس المال بعد الضرائب After-Tax Weighted : يعتمد هذا الاسلوب كها سبق ان ذكرنا في الجزء السابق من المبحث على تحديد التدفقات النقدية المتوقعة من المشروع الاستثماري كها لو كان المشروع سوف يتم تمويله بالكامل من المساهمين، ويتم خصم هذه التدفقات النقدية المتوقعة من الشروع الاستثماري كها لو

باستخدام المتوسط المرجع لتكلفة الأموال المملوكة والمقترضة بعد الضرائب^{٨١}. وتتحدد صافى القبمة الحالية طبقا لهذا الأسلوب كها سبق تناوله بالمعادلة (١١):

NPV(ATWACC) =
$$\sum_{t=1}^{N} \frac{X_t(1-T) + D_t T}{(1+K_w)^t} - I \qquad (11)$$

بينها محتسب المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال بعد الضرائب من المعادلة (Υ) كما $K_w = w.r.(1-T)+(1-w)K_o$

وكيا يتضح من المعادلة (١١) فلا يرد ذكر التدفقات النقدية المتربة على تمويل المشروع الاستثماري مثل حجم الاموال المقترضة والفوائد الدورية على رصيد القروض، المتدفقات النقدية المستخدمة لسداد تلك القروض، واغا تقتصر فقط على التدفقات النقدية التشغيلية للمشروع الاستثماري بعد الضرائب. ويتأثر حساب صافي القيمة الحالية طبقا لهذا الاسلوب بالتدفقات التمويلية بطريقة ضمنية عند حساب معدل الحصم المساوي للمتوسط المرجح لتكلفة الاموال. اذ ان ذلك المتوسط المرجح (Km) يأخذ في الحسبان.

أ ـ المخاطرة التشغيلية المرتبطة بالمشروع الاستثماري.

ب ـ نسبة المديونية المستخدمة في تحديد حجم كلّ مصدر من مصادر التمويل (المزيج التمويل).

حــ اثر خصم فوائد القروض من الارباح الخاضعة للضريبة.

ويلاحظ هنا انه من التطبيق العملي لتلك الطريقة عادة ما يفترض ثبات معدل العائد على حقوق المساهمين كما ، والفائدة على القروض (r) ، ونسبة المديونية ، (w) ، وبالتالي ثبات المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال بعد الضرائب والمستخدم كمعدل للخصم .

٧- اسلوب المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال قبل الفشرائب Arditti and Levi (1977) : قترح الكاتبان (1977) Arditti and Levi (1977) : قترح الكاتبان (1977) المتخدام المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال قبل الضرائب كمعدل لخصم التدفقات النقدية ، والتي تتضمن صراحة الأثر الضريبي الناتج عن خصم اعباء فوائد القروض من صافي الارباح الحاضعة للضريبة . ولذا فائه بدلا من أن يتم تعديل معدل الخصم بالأثر الضريبي الناتج عن خصم فوائد القرض - كما هو الحال في الأسلوب الأول - فان هذا الأثر يؤخذ في الحسبان في تحديد التدفقات النقدية الحاضعة للخصم . وتعطى المعادلة التالية كيفية احتساب صافي القيمة الحالية طبقا لهذه الطويقة :

NPV(BTWACC) =
$$\sum_{t=1}^{N} \frac{X_{t}(1-T) + D_{t}, T + r, B_{t}, T}{(1+K_{AL})^{t}} - I \cdots (16)$$

بينها (KM)) بمثل المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال قبل الضرائب والذي يتحدد بالمعادلة التالية:

$$K_{AL} = w.r. + (1-w)K_{e} \qquad (17)$$

ويختلف هذا الاسلوب في تقييم الفرصة الاستثمارية عن الأسلوب الأول (ATWACC) من ناحيتين اساسيتين:

أ. بهارنة المعادلة (١١) . بالمعادلة (١٦) يتضح أن اسلوب المتوسط المرجح لتكلفة راس المال قبل الضرائب يختلف عن الاسلوب الأول فيها يتعلق بتحديد التدفقات النقدية . أذ أن الأسلوب الثاني يتضمن المقدار (r.B.T) والذي يمثل الوفورات الضريبية من جراء خصم مصروفات فوائد القروض من الأرباح الحاضمة للضريبة وذلك يتوقف بطبيعة الحال على القيمة السوقية للقروض غير المسلدة في كل فترة من الفترات (١٦). وبعبارة اعرى فان الأسلوب الثاني يقوم بخصم التدفقات النقدية لكل من فتي المساهمين والمقرضين الم

ب - يختلف الاسلوبان الاول والثاني في معدل الخصم المستخدم، فالأسلوب الثاني
يستخدم المتوسط المرجع لتكلفة رأس المال قبل الضرائب اذ أن الاثر الضريبي المرتبط
بخصم مصروفات فوائد القروض قد تم احتسابها ضمن التدفقات النقلية.

٣- اسلوب صافي التدفقات النقدية التي تؤول الى المساهمين التدفقات النقدية التي تعود على وحمله (ER): يعتمد هذا الأسلوب على التركيز على تحديد صافي التدفقات النقدية التي تعود على المساهمين بعد الأخذ في الحسبان التدفقات النقدية الخاصة بالمقرضين، ثم خصم تلك التدفقات بعدل العائد على حقوق المساهمين. وتعطى المعادلة التالية صافي القيمة الحالية طمقا لهذا الأسلوب (۱۱):

$$NPV(ER) = \sum_{\substack{t=1}}^{N} \frac{[(X_t - r, B_t)(1 - T) + D, T,] - (B_t - B_{t+1})}{(1 + K_0)^t} - [I - B^N] \dots (18)$$

وتمثل التدفقات النقدية الخاضعة للخصم هنا صافي التدفقات النقدية المتبقية للمساهمين بعد الأخذ في الحسبان طرح أية تسديدات للمقرضين في صورة فوائد او سداد لأصل القرض، ويتم خصم تلك التدفقات باستخدام معدل العائد على حقوق المساهمين. ولايجاد صافي القيمة الحالية للمشروع الاستثماري يتم مقارنة القيمة الحالية للتدفقات النقدية الصافية التي تؤول للمساهمين مع الجزء من تكلفة المشروع الاستثماري الذي يتم تمويله من المساهمين (الهسام).

القيمة الحالية المعدّلة (Adjusted Present Value (APV) : اقترح (1974)
 القرح التي المعدّلة (أس المال بعد الضرائب أن يتم خصم التدفقات

النقدية المترتبة على المشروع الاستئماري وما يرتبط به من تدفقات تمويلية على خطوتين : الأولى وهي خصم التدفقات النقدية التشغيلية المترتبة على المشروع الاستئماري (كما هو الحال تماما بالنسبة للأسلوب الأول ATWACC)، كما لو كان المشروع قد تم تمويله بالكامل من المساهمين . والثانية وتعكس الأثر المترتب على تمويل المشروع من الاقتراض عن طريق خصم الوفورات الضريبية الناتجة عن خصم مصروفات فوائد القروض من الربح الخاضع للضريبة . ولذا فان القيمة الحالية للمشروع الاستئماري تمثل القيمة الحالية للتدفقات النقدية التشغيلية بالاضافة الى القيمة الحالية للوفورات الضريبية الناتجة من خصم مصروفات الفوائد من الارباح، وذلك كها يتضح من المعادلة التالية :

$$APV = \sum_{t=1}^{N} \frac{X_t(1-T)+D.T}{(1+K_{APV})} - I + \sum_{t=1}^{N} \frac{r.B_t.T}{(1+r)^t} \qquad \dots (19)$$

بينيا المعدل المستخدم لخصم التدفقات النقدية التشغيلية يساوي(١٠٠):

$$K_{APV} = \frac{K_w}{1 - T \cdot W}$$

وذلك يمثل معدل تكلفة رأس المال كها لوكانت المنشأة ممولة بالكامل من المساهمين. اما التدفقات النقدية الناتجة عن الوفورات الضريبية من مصاريف الفوائد فيتم خصمها بمعدل الفائدة على القروض (r).

ويلاحظ من مقارنة المعادلة (19) (الأسلوب الرابع) بالمعادلة (17) (الاسلوب الثاني) تساوي التدفقات النقدية الواجب خصمها لغرض تحديد صافي القيمة الحالية ، الا أنه طبقا لأسلوب القيمة الحالية المعدّلة، يتم خصم هذه التدفقات بمعدلين مختلفين ((۲۰۰۸)، يينا اسلوب المتوسط المرجع لتكلفة رأس المال قبل الضرائب يخصم كافة التدفقات النقدية بمعدل واحد وهو (۱۸۵):

دور المعلومات المحاسبية

نتناول في هذا الجزء من البحث دور المحاسب والمعلومات المحاسبية في مراحل التخطيط للقرار الاستثماري ومتابعة الأداء عند اعداد التقارير المالية المنشورة على ضوء النتاج التي عرضنا لها في الأجزاء السابقة للبحث. وعلى وجه الخصوص نتناول كيف يتأثر دور المعلومات المحاسبية عند الأخذ في الحسبان أثر المزيج التمويلي على تقييم المشروعات الاستثمارية. وكها سبق أن عرضنا في الجزء الأول من البحث فان الكتابات المحاسبية عن دور المعلومات المحاسبية في عمليات القرارات الاستثمارية تحيىء قاصرة عن تناول اثر

الانتراض على تقييم المشروع الاستثماري اذ تكتفي بتناول التدفقات النقدية التشغيلية للمشروع الاستثماري لغرض تحديد صافي القيمة الحالية. ولذا بجتاج الأمر أن نمتد للمشروع الاستثماري بالتحليل لدور المعلومات المحاسبية في حالة تطبيق الأسائيب البديلة للتقييم الاستثماري والتي عرضنا لها في الجزء الثالث من البحث. وفيها يلي نتعرض لهذا الدور في كل من انشطة التخطيط للقرار الاستثماري ثم لغرض تقييم اداء المشروعات الاستثمارية واخيرا اثر ذلك على طبيعة المعلومات التي يفصح عنها في القوائم المالية المنشورة.

١ - دور المعلومات المحاسبية في مرحلة التخطيط للقرار الاستثماري: تختص المحاسبة الادارية بتوفير المعلومات اللازمة الاتخاذ القرارات الادارية ومن بينها القرارات الاستثمارية والتمويلية. وكها هو متعارف عليه في هذا الفرع من الفروع المحاسبية، فإن المحاسبة الادارية تستهدف تقديم «أفضل المعلومات اللازمة لتقدير حجم وتوقيت التدفقات النقدية للمنشأة ودرجة عدم التأكد المحيطة بتحققها وذلك لكل بديل من البدائل المتاحة للمنشأة، ودرجة عدم التأكد المحيطة بتحققها وذلك لكل بديل من البدائل المتاحة للمنشأة، (9 - 1880)

وتفسيرا لعبارة وأفضل المعلومات اللازمة، الواردة أعلاه فان ذلك يتحدد بناء على بعض الخصائص النوعية أو المعاير التي يجب ان تتوافر في تلك المعلومات لخدمة عمليات اتخاذ القرارارت. وعادة ما يرد ذكر معاييرا مثل الملائمة، امكانية الوثوق بالمعلومات المرونة، التوقيت الملائم، القابلية للفهم. اقتصاديات انتاج المعلومات كصفات ينبغي توافر من المصادر المحاسبية التوافر من المحاسبية التوافر من المحاسبة التوافر التوافر

الا أنه يلاحظ هنا أن الناتج النهائي لأي قرار اداري انما هو محصلة تفاعل حملية اختيار نموذج القرار مع دور توفير المعلومات الملاثمة فلذا النموذج بالاضافة الي دور التنفيذ ومتابعته. ودور المحاسب في تلك الأحوال - لاتخاذ القرار الاستثماري موضع البحث ليس من الأمور التي نجد اتفاقا عليها في الأدب المحاسبي، خصوصا على ضوء نتائج البحوث الحديثة في منهج اقتصاديات المعلومات Information - economics Approach (۱۱۱) واحد المناهج التي يمكن اتباعها لوصف الدور الذي يقوم به المحاسب متميزا عن الدور الذي يقوم به متخذ القرار هو ذلك الذي يصف المحاسب بانه الطرف القائم بتقييم المعلومات Information - Evaluator Approach والذي يعرفه احد الكتاب كالآق:

«ان من مهام المحاسب ان يقوم بالاختيار من بين نظم المعلومات ذات الكلفة، ذلك النظام الذي محقق اكبر منافع صافية للمنشأة. وتتحدد تلك المنافع طبقا لما اذا كان نظام المعلومات يؤدي الى تحفيز متخذ القرار الى اتخاذ القرارات التي يعتبرها المحاسب هي أفضل ما يمكن للمنشأة ان تحققه، (Kaplan, 1982: 12). الا أنه يمكن النظر الى دور المعلومات المحاسبية في هذا الشأن على ضوء نظرية الوكالة Agency Theory التي تعتبر المنشأة كمجموعة من علاقات الوكالة بين عدة اطراف تضم المساهمين والمديرين والدائنين والجهات الحكومية. ومن هنا يمكن اعتبار المعلومات المحاسبية كوسيلة لحل المشكلات الناجمة عن الوكالة نتيجة للمصالح المتعارضة بين أطرافها، وبالتالي تخفيض تكاليف الوكالة Agency Costs، ومن هذا المنطلق يمكن اعتبار المعلومات المحاسبية ذات فائدة اذا نجحت في: (١) اعداد المعلومات المتعلقة بقياس أداء الوكيل (الادارة) والمتعلقة ببدائل القرارات Occision Choices (٢) اذا كان يمكن توفيرها بطريقة محايدة وواضحة لكل من الموكل والوكيل ("١٠).

وهذا الدور للمعلومات المحاسبية على ضوء نظرية الوكالة يثير أهمية خاصة فيها يتعلق بالتداخل بين القرارات الاستثمارية والتمويلية موضع البحث. اذ كها سبق ان اوضحنا في الجزء الثاني من البحث فان اهمال أثر القرار التمويلي عند تقييم الفرصة الاستثمارية قد يؤدي الى عدم تحقيق هدف تعظيم ثروة اصحاب المشأة، وذلك سوف ينعكس من ناحية الحقيق الفدد الامثل من الاقتراض لتمويل المشروعات الاستثمارية بما ذلك زيادة في تكاليف الوكالة سواء في تكاليف انتاج المعلومات والافصاح عنها او التكاليف المرتبطة باصدار ادوات التمويل، او تلك المترتبة على مواجهة الصعوبات المالية. ولذا يمكن المؤتم الى ضرورة توفير المعلومات المحاسبية الملائمة للأخذ في الاعتبار التداخل بين القرار (الوكيل) على أن يأخذ أفضل القرارات التي تتفق مع صالح المساهين (الموكل). وعلى ضريع من الاقتراض المحاسبية في اتخذ القرار الاستثماري الذي يتم تمويله عن طريق مزبع من الاقتراض وحقوق الملكية، فتناول فيا يلي طبيعة المعلومات المحاسبية في اتخذ القرار الاستثماري الذي يتم تمويله عن طريق مزبع من الاقتراض وحقوق الملكية، فتناول فيا يلي طبيعة المعلومات الملائمة للقراب التقييم الاستثماري التي تأخذ في الحسبان اثر الاقتراض عند احتساب لتظيية الحالية للمشروع الاستثماري كها تعرضنا لها في الجزء السابق من البحث.

يلاحظ من مقارنة تلك التدفقات النقدية الخاضعة للخصم ـ كيا تناقش في الكتابات المحاسبية (المها لتقييم المشروعات المحاسبية (الأشارة اليها لتقييم المشروعات الاستثمارية انها تتفق فقط مع احتياجات تطبيق الأسلوب الأول وهو استخدام المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال بعد المضرائب. ولكن لغرض امكانية تطبيق الأساليب الثلاثة الأخرى فانه بالاضافة الى مكونات التدفقات النقدية التشغيلية كيا تناقش في الكتابات المحاسبية فانه يتعين توافر المعلومات عن التدفقات النقدية التالية:

 الجزء من تكلفة الاستثمار الذي ينتظر تمويله بالاقتراض (B^M) وبالتالي الجزء الممول من المساهمين (B^M = B^M). ب _ غط سداد القرض بين الفترات المختلفة كما ينعكس في التغير في قيمة القروض دوريا (B; -B;,).

ج . مصروف الفائدة التي تتحملها المنشأة دوريا من الأموال المقترضة (r.B_t)

 د_ الوفورات الضريبية من خصم مصروف الفائدة من الربح الخاضع للضريبة دوريا (r.B,T).

بالاضافة الى ذلك فان تحديد نسبة المديونية دوريا وتثبيتها لغرض تعظيم ثروة المساهمين كيا سبق مناقشته في الجزء الثاني من البحث يتطلب استخدام القيمة السوقية للقروض ولاجمالي حقوق المساهمين. ويتعين توفير تلك المعلومات لغرض تحديد اثر المستصارى على ثروة اصحاب المشاة.

وفيا يتعلق بتطبيق الأسلوب الرابع وهو أسلوب القيمة الحالية المعدلة APV غان عديد معدل الخصم الواجب اتباعه لخصم التدفقات التشغيلية المترتبة على الاستثمار (KAPV) والذي يعادل معدل العائد السائد في السوق لتدفقات نقدية لا يتأثر بالمخاطرة المالية (Unlevered flows) عِتاج تحديدا لاثر الاقتراض على قيمة المنشأة. وهناك نظريتان تختلفان في هذا الاثرراث: الأولى طبقا لتحليل (Modigilani and Miller (1983) هذا الاثراث: الأولى طبقا لتحليل (1983) الماشأة من المنشأة المنشأة المنشأة المنشأة المناسمين اذا اخذنا في الحسبان الضرائب الشخصية على المساهمين بالاضافة الى الضرائب المساهمين بالاضافة الى الضرائب المساهمين بالاضافة الى الضرائب المساهمين بالاضافة الى الضرائب

ويؤثر الأخذ باحدى تلك النظريين دون الآخرى على تحديد معدل الخصم (الاهما)، وكذلك على تحديد القيمة الحالية للوفورات الضريبية نتيجة فوائد القروض (في ظل النظرية الثانية فان هذه القيمة سوف تصبح صفرا). ولذا فان تحديد المعلومات اللازمة لتقييم المشروع الاستثماري يتطلب الفصل في أثر الاقتراض على القيمة الاقتصادية للشركة طبقا للاثر الضريبي المترتب على الضرائب على الشركة والضرائب الشخصية، وذلك في حالة اتباع اسلوب القيمة الحالية المعدلة (APV).

٧ ـ دور المعلومات المحاسبية لغرض تقييم اداء المشروع الاستثماري: تعتبر مرحلة تقييم ومتابعة الأداء احدى المراحل الهامة المكملة للورة التخطيط والرقابة المتعلقة بالقرارات الاستثمارية. وتهدف مراجعة نتائج القرار الاستثماري المتخذ (أو ما يطلق عليه مراجعة ما بعد الأداء) (Post-audit) مقارنة النتائج الفعلية بتلك التي كانت متوقعة عند اتخاذ القرار الاستثماري ثم تحليل وتفسير مسببات اية انحرافات بين الفعليات والتوقعات. وتنعكس الفائدة التي تجنى من وراء انشطة تقييم ومتابعة الأداء في تحسين عمليات اتخاذ القرارات، وخاصة مرحلة بناء التوقعات، وكذلك تحسين الأداء في مجال تنفيذ العمليات التشغيلية.

واذا ما أخذنا في الاعتبار ان الهدف الرئيسي للقرار الاستثماري هو تعظيم ثروة أصحاب المنشأة كما سبق تناوله في الجزء الثاني من البحث، فسوف يترتب على ذلك أن يصبح الدور الرئيسي لأنشطة تقييم الأداء ومتابعته هو توفير نظام رقابي يحفز الادارة على اختلاف مستوياتها على أن تنسق نتائج قراراتها مع هدف تعظيم الثروة.

ويترتب على عامل التفاعل والتداخل بين القرار الاستثماري والقرار التمويلي اضافة بعد جديد الى مرحلة تقييم أداء المشروع الاستثماري، لم يحظ بالاهتمام الكافي من البحث الكتابات المحاسبية حتى الآن. اذكيا يتضح من التحليل المقدم في الجزء الثاني من البحث فان اهمال الأثر على نسبة المديونية قد يؤدي الى عدم تحقق هدف تعظيم ثروة اصحاب المنشأة عند اتخاذ القرار الاستثماري. وكذلك فانه تتعدد الأساليب التي يمكن اتخاذها كأساس لتقييم فرصة استثمارية قائمة اذا كان تمويلها يتم بمزيج من حقوق الملكية والقروض (كيا سبق تناوله في الجزء الثالث من البحث). وذلك يشر قضيتين رئيسيتين عند التعرض لتقييم أداء المشروع الاستثماري وذلك اضافة للمشكلات التقليدية لتقييم الاداء والقر في الأدب المحاسبي:

الأولى: وهي ان الاقتراض كمصدر من مصادر تمويل المشروع الاستثماري يتسبب في ايجاد دوافع لدى المساهمين أو المديرين أو كلاهما لعدم تعظيم ثروة المنشأة ككل عن طريق اتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية التي لا تتفق مع هدف.تعظيم الثروة.

والثانية: وهي أن اتخاذ القرار الاستثماري باتباع احد الأساليب البديلة لصافي القيمة الحالية والتي تضمن الاعتراف صراحة بأثر الاقتراض يتطلب توفير مقاييس محاسبية مستجده لتقييم الأداء لكي تضمن الاتساق بين اسلوب اتخاذ القرار الاستثماري وأسلوب تقييم الأداء المترتب على اتخاذ ذلك القرار. وفيا يلي نتناول هاتين المشكلتين على التوالي، تقييم أداء المشروع الاستثماري وومشكلات الوكالة؛ يستدل من الدراسات الحديثة في نظرية الوكالة Agency Theory والتماقدات المالية ان وجود القروض في الهيكل التمويل يخلق حافزا لدى المساهمين والمديرين لاتخاذ القرارات الاستثمارية التي يترتب عليها تحويلا للثروة من المقرضين إلى المساهمين والمديرين والمديرين والمديرين والمديرين والمديرين والمديرين المناهمين والمديرين والمديرين والمديرين والمديرين المناهمين والمديرين والم

ويمكن تحقيق ذلك عن طريق تحمل درجة اعلى من المخاطرة التي لا يمكن تبريرها وذلك بالاستثمار في مشروعات تزيد فيها درجة المخاطرة بدلا من تلك التي تعكس درجة أمل من المخاطرة اذا كانت المفاضلة هنا لا تؤثر على مجموع القيمة السوقية للمنشأة ، ولكن تعكس نصيبا اكبر للمساهمين في المنشأة على حساب المقرضين (Barnea et al, 1985) . 33-34 . كذلك فان هناك دافعا لدى المساهمين والمديرين في حالة الاقتراض لعدم قبول بعض المفرص يعمود على المقرضين (الممساهمين والمديرين على عمود على المقرضين بعض المفرض يعمود على المقرضين (Myers, 1977) .

لذلك فانه على الرغم من المزايا التي تعود على المنشأة من الاقتراض لتمويل المشروعات الاستثمارية (في شكل خصم مصروفات فوائد الاقتراض من الأرباح الخاضعة للضريبة)، فان تعارض مصالح الفئات المختلفة للمستثمرين (المساهمين والقرضين) يخلق نوعا من الأعباء الاضافية على المنشأة ما يسمى بتكاليف الوكالة والمتمثلة في ضياع بعض الفرص الاستثمارية المربحة اقتصاديا أو تحمل درجات أعلى من المخاطرة وتعتبر التعاقدات المالية بين الفئات المختلفة في المنشأة (المساهمين – المديرين – المقرضين) وسيلة لحل المشكلات الناجمة عن الوكالة في ظل الاقتراض. وعادة ما يكون ذلك مصحوبا باشتراطات من جانب المقرضين Debt Covenants terms المقرضين على حرية المنشأة المقرضين على حرية المنشأة في أعلم القرارات في مجالات الاستثمار وتوزيع الأرباح والقيام بمزيد من الاقتراض وخلافه (Smith & Wamer, 1979).

والنقطة الهامة هنا من استعراض مشكلات الوكالة المتربة على الاقتراض هي ابراز عامل تكاليف منابعة الأداء في ظل المشكلات المترتبة على وجود تعارض بين مصالح الفتات المختلفة ، والحاجة الى التحقق من انطباق القيود التي يفرضها المقرضون على المنشأة . اذ يلاحظ ان الكتابات المحاسبية المتعلقة بتقييم أداء المشروع الاستثماري تجيء خلوا من مناقشة متطلبات النظام الرقابي في ظل وجود مشكلات الوكالة على الرغم من انه يتوقع ان تمثل الأعباء المترتبة على الرقابة في ظل وجود مشكلات الوكالة على الرغم من التكاليف، تمثل الأعباء المترتبة على الرقابة في ظل وجود تلك المشكلات قدرا لا بأس به من التكاليف، في النظم المحاسبية المصممة للرقابة على أداء المشروعات الاستثمارية ومراكز الاستثمار لكي تتناول صراحة تكاليف متابعة الأداء في ظل وجود مشكلات الوكالة . اذ أن من شأن لكي تتناول صراحة تكاليف متابعة الأداء في شل وجود مشكلات الوكالة . اذ أن من شأن المسلوك المديرين فيها يتعلق بالمفاضلة بين المشروعات الاستثمارية . وكها يذكر بعض الكتاب:

وإذا كان يصعب ادخال أثر تكاليف الرقابة (في ظل وجود مشكلات الوكالة) في التحليلات الخاصة بالمشروع الاستثماري بطريقة صريحه، فسوف يتوافر لدى الادارة العليا حافزا واضحا لمقايضة الفروق المحتسبة لصافي القيمة الحالية الخاصة بمشروعين استثماريين مقابل الفروق المتوقعة في تكاليف الرقابة (Logue & Tapley, 1985: 36).

تقييم اداء المشروع الاستثماري ودور القيم السوقية عند تحليل الانحرافات: يتحدد تقييم الفرصة الاستثمارية بناء على التدفقات النقدية التفاضلية والمتوقعة من الاستثمار طبقاً لأى من أساليب التقييم المختلفة السابق التعرض لها. ولضمان اتساق أسلوب تقييم الأداء مع الأسلوب المتبع عند اتخاذ القرار الاستثماري، فأن أى نظام لتقييم أداء المشروع الاستثماري يجب أن يقوم على مقارنة التدفقات النقدية الفعلية مع تلك المتوقعة عند اتخاذ القرار. واذا أخذنا في الاعتبار التداخل والتفاعل بين القرار الاستثماري والقرار التمويلي، فان نظام تقييم الأداء يجب أن يتضمن حصرا للتدفقات النقدية الفعلية المرتبطة بكل من نتائج تشغيل المشروع الاستثماري وتلك المترتبة على الاقتراض المستخدم في تمويل ذلك المشروع . ومن المتعين هنا عند تصميم النظام المتبع لحصر التدفقات النقدية الفعلية أن يراعي ضرورة فصل المكونات الرئيسية المرتبة على التمويل عن تلك المترتبة على تشغيل المشروع الاستثماري بطريقة تمكن من تحليل الانحرافات في الأداء في كلا الجانبين على حدة. فمن المتوقع عند تحليل مسببات الانحرافات وتحديد مسئولية الادارة عنها أن تعود بعض تلك المسببات الى عوامل خارجة عن نطاق تحكم الادارة نتيجة لعوامل خارجية ، أو لعدم امكانية بناء التوقعات السليمة عند تحديد الفروض التي اتخذ على أساسها القرار

وعلى سبيل المثال اذا لم تتمكن المنشأة من تثبيت نسبة المديونية بعد قبول الفرصة الاستثمارية كما كانت قبل قبول تلك الفرصة، فان انحرافات صافي القيمة الحالية للمشروع بعد الأداء Exante NPV عن تلك التي كانت متوقعة من قبل Exante NPV قد تكون راجعة الى ظروف السوق المالية الحارجة عن سيطرة الادارة فيها يتعلق بحجم المقروض أو شروطها. وبالتالي لا يمكن الحكم بتقصير الادارة في عدم تحقيق العائد المتوقع من المشروع الاستثماري. وهذا المثال يدلل على الحاجة الى التوسع في تحليل انحرافات الاداء الفعلي عن الأداء المخطط للمشروع الاستثماري (أو لمركز الاستثمار) في حالة وجود قوض لكي تشتمل على تحليل لا نحرافات نسبة المديونية ونمط سداد القروض والأعباء المترتبة عليها، وهو الأمر الذي لم تتناوله الكتابات المحاسبية بالتفصيل حتى الأن.

ومن ناحية أخرى فقد اتضع من تحديد المتغيرات التي تعتمد عليها أساليب تقييم المشروع الاستثماري (في الجزء الثالث من البحث) اعتماد التحليل على افتراضات بخصوص:

 (١) توقعات المتعاملين في السوق المالية بالنسبة لتحقق صافي القيمة الحالية المترتبة على القيام بالمشروع الاستثماري.

(٢) رد فعل السوق المالية بالنسبة لتقييم الوفورات الضريبية الناتجة عن خصم فوائد
 القروض من صافي الربح الخاضع للضريبة.

ومن وجهة نظر تقييم الأداء للمشروع الاستثماري فيمكننا القول بصفة عامة بأن الافتراضات المستخدمة عند اتخاذ القرار عن القيمة السوقية (سواء للمنشأة بكاملها أو عن توزيع القيمة السوقية بين المساهمين والمقرضين) يجب أخذها في الحسبان عند تحليل انحرافات العائد الفعلي عن العائد الذي كان متوقعا من المشروع الاستثماري. ويلاحظ هنا أن التحليل التقليدي والذي لا يأخذ صراحة التداخل بين قرار الاستثمار وقرار

التمويل، سوف يعكس أثر كافة تلك الافتراضات في تحديد المعدل المرجع لتكلفة الأموال (WACC) كما هو الحال في ظل طريقة صافي القيمة الحالية. الا أن اتباع أحد الأساليب البديلة لتقييم المشروع الاستثماري والقرار التمويلي سوف يمكن من تحليل أثر الفروض التي اتبعتها المنشأة من حيث مدى تأثر القيم السوقية بترقعات المتعاملين في السوق عن حجم ونوعية التدفقات النقدية المترتبة على الاستثمار ومصادر تمويله . ولاشك أن عملية تقييم ومتابعة الأداء في هذه الحالة سوف تقدم معلومات تفيد في تقييم صحة توقعات الادارة عن ردود فعل المتعاملين في السوق المالية الأمر الذي يكن الاستفادة منه في الدورات التخطيطية والرقابية التالية.

٣ ـ التفاعل بين قرارات الاستثمار والتمويل ودور المعلومات المحاسبية الواردة في التفارير المالية المنشورة: لايقتصر أثر تداخل القرار الاستثمارى والقرار التمويلي على دور المعلومات المحاسبية للاستخدامات الداخلية (المحاسبية الادارية) سواء لغرض اتخاذ القرار أو متابعة وتقييم الاداء كها سبق تناوله في هذا الجزء من البحث، وإنما يتعداه الى دور المعلومات المحاسبية لاستخدامات الأطراف الخارجية كما يفصح عنها في القوائم المالية المنشورة (المحاسبة المالية). ونتناول فيا يلي بعض الاعتبارات الرئيسية المتعلقة بدور المعلومات المحاسبية المنشورة في التقارير المالية، والكيفية التي يتم بها المفاضلة بين المحاسبية المبديلة للقياس والافصاح في تلك التقارير والتي تتأثر بالتفاعل بين القرار الاستثماري والقرار التمويلي.

دور التقارير المالية المنشورة وومفهوم عدم تماثل المعلومات: عندما تقوم المنشأة باتخاذ قرار استثماري يعتمد على الاقتراض كمصدر من مصادر التمويل، فان التحليل الذي تقوم به المنشأة لايقتصر فقط على المفاضلة بين المشروعات الاستثمارية المربحة من حيث الأثر النهائي على القيمة الاقتصادية للمنشأة ككل، وإنما يتعداه أيضا الى تحديد الكيفية التي يتوزع بها عائد المشروع الاستثماري بين الأطراف المختلفة التي تقوم بالتمويل من مساهمين ومقرضين. وعادة مايتوفر لادارة المنشأة معلومات عن المشروع الاستثماري وأثره على القيمة والربحية لاتتوافر للمتعاملين في السوق المالية. وذلك ما يشار اليه بمفهوم عدم تماثل وعدم تطابق، المعلومات المتوافرة لدى الاطراف الخارجية والتي تعتمد فقط على مايتاح من المعلومات المنشورة ألام.

وفي ظل عدم تماثل المعلومات بين الجانبين، فان الادارة قد يكون لديها حافزا لعدم التحدة تلك المعلومات عن المشروعات المربحة التي تنوي القيام بها والتي تعتمد على الاقتراض كمصدر للتمويل حتى تتمكن من تعظيم نصيب المساهمين في صافي القيمة المالية عند تحققها، والتي لم يكن في الامكان توقعها من جانب المتعاملين في السوق المالية. ولكن من ناحية أخرى فان عدم نشر تلك المعلومات أو عدم تسربها الى الأطراف الخارجية قد

يترتب عليه زيادة في معدل تكلفة الأموال بالنسبة للمنشأة بالاضافة الى عدم عدالة توزيع العلاد والمخاطرة بين الأطراف المشاركة في التمويل نظرا لعدم تسعير السوق المالية للقروض وحقوق الملكية في ظل توافر المعلومات الكاملة. ويمثل ذلك مشكلة تواجه الادارة كنتيجة للتفاعل بين القرار الاستثماري وكيفية تمويله. وكها يذكر بعض الكتاب: همثاك تعارضا بين توفير صافي القيمة الحالية الناجمة عن المشروعات الجيدة لصالح المساهمين الحالين من ناحية، وبين تخفيض التكلفة الجارية للاموال الى حدها الأدنى من ناحية، وبين تخفيض التكلفة الجارية للاموال الى حدها الأدنى من ناحية اخرى» (Bigham & Tapley, 1985:51).

وفي حالة غياب أى الزام على ادارة المنشأة بالافصاح عن المعلومات المتوافرة عن المشروعات الاستثمارية والأثار المترتبة على القيام بها، فان حل هذه المشكلة (والتي تتمثل في احدى مشكلات الوكالة) سوف يترك أمره للادارة التي تقوم بالفصل فيه على ضوء تقديراتها لردود فعل المستثمرين والكيفية التي تبنى بها التوقعات في السوق المالية. ويضاف الى ذلك أيضا أنه في حالة عدم وجود مثل هذا الالزام للافصاح عن المعلومات للقضاء على مشكلة وعدم تمثل المعلومات، فان ذلك قد يخلق حافزا للادارة لعدم النهوض بمشروعات استثمارية مربحة بدلا من قبولها وتمويلها باصدار المزيد من الأسهم في رأس المالة (Myers &)

الا أنه يمكن النظر الى دور المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية المنشورة كوسيلة للقضاء على وأو التخفيف من حدة، مشكلة عدم تماثل المعلومات. اذ يصبح أحد الأهداف الرئيسية للمعلومات المحاسبية المنشورة هو اتاحة الفرصة للمتعاملين في السوق المالية للتنبؤ بأثر الفرص الاستثمارية التي تنهض بها المنشأة على الربحية المتوقعة، وتمكين هؤلاء المتعاملين من تقييم أداء الادارة فيها يتعلق بتعظيم القيمة الاقتصادية للمنشأة ككل من خلال القرارات الاستثمارية والتمويلية، وليس فقط تعظيم نصيب المساهمين.

ومن التحليل أعلاه يمكن القول بأن التفاعل بين القرارات الاستثمارية والكيفية التي يتم بها التمويل تبرز الدور الذي يمكن أن تلعبه المعلومات المحاسبية المنشورة في ازالة (عدم تماثل المعلومات) بالشكل الذي يمكن معه زيادة كفاءة السوق المالية في تسعير حقوق الملكية والقروض، بما يحقق عدالة توزيع العوائد وهرجات المخاطرة بين فتات المستثمرين، وتفويت الفرصة على الادارة للسعي الى تعظيم نصيب المساهمين في عوائد المشروعات الاستثمارية بدلاً من تعظيم القيمة الاقتصادية للمنشأة ككل.

دور الادارة في المفاضلة بين الأساليب المحاسبية المديلة للقياس والافصاح في ظل الاقتراض: أشرنا فيها سبق الى دور المعلومات المحاسبية في التعاقدات المالية كوسيلة لحل مشكلة التعارض بين مصالح المقرضين من ناحية والمساهمين وادارة المنشأة من ناحية أخرى. اذ عادة ماتعتمد تلك التعاقدات على العديد من المقاييس التي تستخدم الأرقام المحاسبية مثل معدل تفطية فوائد الاقتراض، ونسبة المديونية، وذلك لغرض التحقق من انطباق الاشتراطات والقيود المفروضة على المنشأة من جانب المقرضين: ,Smith & Warner) 1979; Leftwich, 1983). Debt Covenants

وطبقا للمبادىء المحاسبية المتعارف عليها التي تصف قواعد قياس الأرقام المحاسبية والافصاح عنها في التقارير المالية المنشورة، فان هناك قدرا من المرونة تسمح لادارة المنشأة بالمفاضلة بين الأساليب المحاسبية البديلة عند اعداد تلك التقارير، مثل توافر الأساليب المبديلة لتحديد تكلفة المخزون السلعى أو استهلاك وتخفيض الاصول الثابتة وغيرها. وفي ظل استخدام القروض كمصدر من مصادر تمويل المشروعات الاستثمارية، فهناك دائم الحطورة بأن تتحيز الادارة عند المفاضلة بين تلك الأساليب المحاسبية البديلة بما يقلل فاعلية الاشتراطات المفروضة على المنشأة من جانب المقرضين. فكلم زادت نسبة الأموال المفترضة واقتربت المنشأة من نقض تلك الشروط، كلم توافرت المصلحة الذاتية للمنشأة لاختيار تلك الأساليب المحاسبية التي تؤدي الى تحسين ربحية المنشأة وزيادة القيمة الدفترية لصافي أصولها والتقليل من نسبة الملكونية في الفترة الحالية على حساب الفترات التالية.

مع ثبات جميع العوامل الاخرى، فانه يمكن القول بأنه كلها زادت نسبة المديونية، كلما توقعنا أن يقوم المديرين باختيار تلك الطرائق المحاسبية التي تؤدي الى تحويل أرقام الربح المحاسبية من الفترات المستقبلة الى الفترة الحالية(Watts & Zimmerman, 1986:216)

وتدلل نتائج بعض البحوث المتعلقة باختبار هذا الفرض على اتساقه مع الشواهد العملية (Dhaliwal, 1980; Zmijewski & Hagerman, 1981). ولذا يمكن القول أنه إذا كان للمعلومات المحاسبية المنشورة أن تلعب دورا فعالا في التعاقدات المالية كوسيلة لحل مشكلات الوكالة وتخفيض التكاليف المترتبة عليها ، فإن الأمر يتطلب التقليل من درجة المرونة المتاحة للإدارة في المفاضلة بين الأساليب البديلة للقياس والافصاح المحاسبي ، وخاصة تلك المؤثرة على المقايس المستخدمة عادة في التحقق من انطباق الاشتراطات التي تفرضها التعاقدات المالية .

الخلاصة

تتسق الكتابات المحاسبية في مجال دور المعلومات في المراحل المحتلفة لقرارات الموازنات الرأسمالية مع النظرة التقليدية لنظرية الإدارة المالية والتي تفترض انفصال القرار الإستماري عن القرار التمويلي . ويجيء ذلك تجاهلا للاتجاه المعاصر في غالبية الكتابات المألية في المسنوات الأخيرة والتي تبرز تفاعل تحليل القرار الإستثماري مع مصادر تمويل الفرصة الإستثمارية ، وضرورة الأخذ في الحسبان الأثر الناتج عن الاقتراض عند تطبيق معيار صافي القيار التارة عن المحتواض عند تطبيق معيار صافي القيار التارة .

ويترتب على سيادة تلك النظرة التقليدية في غالبية الكتابات المحاسبية في جال القرارات الإستثمارية قصورا في تناول دور المعلومات المحاسبية في ظل الاعتماد على الاقتراض كمصدر للتمويل . فإذا كان الهيكل التمويلي للمنشأة بمثل عاملا مؤثرا في مراحل اتخاذ القرار الاستثماري ، فانه يصبح ضروريا أن يمتد دور المعلومات المحاسبية لكي يتناول طبيعة المعلومات الملائمة التي تحتاجها تطبيق أساليب التقييم المشترك للاستثمار والتمويل ، ومتابعة تنفيذ تلك القرارات ، وكذلك توفير المعلومات الرقابية اللازمة للمتعاملين في السوق المالية على ضوء متغيرات قرار الاقتراض .

وقد استهدف البحث الحالي إلى أن يتناول بالتحليل أثر استخدام القروض كمصدر مصادر تمويل الفرص الإستمارية على دور المعلومات المحاسبية سواء للاستخدامات الادارية في مراحل التخطيط للقرار الإستنماري وتقييم أداثه ، أو للاستخدامات الخارجية للخرض اعداد القوائم المالية المنشورة . وفي الجزء الثاني من البحث فقد استعرضنا أرجه المقصور في معيار صافي القيمة الحالية باستخدام المتوسط المرجح لتكلفة الأموال بعد الضرية . وهو الشكل السائد لنماذج تقييم المشروع الإستئماري في الكتابات المحاسبية للخرض تعظيم ثروة المساهمين نظرا الاهمال الأثر على نسبة المديونية . وقد تبين من تحليل الفرار الإستثماري المتعدد الفترات ، اعتماد معيار صافي القيمة الحالية على سياسات تثبيت نسبة المديونية وبالتالي النمط المستخدم في سداد القروض ، وكذلك على السياسة المتبعدة في توزيع الأرباح . وفي الجزء الثالث من البحث تم استعراض الأساليب المقترحة في الكتابات المالية كبدائل لأسلوب صافي القيمة الحالية باستخدام المتوسط المرجح لتكلفة في الأموال بعد الضريبة ، من حيث الافتراضات التي تقوم عليها ، وطبيعة المتغينات التي تعدم عليها ، والأحوال التي تؤدي إلى تفاوت في النتائج المترتبة على تطبيقها .

وقد أظهرت نتائج التحليل في الجزء الرابع من البحث أنه إذا أخذنا في الحسبان التفاعل بين القرار الإستثماري والقرار التمويلي ، فإن ذلك يثير العديد من القضايا المرتبطة بدور المعلومات المحاسبية سواء بالنسبة لأهداف تلك المعلومات او طبيعة البيانات التي يلزم توفيرها للاستخدامات من جانب المنشأة أو من جانب المتعاملين في السوق المالية . ونلخص النتائج الرئيسية المستمدة من ذلك التحليل في النقاط التالية :

أولا : فيها يتعلق بهدف المعلومات المحاسبية ، فقد أظهر التحليل أن الاعتماد على الاقتراض كمصدر للتمويل بجعل من الضروري ألا يقتصر تقييم الفرصة الإستثمارية على مساهمتها في الاضافة إلى قيمة المنشأة ، وانحا يتعداه إلى الكيفية التي يتوزع بها العائد بين الأطراف المختلفة الممولة للمنشأة من مساهمين ومقرضين . وذلك يخلق دافعا ذاتيا من جانب المساهمين ولإدارة لمحاولة تعظيم نصيب المساهمين على حساب المقرضين من خلال اختيار المشروعات الإستثمارية ومصادر تمويلها . ويمثل ذلك احدى مشكلات الوكالة

Agency Problems التي يمكن للمعلومات المحاسبية أن تقوم بدور فعال في القضاء عليها ، وذلك عن طريق :

- ١- قياس المتغيرات التي يستخدمها المتعاملين للتحقق من انطباق الاشتراطات الواردة في التعاقدات المالية .
- القضاء على مشكلة (عدم تماثل المعلومات) المتاحة للمنشأة والمتاحة للمستثمرين
 الحارجيين .
- حفز ادارة المنشأة لكي تعمل على النهوض بأفضل القرارات الإستثمارية والتمويلية التي
 تتفق مع هدف تعظيم الثروة ، وتخفيض تكاليف الوكالة !

وتمثل تلك الأهداف امتدادا للدور الذي تلعبه المعلومات المحاسبية بالإضافة إلى دورها التقليدي في توفير المعلومات اللازمة لتسهيل عمليات اتخاذ القرارات والرقابة .

ثانيا : فيها يتعلق باحتياجات الأوجه المختلفة لعملية القرار الإستثماري والتمويلي للمعلومات المجاسبية ، فقد تبين من التحليل ضرورة أن يمتد حصر المعلومات التي بلزم توفيرها من المصادر المحاسبية لتسهيل عمليات اتخاذ القرارات الإستثمارية وتقييم أدائها إلى أن تشمل بالإضافة إلى التدفقات التشغيلية المترتبة على الفرصة الإستثمارية كها تناقش في الكتابات المحاسبية ـ المعلومات التالية :

- ١ ـ التدفقات النقدية المترتبة على الاقتراض.
 - ٢ ـ سياسات توزيع الأرباح على المساهمين .
- الآثار المتوقعة على التقييم السوقي لحقوق المساهمين والقروض نتيجة لقبول الفرصة
 الإستثمارية
- ع.رد فعل السوق المالية لتقييم الوفورات الناتجة عن خصم فوائد القروض من صافي
 الربح الخاضم للضريبة .
 - ٥ ـ تكاليف توفير البيانات الرقابية في ظل وجود مشكلات الوكالة .
- لنوسع في تحليل الانحرافات الناتجة عن تقييم الأداء الفعل للمشروع الإستثماري
 لكي تأخذ في الحسبان أثر العوامل السوقية الخارجة عن نطاق تحكم الإدارة على
 التدفقات النقدية الفعلية ، وأهمها عدم القدرة على تثبيت نسبة المديونية للمنشأة بعد
 قبول الفرصة الإستثمارية .

الحوامش

- (١) يراجع على سبيل المثال : Brealey and Myers, 1984: Ch.5,6 وهناك عددا من الدراسات التي تناولت مسجع الأساليب تقييم المشروعات الإستثمارية كها تمارس في الحياة العملية . يراجع على سبيل المثال :
- Scapens and Sale, 1981; Schall, Sundern and Geijsbeek, 1978, Gitman and Mercurio, 1982.
- ر ٢) يمود الفضل إلى اثارة الامتمام بهذه القضية في الكتابات المائية الى : (1974 Myers (1974 ، وتلي ذلك العجل المبتد من الدراسات البحثية في هذا المجال ، منها على سبيل المثال :

 Beranek, 1978; Hong and Rappaport, 1978; Haley and Schall, 1978; Rhee and McCarthy, 1982; Taggart, 1977.
 - (٣) يتضح ذلك من الكتابات التالية :

Miles and Ezzell, 1980; Greenfield, Randall and Woods, 1983; Boudreaux and Long, 1979; Haley and Schall, 1978.

- وقد أوضع Brigham and Tapley, 1985 اعتماد تلك النتيجة على افتراض عدم توقع صافي القيمة الحالية للمشروع الإستثماري من جانب المستثمرين في السوق المالية .
 - (٤) يراجع Brigham and Tapley, 1985 لتحليل أثر هذا الافتراض.
 - (٥) انظر اثبات ذلك أيضا في :

Beranek, 1978; Golbe and Schachter, 1985.

 (٦) يتفاوت الأسلوب الذي يمكن استخدامه - أو الذي يفترض أن تستخدمه المنشأة - لغرض تثبيت نسبة المديونية في حالة تعدد الفترات . يقارن على سبيل المثال بين تلك الأساليب التي يفترض اتباعها في الكتابات التالية :
 Myers, 1974;

Greenfield, Randall and Woods, 1983; Golbe and Schachter, 1985.

(Y) يتمشى هذا الافتراض مع التحليل الذي يقلمه : (Goibe and Schachter, 1985) .

(A) يراجع في ذلك : (A) يراجع في ذلك : (Golbe and Schachter, 1985 :56) . يراجع في ذلك : ويراعي هنا أن Golbe and Schachter على عرض الأثر على التغير في حجم المقروض دوريا ، وعلى حقوق المساهمين . وغند هنا بالتحليل لكي يشتمل الأثر على نسبة المديونية من فترة لأخرى في ظل الافتراضات عن سياسة توزيع الأرباح وذلك كيا يتضبع من المعادلة (15) .

 (٩) على الرغم من شيوع هذا الأسلوب في الحياة العملية ، فقد قويل بالعديد من الانتقادات في الكتابات المالية ، منها على سبيل المثال :
 (٩) على الميل المثال :

Haley and Schall, 1978; Boudreaux and Long, 1979; Miles and Ezzell,

(١٠) يلاحظ هنا أن البسط في الجزء الأول من الطرف الأيمن للمعادلة (16) وهو يعادل أيضا :
 X. (1-T) + D. T. + rB. T

 $= [X_t - D_t - rB_t] (1-T) + D_t] + rB_t$

والجزء الأول من تلك العلاقة أعلاء يمثل العائد لفئة المساهمين (L-T) (+(1-T)) (X-D،-rB) بينها يمثل الجزء الثاني من تلك العلاقات العائد لفئة المقرضين HB.

- (١١) يلاحظ هنا تشابه المعادلة (١٨) مع المعادلة (١٤) المشار اليها في الجزء السابق من البحث. ويراعى أن المعادلة (١٨) تفترض توافر المعلومات عن طبيعة مصادر تمييل المشروع ، وأن معدل المائد على حقوق المساهمين يأخذ في الحسبان المخاطرة التي يتمرض لها المساهمين نتيجة للاقتراض . ويوضح (.26) 1982 عليا المعادلة على تعلق والمسلمان المعادلة على نطاق واسع لتقييم الاستمارات العقارية .
- (١٧) يفترض في المعادلة (٢٠) اتباع نظرية (Modigliani and Miller, 1963) والفاتلة بأن الاقتراض يزيد من قيمة المنشأة السوقية بسبب الوفورات الضريبة من خصم مصروفات فوائد القروض من الربع الحاضع للضربية . ولكن في حالة اتباع نظرية (Miller, 1977) والقائلة بأن الاقتراض لا يؤثر على القيمة الاقتصادية للمشروع إذا أنتانا في الحسبان كلا من الضرائب على المنشأة والمضرائب الشخصية على المساهمين ، فإن المقادل (١٩) سوف يصبح مساويا للصفر . ولذلك فإن العلاقة (٢٠) تفترض ضمنيا أن معدل الضرائب الشخصية للمساهمين مساويا للصفر . ويتوقف صحة تطبيق طريقة القيمة الحالية المعدلة على صحة ذلك الافتراض .

لتحليل أثر كلا النظريتين على احتساب القيمة الحالية ، يراجع في هذا الشأن : Harris and) (Pringle, 1983)

- . (Belkaoui, 1980 : 14-19) : الثال المثال : (14-19)
- (١٤) يراجع في هذا الصدد على سبيل المثال : (Demski, 1980) .
 - . (Jensen and Meckling, 1976) : يراجع (١٥)
- . (Barnea, Haugen, and Senbet, 1985) : 137 يراجع (١٦)
- (١٧) يظهر التحليل الذي قدمه: (Rhee and McCarthy 1982) أهمية أن يأخذ المديرون في اعتبارهم عامل تحويل الثروة المحتمل Wealth transfer بين المساهمين والمقرضين عند اتخاذ القرارات الإستثمارية وتحديد الهيكل المتمويلي الأمثل .
 - . (Deakin and Maher, 1984 : 562 571) : الثال : (١٨) يراجع على سبيل المثال : (١٨)
 - (١٩) انظر الملحوظة رقم (١٢) أعلاه .
- (۲۰) يراجع في ذلك: (Myers, 1984; Myers and Majluf, 1984) ويتضبع من دراسة Logue) والمستجد على الإدارة (٢٠) يراجع في ذلك: (and Tapley, 1985) أن مشكلة عدم تماثل المعلومات الإستثمارية التي لها نمط معن لتحقق التدفقات النقدية ، إذا كان ذلك النمط يساعد على التقليل من حدة مشكلة عدم تماثل المعلومات وبالتالي تخفيض تكاليف الوكالة .

ويلاحظ أن مشكلة عدم تماثل المعلومات لا تعني بالضرورة أنه يتوافر للإدارة معلومات أفضل أو أكثر مما هو متاح للسوق المالية ، وإنما تعني أن الادارة يتاح لها بعض المعلومات التي تفيد في تحديد طبيعة المشروع الإستنماري والتي يجهلها المتعاملون في السوق . انظر في ذلك : (38: Barnea et al, 1985) .

المادر

Arditti, F.D. and Levy. H.

1977 "The Weighted Average Cost of Capital as a Cutoff Rate: A Critical Examination of the Classical Weighted Average." Financial Management (Fall): 24-34

Arnold, J., Carsberg, B. and Scapens, R.

1980 Topics in Management Accounting, Oxford: Philip Allan.

Barnea, S., Haugen, R. and Senbet, L.

1985 Agency Problems and Financial Contracting. Englewood Cliffs, N.J.:
Prentice-Hall.

Belkaoui, A.

1980 Conceptual Foundations of Management Accounting. Reading, Massachusetts: Addison-Wesley.

Beranek, W.

1978 "Some New Capital Budgeting Theorems." Journal of Financial and Quantitative Analysis (December): 809-823.

Boudreaux, K. and Long, R.

1979 "The Weighted Average Cost of Capital as a Cutoff Rate: A Further Analysis." Financial Management (Summer): 7-14.

Brealy, R. and Myers. S.

1984 Principles of Corporate Finance.(2nd ed.), New York: McGraw-Hill.

Brick, I. and Weaver, D.

1984 "A Comparison of Capital Budgeting Techniques in Identifying Profitable Investments." Financial Management (Winter): 29-39

Brigham, E. and Tapley, T.

1985 "Financial Leverage and the Use of the Net Present Value Investment Criterion: A Reexamination." Financial Management (Summer): 48-52.

Chambers, D., Harris, R. and Pringle, J.

1982 "Treatment of Financing Mix in Analyzing Investment Opportunities." Financial Management (Summer): 24-41.

Deakin, E. and Maher M.

1984 Cost Accounting, Homewood, 'IU.: R. Irwin.

Demski, J.

1980 Information Analysis. (2nd ed.), Reading, Massachusetts: Addison-Weslev.

Dhaliwal, D.

1980 "The Effect of the Firm's Capital Structure on the Choice of Accounting Methods." Accounting Review (January): 78-84

Dopuch, N., Birnberg, J. and Demskl, J.

1982 Cost Accounting - Accounting Data for Management Decisions. (3rd ed.), New York: Harcourt Brace Jovanovich.

Fama, E. and Miller, M.

1972 The Theory of Finance. New York: Holt, Rinehart, and Winston.

Gitman, J. and Mercuiro, V.

1982 "Cost of Capital Techniques Used by Major U.S. Firms: Survey and Analysis." Financial Management (Winter): 21-29.

Golbe, D. and Schachter, B.

1985 "The Net Present Value Rule and Algorithm for Maintaining a Constant Debt-Equity Ratio." Financial Management (Summer): 53-58.

Greenfield, R., Randall, M. and Woods, J.

1983 "Financial Leverage and the Use of Net Present Value Investment Criterion." Financial Management Analysis (December): 847-868.

Haley, C. & Schall, L.

1978 "Problems with the Concept of the Cost of Capital" Journal of Financial and Qualitative Analysis (December): 847-868.

Harris, R. and Pringle, J.

1983 "A Note on the Implications of Miller's Argument for Capital Budgeting." Journal of Financial Research (Spring): 13-24.

Hong, H. and Rappaport, A.

1978 "Debt Capacity, Optimal Capital Structure, and Capital Budgeting Analysis." Financial Management (Autumn): 7-11.

Jensen, M. and Meckling, W.

1976 "The Theory of the Firm: Managerial Behaviour, Agency Cost, and

Ownership Structure," Journal of Financial Economics (October): 306-359.

Kaplan, R.

1982 Advanced Management Accounting. Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall.

Leftwich, R.

1983 "Accounting Information in Private Market: Evidence from Private Lending Agreements." Accounting Review (January): 23-42.

Logue, D. and Tapley, T

1985 "Performance Monitoring and the Timing of Cash Flows." Financial Management (Autumn): 34-39.

Miles, J. and Ezzell, J.

1980 "The Weighted Average Cost of Capital, Perfect Capital Markets and Project Life: A Clarification." Journal of Financial and Quantitative Analysis (September): 719-730.

Miller, M.

1977 "Debt and Taxes." Journal of Finance (May) 261-275.

Modigliani, F. and Miller, M.

1958 "The Cost of Capital, Corporation Finance and the Theory of Investment." American Economic Review (June): 261-297.

1963 "Corporate Taxes and the Cost of Capital: A Correction." American Economic Review (June): 433-443.

Myers, S.

1974 "Interaction of Corporate Financing and Investment Decisions – Implications for Capital Budgeting." Journal of Finance (March): 1-25

1977 "Determinants of Corporate Borrowings." Journal of Financial Economics (November): 147-175.

Myers, S. and Mailuf, N.

1984 "Corporate Financing and Investment Decisions When Firms Have Informations That Investors Do Not Have." Journal of Financial Economics (June): 187-222. Myers, S.

1984 "The Capital Structure Puzzle." Journal of Finance (July): 474-499

Rhee, S. and McCarthy, F.

1982 "Corporate Debt Capacity and Capital Budgeting Analysis." Financial Management (Summer): 42-50.

Scapens, R. and Sale, J.T.

1981 "Performance Measurement and Formal Capital Expenditure Controls in Divisionalized Companies." Journal of Business Finance and Accounting (Autumn): 389-420.

Schall, L., Sundum, G. and/Gelisbeek, Jr., W.

1978 "Survey and Analysis of Capital Budgeting Methods." Journal of Finance (March): 281-287.

Smith, C. and Warner, J.

1979 "On Financial Contracting: An Analysis of Bond Covenants." Journal of Financial Economics (June): 117-161.

Taggart, R.

1977 "Capital Budgeting and the Financing Decision: An Exposition." Financial Management (Summer): 59-64

Watts, R. and Zimmerman, J.

1986 Positive Accounting Theory. Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall.

Zmijewski, M. and Hagerman, R.

1981 "An Income Strategy Approach to the Positive Theory of Accounting Standard Setting/Choice." Journal of Accounting and Economics (August): 129-149.



تَصِّدرعَن كليَة الأَدابُّ - جَامعَة الكوبيت وَصِّد التَحريثِين وَعِين مَدعة التَحريثِين مدعة المداحث ومدين مدعية المدارد مدينة المحاسن مدعية المدارد مدينة المحاسن مدعية المدارد مدينة المحاسة المحاسن مدعية المحاسنة الم

دولين غيلبة عضكمة العشن تجفيمت من التسامل وتعنى بنشر المؤمنوعات التي متعمد وفيمت الاست المستشقام الافسسام العيسلميّة لحيكانية الآواسيب

- تشبّن الابحثاث باللغتين العُربيّة والاسجسلينيّة ششوط أن لا يعتبل حسم البّحث عن (- ٤) مسمحكة معليوعتة من شهلاث سينغ
- الإنتناس والمستشرق الحوليات على اعصاء هنيئة الشدوس كليه الآواف فقط تبل لفيرهم من المشاهد والجامقات الامترك .
- سيرونيق بسيكل بعشب صلحصشا لسه سياللغسية العشوبينية وآبويا الاعتبرية الابتعث اول ۲۰۰ حسطامشية .
 - المؤلف (۳۰) شرحية مجياسيا .

الإشتراكات:

داخل الكوّية

فاهنداد: ٤ رك يوسانة والطلاب: ٧ ه.ت به رولاراً أمهيك ١٩٠ دولالاً امهيك الصفر سيسسات: ١١ د ك

شُمِنَ الرِيسَكَلَةُ : المُؤْمَرَادِ: ٥٠٠ قَلَى المُشْكَاتِدَةُ وَالصَّلَابِ ١٥٠٠ وَمَاسَ المُّمِنَّ الْجَهَلِ شَمِنَ الْجَهَلِدَالْسَنَوَى : المُؤْمَرَادِ: ١ و.ك اللاساتِدَةُ وَالصَّلَابِ: ٢ و.ك

معوجه المتراسلات الى: تُرْسِي هيئة تحسم برحد ليات كلية الآداب

ص.ب ۱۷۲۷ _ الحالدية

الكوئيت _ 72454

حالة القلق وسمة القلق لدى عينات من الملكة العربية السعودية

احمد خيري حافظ كلية الأداب ـ جامعة عين شمس احمد عمد عبدالخالق كلية الأداب ـ جامعة الاسكندرية

مقدمية

يطلق على القرن العشرين تسميات متنوعة وصفات عديدة، ومن أبرزها انه عصر القلق. وقد شاعت هده التسمية بعد أو وضع Auden وهو شاعر امريكي من اصل بريطاني، قصيدة شعرية تحمل عنوان وعصر القلق». وليس من اليسبر في الحقيقة ان نتئبت من ان درجة القلق قد ارتفعت في هذا القرن بالمقارنة الى القرون السابقة، ذلك أن مقاييس القلق . بالمعنى الاصطلاحي الذي تعرف به الآن له أي تكن متاحة ولا معروفة فيها سبق من قرون، ومن ثم فالمقارنة على اساس منهجي دقيق مستحيلة تقريبا. وفضلا عن ذلك فقد كانت مصادر القلق ومسبباته في القرون الماضية عديدة ومتباينة وعنيفة، فلقد مضى على الانسان حين من الدهر داهمته فيه كوارث شتى كالأوبئة والمجاعات والزلازل والبراكين والحوب. وعلى الرغم من أن هذه الكوارث وبخاصة الحروب لم تنته في هذا القرن، فقد أمكن التحكم في بعضها والتقليل من معدله كالأوبئة مثلا.

ومن هنا يفترض بعض علماء النفس (Cattell, 1966 a: 44) أن معدل القلق لم يزدد في هذا القرن بالقارنة إلى ما سبقه، ولكن درجة الانعصاب Stressأو الضغط هي التي ازداد معدلها الأن زيادة كبيرة، ذلك أن الحياة المعاصرة غاصة بالمواقف العصيبة والقرى أو الضغوط التي تفرض على الافراد: تدفعهم او تجذبهم، وقد يكون المزيد من الانعصاب او الضغط. . . . بمثابة حمل باهظ على الميكانيزمات التوافقية للإنسان، ولاشك ان الانعصاب مرتبط بالقلق، ولكنه يختلف عنه في بعض الجوانب.

ومن الضروري الاشارة الى أن عددا من المؤلفين وعلماء النفس والأطباء النفسيين يصفون

العقدين الأخيرين من هذا القرن بأنه عصر الاكتئاب (Costello, 1976: 1) وقد أطلق هذا الوصف إشارة إلى ما يواجه الانسان المعاصر من عزلة قاسية وفردية مسرفة وحواجز حادة وتباعد شديد وومسافات، اجتماعية واسعة بين الأفراد. ولاشك أن هناك تداخلا كبيرا بين القلق والاكتتاب، فاذا كان القلق ضيقا أو توجسا او خوفا متصلا بالمستقبل، فإن الاكتتاب «العصابي أو الاستجابي» ضيق وانقباض متصل بالماضي ومتأثر به أو استجابة له. ويذكر (Costello (1976: 1) أنه حيث لم يعلن احد نهاية عصر القّلق، فمن المفترض إذن اننا نعيش الآن في عصم كل من القلق والاكتئاب. وأيا كانت تسميات هذا العصر الذي نعيشه الآنّ فلاشكُ انه عَصَرَ الْانفعالات الحادة ومن بينها القلق. ولقد احتل القلق مكانا بارزا في التراث الانساني الماضي والحاضر. ومن أهم الدلائل على هذا الاهتمام بحثه على ضوءً علوم وتخصصات عدة اهمها: علم النفس والطب النفسي وما يتصل بها من تخصصات دقيقة تتناول جوانب محددة في القلق كالكيمياء الحيوية وعلم الدم وعلم العدد الصياء والطب السيكوسوماتي (النفسجسمي) وتخصص الأمراض الباطنة على اختلاف فروعه. كها اهتم ببحث مشكلة القلق كل من الفلسفة والأدب والفن والموسيقي والدين وغير ذلك من تخصصات وانساق علمية.

وقد ميز علماء النفس ـ على اختلاف وجهات نظرهم ـ بين أنواع فرعية أو مجالات خاصة أو طائفة من المواقف التي يبرز فيها القلق بصورة واضحة، منها قلق الموت وقلق الامتحان وقلق الجنس وقلق التّحدث امام جمهور (عبدالخالق، ١٩٨٧ أ: ٣١ ـ ٣٣). ومن ناحية اخرى لقي تقسيم القلق بوجه عام الى حالة State والى سمة Trait اهتماما كبيرا من علماء النفس، وكان (Cattell (1966 b. 356 في أوائل الستينات هو أول من قدم هذين المصطلحين. اما (1 :1983 Spielberger et al (1983 من طور هذين المفهومين.

ويحكن ان ننظر الى حالات الشخصية بوجه عام على أنها قطاعات مستعرضة مؤقتة او عابرة في تيار حياة الفرد، واوجاع انفعالية تعبر عن حالات الشخصية. وتوجد الحالة الانفعالية في لحظة محددة من الزمن، وعند مستوى معين من الشدة. وتتميز حالات القلق بمشاعر ذاتية تتضمن التوتر والخشية والعصبية والانزعاج، كما تتصف بتنشيط الجهاز العصبي الذاتي (الأثونومي) وزيادة تنبهه. وعلى الرغم من ان حالات الشخصية مؤقتة وسريعة الزوال غالبا فإنها يمكن أن تعاود وتتكرر عندما تثيرها منبهات ملائمة، ومن المكن أيضا أن تبقى زمنا إضافيا عندما تستمر الظروف المثيرة لها. وعلى العكس من الطبيعة المؤقتة او العابرة للحالات الانفعالية فمن الممكن ان نتصور سمات الشخصية على انها خصائص مستقرة وثابتة نسبيا لدى الفرد، وتظهر فيها فروق ثابتة نسبيا بين الناس في التهيؤ لإدراك العالم بطريقة معينة وفي الميل الى الاستجابة او السلوك بأسلوب خاص له انتظام يمكن التنبؤ به (Spielberger et al, 1983: 1) . وتشير سمة القلق الى فروق فردية ثابتة نسبيا في الاستهداف للقلق، اي فروق بين النس في الميل الى ادراك المواقف العصبية على انها خطرة أو مهددة، والاستجابة لمثل هذه المواقف بزيادة في شدة ارجاع حالة القلق لديهم. وقد تعكس سمة القلق كذلك الفروق الفردية في التكرار والشدة، عن طريقها يمكن الكشف عن حالات القلق في الماضي، كها تعكس احتمال ان يُخْبر الفرد أو يعاني من سمة القلق في المستقبل. وكلها كانت سمة القلق اقوى زاد احتمال ان يُخْبر الفرد أو يعاني من ارتفاعات اشد في حالة القلق في المواقف التي تتضمن تهديدا (1 -1983) الفرد في المحظة الراهنة او في موقف خاص وعدد، بينها تدل سمة القلق على المتخلصة الراهنة او في موقف خاص وعدد، بينها تدل سمة القلق على المشخصية.

ولقد وضع (1:883) Spielberger et al (1983: 1) خدهما حالة القلق، بينها يقيس الأخر سمة القلق لدى الراشدين، ولهذين المقياسين ثبات وصدق مرتفع. وقد ترجمت هذه القائمة الى اكثر من ثلاثين لغة ، وقام عبدالخالق (١٩٨٤) بترجمة الطبعة الأخيرة المنقحة الصادرة عام ١٩٨٣) الى اللغة العربية، واختبر بها عينات مصرية ، واستخرج معاملات ثباتها وصدقها. وتشير كل من المعالم السيكومترية والنتائج المستخرجة من عينات من بلاد كثيرة الى ان قائمة القلق: الحالة والسمة تعد اداة واعدة ومامولة ، وهو الأمر الذي شجعنا على استخدامها في دراسة جديدة على عينات عربية الحرية السعودية .

هدف الدراسة

تهدف الدراسة الى تحقيق عدة أهداف من بينها بيان مدى كفاءة قائمة القلق: الحالة والسمة لدى تطبيقها على عينات سعودية يفترض انها سوية، وكذلك اتاحة بعض البيانات السيكومترية الأساسية لهذا المقياس، كمعامالات الثبات والصدق والمتوسطات والانحرافات المعيارية. ويمكن أن تعد نتائج هذا البحث تمهيدا لاستخراج معايير للمقياس ذاته على عينات سعودية متنوعة، ولا يخفى ما لذلك من أهمية نظرية وتطبيقية، في مجالى البحوث الإمبيريقية والاستخدام الاكلينيكي للمقياس بوصفه اداة جيدة يمكن أن تسهم في عملية التشخيص.

ط بقة البحث

الهيئة: اجريت هذه الدراسة على مجموعات من الطلاب والمدرسين، وجميعهم ممن مجملون الجنسية السعودية، تم اختيارهم من كليات ومدارس مدينة الرياض. وأن الزعم بان اختيار هذه الهيئات قد تم على اساس عشوائي ليس له ما يسوغه، فقد وقع الاختيار عليها تبعا لما هو متاح لنا منها، بوصفنا باحثين اجنبين في هذا القطر الشقيق. وتشتمل عينة البحث على العينات الفرعية الأربع الآتية: أولا _ طلبة الجامعة: تم اختيارهم من جامعتي الملك سعود والإمام محمد بن سعود الاسلامية، وهما الجامعتان الوحيدتان بمدينة الرياض، وضمت هذه العينة طلبة ذكورا من كليات التربية والعلوم الاجتماعية والدعوة والإعلام، ومن أقسام علم النفس والتاريخ والجغرافيا والإعلام. ووصل المجموع الكلى لعينة طلاب الجامعة ١٩٦ طالبا، وكان متوسط اعمارهم ۲۱٫۸ بانحراف معیاری قدره ۲٫۱ عاما.

ثانيا ـ طلبة المرحلة الثانوية: وقد وقع الاختيار على ثلاث مدارس ثانوية بمدينة الرياض، وهي مدرسة الملك عبدالعزيز الثانوية ومدرسة العارض الثانوية ومدرسة بدر الثانوية. وشمَّلت الدراسة طلبة من السنتين الثانية والثالثة بقسميها العلمي والأدبي، ووصل المجموع الكلي لهذه العينة ١٢٢ طالبا، وكان متوسط اعمارهم ١٨,٥، بانحراف معياري قدره ۲٫۵ عاما.

ثالثا _ طالبات المرحلة الثانوية: اختيرت مدرسة البنات الثانوية السادسة بجدينة الرياض، وضمت العينة طالبات من السنتين الثانية والثالثة بقسميها الأدبي والعلمي، ووصل المجموع الكلي للطالبات الي ١١٦ طالبة، وكان متوسط اعمارهن ١٨,٢، بانحراف معیاری قدره ۱,۳ عاما.

رابعا: المدرسون ومديرو المدارس: تمثل هذه العينة جميع المدرسين الملتحقين بدبلوم التوجيه والإرشاد الطلابي بجامعة الإمام محمد بن سعود الاسلامية، وجميع مديرو المدارس الابتدائية والمتوسطة الملتحقين بدورة تدريبية بكلية التربية جامعة الملك سعود، فضلا عن مجموعة اخرى من المدرسين العاملين بمدينة الرياض، ويلاحظ أن هذه العينة تضمّ مدرسين ومديرين من معظم المناطق التعليمية بالمملكة . ووصل المجموع الكلى لهذه العينةُ الي ٨٦ مفحوصا، وكان متوسط اعمارهم ٣٣,٥ بانحراف معياري قدره ٢,٧ عاما.

ويبين الجدول التالي بعض خصائص العينات المستخدمة.

جدول رقم (١) حجم عينات الدراسة (ن) والمتوسط (م) والانحراف المعياري (ع) لأعمارها

لعمر	العمر		7. 11
ر ع	٢	ن	العينة
۲,۱	۲۱,۸	197	١ ـ طلبة الجامعة
۲,٥	14,0	177	٢ ـ طلبة الثانوي
١,٣	۱۸,۲	711	٣ ـ طالبات الثانوي
٦,٧	77,0	AY	٤ ـ المدرسون والمديرون
		710	المجموع الكلي

الاداة: استخدمت قائمة القلق (الحالة والسمة) من وضع وسبيلبيرجرى وزملائه، وهي الطبعة المنقحة الصادرة عام ١٩٨٣ (الصورة ي)، وقد طبقت النسخة التي ترجم بنودها وأعدها عبد الخالق (١٩٨٤). وتشتمل هذه القائمة على مقياسين فرعيين وهما: حالة القلق وسمة القلق، ويضم كل مقياس فرعي عشرين بندا، يجاب عن كل منها بالاختيار من بين اربعة بدائل Alternatives وهي في مقياس حالة القلق كها يلي: ولا مطلقا، الى حد ما، بدرجة متوسطة، كثيرا جداه. أما مقياس سمة القلق فيتضمن البدائل الآتية: وأبدا تقريبا، احيانا، كثيرا، دائها تقريبا، وقد ظهر ان لهذه القائمة ثباتا وصدقا مرتفعين على عينات مصرية، كها كشف المقياسان الفرعيان (الحالة والسمة) عن ارتباط متبادل مرتفع (عبدالخالق، ١٩٨٤).

التطبيق: طبقت قائمة القلق في مواقف قياس جمية على مجموعات تراوح عدد افرادها بين ٢٠ ، ٢٠ مفحوصا. وكانت جلسات التطبيق تبدأ بتقديم موجز لموقف القياس، وقدم مقياس حالة القلق أولا يليه مقياس سمة القلق. وكان المفحوصون ينبهون الى ضرورة التفرقة عند الإجابة بين مقياس الحالة والسمة كها هو وارد في تعليمات كل منها. واستغرقت الاجابة عن الصورتين حوالي ربع ساعة، ومع ذلك فتجدر الإشارة الى أن القائمة بصورتيها كانت تطبق دون حدود زمنية.

ويهمنا أن نشير إلى القائمين بالقياس أو الفاحصين في جلسات التطبيق، وفيا يختص بعينات الذكور قام بتطبيق القياس على طلبة الجامعة وبعض أفراد عينة المدرسين، الباحثين القائمين على هذه الدراسة (اثنان)، أما طلبة المدارس الثانوية الذكور فقد طبق المقياس عليهم بوساطة اربعة من طلاب الدارسات العليا الملتحقين بالدبلوم الحاص للتوجيه والارشاد الطلابي بجامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية. وفيا يختص بطالبات المدارس الثانوية فقد طبق المقياس عليهن من قبل احدى طالبات الدراسات العليا المسجلة لمدرجة الدكتوراه في علم النفس، وغني عن البيان أن طالبة الدكتوراه هذه والطلاب الأربعة بدبلوم التوجيه والارشاد، وهم من ساهموا في تطبيق القياس، قد تلقوا تدريبا كافيا بهذا الحصوص.

التحليل الإحصائي: استخرجت المتوسطات والانحرافات المعيارية للدرجات الخام، كما استخدم اختبار وت) لبيان دلالة الفروق بين متوسطات مختلف المجموعات، وحسب معامل ارتباط «بيرسون» بين الدرجات الخام.

لنتائج

من آلأهمية بمكان .. بادىء ذي بدء ـ ان نعرض لمعاملات ثبات قائمة القلق على عينة سعودية، فقد طبقت القائمة على عينة من طلبة الجامعة السعودييين (ن = ١٧)، ثم أعيد تطبيقها بعد اسبوع واحد، وحسبت معاملات الارتباط (معاملات الاستقرار) بين التطبيقين، وفيا يلي نتيجة هذه الخطوة:

> معامل استقرار حالة القلق ٥٥,٠ معامل استقرار سمة القلق ٥٩,٠

ومن الملاحظ ان معامل استقرار مقياس حالة القلق يقع في الحدود المتوقعة والتي كنا مضمت عنها الدراسات السابقة، فقد تراوحت معاملات الاستقرار لمقياس حالة القلق كما طبق في صورته الأصلية على عينات أمريكية، بين ٣٠, ١٠ ، ٢، ٢، ٢، ١٩٥٤ (Spielberger et al ', ٢، ٢، ٢، ٢، ٢، ٢، ٢، ٢٠ (Spielberger et al ', ١٩٠٥ (المجمع في المعامل المعامل استقرار المقياس الفرعي ذاته كيا طبق على عينات مصرية الى ١٩٥٨ (المدى المذكور، ٤٧، ١٤٠ (١٩٥٨). ويلاحظ ان كل هذه المعاملات على العينات الأمريكية والمصرية والسعودية منخفضة، ولكن هذا الانخفاض امر متوقع، لأن المقياس الصادق لحالة القلق يجب أن يعكس تأثير الموامل المتقرار مقياس سمة القلق على العينة السعودية (٥، ١) فيعد اقل قليلا من نظيره في المتقرار مقياس سمة القلق على العينة السعودية (٥، ١) فيعد اقل قليلا من نظيره وي (عبدالخالق، ١٩٥٤) وعلى الرغم من ذلك فإن استقرار مقياس سمة القلق كما ظهر (عبدالخالق، ١٩٨٤)، وعلى الرغم من ذلك فإن استقرار مقياس سمة القلق كما ظهر من تطبيقه على عينات سعودية (حوالي ٢، ١) يعد مقبولا في هذه المرحلة المبكرة من مراحل على عينات سعودية (حوالي ٢، ١) يعد مقبولا في هذه المرحلة المبكرة من مراحل على عينات سعودية (حوالي ٢، ١) يعد مقبولا في هذه المرحلة المبكرة من مراحل على عينات سعودية (حوالي ٢، ١) يعد مقبولا في هذه المرحلة المبكرة من مراحل على العينات سعودية (حوالي ٢، ١) يعد المقياس على عينات سعودية (حوالي ٢، ١) يعد القياس على عينات سعودية (حوالي ٢، ١) يعد القياس على عينات سعودية (حوالي ٢، ١) يعد المقبولا في هذه المرحلة المبكرة من مراحل على العيات سعودية العلى العداد المقياس على عينات سعودية (حوالي ٢، ١) يعد المولة المتحدية (دوالي ١٠ ١٠) وعلى المتحدية (دوالي ١٠ ١) عدد المتحدية (دوالي ١٠ ١٠) وعلى المتحدية (دوالي ١٠ ١٠) وعلى المتحدية (دوالي ١٠ ١) عدد المتحدية (دوالي ١٠ ١٠) عدد المتحدية (دوالي ١٠ ١٥ ١٠) عدد المتحدية (دوالي ١٠ ١٠) عدد المتحدد المتحد

ومن ناحية أخرى قمنا بتقدير صدق قائمة القلق بطريقتين أولها: الارتباط بين المقياس الفعاليه مقياس الفعاليه المقادمة، وثانيهها: الارتباط بين المقياسين وعلك خارجى هو قياس الفعاليه الاجتماعية. وفيها تختص بالارتباط بين المقياسين الفرعيين: الحالة والسمة، فإن الافتراض الأساسي هنا هو أنه على الرغم من أن النظرية التي يعتمد عليها المقياس تميز بين الحالة والسمة في القلق، فإنه لا يمكن إغفال حقيقة أن المقياسين يقيسان جانبين لمفهوم واحد هو القلق، ويتوقع أن من يحصل على درجة مرتفعة في أحدهما يميل الى الحصول على درجة مرتفعة في أحدهما يميل الى الحصول على درجة مرتفعة في الآخر والعكس صحيح. وبيين جدول (٢) الارتباط بين المقياسين.

جدول رقم (۲) معاملات الارتباط بين مقياس القلق: الحالة والسمة لدى اربع عينات سعودية

معاملات الارتباط	ن	العينات
## ', o V 9	197	طلبة جامعة
** *, 7.00	177	طلبة ثانوي
** *,017	777	طالبات ثانوي
** ·,oVY	۸۲	مدرسون
** · , o Y o		وسيط الارتباطات

^{**} جوهري عند مستوى ١٠,٠١

ويلاحظ من جدول (٢) ان جميع الارتباطات موجبة جوهرية (عند مستوى ١٠,٠١) بين المقياسين الفرعيين: الحالة والسمة لدى اربع عينات سعودية، ويعد ذلك دليلا قويا على صدق المقياسين. وتتسق هذه النتيجة مع الدراسات السابقة على عينات امريكية فقد ظهر ان وسيط الارتباطات بين المقياسين هو ٦٥ , • (Spielberger et al, 1983: 15)، كما اتضح ان وسيط الارتباط بين المقياسين على عينات مصرية بلغت ثلاث عشرة عينة هو ٠,٦٥٥ (عبدالخالق، ١٩٨٤: ٣٢). وتكشف كل هذه المعاملات عن صدق مرتفع للمقياسين الفرعيين: حالة القلق وسمة القلق. اما الطريقة الثانية التي اتبعت لتقدير صدق مقياسي القائمة، فهو تقدير ارتباطهما بمقياس الفعالية الاجتماعية، وهذا المقياس من اعداد حافظ (١٩٨٥)، ويتمضن ثلاثة مقاييس فرعية هي:

- ١) فقدان المعنى Meaninglessness
- Y) الانعزال الاجتماعي Social isolation Anxiety
 - ٣) القلق

ويشتمل كل مقياس فرعي على سبعة بنود، يجاب عن كل منها على اساس خمسة بدائل كما يلي: . . لا مطلقا، نادرا، احيانا، كثيرا، دائها، وقد اوضحت الدراسات التي اجريت على هذا المقياس، على عينات سوية ومرضية من البيئة السعودية، أن لهذا المقياس ثباتا وصدقا مقبولين، وقد طبق مقياس حالة القلق ومقياس سمة القلق مع المقياس الفرعي للفلق المشتق من مقياس الفعالية الاجتماعية في جلسة قياس جمعية واحدة على ٣٣ طالبا جامعيا. ويبين جدول (٣) الارتباط بين المقياسين.

جدول رقم (۳) معاملات الارتباط (ر) بين مقياس القلق: الحالة والسمة والمقياس الفرعي للقلق المشتق من مقياس الفعالية الاجتماعية

J	المقياسان
** ,078	حالة القلق / مقياس القلق المشتق من الفعالية الاجتماعية
## ', EA\	سمة القلق / مقياس القلق المشتق من الفعالية الاجتماعية

^{}** جوهري عند مستوى ١٠,٠

وتشير معاملات الارتباط الجوهرية الواردة في جدول (٣) الى صدق مقبول لقائمة القلق على عينات القلق: الحالة والسمة. ومن هنا يمكن القول بان الادلة على صدق قائمة القلق على عينات سعودية تتوافر عن طريقين، اولها: الارتباط بين مقياس القلق: الحالة والسمة، وثانيهها: الارتباط بين هذين المقياسين ومقياس الفلق المشتق من مقياس الفعالية الاجتماعية، مما يشير الى أن استخدام قائمة القلق في البيئة السعودية يمكن أن يكون أمراً واعداً ومأمولاً. ومع ذلك فان الاثبات الحق لصدق هذا المقياس في البيئة السعودية لابد أن يتوافر عن طريقين هما:

أ _ التحليل العاملي لبنود المقياس.

ب ـ استخراج الفرّوق بين مجموعات محكية Criterion groups معروفة الخصائص سلفا، مثل العينات السوية والمرضية .

ويخرج هذا التخطيط عن هدف هذه الدراسة، ويتعين ان نوصي الباحثين النفسيين السعوديين بضرورة اجراء مثل هذه الدراسات مستقبلا. ويبين جدول (٤) بعض المعالم السيكومترية الأساسية لمقياسي القائمة كها طبقت على اربع عينات من المملكة العربية السعودية.

جدول رقم (\$) المتوسطات (م) والانحرافات المعارية (ع) لمقياسي القلق: الحالة والسمة كها طبقت على عينات سعودية

قلق	سمة ال	حالة القلق		العينات
ع	٢	٤	٢	العيبات
٧,٤٠	٤٠,٠٥	۸,۱۰	40, VO	طلبة جامعة
۸,۰٦	81,18	A, Vo	47,09	طلبة ثانوي
۸, ٤٨	88,98	9,91	٣٨,٣٨	طالبات ثانوي
٧,٨٥	77,79	9,74	44,41	مدرسون

ويوضح فحص جدول (٤) ان اقل درجة في مقياسي حالة القلق وسمة القلق حصلت عليها عينة المدرسين، وهذا أمر متوقع ويتسق مع نتاثج دراسة مصرية على المدرسين (عبدالخالق، ١٩٨٤: ٣٧) ويمكن تفسير ذلك بان المدرسين - بالمقارنة الى بقية المجموعات ـ يمكن ان يعدوا اكثر استقراراً، نظرا لكونهم يعملون، كها أنهم انتهوا من مرحلة المدراسة بما يصاحبها من قلق، ويلاحظ كذلك أن عينة المدرسين اكبر المجموعات السعودية في هذه المدراسة عمراً (انظر جدول ١)، ويقع متوسط أعمارهم (م = ٣٣,٥) حول اكبر مرحلة خالية من القلق (44) (Cattell, 1966 a: 44).

ومن ناحية اخرى فإن أعلى المتوسطات في مقياس القلق: الحالة والسمة حصلت عليها عينة طالبات الثانوي. وتتفق هذه النتيجة مع النتاقع التي أسفرت عنها الدراسات السابقة لا في قائمة القلق فحسب: Simon & Thomas, 1983: 200; Spielberger et al, 1983: فحسب: 3؛ (عبد الخالق، ۱۹۸٤ بل كذلك في مقاييس القلق الأخرى والعصابية وسوء التوافق، اذ انضح أن للإناث درجات اعلى في مقاييس هذه الابعاد (عبد الخالق، ۱۹۸۷ بل 1۹۸۷ .

ثم طبق اختبار (ت» بوصفه مقياسا للفروق بين متوسطات العينات السعودية الأربع، وكشفت معظم المقارنات عن فروق جوهرية احصائيا، ويبين جدول (٥) نتائج هذا التحليل.

جدول رقم (٥) الفروق بين متوسطات العينات السعودية على اساس اختبار دت،

	قيم	(ت)	
المقارنة بين عينتين	حالة القلق سمة القلق		
طلبة الجامعة / طلبة الثانوي	٠,٤١	٠,٨٤	
طلبة الجامعة / طالبات الثانوي	** ٣,٣٧	** 0,7Y	
طلبة الجامعة / المدرسون	** 8,17	** 0, TA	
طلبة الثانوي / طالبات الثانوي	* 7,87	## £,07	
طلبة الثانوي / المدرسون	** Y, 9A	## £, Y*	
طالبات الثانوي / المدرسون	** 7,48	** V, ٣٦	

[#] جوهري عند مستوى ٥٠,٠٥

^{**} جوهري عند مستوى ١٠,٠

ويتضح من جدول (٥) ان الفروق بين طلبة الجامعة وطلبة الثانوى غير جوهرية في مقياس القلق: الحالة والسمة، ويمكن ان تفسر هذه النتيجة على ضوء امرين هما: كلتا المجموعين ذكور، والفروق العمرية بينها غير كبيرة، ذلك أن متوسط اعمار طلبة الجامعة هو ٢٠,١ ± ٢١,٨ عاما، على حين ان متوسط اعمار عينة طلبة الثانوي هو لمرب ١٩,٥ عاما، (انظر جلول ١). ومن ناحية اخرى فان الفروق جوهرية بين طالبات الثانوي (وهي عينة الإناث الوحيدة في هذه الدراسة) وبقية المجموعات الثلاث طالبات الثانوي (وهي عينة الإناث الوحيدة في هذه الدراسة)، ويفسر ارتفاع درجات الإناث في مقياس القلق: الحالة والسمة بالمقارنة الى الذكور على ضوء الفروق الجنسية في الإناث في مقياس القلق : الحالة والسمة بالمقارنة الى الذكور على ضوء الفروق الجنسية في الإستعداد للعصاب والقلق وسوء التوافق، والتي اثبتتها كثير من الدراسات السابقة (عبدالحالق، ١٩٨٤ من ناحية، وفي نتائج قائمة القلق التي نحن بصدها من ناحية اخرى (عبدالحالق، ١٩٨٤ عمرة المستعدة في القلق خلافا غير قليل، ويمكن ان نعدد على الأقل اربع وجهات للنظر كها يلي:

١ ـ ترجع بعض البحوث الفروق الجنسية في القلق الى عوامل وراثية .

٢ - نعزوها بحوث اخرى الى العوامل الاجتماعية المتصلة بعملية التنشئة الاجتماعية.
 ٣ - التفاعل بين عوامل الوراثة والبيئة.

 ع. استعداد الاناث ـ بدرجة اكبر من الذكور ـ للاعتراف بالقلق على ضوء الدور الاجتماعي المنوقع منهن.

ومن غير المقبول أن تفسر الفروق بين طالبات الثانوي وبقية المجموعات الثلاث في هذه المدراسة وكلهم من الذكور، على ضوء متغير العمر، ذلك أن الفروق بين متوسط اعمارهن ومتوسط اعمار طلبة الثانوي غير جوهرية، وكذلك الفرق بين متوسط اعمارهن ومتوسط اعمار عينة طلبة الجامعة غير كبيرة (انظر جدول ١)، ولكن الفرق بين متوسط اعمارهن وأعمار عينة المدرسين هو الفرق الجوهري الوحيد، ومع ذلك فإن تفسير ارتفاع درجتي القلق لدى الإناث بالمقارنة الى الذكور على ضوء الفروق الجنسية افضل كثيرا - في هذه الدراسة حدر تفسيره على اساس الفروق العمرية. كما اسفرت نتائج هذه الدراسة عن أن لعينة المدرسين اقل متوسط للدرجات بين العينات الأربع في مقياس القلق: الحالة والسمة (نظر جدول ٤)، وقد ظهر كذلك أن جميع الفورق جوهرية (عند مستوى ١٠,٠) بين متوسط درجتي عينة المدرسين ودرجتي جميع العينات الثلاثة الأخرى: طلبة الجامعة، طلبة الثانوي، طالبات الثانوي (انظر جدول ٥)، ويتسق حصول المدرسين السعوديين على أقل متوسط في مقياسي القلق: الحالة والسمة مع دراسة سابقة على المدرسين المصريين (عبدالخالق، ١٩٨٤ لاتراك العربة بين المدرسين وبقية المجموعات، اذ يقع المدرسون في المرحلة على ضوء المفروق العمرية بين المدرسين وبقية المجموعات، اذ يقع المدرسون في المرحلة بين المدرسين وبقية المجموعات، اذ يقع المدرسون في المرحلة على ضوء المفروق العمرية بين المدرسين وبقية المجموعات، اذ يقع المدرسون في المرحلة على ضوء المفروق العمرية بين المدرسين وبقية المجموعات، اذ يقع المدرسون في المرحلة

الممرية الخالية نسبيا من القلق (Cattell, 1966 a: 44) بالنسبة الى بقية المجموعات. ومن ناحية اخرى يمكن القول بان الظروف الاجتماعية التي تهيىء الفرد للمعاناة من القلق لدى المدرمين تعد اقل من نظيرتها عند بقية المجموعات الثلاث وهم عينات طلاب في مرحلة الدراسة الثانوية او الجامعية، بما يصاحب الأخيرة من قلق وتوتر.

ومن الأهمية بمكان أن تقدر الفروق الحضارية في قائمة القلق بين العينات السعودية الواردة في هذه الدراسة وعينات من جنسيات أخرى، وقد وقع الاختيار على الجنسيتين الامريكية والمصرية. والسبب في هذا الاختيار هو أن القومية الأمريكية هي التي وضع المقياس اصلا لتقدير القلق لدى عينات مسحوبة منها، وقد رجعنا الى المعايير الأمريكية الواردة في دليل تعليمات المقياس (Spielberger et al , 1983: 5) وبدهي ان المقياس طبق على العينات الامريكية من قبل واضعيه _ في صورتة الانجليزية. اما اختيار العينات المصرية لمقارنتها بنتائج تطبيق المقياس على العينات السعودية فقد تم لهذه الأسباب:

١ _ هناك قدر غير قليل من التشابه الحضاري بين الجنسيتين المصرية والسعودية.

- صورة القائمة المطبقة على المصريين والسعوديين واحدة، وهي طبعة عام ١٩٨٣، وقد
 استخدمت ترجمة البنود ذاتها في الدراستين.

لم يصل الى علمنا دراسة أخرى منشورة أجريت على عينات عربية غير مصرية باستثناء
 دراسة (1985: 1984) Saigh على عينات لبنانية ، ولكن هذه الدراسة الاخيرة تتصف بما يلى :

- أ_ استخدمت صورة مبكرة من قائمة القلق: الحالة والسمة (طبعة عام ١٩٦٨)، بينها استخدمنا _ مع العينة السعودية _ الطبعة الحديثة المنشورة عام ١٩٨٣. وهناك اختلافات جوهرية بين الصورتين في كل من بنية المقياس وينوده، ومن ثم فالمقارنة غير سليمة.
- لدراسة وفيليب صايغ، هدف خاص يتلخص في المقارنة بين درجة القلق لدى اللبنانيين قبل الاجتياح الإسرائلي لبيروت الغربية مباشرة، وبعد انسحاب القوات الإسرائيلية وغيرها منها، ولم يهدف الى استخراج معايير للمقياس على عينات كبيرة الحجم.
 - ج _ العينات في هذه الدراسة غير كبيرة الحجم نظراً لهدفها المحدود.

وعلى الرغم مما تقدمه مثل هذه المقارنات الحضارية الكمية من إغراءات شديدة، فانه يجب التحوط والحفر الشديدين في هذا المجال، ذلك ان مثل هذه المقارنات تواجه مشكلات جمة من نواح عدة، وامثلتها الصعوبات المتصلة بترجمة بنود المقياس، واختلاف دلالة البنود من حضارة الى اخرى، وغير ذلك من المشكلات المنهجية التي تواجه البحوث الحضارية المقارنة بوجه عام، مما يعوق امكان التعميم على اساس من هذه المقارنات. ولكن تجدر الاشارة الى أن ترجمة بنود مقياس القلق: الحالة والسمة من الانجليزية الى العربية المنافقة الم

جدول رقم (٦) الفروق بين متوسطات العينات السعودية وكل من العينات الأمريكية والمصرية على اساس اختبار (ت)

(ت)	قيم ا				
سمة القلق	حالة القلق	العينات			
** T, A*	1,47	طلبة جامعة: سعوديين / امريكيين			
** A, TA	** 17,71	طلبة جامعة: سعوديين / مصريين			
1,77	17,0 **	طلبة ثانوي: سعوديين / امريكيين			
** 0, 71	** 7, "	طلبة ثانوى: سعوديين / مصريين			
## 7, 49	## Y,A%	طلبات ثانوي: سعوديات / أمريكيات			
1,77	1,47	طالبات ثانوي :سعوديات / مصريات			
## 1,77	** 1*,9	مدرسون: سعوديون / عاملون امريكيون			
## T, OA	** ", 1"	مدرسون : سعوديون / مصريون			
	1	1			

^{**} جوهري عند ١٠,٠

ومن النظر الى جدول (٦) نلاحظ ان جميع الفروق بين متوسطات العينات جوهرية (عند مستوى ٩٠,٠) باستثناء المقارنات الاربع التالية:

- ١ ـ طلبة الجامعة السعوديين والامريكيين (حالة القلق).
- ٢ _ طالبات الثانوي السعوديات والمصريات (حالة القلق).
 - ٣ ـ طلبة الثانوي السعوديين الأمريكيين (سمة القلق).
- ٤ ـ طالبات الثانوي السعوديات والمصريات (سمة القلق).

ونظراً لأن المقارنات الأربع السابقة، غير جوهرية، فيمكن ان نعد متوسطات العينات الواردة في هذه المقارنات لا تختلف اختلافا جوهريا بعضها عن بعض. وليس من السهل ان نقدم تفسيرا لعدم جوهرية الفروق بين المجموعات في المقارنات الاربع السابقة، اذ تضم طلبة الجامعة وطلبة الثانوي وطالبات الثانوي، السعوديين والأمريكيين والمصريين في كل من مقياسي حالة القلق وسمة القلق. ومن ناحية اخرى فإن عدد قيم وت، الجوهرية يفوق غير الجوهرية فقد بلغت الفروق الجوهرية بين المتوسطات اثنتا عشرة مقارنة كها يلي:

أولا: الفروق الجوهرية في مقياس حالة القلق وتشير الى ما يلي:

١ ـ طلبة الجامعة المصريين أعلى من السعوديين.

٢ ـ طلبة الثانوي الأمريكين أعلى من السعوديين.

٣ ـ طلبة الثانوي المصريين أعلى من السعوديين .

٤ ـ طالبات الثانوي الأمريكيات أعلى من السعوديات.

٥ ـ العاملون الراشدون الأمريكيون أعلى من المدرسين السعوديين.

٦ ـ المدرسون المصريون أعلى من المدرسين السعوديين.

وتشير جميع الفروق الجوهرية بين متوسطات العينات في مقياس حالة القلق الى النتيجة الآتية: للعينات السعودية متوسطات أقل في حالة القلق بالمقارنة الى العينات الأمريكية والمصرية المناظرة. وحيث ان مقياس حالة القلق يشير الى قلق موقفي لحظى متصل بموقف القياس، فيبدو ان القياس عند التطبيق على العينات السعودية .. كمَّا كشفتٌ درجاتهم على المقياس ـ لم تكن ضاغطة ولا مسببة لقلق مرتفع لدى المفحوصين، على حين كانت هذه المواقف ذاتها مسببة لقلق اعلى لدى المفحوصين الأمريكيين والمصريين بالمقارنة الى المفحوصين السعوديين. ونظراً لعمومية هذه النتيجة وجوهريتها في ست مقارنات، فمن الممكن ان نفترض ان ذلك يتصل غالبا بخواص في شخصية المفحوصين السعوديين انفسهم واتجاهاتهم نحو الاختبارات والقاييس، اكثر من تعلقه بمتغيرات عرضية وقتية في موقف القياس، ويمكن ان نفترض كذلك تأثير متغير الجاذبية الاجتماعية وهي الاستجابة لبنود الاستخبارات تبعا لدرجة قبولها الاجتماعي او جاذبيتها، والافتراض الأساسي هنا هو ان الشخص يميل الى ان يقدم لنا نفسه في صورةً مفضلة ومقبولة وجذابة اجتماعياً، مما يؤثر في درجته على المقياس (لمزيد من التفصيل انظر: عبدالخالق، ١٩٨٦: ١٩٨١). ومن الممكن ايضا ان نفترض تأثير متغيرات حضارية معينة، ومن ثم نقترح ان تجرى دراسة على الفروق الحضارية في الاتجاه نحو المقاييس. وعلى كل حال فانْ هذه النتيجة التي أسفرت عنها هذه الدراسة في حاجة الى فحص تفصيلي مستقل.

ثانيا _ الفروق الجوهرية في مقياس سمة القلق: وتشير الى ما يلي:

١ . طلبة الجامعة السعوديين أعلى من الأمريكيين.

٢ _ طلبة الجامعة المصريين أعلى من السعوديين.

٣ _ طلبة الثانوي المصريين أعلى من السعوديين.

- ٤ طالبات الثانوي الأمريكيات أعلى من السعوديات.
- المدرسون السعوديون أعلى من العاملين الأمريكيين.
 - ٦ ـ المدرسون المصريون اعلى من السعوديين.

ونلاحظ من هذه المقارنات الست ان متوسط درجات المعحوصين السعودين في مقياس سمة القلق اقل جوهريا من متوسط العينات الأمريكية والمصرية المناظرة لها في اربع مقارنات، ثلاث منها يقل فيها متوسط درجات السعودين عن المصريين (عينات طلبة الجامعة وطلبة الثانوي والمدرسين)، اما المقارنة الرابعة فيقول فيها متوسط درجات السعودين جوهريا عن الأمريكيين (عينة طالبات الثانوي)، اما باقي المقارنات الست (وهما اثنتان) ففيها يعلو متوسط درجات المقحوصين السعوديين حوهريا بالمقارنة الى عينين امريكيين هما: طلبة الجامعة والعاملين الراشدين.

ويمكن القول بوجه عام ان متوسط درجات أغلب العينات السعودية اقل بفروق جوهرية من العينات المصرية المناظرة لها في سمة القلق. ومن ناحية اخرى فان متوسط العينات السعودية أعلى جوهريا من متوسط العينات الأمريكية في حالتين من ثلاث، في مقياس سمة القلق، ويمكن القول بوجه عام، على الرغم من بعض الاستثناءات التي تدعو الى ضرورة التحوط، ان الاتجاه العام لترتيب العينات المسحوية من هذه الجنسيات الثلاث ابتداء من الدرجة المنخفضة في سمة القلق وانتهاء بالدرجة المرتفعة فيها هو كها يلي:

«الأمريكيون، السعوديون، المصريون»

وقد يكون من الممكن تفسير ارتفاع متوسط درجات السعوديين عن الأمريكيين في سمة القلق على ضوء اختلاف موقع كل منها على المتصل الحضاري، اذ يمكن ان نفترض ان الفلق ينخفض لدى المجتمع الأكثر تقدما (من الناحية الاقتصادية) بالنسبة لمجتمع آخر اقل تقدما ومع ذلك فيجب التنبيه الى درجة الانعصاب المرتفعة (وليس القلق) والتي ترتبط بالتقدم الحضاري (44 a 1966 ع : 44) ويتفق هذا الافتراض الذي ذكرناه منذ قليل مع نظرية (1971 عن الشخصية والطابع القومي، والتي وضعها عام 1971 . وفي عالم للتحقق من نظريته، درس ولين، القال لدى طلاب الجامعة وكشفت دراسته عن ترتيب معين للبلاد التي درسها على اساس درجات استخبارات القلق ويبدأ هذا الترتيب من المدول الأعلى قلقا وينتهي بالأقل كيا يلي:

١ ـ فرنسا ٢ ـ الهابان. ٣ ـ الهانيا الغربية. ٤ ـ ايطاليا. ٥ ـ استراليا. ٦ ـ ايرلندا.
 ٧ ـ نيوزيلندا. ٨ ـ النرويج. ٩ ـ كندا. ١٠ ـ الولايات المتحدة. ١١ ـ انجلترا.

ومن ثم فان الولايات المتحدة من البلاد منحفضة القلق. ومن ناحية اخرى اجريت دراسات حضارية مقارنة بين دول متعددة متقدمة ومتخلفة (أو نامية) من أبر زها دراسة مبكرة اجراها (44 : a 1966) اCattel (1966 ع : المستوى مبكرة اجراها (44 ع 1966) المستوى المتصادى المنخفض و ويمكن ان يفسر ذلك ارتفاع سمة الفلق لدى المصريين بالمقارنة الى السعوديين). ويضيف وكاتل، ان هذه التناتج تبين سوء الفهم الذي حدث بالنسبة لما يتصور انه مصاحب للحضارة نتيجة للخلط بين عامل القلق وعامل الانعصاب Stress فان الحياة الحديثة ـ كيا في أمريكا مثلا ـ يمكن ان تثير الانعصاب، ولكنها لا تنتج بالضرورة ما يضاع انه وعصر القلق، وتطبيقاً لذلك فقد ظهرت فروق حضارية في القلق، اذ يرتفع مستوى القلق بالتدريج (مبتدنا باعلاها قلقا ومتهيا بأقلها قلقا) كها يل:

١ ـ الهند. ٢ ـ فرنسا. ٣ ـ ايطاليا. ٤ ـ اليابان. ٥ ـ انجلترا. ٦ ـ الولايات المتحدة. (Cattell, 1987: 122).

اما ارتفاع مستوى القلق لدى المصريين بالمتارنة الى السعوديين فيمكن ان يفسر على ضوء ارتفاع مستوى اللخل لدى الاخيرين، فمن الممكن ان نفترض - ونحن نقف على ارض صلبة - ان هناك علاقة بين انخفاض المستوى الاقتصادي وارتفاع القلق بوجه عام . وتتسق نتيجة هذا البحث مع ما توصل اليه (Cattell (1967:122) في بحثه على مستوى القلق لدى ستة مجتمعات مختلفة المستوى الاقتصادي كها سبق أن ذكرنا منذ قليل . ومن الملاحظات الشخصية للباحثين على الشعبين المصري والسعودي ان الاخيرين يتميزان بدرجة أعلى من الاستقرار والهدوء وانخفاض العصابية . ومع ذلك تعد مثل هذه الملاحظات تأملية ومجرد فرض يحسن التحقق منه في دراسة مستقلة . وتشير نتائج هذه الدراسة بوجه عام إلى أن قائمة القلق: الحالة والسمة من وضع المتخدامها في مجال عبدوث القلق (١٩٨٤) أداة واعدة ومأمولة ويوصى بمواصلة استخدامها في مجال بحوث القلق في المجتمع السعودي .

المصادر العربية

حافظ، أ. خ.

١٩٨٥ الفَعَالِيَّة الاجتماعية لدى عينات من الشباب السعودي دراسة ارتباطية (غير منشورة).

عبدالخالق، أ.م.

١٩٨٤ كراسة تعليمات قائمة القلق: الحالة والسمة، سبيلبيجر وزملائه (تعريب واعداد) الاسكندرية: دار المعارف الجامعية.

١٩٨٦ استخبارات الشخصية، الاسكندرية: دار المعارف الجامعية، ط ٣.

١٩٨٧ أ قلق الموت، الكويت: عالم المعرفة.

-1...

١٩٨٧ بالابعاد الاساسية للشخصية، الاسكندرية دار المعارف الجامعية، ط ٤.

المسادر الاجنبية

Al-Issa, I.

1982 "Gender and Adult Psychopathology" pp.83-101 in I. Alissa (Ed.) Gender and Psychopathology, N.Y.: Academic Press.

Cattell, R.B.

1966a "Anxiety and Motivation: Theory and Crucial Experiments," pp. 23-62 in C.D. Spielberger (Ed.) Anxiety and Behavior, N.Y.: Academic Press.

1986b "Patterns of change: Measurement in relation to state dimension, trait change, stability, and process concepts," pp. 355-402 in R.B. Cattell (Ed.), Handbook of Multivariate Experimental Psychology. Chicago: Rand McNally & Co.

1967 The Scientific Analysis of Personality. Middlesex: Penguin Books.

Costello, C.G.

1976 Anxiety and Depression. Montreal : McGill - Queen's University Press.

Lynn, R.

1971 Personality and National Character. Oxford: Pergamon.

Saigh, P.A.

1984 "Pre-and post invasion anxiety in Lebanon." Behavior Therapy, 15: 185 - 190.

Simon, A. and Thomas, A.

1983 Test Data for the State - Trait Anxiety Inventory for British Further Education, and B. Ed. Students," Personality and Individual Differences, 4: 199 - 200.

Spielberger, C.D., Gorsuch, R.L., Lushene, R., Vagg, P.R. and Jacobs, G.A.
1983 Manual for the State-Trait Anxiety Inventory (Form Y.), Palo Alto:
Consulting Pychologist Press.

واقع العلاقات العامه في مؤسسات الجهاز المصرفي الأردني كما تراها وتمارسها ادارات تلك المؤسسات

زياد رمضان كلية الاقتصاد والعلوم الادارية_ الجامعة الاردنية

مقدمية

ان علاقات مؤسسات الأعمال بالناس أصبحت تعاني من الكثير من الاهمال بسبب النمو المضطرد في حجم المؤسسة وفي عدد المتعاملين معها المخصبة التي كانت تربط ما بين المؤسسة الصغيرة وهذه المجموعات وحلت محلها علاقات يشومها نوع من عدم المبالاة ومن الشك ومن عدم التفهم. وللتغلب على المصاعب الناجمة عن هذه المشاعر وعن العلاقات غير الشخصية وغير المتفهمة نشأ نشاط متخصص جديد عرف باسم العلاقات العامة. وينسب الكثيرون من الكتاب نشوء العلاقات العامة وينسب الكثيرون من الكتاب نشوء العلاقات العامة في مجال الأعمال الى شخص يسمى Evy Leo في الولايات المتحدة في الولايات المتحدة في الولايات المتحدة في النول من القرن العشرين (التهامي، والداقوقي، 190، 11).

ومن الطبيعي أن تكون نقطة البداية في المؤسسات الصناعية هي تحسين العلاقة يين الرؤساء والمرؤوسين. وقد تم احراز مقدار كبير من النجاح في هذا المضمار لاسيها في نطاق حل المشاكل اليومية الناتجة عن علاقات العمل. وعلى كل الأحوال فان هذه العلاقات يمكن نعتها بكل سهولة بأنها علاقات داخلية بين الناس الذين يعملون في مؤسسة واحدة. الا أن هنالك مجموعة أخرى مهمة من العلاقات هي علاقة المؤسسة بالعالم الخارجي وعناصره التي تحتك بالمؤسسة وتتعامل معها. لقد تنبهت مؤسسات الأعمال في الأربعينات من هذا القرن الى أن العلاقات الخارجية أيضا يجب أن تستحوذ على كل اهتمامها فهنالك كثير من الأشخاص الذين لا يعملون في داخل المؤسسة ولكنهم يؤثرون عليها ويلعبون في كثير من الأحيان أدوارا حيوية بالنسبة لاستمرارها وبقائها وبناء عليه فانه يتوجب على المؤسسة أن لا تهملهم. ولكن من هم هؤلاء الناس؟ انهم متعددون فمنهم المتعاملون مع المؤسسة الذين تجنى منهم المؤسسة الأرباح وحملة أسهمها الذين لولا أموالهم لما استطاعت المؤسسة تكوين رأسمالها وشراء موجوداتها، والموزعون الذين لولاهم لمأ استطاعت المؤسسة توزيع منتجاتها ولما استطاعت الاستمرار في دورتها التشغيلية، والموردون الذين يزودونها بالموآد الحام والآلات والأدوات واللوازم وما شابه، وأخيرا المجتمع والمؤمسات الحكومية الذين لولاهم لما استطاعت المؤسسةُ العيش ولا الشعور بالطمأنينة ولما حصلت على الخدمات والتسهيلات الضرورية اللازمة لبقائها واستمرارها ونموها وازدهارها. اذن فهذه المجموعات أو الجماهير تقوم بأدوار ضرورية جدا لحياة المؤمسة ونجاحها

ان الكثيرين من المهتمين بمصلحة مؤسسة الأعمال، والعارفين بالعوامل الأساسية اللازمة لبقاء المؤسسة ونموها وازدهارها، والمؤمنين بأنها كاثن حى ينشأ ويتطور وينمو ويستمد عناصر بقائه من المجتمع عن طريق التفاعل معه بالأخذ والعطاء أدركوا أهمية حل مشكلة التغلب على صعوبات العلاقات بين المؤسسة والناس سواء العاملون منهم فيها أم المتفاعلون معها من خارجها. فكثرت المحاولات وتعددت الوسائل وأبرزها وسائل الاعلام المختلفة ومنها المجلات والدوريات الهادفة التي أخذت على عاتقها هذه المهمة ففي الأردن مثلا كتب رئيس تحرير مجلة البنوك في الأردن في افتتاحية العدد الثالث منيا:

« نعترف بدون تردد بأن الهدف الأول لهذه المجلة ليس ملء فراغ إعلامي على الصعيد الكلي بل التأليف بين قلوب العاملين في الجهاز المصرفي سعيا الى استنهاض روح الزمالة والأسرة الواحدة ، (المالكي، . (0: 19AY

ولما تفهمت مؤسسات الأعمال هذه الأدوار أخذت تهتم أكثر بموضوع تحسين العلاقات الشخصية الودية والحميمة ما بين المؤسسة من جهة وهذه الجماهير المختلفة من رجال تجارة وصناعة ومتعاملين وغيرها بالاضافة الى تحسين العلاقات الداخلية أي بين المؤسسة وبين العاملين فيها وأصبحت المؤسسة تعتبر جميع هذه المجموعات شركاء مهمين لها واعترفت بأن روح خدمة كل فئة من فئات جماهيرها يجب أن تسيطر على المؤسسة وادارتها. وبدأت محاولات عديدة لنشر هذه الروح في التعامل. والى جانب تعدد المحاولات وتعدد الوسائل تعددت التسميات لهذه المحاولات ولكنها كانت كلها تستهدف المزيد من التفاهم والمزيد من الثقة والتقارب بين المنشأة والناس. . كل الناس. ومن هذه المحاولات ما اطلق عليه اسم العلاقات العمالية أو اسم الادارة الصناعية أو اسم ادارة الأفراد أو اسم العلاقات الصناعية أو اسم العلاقات الانسانية الحسنة. وظلت جميع هذه الاصطلاحات تقصر عن وصف المقصود، ولا تؤدى المطلوب، الى أن تم استعمال اصطلاح العلاقات العامة فجاء معبرا عن الموضوع بدقه وجامعاً لاطرافه بشمول.

والعلاقات العامة في أوسع معانيها تتضمن تطور ونشوء نوع من المواقف والمفاهيم لدى الناس يجعلهم يتوافقون في آرائهم مع أولئك الذين يحتكون بهم. ومنطلق العلاقات العامة كما سيتم بحثها في هذا البحث يتلخص في عملية تأمين تفهم وقبول جهور المؤسسة لها. وعملية بناء علاقات انسانية جيدة بين مؤسسة الاعمال وجماهيرها المختلفة مشكلة تتضمن الخوض في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للحياة كها أنها تتضمن علاقة ادارة المؤسسة وكل من له صلة بالمؤسسة ـ علاقة هؤلاء بالجمهور والجيران وحملة أسهم المؤسسة والموظفين فيها والفعاليات الاخرى في المجتمع ككل كها تتضمن سعى المؤسسة لحلق الانطباع الجيد عنها لدى جماهيرها عن طريق شرح سياساتها لتروح لسلعها وخداماتها ولتبني مصادر تمويلها ووسائل دعمها الاكمال (سالتها و700).

ان جوهر مفاهيم العلاقات العامة وأساسياتها لم تتغير منذ زمن طويل الا أن مجالات تطبيقها اتسعت وتعددت بسبب نشوء حقول جديدة وحركات جديدة مثل حركة حماية البيئة من التلوث وحركة حماية المستهلكيهن وحركات مناصرة المرأة والحركات التي تهتم بمحاربة العنصرية (في الدول التي توجد فيها هذه العنصرية) وغيرها العديد من الحركات والعلاقات . كل ذلك أدى الى تغير توقعات الجماهير ومواقفها من مؤسسات الأعمال وبالتالي فتح آفاقا واسعة أمام العلاقات العامة في تلك المؤسسات وألقى على عاتفها أعباء جديدة وواجهها بمشاكل وصموبات أكثر تنوعا واختلافا.

طبيمة الملاقات العامة وروادها الأوائل

يمد المهتم بالملاقات العامة نفسه مضطرا لأن يفهم الروابط والصلات بين العامة والسياسات الأساسية في المؤسسة والاجراءات لانجاز الأعمال فيها. وفي جوهر هذه الروابط والصلات يكمن أمران مهمان هما المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة ومصلحة الجمهور. ولقد تمت الكتابة عن هذين المفهومين كثيرا ومن أوائل من كتب في الموضوع (1927) Bernays فقد كتب كل منها عن أهمية هذين المفهومين في المشرينات وفي الثلاثينات من هذا القرن وقد طور كل من الكاتبين أفكارا عملية ولكن مرور الزمن أثبت أنها أفكار أصاسية وعملية ويمرور سنوات أكثر تأكد المهتمون بالموضوع أن أفكارهما كانت سابقة لعصرهما بسنوات.

أفكار بارتيز: ألف بارنيز العديد من الكتب عن طبيعة العلاقات العامة وعمل بها أكثر من ربين عاما، فبدأ حياته المهنية كوكيل صحافي وكان أول من وصف نفسه باستمرار بأنه و مستشار للعلاقات العامة ، وكان أول من اكتشف أن جوهر عملية العلاقات العامة يتألف من انشاء خلفيات مشتركة بين المؤسسة وللجتمع ودعا لأن يكون رجل العلاقات العامة على استعداد تام لمواجهة التغيرات التي تحدث في المجتمع ولأن يكون قادرا ومستعداً لاقتراح تعديلات في السياسات المتبعة في المؤسسة لتصبح هذه السياسات ملائمة لمتغيرات في وجهات الرأى العام (5-53-30 (Simon,1988).

ألمكار شايلدز: غمى (Childs(1940) العالم السياسي في جامعة برنستون في سلسلة من عاضراته في الثلاثينات من هذا القرن الأفكار المتعلقة بالعلاقة بين العلاقات العامة والمجتمع والتي جاء بها سلفه بارنيز ووسع تعليقاته على هذه العلاقة ووضحها في كتابه مقدمة في الرأى العام، فقد أدان بشدة جميع الحيل والأساليب والوسائل التي يلجأ اليها الأفراد والمنشآت لاكتساب الشهرة بدون أن يقوموا بأى مجهود لازالة أسباب الشكوى وتنبأ بأن الاهتمام بالعلاقات العامة كما يقول تمكس مشكلة أساسية في كل عصر فمن وجهة نظره العلاقات العامة هي « جميح النواحي المتعلقة بالسلوك الشخصي أو سلوك المؤسسة وإلتي لها أهمية اجتماعية لا أهمية فردية يالسلوك الشخصي أو سلوك المؤسسة وإلتي لها أهمية اجتماعية لا أهمية فردية يالسلوك الشخصي أو سلوك المؤسسة وإلتي لها أهمية اجتماعية لا أهمية فردية يقرائي التهامية وتتلخص مشكلة أى مؤسسة في نظر شايلدز في ايجاد ما هي هذه النشاطات وما المؤسسة المحبمة الجمهور فان مهمة هي تأثيراتها الاجتماعية. اما اذا كانت هذه النشاطات معاكسة لمصلحة الجمهور فان مهمة المؤسسة تصبح الجاد الوسائل الكفيلة بتعديل هذه النشاطات لتصبح قادرة على خدمة مصلحة الجمهور.

نمريف العلاقات العامة: لقد عانت علاقات المؤسسات بجماهيرها كثيرا بسبب كبر المجم وتباعد المسافة بين ملكية المنشأة وادارتها. فبعد أن كان حجم المؤسسات صغيرا وتدار من قبل مالكيها كبر هذا الحجم وتعدد المالكون وأصبحت تدار من قبل موظفين وظهر ما يسمى بالملكية الغائبة وتعددت المجموعات التي تؤثر وتتأثر بهذه المؤسسة فادى ذلك الى تدهور العلاقات الطبية التي كانت تربط جمهور المتعاملين بأصحاب المؤسسة ذلك الى الديرونها وبرزت لذلك ضرورة تحسين هذه العلاقات وبرز نشاط جديد هدفه تحسين هذه العلاقات أطلق عليه اسم العلاقات العامة وجوهره كها قال شايلدز يتلخص في تحسين هذه العلاقات أطلق عليه اسم العلاقات العامة وجوهره كها قال شايلدز يتلخص في كيفية التعامل مع الجمهور وخدمة مصلحته. ومن هذا المنطلق اختلفت تعريفات كيفة العامة التي يقدمها علماء العلوم الاجتماعية باختلاف تخصص كل منهم وخلفيته العلاقات العامة الأمر الذي يفسر وجود تعريفات كثيرة لها فلا يوجد تعريفات كثيرة لها (رمضان، ١٩٨٦ تا ٢٣ ـ ٢٧) وفيها يلي أهم هذه التعريفات:

عرفها المعهد البريطاني للعلاقات العامة بأنها : جهود مخططة ومرسومة يقصد منها أقامة التفاهم المستمر بين المنظمة وجماهيرها(3: Bowman&Nigil,1969).

أما جمعية العلاقات العامة الدولية فتعرفها كما يلي :

ر العلاقات العامة هي وظيفة ادارية مستمرة ومخطط لها، تسعى المؤسسات العامة والحاصة بمارستها لها الى كسب تفاهم وتعاطف وتأييد الجماهير التي تهمه والخفاظ على استمرار هذا التفاهم والتماطف والتأييد وذلك من خلال قياس اتجاه الرأى العام لضمان توافقه قدر الامكان مع سياساتها وأنشطتها وتحقيق المزيد من التعاون الحلاق والأداء الفعال للمصالح المشتركة باستخدام الاعلام الشامل المخطط له (عجوة، ۱۹۷۷).

ويخلص مارستون الى تعريف آخر يعتبره أكثر دقة للعلاقات العامة وهو: «العلاقات العامة نشاط اداري يقوم على تقييم مواقف الجمهور وتحليل سلوكه وربط سياسات المنشأة واجراءاتها بمصلحة الجمهور (الصالح العام) وتنفيذ برنامج عمل (واتصال) لكسب فهم الجمهور للمنشأة وقبوله لها» (Marston, 1978: 6)

ويتضح من هذا التعريف أن للعلاقات العامة دورة خاصة بها تبدأ من نقطة سعي الادارة في مؤسسة الأعمال الى كسب ثقة الجمهور بأن تتبنى مصلحته وتضع السياسات الملاتمة التي تساعدها في كسب تلك الثقة وتعمل جاهدة على ايصال المعلومات الدقيقة والصحيحة عن أعمال المؤسسة وسياساتها تلك الى الجمهور بما يؤدى الى نشوء فهم أفضل بين الجمهور للمؤسسة وأعمالها وأهدافها وبالتالي الى شهرتها وغو ثقة الجمهور بها ونشوه مواقف محددة تجاهها وهنا يبرز جزء مهم من الدور الذي يفترض برجل العلاقات العامة لدى المؤسسة أن يقوم به وهو تقييم مواقف الجمهور وآوائه بخصوص المؤسسة وابلاغ ذلك الى ادارة المؤسسة على شكل عملية تغذية عكسية (راجعة) لتقوم هذه الادارة بدورها بتعديل سلوكها وسياساتها بما يتلائم وهذه الآراء في سبيل بناء مزيد من الثقة والتفهم.

أما الهيئة العالمية الأولى لجمعيات العلاقات العامة المؤلفة من ممثلين عن مختلف جماعات وجمعيات العلاقات العامة في العالم الغربي بما فيه الولايات المتحدة الأمريكية فقد اجتمعت في آب (اغسطس) عام ١٩٧٨ في مدينة مكسيكو سيتي وتبنت ما أصبح يعرف باسم مذكرة مكسيكو التي تصلح محتوياتها تعريفا للعلاقات العامة فقد نصت هذه المذكرة على ما يلى :

وان ممارسة العلاقات العامة هي الفن والعلم الاجتماعي المتعلق بتحليل اتجاهات الرأى العام والتنبوء بنتائج هذه الاتجاهات والتشاور مع قادة للشُّمأة ووضع برامج العمل المخطط لها والتي تخدم مصلحة كل من المنشأة والجمهور (9: Simon,1980).

المعناصر الاساسية في تعريف الملاقات العامة: وخلاصة الكلام هي أنه ليس هناك تعريف جامع مانع للعلاقات العامة ولكن العناصر الأساسية التي وردت في كل التعاريف السابقة وغيرها مما لم يرد ذكره تلك العناصر التي تؤلف بتفاعلها المركب الذي هر العلاقات العامة وهي : جاهير المؤسسة ، القيم التي توجه العمل في المؤسسة ، عمل المؤسسة ، تأثير آراء الجهاهير على عمل المؤسسة ، تحليل توقعات فئات الجمهور ، استجابة المؤسسة لاحتياجات الجمهور ، وأعلام الجمهور بهذه الاستجابة .

هدف اليحث

للفف من هذا البحث هو محاولة معرفة حقيقة ما يجرى من محارسات ذات صلة بالملاقات العلمة التي تنبغي بالملاقات المحمولة المحرفة الأردني ومعرفة نوعية القناعات التي تنبغي عليها وتطلق منها تلك الممارسات. وبشكل محدد يحاول هذا البحث الاجابة عن السؤال التالي : ما هو واقع الملاقات العامة السائد في مؤسسات الجهاز المصرفي الاردني كما تراها وتمارسها ادارات تلك المؤسسات؟ ويتم ذلك من خلال ما يلي :

- أ) التعرف على القناعات ذات الصلة بالعلاقات العامة والتي تؤمن بها ادارات تلك الترسيات؛ لأن هذه القناعات تشير الى كيفية رؤية ادارات تلك المؤسسات للعلاقات العامة.
- ب) التعرف على الممارسات ذات الصلة بالعلاقات العامة السائدة في تلك المؤسسات.

أهمية المحث: للعلاقات العامة دور كبير تلعبه في حياة المؤسسات بشكل عام والبنوك بشكل خاص فالعمل المصرفي عمل يسمى للبقاء والاستمرار والازدهار عن طريق تقديم خدمة نافعة للمجتمع، ينتج عن تقديها رضا الجمهور واقباله على التعامل مع تلك البنوك وبالتالي تستطيع البنوك أن تحقق الأرباح فتحصل على عناصر بقائها عن طريق تعاملها أخذا وعطاءا مع المجتمع الذى تعيش فيه (19-22: (Katzakkan, 1966) ومعظم البنوك بشبه بعضها بعضا في كثير من النواحي فهي تقدم خدمات متشابه. وبنفس الأسلوب، وتدفع نفس الفوائد للمودعين، وبيما أن هذا هو الوضع العام للبنوك فلماذا اذن يفضل الجمهور التعامل مع بنك دون غيره إن السريكمن في نجاح العلاقات العامة لذلك البنك ومن هنا أتت أهمية هذه المؤسسات الهمية المؤرد والى أى مدن تدرك هذه المؤسسات المحية الدور الذى يكن أن تلعبه العلاقات العامة في حياتها.

فان كانت تعي ذلك وتستغله فهو المطلوب وان كانت لا تعيه فقد يكون هذا البحث علامة على الطريق تدل على واقع وأوضاع العلاقات العامة وتشكل نقطة انطلاق نحو الأفضل.

فمن الاجابات عن الاسئلة الواردة في الاستبيان الذي أعد خصيصا للكشف عن القناعات والممارسات السائدة في تلك المؤسسات يكن رسم صورة دقيقة لما يجرى هناك من عمارسات ويمكن التعرف بدقة على القناعات التي تنطلق منها تلك الممارسات فإن كانت هنالك ممارسات أو قناعات مغلوطة فسوف تتم الاشارة اليها كما سوف تتم الاشارة الي الممارسات والقناعات السليمة البديلة لها سعيا وراء الأفضل. وما يضيف الى الهمية هذا البحث أنه (وفي حدود علم الباحث) لم يسبق أن تمت أية عاولة من قبل للتعرف على واقع العلاقات العامة في الجهاز المصرفي الادفي فهذا البحث لا يشكل تكرارا ولا تقليدا لأى بحث آخر في الموضوع مما يعزز أهميته.

نقاط الانطلاق: في كل بحث لا بد من وجود بدهيات مسلم بها ينطلق منها الباحث في سعيه وراء استجلاء الحقائق التي يهدف الى التوصل اليها من قيامه ببحثه فهي تشكل الدعامات الأساسية التي يبني عليها بحثه والنقاط الرئيسية التي ينطلق منها في جمع المعلومات ومعالجتها بفية استخلاص ما يمكن استخلاصه منها من نتائج ذات علاقه وفيها يلي البدهيات التي استند اليها هذا البحث فشكلت نقاط انطلاقة الأساسية لفحص فناعات وممارسات ادارات مؤسسات الجهاز المصرفي الأردني فيها يتعلق بوظيفة العلاقات العامة :

- الستبيان على درجة من الاطلاع تمكنه من الاجابة عن الأسئلة بدقة.
- ٢- هنالك قناعات متنوعة تؤمن بها ادارات المؤسسات التي يتألف منها الجهاز المصرفي
 الأردني وتتعلق بالنواحي المختلفة للعلاقات العامة.
- ٣. قد تتطابق المؤسسات أو قد تختلف في قناعاتها عن النواحي المختلفة للعلاقات العامة.
- القناعات التي تحملها ادارة مؤسسة ما من مؤسسات الجهاز المصرفي في مجال العلاقات
 العامة تشكل الاطار العام ونقاط الانطلاق للممارسات التي تقوم بها تلك الأدارة في
 حقار العلاقات العامة.
- أغاط الممارسات وأغاط القناعات الواردة في الاستبيان تغطي الى درجة كبيرة النواحي
 التي يتألف منها موضوع العلاقات العامة.
- ٦- ان معيىء الاستبيان قد استجاب للرجاء الذي كرره الباحث له مرارا وبكل وضوح
 بأن تكون اجاباته على الاستبيان مستمدة من الواقع الفعلي السائد في مؤسسته لا كها
 يتمنى لذلك المواقع أن يكون.

مؤسسات الجهاز المصرفي الأردني : يتألف الجهاز المصرفي في بلد ما د من المؤسسات والقوانين والأنظمة التي تتألف منها وتعمل في ظلها المصارف في ذلك البلد » (رمضان، ١٩٨٢ : ٩) وقد تم الحصول على أسهاء وعناوين مؤسسات الجهاز المصرفي الأردني من البنك المركزي الأردني، وتبين أنها تضم :

١- واحدا وعشرين بنكا تجاريا من ضمنها ثلاث مؤسسات اقراض متخصصة بنكية.

٢_ ثلاث مؤمسات اقراض متخصصة أخرى.

٣ سبع شركات مالية متخصصة.

٤_ شركتين ماليتين عقاريتين.

٥_ تسعة مكاتب غثيل أجنبية.

٦- بالاضافة الى البنك المركزي الأردني.

وبدلك يكون عدد مؤسسات الجهاز المصرفي الأردني ثلاثا واربعين مؤسسة. يمتلك القطاع الخاص منها جميع البنوك التجارية بالأضافة الى الشركات المالية المتخصصة والشركات المالية العقارية ومكاتب التمثيل الأجنبية. اما القطاع العام فيمتلك البنك المركزي الأردني وثلاثا من مؤسسات الاقراض المتخصصة. أما باقى مؤسسات الاقراض التخصصة فملكيتها مختلطة.

المعايير التي تم بموجبها اختيار المؤسسات التي تم سؤالها : لقد تم تطبيق المعايير التالية لاختيار المؤمسات التي تم سؤالها من بين مؤسسات الجهاز المصرفي الأردني : ١- أن تتعاطى المؤسسة عملا مصرفيا أو عمل وساطه ماليه بشكل من الاشكال.

٢- أن تتعامل مع الجمهور وبشكل مباشر.

٣. أن تكون مركزا رئيسا (ليست فرعا) ان كانت أردنية الجنسية.

إن كانت غير أردنية أن تكون فرعا رئيسيا ورد اسمه في قائمة البنك المركزي الأردني.

ولدي تطبيق هذه المعايير تم استثناء المؤسسات التالية لعدم توفر واحدة أو أكثر من المعايير:

- ١- البنك المركزي الأردني لأنه لا يتعامل مع الجمهور بشكل مباشر ولان طبيعة عمله تفرض عليه أسلوبا خاصاً في العلاقات العامة لا يشاركه فيه أحد من المؤسسات المصرفية الأخرى العاملة في الأردن فلا تنطبق عليه معظم الأسئلة الواردة في الاستسان.
- ٢- مكاتب التمثيل وعددها تسعة وقد تم استثناؤها لأنها تمثل بنوكا أجنبية في الأردن وطبيعة عملها لا تتطلب منها القيام بنشاطات العلاقات العامة في الأردن إلا على أضيق نطاق وبعضها يقتصر عدد ألعاملين فيه على شخص واحد.
- ٣- مؤسسة الاسكان: لقد بين المدير العام لمؤسسة الاسكان بكل وضوح وبرسالة بعث بها الى الباحث()أن « مؤمسة الإسكان ليست من مؤمسات الاقراض المتخصصة ». وهذا صحيح فهي ليست مصرفا ولا شركة وساطة مالية بالمعنى المفهوم ولذا فان الأسئلة الواردة في الاستبيان لا تنطبق عليها فتم استثناؤها بناء على ذلك.

وبعد هذه الاستثناءات أصبح عدد المؤسسات التي غطتها الدراسة اثنتين وثلاثين مؤسسة. وقد رفضت احدى المؤسسات التعاون حيث فضل مديرها العام عدم الاستجابة على الرغم من الالحاح بالرجاء وهكذا فان احدى وثلاثين مؤسسة استجابت من أصل اثنين وثلاثين تم سؤالها فأصبحت نسبة الاستجابة ٨٨و٩٦٪ من مجموع المؤسسات التي تم سؤالها.

طريقة الحصول على المعلومات :

- ١ ـ تم اعداد استبيان خاص يتضمن مجموعة من المفاهيم والنظريات والقناعات عن العلاقات العامة الاضافة الى مجموعة من أغاط الممارسات التي تتعلق بمختلف النواحي التطبيقية في مجال العلاقات العامة وقد اختار الباحث أن تكون هذه الممارسات والمفاهيم والقناعات على مستوى عام وشامل وبحيث تنطبق على جميع مؤسسات الجهاز المصرفي.
- لقد تم توجيه الاستبيان الى المديرين العامين في مؤسسات الجهاز المصرفي ومن يوازيهم على افتراض أن مراكز هؤلاء تمهمح لهم بالاطلاع على عارسات وقناعات ادارات مصارفهم فيا يتعلق بالعلاقات العامة بشكل جيد وبالتالي يكونون أقدر على الإجابة الصحيحة عن أسئلة الاستبيان. الا أن بعض المؤسسات اختارت ان يجيب على الاستبيان أناس من ذوي المناصب العالية فيها (غير المديرين العامين أو من يوازيهم) وفي رأى الباحث أن هذا لا يصير طالما أن المستجيب مطلع على بواطن الامور في المؤسسة.
- ٣ ـ اتبعت طريقة المسح الميداني الشامل لجميع المؤسسات الاثنتين والثلاثين التي انطبقت
 عليها المعايير التي تم اختيار المؤسسات بجوجيها.
- ع. بعد تجميع الاستمارات تمت مراجعتها وتدقيقها وملاحقتها الا أنه ظلت بعض المؤسسات تعتذر عن عدم الاجابة عن بعض الاسئلة كما سيأتي بيانه عند بحث صعوبات الدراسة.

استمارة البحث : احتوت استمارة البحث على نوعين من الأسئلة الموجهة الى المدير العم. وقد رجا الباحث معيىء الاستيان أن يجيب حسب الواقع السائد فعلا في المؤسسة وليس كما يتمناه ويرغب في ان يكون . وقد صنفت الأسئلة في قسمين رئيسيين اهتم القسم الأول منها بطرح أنواع شتى من الممارسات التي قد تقوم بها ادارات المؤسسات التي يتألف منها الجهاز المصرفي في الأردن على شكل بدائل لأسئلة تطرق مواضيع محددة في العلاقات العامة . فقد صيغت أسئلة هذا القسم بأسلوب الاختيار من متعدد لتغطي أتماطا مختلفة ومتباينة (لكنها ليست متمانعة بالضرورة) من الممارسات ضمن المواضيع المذكورة لاحقا والتي تغطي جميع نواحي العلاقات العامة من مفاهيم وعارسات وقناعات وأساليب

ووسائل. ويدل اختيار بديل أو أكثر من البدائل الواردة في السؤال كأجابة على ذلك السؤال على نوع الممارسات التي تقوم بها الادارة في المجال الذي يبحث فيه ذلك السؤال.

أما القسم الثاني فقد احتوى على أسئلة صيغت بأسلوب السؤال ذي الإجابة المحددة باتجاهين، وهو الذي تكون اجابته إما بصيغة (صحيح) أو (خطأ) وتغطى أسئلة هذا القسم أنواعا مختلفة ومتباينه (ولكنها ليست بالضرورة كلها متمانعة) من القناعات. وتأتى أهميةً اسئلة هذا القسم من الافتراض القائل بأن القناعات هي أساس الممارسات وبأنها تشكل الصورة التي ترى الادارة عليها العلاقات العامة. فتدل الإجابة عن السؤال بصيغة (صحيح) أو (خطأ) على حمل (أو عدم حمل) ادارة المؤسسة المستجيبة للقناعة المتعلقة بالناحية التي يبحث فيها ذلك السؤال.

وقد ركزت أسئلة الأستبيان بقسميها على جميع جوانب حقل العلاقات العامة في المصرف بحيث غطت الأسئلة جانب الممارسات وجآنب القناعات في جميع المواضيع التي يتألف منها حقل العلاقات العامة على المستوى الشامل وبحيث تنطبق على جميع المؤسسات المصرفية التي تم أختيارها.

المواضيع التي غطتها الأسئلة : أما المواضيع التي غطتها الأسئلة والتي يتألف منها حقل العلاقات العَّامة في المؤسسات المصرفية بشكل عام فتتألف مما يلي :

١- تنظيم العلاقات العامة.

٢- مدى الاهتمام بالعلاقات العامة.

٣- طبيعة العلاقات العامة ١٠٠٠:

أ) مدى فهم المؤسسة المستجيبة للعلاقات العامة.

ب) ممارسة وقناعات من الواقع الفعلي للمؤسسة قد تعتقد إدارة المؤسسة أنها من العلاقات العامة لكنها في الحقيقة ليست كذلك.

جـ) مدى ربط المؤسسة للعلاقات العامة بقواعد الأخلاق أو عدم ربطها لها سها.

د) العلاقات العامة : عنصر من عناصر العملية الادارية.

هـ) العلاقات العامة : فلسفة ادارة.

و) العلاقات العامة : أسلوب اتصال :

استخدامها كأسلوب اتصال بشكل صحيح. استخدامها كأسلوب اتصال بشكل غير صحيح.

٤ - جاهير الصرف:

أ) حملة أسهم المصرف.

ب) الموظفون في المصرف:

المصرف رب عمل جيد.

المصرف رب عمل غير جيد.

جـ) المتعاملون مع المصرف من مودعين وغيرهم. د) الرأى العام والمجتمع المحلي والمسؤولية الاجتماعية. ٥ـ وسائل وأساليب وأدوات العلاقات العامة.

الصعوبات التي عانت منها المدراسة : عانت هذه الدراسة من بعض الصعوبات التي وان لم ترق الى منزلة التأثير على مصداقية النتائج الا أنها نظل نقاطا تستوجب الذكر لاستكمال عناصر الموضوعية في البحث وفيها يلى استعراض لهذه الصعوبات.

ا ـ على الرغم من رجاء الباحث أن يكون معيىء الاستبيان مديرا عاما الا أنه عندما استلم الردود تبين له أن بعض الاستمارات لم يعبثها مديرون عامون واغا أوكلوا أمر تعبثها الى أشخاص آخرين قد يكونون أقل اطلاعا على عجريات الأمور فقد كان ١٦٪ من معبئي الاستبيان من مستوى مساعد مدير دائرة وه , ٦٪ منهم من مستوى رئيس قسم وه , ٦٪ من مستوى موظف عادى . وهنا تكمن الخطورة على دقة الاجابات ومصداقيتها ولكنها وان كانت موجودة الا أنها في رأى الباحث ليست على درجة كبيرة بحيث تؤثر على مصداقية النتائج وذلك لأن ٧١٪ من معبئي الاستبيان كانوا عن يشغلون مناصب تقع في مستويات ادارية عليا : مدير دائرة فها فوق أى ان الغالبية العظمى عن عبا الاستبيان يشغلون بها مناصب يفترض أنها تسمح لهم بالاطلاع على قناعات وعمارسات المؤسسة التي يعملون بها بلرجة كافية تمكنهم من الاجابة بدقة عن الاسئلة .

٢ ـ ومن الصعوبات الأخرى اعتذار بعض المؤسسات عن الاجابة عن بعض الأسئلة. فقد تبين ان خمس مؤسسات اعتذرت عن الاجابة عن سؤال واحد، ومؤسستان اعتذرت كل منها عن الاجابة عن سؤالين، وأربع مؤسسات اعتذرت كل منها عن الاجابة عن سؤالين، وأربع مؤسسات اعتذرت كل منها عن الاجابة عن أربعة أسئلة.

ولكن هذه الصعوبة أيضا لا تؤثر على مصداقية التتاتج بدليل أن السؤال الذى رفض الاجابة عنه الجرابة عنه اكبر عدد من المؤسسات هو السؤال الثاني عشر (حيث رفضت الاجابة عنه ثلاث مؤسسات) ويتعلق بالموظفين اللين يتعامل معهم الجمهور مباشرة في المسرف وقد تين أن السؤال لا ينطبق عليها حيث لا موظفين من هذا النوع لديها، يليه السؤال الحادى عشر ويتعلق بدعوة المساهين والموظفين والجمهور الى لقاءات وندوات واجتماعات لبحث شؤون المصرف والسؤال السابم الفرع (و) الذى يسأل عن استعمال الكذب في العلاقات العامة حيث رفضت الاجابه عن كل منها مؤسستان. ولوحظ أن ثلثي الأسئلة التي رفضت الاجابة عنها اسئلة تبحث في قناعات سلبية عن العلاقات العامة كأعتبارها وكذب المصلحة الو «خداع» أو «اجراء مؤقت» عما قد يوحي بأن معبثي الاستبيان يتحرجون من الاجابة بصدق وأمانة عن مثل هذه الأسئلة.

أما الثلث الاخر فقد تم رفض الاجابة عنه اما لأنه لا ينطبق على المؤسسات الرافضة

مثل السؤال الثاني عشر وأما لأن معيىء الاستبيان لا يستطيع اعطاء المعلومات أو ابداء الرأى (في حالة السؤال عن قناعة معينة) لعدم اطلاعه بشكل كاف بسبب كونه من مستوى الدارى متدن نسبيا لا يستطيع معه الحكم على قناعة الادارة في موضوع السؤال المرفوض. فمثلا المؤسسة التي تم اعطاؤها الرمز (٦) عبا الاستبيان عنها مسؤول في دائرة التسهيلات من مستوى موظف عادى على الرغم من أن الاستبيان موجه للمدير العام، الا أن مدير تلك المؤسسة فوض ذلك الموظف بالقيام بمهمة تعبتة الاستبيان وقد رفض الموظف الاجابة عن ثلاثة أسئلة هي رقم (١١)ورقم (١٧) ورقم (١٨هـ). ولربما كان مستواه الادارى أو خبرته أو كلاهما لم تؤهلاه للاجابه غيرته أو كلاهما لم تؤهلاه للاجابه خبرته أو كلاهما لم تؤهلاه للاجابه غيرة أو كلاهما لم تؤهلاه للاجابه بأمانة عن هذه الأسئلة.

٣- طلب الباحث من معيىء الاستبيان أن ينطلق في اجاباته من واقع القناعات التي تؤمن بها المؤسسة والممارسات التي تقوم بها وليس كها يتمنى أن تكون عليه الأمور ونقطة الضعف هنا تكمن في احتمال عدم تقيد معيىء الاستبيان بهذا الطلب ولكن لا توجد وسيلة للتأكد من حصول ذلك أو عدمه.

المتتلع : يمكن تلخيص النتائج التي توصل اليها الباحث والتي ترسم معالم صورة واقع العلاقات العامة في مؤسسات الجهاز المصرفي الأردني كها تمارسها وتراها مؤسسات ذلك الجهاز بما يلي :

تنظيم العلاقات العامة : تبين من الدراسة أنه لا يوجد نمط معين لتنظيم العلاقات العامة في مؤسسات الجهاز المصرفي الأردني. وانه لا يزال عدد من مؤسسات الجهاز المصرفي الأردني لا يجتري هيكله التنظيمي على من يقوم بوظيفة العلاقات العامة. وقد ظهرت هذه المتناخ من الاجابات عن أسئلة الاستبيان المتعلقة بتنظيم العلاقات العامة (عمارسات وقناهات) كها يوضع جدول رقم (١)

جدول رقم (١) تنظيم العلاقات العامة النسبة المتوية للمؤسسات التي اختارت كل بديل ومدلولات البدائل

مدلوق البديل	نسبتها المثوبة	عددالمؤسسات التي اختارته	البنيــل	رقم السؤال
دائرة خاصة بها قسم خاص بها شعبة في قسم يتوم بها موقف الاستعلامات يتوم بها موقف الاستعلامات لايوجد لها دائرة ولا شعبة ولا قسم ولا موظف مسرؤول عنها.	19 11 10 17 17 17	7 7 7 1	ب د د د د د	Ā
ود موصف مسوور عم، با يتعلق منها بقسمه	٣	١	رفضت الاجابة	

مدى الاهتمام بالعلاقات العامة بشكل عام : دلت الاجابات عن أسئلة الاستبيان المتعلقة بهذا المرضوع أن :

- مؤسسات الجهاز المصرفي الأردني مقتنعة بأن العلاقات العامة ضرورية لعملها ولذا فهي
 هامة في نظرها.
- ٢- تتفاوت المؤسسات في مقدار الأهمية التي تضفيها على الملاقات العامة من خلال واقع تنظيمها لها على فرض أن موقع الوظيفة في الهرم التنظيمي مؤشر على مدى أهميتها في نظر الادارة فكلها أرتفع الموقع كلها دل ذلك على أهمية أكبر.
- ٣- يلاحظ من جلول رقم (٢) عدم تطابق الممارسات التي تقوم بها بعض المؤسسات مع القناعات التي تحملها فيها يتعلق بمرضوع أهمية العلاقات العامة. فالسؤال رقم (١٦٥) يتعلق بالقناعة التي تحملها الادارة عن أهمية العلاقات العامة بينها يعالنج سؤال رقم (٢) موقع وظيفة العلاقات العامة في الهرم التنظينمي.

جدول رقم (٢) مدى الاهتمام بالعلاقات العامة النسبة المثرية للمؤسسات التي اختارت كل بديل أو أجابت بكلمة صحيح عل كل فرع

مدلول البديل او الفرع	نسبتها المثوية	عدد المؤسسات التي اختارته او أجابت بكلمة صحيح	البديل او الفرع	رقم السؤال
العلاقات العامة في غاية الأهمية	19	٦	1	۲
العلاقات العامة مهمة جدا	77"	٧	ب	
العلاقات العامة مهمة	1.	٣	ج	
العلاقات العامة أهميتها محدودة	11	٧	د)
العلاقات العامة أهميتها محدودة جدا	٦	۲		
العلاقات العامة غير مهمة	11"	٤	و	
العلاقات العامة مهمة	YY	۴	ز	
•	٣	١	رفضت الاجابة	
ترى أن العلاقات العامة مهمة.	1	۳۱	د	17

طبيعة العلاقات العامة : تم بحث طبيعة العلاقات العامة من الزوايا التالية : مدى فهم ادارة المؤسسة لطبيعة العلاقات العامة بشكل عام : تم التوصل من الإجابات على أسئلة

الاستبيان المتعلقة بهذا الموضوع الى أن الغالبية العظمى لمؤسسات الجهاز المصرفي الأردني تحمل قناعات صحيحة عن طبيعة العلاقات العامة بشكل عام وتقوم بممارسات تعكس فهها صحيحا لطبيعة هذه العلاقات بشكل عام كيا يدل جنول رقم (٣).

جدول رقم (٣) مدى فهم ادارة المؤسسة لطبيعة العلاقات العامة بشكل عام/النسبة المثوية للمؤسسات التي احتارت كل بديل أو أجابت بكلمة (صحيح) على كل فرع ومدلولات البدائل والفروع

	النسبة	علد	البديل	رقم
مدلول البديل او الفرع	المثوية	المؤسسات	أو	السؤال
			الفرع	
فهم غير صحيح لطبيعة العلاقات العامة بشكل عام	77	٧	٥	٤
فهم غير صحيح لطبيعة العلاقات العامة بشكل عام	٦	۲		٩
فهم غير صحيح لطبيعة العلاقات العامة بشكل عام	19	٦	ب ا	
فهم غير صحيح لطبيعة العلاقات العامة بشكل عام	79	٩	ا جــ	
فهم غير صحيح لطبيعة العلاقات العامة بشكل عام	صقر	صقر	ب	١٣
ا قناعة غير صحيحة عن طبيعة العلاقات العامة بشكل عام	٦.	۲		17
ا قناعة غير صحيحة عن طبيعة العلاقات العامة بشكل عام	A١	70	و	
قناعة غير صحيحة عن طبيعة العلاقات العامة بشكل عام	٦	۲	ز	1
قناعة غير صحيحة عن طبيعة العلاقات العامة بشكل عام	AY	۲۷	ے ا	1 1
قناعة غير صحيحة عن طبيعة العلاقات العامة بشكل عام	٣	١ ١	ز	17
قناعة غير صحيحة عن طبيعة الملاقات العامة بشكل عام	٦٥	٧٠	ب	14
قناعة غير صحيحة عن طبيعة العلاقات العامة بشكل عام	1	۲۱	ظـ	

الممارسات التي تقوم بها والقناعات التي تعتنقها ادارة المؤسسة اعتقادا منها أنها من العلاقات العامة ولكنها ليست في الحقيقة كذلك. توصل الباحث الى أن :

- جميع المؤسسات لا تقوم بممارسات مغلوطة (مما ورد ذكره في الاستبيان) ظنا منها أنها من العلاقات العامة.
- غالبية المؤسسات (غالبية كبيرة) لا تحمل قناعات مغلوطة (مما ورد ذكره في -1 الاستبيان) ظنا منها أنها من العلاقات العامة.
- بعض المؤسسات (أقلية بسيطة) تحمل بعض القناعات المغلوطة (مما ورد ذكره في -1" الاستبيان) ظنا منها أنها من العلاقات العامة. أنظر جدول (٤):

جدول رقم (٤)

الممارسات التي تقوم بها والقناعات التي تعتنُّفها ادارة المؤسسة اعتقادا منها أنها من العلاقات العامّة ولكنها ليست كذلك / النسبة المثوية للمؤسسات التي اختارت كل بديل أو أجابت بكلمة (صحيح) على كل فرع ومدلولات البدائل والفروع

مدلول البديل أو الفرع	نسبتها المئوية	عدد المؤسسات	البديل أو الفرع	رقم السؤال
تمارسة ليست من العلاقات العامة في حقيقة الأمر	صفر	صفر	9	٥
عارسة ليست من العلاقات العامة في حقيقة الأمر	صفر	صفر	٥	٦
عمارسة ليست من العلاقات العامة في حقيقة الأمر	صفر	صفر	ھـ	V
قناعة مغلوطة : فهي ليست من العلاقات العامة	صفر	صفر	جـ	17
قناعة مغلوطة : فهي ليست من العلاقات العامة	٦	۲	د	
قناعة مغلوطة : فهي ليست من العلاقات العامة	٦	۲۱	1	1.4
قناعة مغلوطة : فهي ليست من العلاقات العامة	14	٤	ج	
قناعة مغلوطة : فهي ليست من العلاقات العامة	صفر	صفر	ć	
قناعة مغلوطة : فهيّ ليست من العلاقات العامة	19	٩	ت	

جدول رقم (٥)

العلاقات العامة وقواعد الأخلاق، / النسبة المثوية للمؤسسات التي اختارت كل بديل أو أجابت بكلمة (صحيح) على كل فرع ومدلولات الفروع والبدائل

مدلوله	نسبتها	عدد المؤسسات	البديل الفرع	رقم السؤا <i>ل</i>
تربطها بقواعد الأخلاق	A	40	ب	17
لا تربطها بقواعد الأخلاق	صفر	صفر	ج	
لا تربطها بقواعد الأخلاق	صفر	صفر	د	
لاتربطها بقواعد الأخلاق	صفر	صفر	ب	17
لا تربطها بقواعد الأخلاق	٣	١	جہ	
تربطها بقواعد الأخلاق	97	١٠	اهـ	
لا تربطها بقواعد الأخلاق	1.	٣	او	
لا تربطها بقواعد الأخلاق	٦	۲	f	1.4

مدى ربط الإدارة للعلاقات العامة بقواعد الأخلاق أو عدم ربطها بها :

- ١ تبين أن الغالبية العظمى للمؤسسات الواقعة ضمن نطاق الجهاز المصرفي الأردني تربط (ولو نظريا على الأقل) العلاقات العامة بقواعد الأخلاق فترى أن الدقة والصدق ضروريان في العلاقات العامة كما أن جميع المؤسسات تعتقد بوجوب الابتعاد عن الكذب أو الحداع حتى ولوكان من النوع الأبيض في العلاقات العامة.
- منالك أقلية بسيطة جدا لا تتجاوز ٦٪ من المؤسسات ترى أنه من الجائز عمارسة نوع
 من التموية على الجمهور في العلاقات العامة. وجدول رقم (٥) يبرز هذه النتائج
 بوضوح.

الملاقات العامة كعنصر من عناصر العملية الأدارية، تبين أن :

- ١ ادارات المؤسسات تميز بين الممارسات التي لها علاقة بالموظفين العاملين لديها وبين
 التي لها علاقة بالجمهور فتقوم بالأولى وتهمل الثانية على الرغم من أنها تحمل قناعات صحيحة عن الثانية .
- ٢ _ غالبية مؤسسات الجهاز المصرفي الأردني تحمل فناعات تشير الى رؤيتها للعلاقات العامة كعنصر من عناصر العملية الأدارية ولكن بعضها (وممن يرى ذلك) لا يقوم بالممارسات التي ورد ذكرها في الاستبيان وتمثل هذه القناعة خاصة فيها يتعلق بالجمهور. ويشير جدول رقم (٦) الى هذه النتائج بوضوح.

جدول رقم (٦)

العلاقات العامة : عنصر من عناصر العملية الادارية، النسبة المثوية للمؤسسات التي اختارت البديل أو أجابت بكلمة (صحيح) على الفرع ومدلولات البدائل والفروع

متلول البديل أو الفرع	نسبتها المثوية	عدد المؤات	البديل أو الفرع	رقم السؤال
العلاقات العامة عنصر من عناصر العملية الادارية/موظفون	٦٥	γ,	1	4
الملاقات المامة عنصر من عناصر المملية الادارية /موظفون	ξo	18	3	Jj
العلاقات العامة عنصر من عناصر العملية الادارية/جهور	77	۸	ب	٤
قناعة الادارة بأن العلاقات المامة عنصر من العملية	AV	YY	ٔ ح	17
الادارية / جمهور فناعة الادارة بأن العلاقات العامة عنصر من عناصر العملية الادارية / موظفون	٧١	YY	ز	۱۸
قناعة الادارة بأن العلاقات العامة عنصر من عناصر	٦٨	*1	5	- 1
العملية الادارية / موظفون قناعة الادارة بأن العلاقات العامة عنصر من عناصر العملية الادارية / موظفون	**	7.8	ش	

العلاقات العامة كفلسفة ادارة، يستدل من الاجابات أن:

- البية مؤسسات الجهاز المصرفي الأردني تقوم بممارسات توحي بأنها تعتبر العلاقات المعامة فلسفة ادارة ولكنها تطبق هذه الممارسات من خلال الموظفين (أي بشكل غير مباشر) الا أن أقلبة كبيرة نسبيا (٤٢٪) تتصل مباشرة بالجمهور في ممارساتها تلك.
- ٢ أقلية ضئيلة من المؤسسات تهتم بشكاوي وأقتر أحات المتعاملين عن طريق ايجاد صناءق خاص بذلك.
- " أقلية كبيرة نسبيا (٣٥٪ من المؤسسات) لا ترى أنه من حق المتعاملين أن يتوقعوا من البنك
 أن يكون مصدر عون ثابت لهم. ويبين جدول رقم (٧) هذه النتائج.

جدول رقم (٧) العلاقات العامة : فلسفة ادارة، النسبة المثوية للمؤسسات التي اختارت البديل أو أجابت بكلمة (صحيح) على الفرع ومدلولات البدائل والفروع

مدلول البديل أو الفرع	نسبتها المئوية	عدد المؤسسات	البديل أو الفرع	رقم السؤال
العلاقات العامة فلسفة ادارة	٧١	.77	f	٤
الملاقات العامة فلسفة ادارة	13	17	جـ	
العلاقات العامة فلسفة ادارة / يوجد صندوق اقتراحات	۲۳	٧	ب ا	٦
الملاقات العامة فلسفة ادارة/دراسة محتويات صندوق	۲۳	٧	جہ	
الاقتراحات				
العلاقات العامة فلسفة ادارة	11	19	د	11
قناعة تدل على أن العلاقات العامة فلسفة ادارة	1	71	د	14
قناعة تدل على أن العلاقات العامة فلسفة ادارة	٩٣	79	مد	
قناعة تدل على أن العلاقات العامة فلسفة ادارة	٦٥	۲٠	ط	
قناعة تدل على أن العلاقات العامة فلسفة ادارة	1	71	ا غ	
قناعة تذل على أن العلاقات العامة فلسفة ادارة	٧٤	17	, c	

العلاقات العامة كأسلوب اتصال ولقد توصل الباحث في هذا المجال الى أن :

 البية المؤسسات تحمل قناعات صحيحة عن وجوب استخدام العلاقات العامة كأسلوب اتصال بشكل صحيح مع الجمهور على الرغم من عدم قيامها بممارسات تعزز هذه القناعات (مما ورد ذكره في الاستبيان).

- خالبية المؤمسات مقتنعة بجدوى استعمال العلاقات العامة كأسلوب جيد للاتصال خاصة فيها يتعلق بالموظفين وتقوم بممارسات تتوافق مع هذه القناعة.
- عالبية المؤسسات تهمل استعمال صندوق الاقتراحات والشكاوى كأسلوب اتصال أو
 كوسيلة للعلاقات العامة سواء أكان ذلك على مستوى الموظفين أم الجمهور. وهذه
 الاستنتاجات بيينها بوضوح جدول رقم (٨).

جدول رقم (٨) العلاقات العامة : أسلوب اتصال، النسبة المئوية للمؤسسات التي اختارت البديل أو أجابت بكلمة (صحيح) على الفرع ومدلولات البدائل والفروع

مدلول البديل أو الفروع	نسبتها المثوية	عدد المؤسسات	البديل أو الفرع	رقم السؤال
لا تستعملها كأسلوب اتصال بشكل صحيح /موظفون	40	- 11	ب	۳
لا تستعملها كأسلوب اتصال بشكل صحيح /جمهور	٦٥	٧.	1	٦
تستعملها كأسلوب اتصال بشكل صحيح /جمهور	77	٧	ب	
لا تستعملها كأسلوب اتصال بشكل صحيح /جمهور	صفر	صفر	د	
تستعملها كأسلوب اتصال بشكل صحيح أموظفون	۸۷	77		٧
لا تستعملها كأسلوب اتصال بشكل صحيح /موظفون	اصفر	صفر	ج	
لا تستعملها كأسلوب اتصال بشكل صحيح اجمهور	40	- 11	Ţ	_ ^
تستعملها كأسلوب اتصال بشكل صحيح /جمهور	٥٥	17	ب	
لا تستعملها كأسلوب اتصال بشكل صحيح /موظفون	79	٩	ا جــ	٩
تستعملها كأسلوب اتصال بشكل صحيح /جمهور	۸۵	1.4	د	
تستعملها كأسلوب اتصال بشكل صحيح /جمهور	٦	۲	[[11
تستعملها كأسلوب اتصال بشكل صحيح /جمهور	٦	۲	ب	. 1
تستعملها كأسلوب اتصال بشكل صحيح أموظفون	۸۷	77	ج	1
تستعملها كأسلوب اتصال بشكل صحيح /موظفون	٦٥	٧٠	Ī	14
لا تحمل قناعة بوجوب استعمال كأسلوب اتصال/جمهور	44	14	ال	١٨
تحمل قناعة بوجوب استعمالها كأسلوب اتصال/موظفون	97	۳٠	ن	١٨

مدى اهتمام المؤسسة بجماهيرها المختلفة - حملة أسهم المؤسسة: لقد توصل الباحث الى أن : أغلبية بسيطة من المؤسسات تحمل فناعة تعترف بأهمية إيصال معلومات زيادة على ما يطلبه القانون الى حملة أسهمها كنوع من العلاقات العامة. الاأن الاهتمام بحملة الأسهم في بحال المذكورة في الاستبيان والدالة على ذلك يكاد ينحصر في مجال الدعوة الى اجتماعات ولقاءات وندوات ولكنه اهتمام ضعيف حيث لا يقوم بذلك الا حوالي ٥٥٪ من المؤسسات. انظر جدول رقم (٩):

جدول رقم (٩) مدى اهتمام المؤسسة بحملة أسهمها، النسبة المثوية للمؤسسات التي اختارات البديل أو أجابت بكلمة (صحيح) على الفرع ومدلولات البدائل والفروع

مدلول البديل أو الفروع	نسبتها المئوية	عدد المؤسسات	البديل أو الفرع	رقم السؤال
اهتمام بحملة الأسهم زيادة على ما يطلبه القانون	3+	1V " " 17	ب 1 1	A 9 11 1A

الموظفون، تبين للباحث أن :

- ١ الغالبية العظمى من المؤسسات تحمل قناعات بحكن اعتباراها معها و رب عمل جيد ، كيا أنها تقوم بممارسات توحي بذلك سواء أكان ذلك من الناحية المادية (الرواتب والقروض السهلة . . . الخي أم من الناحية المعنوية مثل محاولات استبقاء الموظف الراغب في الاستقالة واشعار الموظف بأهميته .
- ٢ _ أقلية بسيطة فقط تهتم بسماع شكاوى واقتراحات الموظفين عن غير طريق التسلسل
 الرسمي أى من خلال صناديق الاقتراحات والشكاوى. انظر جدول رقم (١٠).

جدول رقم (١٠) مدى اهتمام المؤسسة بالموظفين/النسبة المئوية للمؤسسات التي اختارت البديل أو أجابت بكلمة (صحيح) على الفرع ومدلولات البدائل والفروع

مدلول البديل أو الفرع	نسبتها المثوية	عدد المؤسسات	البديل أو	رقم السؤال
			الفرع	
رب عمل جيد /نواح معنوية	AY	YV	f	γ
رب عمل جيد /نواح معنوية	١٠.	۳	ب	
رب عمل جيد /نواح معنوية	۸۱	70	٠.	۱۳
رب عمل جيد /نواح معنوية	٥٢	17	-	
رب عمل جيد /نواح مادية	۱۳	٤	ج	١٤
رب عمل جيد /نواح مادية	۷۱	77	t	10
رب عمل جيد /نواح مادية	70	۲۰	ب	
رب عمل جيد /نواح مادية	٨١	70	د	
رب عمل جيد /نواح مادية	۸۱	40	و	
رب عمل جيد /نواح مادية	9.8	79	ح	
رب عمل جيد /نواح مادية	1	71	و	١٨
رب عمل جيد /نواح معنوية	۷۱	77	ز	
رب عمل جيد /نواح معنوية	٨٦	17	ح	
رب عمل جيد /نواح معنوية	97	۳۰	ن	
رب عمل جيد /نواح معنوية	47	۳۰	ٔ ض	
رب عمل غير جيد /نواح معنوية	صفر	اصفر	٢	1.4
رب عمل غير جيد /نواح معنوية	19	٦	جـ	٣
رب عمل غير جيد /نواح معنوية	1.	٣	د	17"
رب عمل غير جيد /نواح معنوية	صفر	صفر	1	١٤
رب عمل غير جيد /نواح معنوية	٥٥	17	ب	
رب عمل غير جيد /نواح مادية	1.	٣	ج	10
رب عمل غير جيد /نواح مادية	۱۳	٤		
رب عمل غير جيد /نواح مادية	14	٤	ز	

المتعاملون، تبين من البحث أن :

- البية المؤسسات لا تهتم بسماع جمهور المتعاملين معها على الرغم من أن غالبية المؤسسات تحمل قناعات صحيحة عن نوع العلاقة التي يجب أن تربط البنك بالمتعاملين معه.
- إن الأقلية التي تحمل بعض القناعات المغلوطة عن هذه العلاقة أقلية لا بأس بها
 حيث تبلغ ٣٥٪. أنظر جدول رقم (١١).

جدول رقم (١١) مدى اهتمام المؤمسة بالمتعاملين معها، النسبة المثوية للمؤمسات التي اختارت البديل أو اجابت بكلمة (صحيح) على الفرع ومدلولات البدائل والفروع

مدلول البديل أو الفرع	نسبتها المئوية	عدد المؤسسات	البديل أو الفرع	رقم السؤال
تهتم كثيرا بسماع اقتراحات المتعاملين وآرائهم	13	14	حـ	٤
لاتهتم كثيرا بسماع شكاوي واقتراحات المتعاملين	٦٥	٧٠	1	٦
تهتم كثيرا بسماع شكاوى واقتراحات المتعاملين	74	٧	ب	
تهتم كثيرا بسماع شكاوى واقتراحات المتعاملين	77	٧		
لاتهتم كثيرا بسماع شكاوي واقتراحات المتعاملين	19	٦	t,	17
لاتهتم كثيرا بسماع شكاوي واقتراحات المتعاملين	70	11	ب	
تهتم كثيرا بحسن معاملة المتعاملين	۸٥	١٨	ح	
تهتم كثيرا بحسن معاملة المتعاملين	11	19	د	
لا تهتم كثيرا كيف يعامل موظفوها المتعاملين	77	٨		
تؤمن بحقوق المتعاملين	1	۳۱ :	7	١٨
تؤمن بحقوق المتعاملين وتطلعاتهم	9.8	79		
تؤمن بعدالة تطلعات المتعاملين	70	۲۰.	ط	
تؤمن بسرعة انجاز المعاملات كنوع من حسن	٧٤	74	ر	
التعامل مع المتعاملين				

الرأى العام والمجتمع المحلي والمسؤولية الاجتماعية: تين من البحث أن غالبية المؤسسات تحمل قناعات صحيحة عن أهمية الرأى العام والمجتمع ولكنها لا تقوم بممارسات من التي ورد ذكرها في الاستبيان والتي تعكس هذه القناعات. انظر الجدول رقم (١٢).

جدول رقم (۱۲)

مدى اهتمام المؤسسة بالرأى العام وبالمجتمع المحلي أو المسؤولية الاجتماعية النسبة المئوية للمؤسسات التي اختارت البديل أو أجابت بكلمة (صحيح) على الفرع ومدلولات البدائل والفروع

مدلول البديل أو الفرع	نسبتها المثوية	عدد المؤسسات	البديل أو الفرع	رقم السؤال
لا تهتم بالرأى العام ولا تحاول اجتذابه	19	٦	- بر	٩
تهتم كثيرا بالمناسبات الاجتماعية والوطنية لاجتذاب الرأى العام	1.	۴	t	١٠
تهتم بالمناسبات الاجتماعية والوطنية لمحاولة اجتذاب الرأى العام.	17	۰	ب	
لا تهتم كثيرا بالمناسبات الاجتماعية والوطنية لمحاولة اجتذاب الرأى العام.	صفر	صفر	ج-	
تعكس مدى قناعة الأدارة بأهمية الرأى العام ومحاولة المجتذابه الى جانب المؤسسة.	۸۱	70	ب	17
لا تهتم بالرأى العام وفهم مغلوط لدوره	٦	۲	1	۱۷
تهتم بالرأى العام	٦٥	۲٠	ب	١٨
تهتم بالرأى العام وبالمجتمع المحلي وبالمسؤولية الاجتماعية	۸۱	40	ی	

وسائل وأدوات العلاقات العامة، تبين أن:

- أعالبية المؤمسات لا ترى ضيرا في اللجوء الى اعلان في الراديو والتلفزيون والصحف والمجلات وترى أن مجرد نشر القوائم المالية أمور لا تكفي على الرغم من أن اقلية كبيرة نسبياً (٣٩ ٪ منها) ترى أنها كافية ولكنها جميعها لا تلجأ الى الصور المغرية في الاعلان.
- ٢ـ غالبية المؤسسات تهمل اسلوب الاجتماعات العامة والندوات العامة بالنسبة للجمهور او المساهمين ولكنها تلجأ اليه في حالة الموظفين العاملين فيها.
- عالبية المؤسسات تلجأ الى أسلوب الزيارات التي يقوم بها موظفوها في مجال العلاقات العامة وهذه الاستنتاجات واضحة في جدول رقم (١٣).

جدول رقم (١٣) وسائل وأدوات العلاقات العامة، النسبة المثرية للمؤسسات التي اختارت البديل والتي أجابت بكلمة (صحيح) على الفرع ومدلولات البدائل والفروع

مدلول البديل أو الفرع	نسبتها المثوية	عدد المؤسسات	البديل أو الفرع	رقم السؤال
			1	-
استعمال الصور والرسوم المعبرة والأشكال البيانية	11	٥	,	٥
لتقديم المعلومات الى الجمهور.	l			
استعمال الصور والرسوم المعبرة والأشكال البيانية	19	7	ب	
لتقديم المعلومات الى الموظفين.				
استعمال التلفزيون لتقديم المعلومات الي الجمهور.	۲۳	٧	جـ	ļ
استعمال الصحف والمجلات لتقديم المعلومات	11	19	د	
الى الجمهور.				
استعمال الزيارات.	٧٧	71	مہ	
استعمال الصور المفرية لا جنذاب انتباه الجمهور.	صفر	صفر	و	
استعمال الاجتماعات والندوات لتقديم المعلومات	٦	۲	î	- 11
الى المساهمين فوق ما يطلبه القانون.				
استعمال الاجتماعات والندوات بأسلوب الدعوة	٦	۲	ب	
العامة لبحث أمور تهم المجتمع.			•	
استعمال الاجتماعات الدورية للموظفين.	AV	77	ج	
وسائل الاعلام ونظرة الجمهور الى المؤسسات التي تستعملها.	14	٦ ا	 -!	١٨
نشر القوائم المألية هل يكفي في عال الدعاية للمؤسمة؟	79	11	J	<i>"</i>

التوصيات : توصي مؤسسات الجهاز المصرفي الأردني بشكل عام والمؤسسات التي أظهرت فها غير دقيق للملاقات العامة أو ألتي لا تقوم بالممارسات الصحيحة أو تحمل قناعات مغلوطة عنها فيها يتعلق بالأمور التي تم بحثها بما يلي :

- ١- انشاء وظيفة للعلاقات العامة في المؤسسات التي لا توجد بها هذه الوظيفة.
- ٢_ عقد دورات وندوات لموظفي المؤسسة بعض النظر عن مستوياتهم الادارية تهدف
 الى :

أ) فهم طبيعة العلاقات العامة بشكل أعمق ومن جميع النواحي التي تشكل الإطار
 العام لهذا الفهم كما وردت في الدراسة.

- ب)إبراز أهمية العلاقات العامة لنجاح عمل المؤسسة في المدى الطويل والتركيز
 عليها.
- "... الاهتمام بشكل أكبر بجماهير المؤسسة من حملة أسهم ومتعاملين لتحقيق هدف البقاء والنمو والازدهار.
- ٤. استخدام العلاقات العامة كوسيلة جيدة للاتصال بحيث تكون قنوات الاتصال ذات اتجاهين ويساعد على ذلك إنشاء صناديق الشكاوى والاقتراحات والاهتمام بمحتوياتها.
- إبداء المزيد من التفهم لأهمية الرأى العام والمجتمع المحلي والقيام بممارسات تعكس
 هذا التفهم.
- ٦- التركيز على استعمال وسائل العلاقات العامة الأخرى مثل الاجتماعات والندوات واستغلال المناسبات الوطنية والاجتماعية والخاصة ووسائل الاعلام المتنوعة بالاضافة الى الزيارات التي تستعملها معظم المؤسسات.
- ٧- وبشكل عام العمل على تضييق الفجوة بين القناعات والممارسات حيث ظهرت هذه الفجوة في عدد من النواحي في العديد من المؤسسات حيث تبين أن بعض المؤسسات بحمل قناعات صحيحة عن موضوع ما ولكنه لا يقوم بالممارسات التي تعزز هذه القناعات.
- ويقترح الباحث القيام بالدراسات التالية، اضافة الى هذا البحث استكمالاً له بشكل أو بأخر واستيفاء لجوانب موضوع العلاقات العامة بشكل عام :
 - ١ _ الاجابة عن السؤال التالى:
- هل تتأثر نظرة المؤسسة الى ألعلاقات العامة وبمارساتها المتعلقة بها بالشكل القانوني للمشروع (قطاع عام أو قطاع خاص)؟
 - ٢ التأكد من صحة الفرضية القائلة:
- و في المؤسسات الناجحة كلم كبر حجم المؤسسة وكلم كانت طبيعة عملها تنافسية وتدعو الى
 التعامل مع الجمهور كلم انعكس ذلك ايجابيا على تنظيم العلاقات العامة فيها ع.

الحوامش

- ١- رقمها عع/٥/١٥٥٧ تاريخ ٨/٨/١٩٨٣.
- ٢- للتوسيّ في بحث طبيعة الملاقات العامة وتعريقانها انـظو: Encyclopedia Americana,vol.22:760 وانظر أيضا:
 - زياد رمضان، العلاقات العامة في منشأت القطاع الخاص، مفاهيم وواقع الفصل الثاني. وانظر أيضا :

جان شوميلي ودني هويسمان، العلاقات العامة، ترجمة فريد انطونيوس، بيروت، ١٩٧٠: ١٧. وانظر أيضاً:

Simon, R.

Public Relations : Concepts & Practices, (2ed). Columbus, Ohio : 1980 Grid Publication Co: 53-54.

وأخيراً أنظر صفحة ٥ ومابعدها من كتاب:

Canfield, B.R. Public Relations (Revised ed.) Homewood, Iti: Richard D. Irwin, Inc.

المادر العربية

التهامي، م، الداقوقي، أ.

٩٨٠ أ مُبادىء العَلَاقات العامة في البلدان النامية، الطبعة الأولى، وزارة التعليم العالى والبحث العلمي. بغداد. الجمهورية العراقية.

المالكي، ع. ١٩٨٢ . مرة أخرى هذه المجلة ﴾، البنوك في الأردن، العدد الثالث، المجلد الأول، تشرين ثاني.

رمضان، ز. ۱۹۸۲ العلاقات العامة في منشآت القطاع الخاص: مفاهيم وواقع. الأردن : دار

١٩٨٢ ادارة الأعمال المصرفية، دراسة تطبيقية عن الأردن. الطبعة الثالثة. الأردن: دار الشعب.

عجوه،ع. ١٩٧٧ - الأسس العلمية للعلاقات العامة، الطبعة الأولى. القاهرة : عالم الكتب.

المصادر الاجنبية

Bernays, E. L.

Crystalizing Public Opinion, New York: Boni and Liveright.

Bowman, P. & Nigil, E.

Manual of Public Relations London. 1969

Childs, H.

1940 An Introduction to Public Opinion, New York: John Wiley & Sons,

Encyclopedia Americana.

1982 Vol. 22

Katz, D. & Kahn, R.

1966 The Social Psychology of Organization. New York: John Wiley & Sons

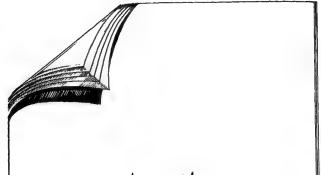
Marston, J. E.

1979 Modern Public Relations. New York: McGraw-Hill Book Co.

Simon, R.

1980 Public Relations: Concepts & Practices, (2nd ed), Columbus, Ohio:





مناقشات مراجعات كتب تمتاريي سائلجامعية

خريف ۱۹۸۸

أزمة التعليم وإعادة انتاج الاجتماعي في المغرب حوار حول النظرية والمنهج

مصطفى محسن مركز التوجيه والتخطيط التربوي ـ الرباط

يعاني المغرب كبلد تايع متخلف عدداً هائلا من المساكل على غنلف الأصعدة الاجتماعية. ولعل ومشكل التعليم، من أكثر هذه المشاكل حدة وإلحاحاً وليس فقط لأنه يمس الشعب كله، أو لأنه يمكس ومشكل التعليم، من أكثر هذه المشاكل حدة وإلحاحاً وليس فقط لأنه يمس الشعب كله، أو لأنه يمكس يقدم أحسن معلية تطرح من على متنها قضايا سياسية واجتماعية واقتصادية وتفافية بل لأنه يمكس بالمفعل احتيارات تخص هذه الميادين نفسها (ان ومن منا نفهم المذا كرست لدراسة وتحليل النظام التعليمي بالمغرب عدة دراسات، معراء كانت ذات طابع أكادي مساق هذا الاهتمام العام كثر بالطابع التأملي أو الجدائي، أو حتى الإيديولوجي .. السيامي. (" وفي مساق هذا الاهتمام العام كثر أو خير الرسمي، وتوالت مناقشة مشاكله وقضاياه، إن على المستوى الرسمي البيروقراطي، أو غير الرسمي، وذلك في عاولة لتقييم التجارب، وفحص الاختيارات المتبناة، وطرح بعض أو غير الرسمي، وذلك في عاولة لتقييم أخيراً، على أن هنالك بالفعل، مشكلا حقيقيا يعاني منه المغرب راهنا، وتتجاوز حدته نطاق الحساسية الظرفية، ألا وهو ومشكل التعليم، وقد تجلت مظاهر هذا المشكل في عدة ظواهر تتمثل، بالأساس، في عدم تكافؤ الفرص والحظوظ التعليمية مظاهر هذا المناطين من خريجي المدارس مشاكل التسرب، والطرد، والمدر القرى، والإجباء، والمناطق الجغرافية المختلفة . . وفي تعاظم مشاكل التسرب، والطرد، والمدر المعليم والمخدود، وفي تنامي أعداد الماطين من خريجي المدارس والجامعات، وفي تناقض مضمون التعليم والجامعات، وفي تناقض مضمون التعليم والتحوين مع قطاعات المجتمع بشكل عام . . الخ.

وقد اختلفت تشخيصات وتحديدات أسباب وعوامل ماسمي بـ: «الأزمة التعليمية» ما بين تشخيصات تقنية Technicistes تحصر أسباب المشكل في ضغط التنامي الديموغرافي، أو مشكل التمويل، والتجهيز، والاعتمادات المادية . . الخ، وبين تشخيصات أخرى تحمل المشكل بإحالة عوامله إلى الاختيارات العامة والسياسة المتبعة في مجمل القطاعات الاجتماعية وذلك باعتبار النظام التربوي في المجتمع يسير متمفصلا articute مع جميع هذه القطاعات. وبالتالي فلا يمكن إختزاله إلى مجرد مشكل لا يعني، بالأساس، صوى طاقم تفني أو بيروقراطي مسؤول ومختص. وفي سياق الاهتمام العلمي، أيضا، بدراسة المسألة التعليمية بالمغرب، تندرج مساهمة الاستاذ جميل السالمي حول: وأزمة التعليم وإعادة الإنتاج الاجتماعي بالمغرب، التي سنحاول في هذا العرض ان نتناولها ببعض التحليل الدال.

ونذكر، ابتداء، بأن غرضنا ليس هو عرض أو تلخيص الكتاب، (" ولا مناقشة أفكاره بكل تقصيل بل نهدف، بالدرجة الأولى، إلى التركيز على الجانب النظري والمنهجي لفتح حوار علمي _ اجتماعي حول بعض الأسس النظرية والمنهجية التي تطرح نفسها على الباحث والمهتم عند تناول مسائل التربية والتعليم بالمغرب الحديث والمعاصر، والتي تثير منها محاولة الأستاذ السالمي جزءاً لا يستهان به. ونرى، في خطوة أولى، وتعمياً للفائدة، وقبل الدخول في حوار مباشر مع الأطروحات المركزية للكتاب، أن نقدم موجزاً إلمامة مبسطة المجال لأهم مضامينه، نجملها في الحلاصات والاجتزاءات التالية:

في الفصل الأول من الكتاب يتناول الباحث بالتحليل «الإرث الاستحماري» في المجال الربي الاستحماري» في المجال التربوي بالمغرب مبيناً حوافز واهداف المستعمر، والتي على أساسها صاغ سياسته التعليمية بالمخرب المحتل خدمةً لأغراضه ومصالحه الآنية منها والبعيدة، والظاهرة والممتنعة، دون أن يكون الهدف تحديثيا أو تحضيريا، كيا كان يروج الخطاب الكولونيالي وسدنته وإيديولوجيوه. وقد أدت مستنبعات هذه المعارسة إلى الكثير من العواقب السيئة المعروفة التي مايزال يعاني منها نظامنا التعليمي الحالي ال

وفي الفصل الثاني: ومن الحماس إلى خيبة الأمل ""، يجاول المؤلف تفسير عوامل الإحباط: La frustration الذي مني به المغاربة بعد حماسهم للإقبال على التعليم غداة الاستقلال. هذا الإحباط الذي تجلت مظاهره، بل وعوامله في هزالة النتائج المعطاة، وعجز النظام التعليمي عن مواجهة مشاكل التمدرس والطرد والرسوب والمردودية الضعيفة، وأيضا في عدم التطابق الذي يفرزه تطور لاحتكافيء لكل من التعليم والتكوين من جهة، وسوق الشغل من جهة ثانية. وهكذا أصبحت مباديء مذهبية التعليم: التعميم، التعريب، التوحيد، والمغربة، التي كانت موضوع إجماع قبل وبعد الاستقلال، فاقدة لأية دلالة واقعية، بل بجرد شعارات مناسباتية.

وفي الفصل الثالث المخصص وللالتحاق بالمدرسة. " فبمد تحليل الباحث لجوانب الظاهرة، يخلص إلى الإقرار بواقع عدم تكافؤ الحظوظ والفرص التعليمية، عموديا بين الفثات والطبقات الاجتماعية، وأفقيا بين المناطق والجهات، الأمر الذي ينم عن غياب دمقرطة حقيقية للقطاع التعليمي، وجعل خدماته في متناول الجميع ا

أما الفصل الرابع فيتناول فيه الأستاذ السالمي «عتوى التكوين» الذي يقدمه النظام التعليمي". وهنا يطرح عدة مسائل تربوية ترتبط أساساً: بالممارسات والعلاقات البيداغوجية، وبلغة التعليم، وبالتقييم المدرسي، كجوانب يتيح تحليلها إمكانية التعرف على الكيفية التي تحكم وتنظم الاشتغال الداخلي للنظام. وهكذا يبرز ـ عبر التحليل ـ عقم المناهج والبرامج المتبعة، ومشاكل الازدواجية اللغوية كعائق تربوي هام، ولا عقلانية التقييم التي تتجل، بشكل أساسي،

ني النوجيه المدرسي بأطواره المختلفة. وكخلاصة عامة، ينتهي الباحث إلى التأكيد على واقع انفصال التعليم في المغرب، مضموناً وممارسةً، عن بنيات وهياكل وثقافة المجتمع العام.

ولتأكيد هذا الانفصال أو القطيعة بين نظام التعليم وقطاعات المجتمع ، يلجأ المؤلف إلى غليل مسألة والتأهيل والشغل والمداخيلي في الفصل الخامس من الدراسة ، (١٠٠ مركزاً على الأليات الذاتية والموضوعية التي تشتغل بها وتتطور وتنمو سوق الشغل بالمغرب، سواء تعلق الأمر بالقطاع الحاص ، أو بالقطاع العام ، واللذين مخضم كل منها لإكراهات وضغوط مؤمسية واجتماعية ، وبالخصوص حينا يتعلق الأمر بطرق وبقنوات التوظيف والاستخدام . وعلى المعموم ، فليس هناك ، في رأي المؤلف ، تطابق عقلاني ومنظم مابين التأهيل أو التكوين الذي يمنحه النظام التعليمي ، وبين المراكز والأدوار والوظائف التي يعرضها قطاع العمل .

وأما في الفصل السادس فيحاول الباحث أن يجيب على تساؤله المركزي في بحثه وهو: وأزمة أم إعادة إنتاج اجتماعي ؟٤" وهكذا يحاول أن يجارس قراءة نقدية لنظرية الرأسمالي البشري في مفهومها الواسع: A Theorie, 'elargie du capital humain مفهومها الواسع: A Theorie, 'elargie du capital humain باختماعية والتنزيقية، الذاتية والمؤضوعية لبلد ثالثي كالمغرب، فضلا عن كونها نقدم منظوراً اخترالها للتعليم إذ تركز، باللدچة الأولى، على بعد الأداني التقني وجانبه المادي، مقللة من أهمية تشابكه البنبوي العلاكمي النوعي، إضافة إلى كونها تنتمي إلى سياق سوسيو تاريخي مختلف. ومن ثم أهمية ثم فإن الظروف الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بالمغرب ثم تمكن النظام التربوي من أداء الوظائف التندوية المقترضة من قبل نظرية الرأسمال البشري، بل إن النظام -أكثر من هذا - قد آل إلى واقع الإختفاق على مستوى الإسهام الفعلي في التندية، وفي تعميم توزيع المعارف، والاستفادة، والشغل بشكل ديمقراطي داخل المجتمع المغربي.

من هنا ينطلق الأستاذ السالمي إلى تبيان الوظائف الحقيقية للتعليم في المغرب. وهي، في رأيه، تتلخص في وظيفتين أساسيتين:

موضوعية: وتتمثل في الاسهام في إنتاج وموالاة إنتاج قوة العمل داخل إطار البناء الاجتماعي
 المهنى القائم، وتوزيعها حسب قنوات واشتغال هذا البناء.

● وأيديولوجية: يُراد بها الإيهام بدور المدرسة وأهمية المستوى التعليمي في توزيع الشغل واللدخل وغيق الميلام وغيق من الحالات الفردية الخاصة قد حققت نوعاً من الصود والارتقاء الاجتماعي، ووصلت إلى مراتب اجتماعية عليا، فإن هذا، بالرغم من حدوثه فعلاً، ليس دليلا كافيا على إسهام فعلي للنظام التعليمي في تحقيق الحراك الاجتماعي. هذا الحراك الذي يبقى في العمق، مشروطا بنوعية التركيب الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع، وبكيفية تطوره واشتغاله ١٠٠٠

أما بخصوص دلالة تعبير والأزمة BLa, Crise في نظام التعليم بالمغرب، فيرى الباحث أن هذا التعبير أو المفهوم لا يكشف عن حقيقة هذا النظام الذي تتمحور وظيفته الأساسية حول إعادة الإنتاج الاجتماعي La reproduction Sociale. وذلك في إطار بجتمع ثالثي يشهد اقتصاده علايداً من مظاهر وأعراض النمو اللامتكافي. إن تفضيل توظيف الحديث عن أزمة النظام التربوي في المغرب يعود، في نظر المؤلف، الى مايلى:

- اختزال مشاكل النظام التربوي إلى مجرد أعراض وظيفية لأزمة عابرة، دون طرح للمشاكل الحقيقية التي يعاني منها ١٦٠١
- تحويل الاهتمام والرأي العام عن مظاهر أخرى حساسة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. فتصبح المدرسة هي كبش الغداء: Le Bouc emissaire ، يُفسِّر بفشلها عديدٌ من مشاكل البطالة ، وسوء توزيع الشغل والمداخيل . . الخ(١١)
- وهكذا يتم أخيراً، وعلى مستوى هذا الخطاب «الأزموي»، التبرير الإيديولوجي للإصلاحات التربويه، وتحميل النظام التربوي عبء وعواقب توعكات تتجاوزه إلى المستوى الاقتصادي والاجتماعي العام. علما بأن الإصلاحات المعتمدة في المجال التعليمي لا تسهم - في نظر المؤلف -إلا في دعم إعادة الإنتاج الاجتماعي بشكل عام (٥٠٠ وهكذا، إذن، يبقى الحديث عن والأزمة، في شتى مظاهرها وتجلياتها، حديثا إيديولوجيا بالمدرجة الأولى، كما يبدو من الاعتبارات الأنفة.

وبما يعاني منه النظام التربوي المغربي، يذكر المؤلف عدم وجود تخطيط تربوي فعال لا ينظر إلى المسألة التعليمية في بعدها الكمي الرقمي فحسب، بل يتجاوز ذلك إلى الاهتمام بالجانب النوعي والكيفي لاشتغال البنية التربوية. إن فشل هذا التخطيط التربوي يعود، في هذا الوضع المنحرف، إلى كونه لا يتقاطع ولا يتمفصل مع التخطيط لكل قطاعات المجتمع، ووفق مشروع مجتمعي متكامل ومنسجم(١٦)

بعد هذه الإطلالة السريعة على أهم مضامين مُؤلِّفُ الْأستاذ السالمي، التي لم يكن المقصود منها، بالطبع، تقديم تلخيص جامع للكتاب. بل كنا نرمي من وراء ذَّلك إلى التعريف بأهم محاوره تمهيداً لمحاولة فتح حوار نظري ومنهجي حول بعض القضايا التي يطرحها. ومن هذه الزاوية يمكننا أن نجمل آهم وأعم الملاحظات آلتي نسجلها على الكتاب ـ لا كعيوب ومثالب بل فقط كنقط للحوار ليس إلا _ فيها يلي:

١ ـ باعتبار الكتاب، في الأصل، أطروحة جامعية، (١١٠) فإن ضرورة أن يتوفر فيه إطار مرجعي نظري مفاهيمي ومنهجي تصبح أمراً ملحاً. فعمل من هذا النوع يحتاج إلى تناول مقنع لمختلف المفاهيم الموظفة وما يؤسسها من خلفيه نظرية والى عرض لمختلف التقنيات والمناهج المعتمده في مقاربة الظاهرة المدروسة. إن هذه المسألة ليست، في نظرنا، ترفأ نظريا زائداً، بَل هي تقليدُ أكاديمي متداول ومستأنس في مثل هذه الدراسات. بيد أن كتاب الأستاد السالمي يعاني من غياب واضح لأي إطار نظري محدد يوجه الدراسة، ويبرر إجراءات المقاربة المعتمدة لموضعتها ضمن أنماط المقاربات التي تناولت الموضوع المعني: (اقتصادية، سوسيولوجية . . الخ) بل إن مايفجأ قاريء الكتاب، لأول وهلة، هو عدّم وضّوح أي إشكالية مضبوطة ومحددة بشكل إجرائي ومنذ بداية الدراسة، وهذا، بالضبط، هو ما يجعل هذه الدراسة تبدو وكأنها لا تتوفر على أي هوية نظرية بارزة المعالم والسمات. وكل ماهنالك هو تناول تعميمي لمشكل التعليم بدون تعيين للجانب المقترح لتحديد التركيز. إن هذا الطابع التعميمي الذي هيمن على توجه الباحث قد دفعه إلى الانصياع وراء تداعي الأفكار والملاحظات لاحول النظام التعليمي فحسب، بل حول المجتمع المنزي بشكل عام. وإذا كنا لا نفي ترابط وتكامل تلك الأفكار والملاحظات، خصوصا في مقام معالجة مشكل بنيوي معقد كالمشكل التعليمي، فإن الإكراه المنهجي يدعو إلى التركيز والاختزال المرر للسيطرة على الموضوع المبحوث.

وإذا كان المؤلف يطرح بعض الإشكالات النظرية بشكل مبطن، وعبر كل فصول الكتاب، وعاول إبراز أهمية دور المدرسة في إعادة الإنتاج الاجتماعي كإشكال عوري في المدراسة، فإن ذلك لم يكن من التقعيد المنهجي بحيث يخضع لقواعد وأعراف البحث بمفهومه الأكادي العام. فضلا عن كون الباحث لم يعالج الإشكال المحوري ذلك إلا في الفصل الأخير من المدراسة، عجيباً على تساؤله الأساسي: «أزمة، أم إعادة إنتاج أجماعي، "أوقد كان علم عد حسب تصورنا، واحتراما للصياغة المنهجة للمدراسة - أن يُعير ذلك الإشكال منذ البداية معلنا عن التوجه النظري والمنهجي الذي سيصدر عنه، والذي على أساسه سيختار مختلف التقنيات والإجراءات المنهجية للعالمة على أساسه سيختار مختلف التقنيات والإجراءات المنهجية للعالمة على الماحة،

وجدير بالذكر أن نشير إلى أن الأمر لا يتملق، هنا، بغياب مطلق لأي إطار نظري للبحث. فتلك مسألة لا يمكن تصورها بتاتاً في مضمار العلوم الإنسانية والاجتماعية. إذ لابد أن يصدر الباحث ـ سواء بوعي منه أو بلا وعي، ويشكل علني أو ضمني ـ عن توجه نظري مايشرط اختياره لمفاهيم، ومناهج، وتحاذج تحليلية معينة. إن الأمر يتعلق، في محاولة الأستاذ السالمي، بغياب تنظيم عكم لهذا البعد النظري، وتحديد إجرائي للأشكال المطروح، ولوسائل مقاربته.

٢ ـ وإذا انتقلنا إلى الجانب التطبيقي من الدواسة، فإننا نلاحظ أنه بالرغم من المعطيات المعلوماتية والإحصائية الهامة التي أظهر الباحث قدرة كبيرة في جمعها وتصنيفها ـ وتلك مسألة ليست بالأمر السب بالأمر السب بالأمر السب بالأمر السب النسبة لأي باحث ـ فإن هذا الجانب ـ وتلك مسألة أخرى مترتبة في نظرنا على الملاحظة الأولى ـ قد اتسم بخلوه من أي تحديد أو تبرير للتقنيات والأدوات التي اعتمدها الباحث في جمع الشرائح التعليات . وعلى سبيل المثال فإن التصنيف السوميومهني الذي وضعه الباحث في جمع الشرائح التعليات مهنية المحدوثة لم يوضح كفاية أسسه النظرية والإجرائية . ومعلوم أنه ، في غياب وجود تصنيفات مهنية وعلي المحدوثة لم يوضح تصنيف سوسيومهني دقيق ، وتحديد الأصول الاجتماعية للمحدوثين ، كأن يعتمد الدخل الفردي مثلا كمتغير شارطي . إن لمثل هذا الاختزال للأصل الاجتماعي في بعد واحد من أبعاده المتعددة غالباً ماتترتب عليه نتائج محوفة وواهمة . ولقد كان على الاقل ـ أن يعتمد الدخل الفردي مثلا كمتغير شارطي . إن لمثل هذا الاختزال للأصل ومنهجة للتحسيس بعمقه ، ويضوروة الابتعاد عن أي تصور متعصب عليه متاكمان بعد شروط بنائه الطبقي ومنهده هذا المشكل ، وأن يضور متحصب على المقل وحاصة في مجتمع ثالثي كالمغرب مازال لم يستكمل بعد شروط بنائه الطبقي المنذان المنذان المنظفة المنائد المنائ

٣_وما دمنا بصدد المسألة المنهجية في الكتاب، فإن أول مايعثر عليه القاريء المهتم، والملم بتقاليد وأعراف الكتابة الإكاديمية، هو الفقر الذي تعاني منه الدراسة في مضمار التوثيق المدقيق للامنشهادات والنصوص المقتبسة Les citations فعوض أن يجيل المؤلف بشأن مراجعه إلى هوامش مضبوطة، فضل في كثير من الأحيان ـ نقل الاقتباس معزولا حتى عن السياق العام لمسار الكلام، وتغييله باسم المؤلف، وتاريخ نشر الكتاب أو النص، وأحيانا بدون الإشارة إلى هذا التاريخ . وواضح أن هذه الطريقة في الاقتباس أقوب إلى أسلوب الكتابة الأدبية منها إلى التصنيف العلمي الدقيق، ولا يكن الاستئاس بها إلا في مقامات تعبيرية نادرة . ومن هنا نلاحظ، في الكتاب، قلة الموامش المؤلفة أسفل صفحات كل فصل، ولم تبلغ في مجموعها إلا حوالي ٣٣ هامشأ الا ولا داعي النساؤل، بعد هذا، عن الانطباع الذي يقدمه هذا التوثيق عن أطووحة جامعية (١٠).

وإذا انتقانا إلى قائمة المصادر المنبقة في الجرد البيبليوغرافي الذي ذُيلت به الدراسة ، فإننا نجما تنجا المضادر المغربية التي تناولت نقصاً إن الأوصة منها المصادر التي أنجزت باللغة العربية ، أو الأبحاث الجامعية قضايا التربية والتعليم ، وخاصة منها المصادر التي أنجزت باللغة العربية ، أو الأبحاث الجامعية المختصة الله و إن أغلب مارجع إليه الباحث حسب قائمة المصادر يتشكل في معظمه مأخوذاً من تقارير البحوث التي أنجزها طلبة مركز تكوين المفتشين (C.F.I) ، أو المعهد الوطني الإحصاء العالمية في الحميمة (E.S.G.A.E) ، أو المعهد الوطنية الإحادة العمومية (E.M.A.E) ، أو المعهد ماتروجه بعض الوزادات ، أو المؤسسات ذات الطابع الرسمي ، وأحيانا بعض الأطروحات التي مقدمت بكلبات الحقوق حول النظام التربوي بالمغرب ، وإذا كنا لا نقلل من أهمية وقيمة المصادر، متخصصة تمتبر في حدود معينة مصدر إحالة مؤوقا به . وهكذا فمن بين حوالي ١٤٠ مرجماً متنوعا حول المغرب . "" غير أن مايقل أحيانا من مصداقية الجرد البيبلوغوافي للجحث هو شرقه لمعليات غير مضبوطة حول بعض الأطروحات الملغية المؤبية التي تناولت المسألة التعليمية بالمغرب، والتي يفترض أن يكون الباحث على اطلاع كاف عليها ، والمام دقيق بمعطياتها التوثيقية على الأقلى .""

وفي سياق الحديث عن مصادر الباحث وإحالاته المعتمدة تجدر الإشارة إلى مايمكن اعتباره مفارقة غير مبررة مفادها أن المؤلف في الوقت الذي يصدر فيه عن موقف انتقادي لواقع النظام التربوي بالمغرب، يعتمد في الوقت ذاته على مصادر كثيراً ماتغيب فيها الروح النقدية، ويطبعها، على العموم، إما التوجه الإنساني والشمولي ذو النزعة الكونية كيا في تقارير ودراسات اليونيسكو، وحتى بعض المصادر الرسمية بالمغرب، وإما أنها تحيل إلى تصور تقليدي أو كمي وتقني كبعض الدراسات الأنجلو سكسونية : (كوميز ومن حوله). وكأن من المفيد منهجيا أن يوظف الباحث دراسات تنسجم وتتكامل وتدعم تلك الروح النقدية التي تسود الكتاب، والتي تعدمن أهم ميزاته أيضا.

وإذا كان من المكن ـ حسب ما تمدنا به سوسيوبسيكولوجيا البحث العلمي ـ إرجاع هذه التعثرات والثغرات إلى الظروف الاجتماعية والنفسية . . الخاصة للباحث، أي باحث، قد لا تسلم منها أي دراسة . فإن محاولة تفاديها أمر تمليه صَرّامةً وجدية البحث العلمي الأكاديمي . إ. نقترح، بعد أن عالجنا آنفا، وبشكل مختصر، بعض المسائل ذات الطابع المنهجي أو التقي، أن نفتح حواراً مع الكتاب حول بعض القضايا التي يطرحها. ونعتقد أن من أهم مايطرحه يتمحور حول مسألتين أساسيتين تستحقان المناقشة، ويعض معاودة النظر، ألا وهما: المسألة التعظرية الرأسمال البشري وكيفية توظيفها في هيكلة النظام التربوي بالمغرب، ثم المسألة المنهوم إعادة الإنتاج الذي توليه الدراسة أهمية نظرية مركزية:

أ- بالنسبة لنظرية الرأسمال البشري بمعناها الموسع، كما يدعوها الكاتب: La theorie Etargie على du capital Humain) فإنه يرى أنها كان تشكل منطلق التوجهات النظرية التي هيمنت على التخطيطات الاجتماعية والاقتصادية لمفرب مابعد الاستقلال. ففي المناخ الاجتماعي الذي ساد فيه حماس وطفي عارم، وإقبال كبير على التعليم من طرف أغلب المفاربة بعد الجلام، واندفاع الدولة نحو تلبية الحاجيات التعليمية الملحة .. في إطار هذا المناخ صيغت سياسة المغرب في المجال التربي مستلمهة روح نظرية الرأسمال البشري. وذلك باعتبار التعليم ميدان استثمار لهذا الرأسمال، وتوظيفه لصالح تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية وثقافية شاملة. (1)

إن هذا المنطلق الذي تبناه الباحث لتشخيص أهداف ومحددات السياسة التربوية بالمغرب المستقل وتبيان خلفيتها النظرية، يطرح، في نظرنا، أكثر من تساؤل. ذلك أنه، لكي نتمكن من الإقرار بواقع ارتكاز المسؤولين بالمغرب في تخطيطاتهم المتوالية على نظرية الرأسمال البشري بمعناها الموسع، يجب أن نتيقن مما إذا كانوا واعين تمام الوعي بخلفياتها النظرية ومستتبعاتها في مجال التطبيق العملي العقلاني. والحال أن هؤلاء، وفي الظرفية السوسيوتاريخية التي تحدث عنها الباحث، لم يكُونوا يتوفرون على مشروع معقلن، واضح الأهداف والاستراتيجيَّة، ومتسم في مكوناته بالتكامل والانسجام. وإذا كانت ديباجات بعض الخطط الإنمائية التي توالت على المغرب منذ الاستقلال تشير ـ صراحة أو ضمناً ـ إلى إحالات تنم عن بعض الاتجاهات التقنو وظيفية (Techno - Functionnalistes) المرتبطة بنظرية الرأسمال البشري، كها تبلورت في التوجهات الأنجلوسكسونية، أساسا، في ميادين الاجتماع والاقتصاد(٥٠٠ فإن ذلك لا يعني أن المسؤولين عن التربية في المغرب كانوا يتوفرون على فلسفة مكتملة وواضحة بإمكانها أن تنتج سياسة تعليمية معقلنة وناضحة كما أن أغلب تلك المخططات كثيرا ماكانت تقع بينها وبين الممارسة والتطبيق هوة سحيقة قد تصل إلى مستوى القطيعة التامة. هذا على المستوى الرسمي المسؤول، أما على مستوى المجتمع، فإن الأفراد (المغاربة) لم يكونوا واعين كفاية _ وخاصة عداة الاستقلال _ بالبعد الاقتصادي للتعليم في مفهومه الشمولي وكإسهام عام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . . بقدر ماكانوا واعين، فقط، بدوره المحدود في الاستجابة لمطمح الشغل، وتحقيق الترقي، والحراك الاجتماعي الفردي.

وهكذا، وفي مثل هذا الرضع، يصعب - سواء على مستوى السياسة التربوية الرسمية، أو على مستوى الموعي الاجتماعي للأفواد - قبول القول بتبني نظرية الرأسمال البشري في مضمار التربية والتعليم - نظرية ومحارسة - بمغرب مابعد الاستقلال، بل وحتى اللحظة الراهنة، وإذا كان الباحث قد حاول، في الفصل الأخير من الدراسة خاصة، انتقاد نظرية الرأسمال البشري، وتوضيح عدم مطابقتها للواقع الاجتماعي والاقتصادي بالمغرب نظراً لحلفيتها وحواملها الاجتماعية والتاريخيه المغايرة، فإنه كان، من المفيد، أن يدعم انتقاده ذاك بالتجذير النظري الأنف اعتبارا للحيثيات التي حاولنا توضيحها. ‹‹›

ب أما بصد مفهوم إعادة الإنتاج الاجتماعي (Le Reproduction sociale) فهو، كما المعلوم، مفهوم ذو أصول ماركسية بالأساس. وقد كان للتطورات الاجتماعية والتاريخية التي عرفتها بنية المجتمع والنظام الدولي في المجتمعات الغربية، باللذات، دور أسامي في إيلاء هذا المفهوم أهمية تحليلة كبيرة. ذلك أن الدولة/ السلطة، بالمفهوم السوسيولوجي الشمولي للسلطة، قد استطاعت، في هذه المجتمعات، أن تتغلغل في كل بنيات ومجالات المجتمع الأساسية منها والغربية، وأن تثبت حسب تعبير غرامشي - شرعية نوع من الهيمنة (Hegemonie) الثقافية والإيديولوجية عبر أنظمة الإعلام والاتصال، والتعليم، وأغاط التصورات والقيم الرائحة .. والإيديولوجية عبر أنظمة الإعلام والاتصال، والتعليم، وأغاط التصورات والقيم الرائحة .. والإيديولوجية عبر أنظمة الإعلام والاتصال، والتعليم، فوموساته. (") ومن هنا أصبح تحليل كيفية المتحمي بشكل عام. وفي هذا السياق، أيضا، احتلت تنظيرات مبشيل فوكو في: (تاريخ المجتمعي بشكل عام. وفي هذا السياق، أيضا، احتلت تنظيرات مبشيل فوكو في: (تاريخ المبندن)، و (الكلمات والأشياء)، و (أكيولوجيا المعرفة) .. الخ، وكذلك تحاليل بير بورديو في: (الورثة)، و (إعادة الإنتاج) .. الغ معدارة متميزة، واكتسبت إشعاعا ثقافيا مؤترا.

وإذا كان لاستغمال مفهوم إعادة الانتاج، في هذا المساق المجتمعي الغربي الذي أنتج هذا المسهوم ذاته، مايبرره واقعيا، ويمنحه مصداقية الاعتماد، فإن توظيفه في مساقات اجتماعية وتاريخية مغايرة يطرح العديد من الصعوبات ذات الطابع النظري والمنهاجي التطبيقي. ذلك أنه، وفي غياب وجود تفيدات Stratifications اجتماعية محددة، وصراع اجتماعي واضح المعالم والأطراف، وفي غياب وجود هيمنة ثقافية وإيديولوجية ما نسبية بالطبع مـ وتبلور مشروع مجتمعي يؤطر ويدعم نوعا من التكامل مايين المدولة المجتمع، والأمة، في مثل هذه الوضعية يصبح توظيف مفهوم إعادة الإنتاج الاجتماعي والثقافي مغامرة نظرية كبيرة غير محسوبة العواقب.

 منظوره، جانبا من دور النظام التعليمي في المغرب في إعادة إنتاج قوة العمل المهمشة، وتوزيع الامتيازات والمراتبيات الاجتماعية. (**)

إن النظام التربوي في أي بلد، وانطلاقاً من وظيفته الاجتماعية المعلنة والمقصودة كمجال المنتئة والإعداد، لابد وأن يراد له بوعي أو بدونه، علناً أو ضمناً بأن يقوم بدور الإسهام في إدامة وتأييد التشكيلة الاجتماعية والاقتصادية القائمة، وغط الثقافة والإيديولوجيا السائلتين، والنسق القيمي المهيمن برُمته. إلا أن هذه الوظيفة لا تتم في كل المجتمعات بكيفيات متماثلة، بل يشرطها غط السلطة القائمة، والثقافة السائلة، وخصوصية البناء الاجتماعي للمحدد بما يتضمنه من علاقات وتفاعلات معينة. وقد كان على الباحث، على الأقل، حين استئناسه بمفهوم إعادة الإنتاج الاجتماعي في دراسته، أن ينه إلى خطورة التعامل الوثوقي مع مثل هذه المقاهيم.

إن مفهوم إعادة الإنتاج، كمفهوم نظري له حوامله الإيديولوجية وخلفيته المنهجية، تكمن إجرائية توظيفه في النظر إليه، فقط، كموجه وأداة عمل، يستخدم للاهتداء به إلى الكيفية المعقدة التي تحدث بها موالاة إنتاج نفس البني والملاقات الاجتماعية للحفاظ على أوضاع، وشروط، ومصالح معينة في فضاء زماني ومكاني عمد. ومن ثم فإن هذا التوظيف يستلزم اتخاذ حدر كبير، والتمتم بوعي نظري ومنهجي مضاعف. ولكن عدم وضوح الإطار النظري والمنهجي للدراسة، كما سبق أن أسلفنا، قد أفرز عديدا من المستتبعات، ومن مظاهر اللاإجرائية، من بينها هذا الإشكال المفهومي الشاتك.

خاتمة تنويهية عامة

م نكن نقصد من الإطلالة السريعة الأنفة على كتاب الأستاذ جميل السالمي سوى إلى فتح حوار علمي هادي، وهادف حول بعض القضايا الهامة التي يطرحها. علما بأن قراءة مغايرة محكنة للكتاب قد تعطي أولوية لقضايا وإشكالات تختلف على ركزنا عليه في مناقشة الدراسة. فلكل قراءة تعلياتها وتوجهها، وتلك مسألة مبررة تمام التبرير وقد كان هدف قراءتنا للدراسة - اعتباراً لمناسبة هذه القراءة - هدفا منهجيا بالأساس يرمي إلى تحليل ورصد الإطار النظري، والتركيبة المهجية بكل مكوناتها التي وظفها الباحث في مقاربة إشكاليت، وبالخصوص حينا يتعلق الأمر بأطروحة جامعية ينتظم إعدادها مناخ مؤسسي أكاديمي، وتفترض الإلتزام باحترام عدد من الأعراف العلمية الجامعية. «ثا

ولربما كانت أهمية مؤلف الأستاذ السالمي، في تقديرنا، تكمن بالإضافة إلى غناه المعلوماتي المنصف حواد المنصف في المعلوماتي والمعطيات التي أوردها الباحث فيا يطرحه من قضايا تصلح لأن تكون موضوع حواد علمي مفيد. وليس في مستطاع أي كتاب كان أن مجمّق ذلك م ويرجع ذلك، في نظرنا، إلى نوع من الحس النقدي الهادف، والفطنة السياسية اللكية اللذين يتمتع بها المؤلف الشيء الذي مكنه من النفاذ، بعمق، إلى الكثير من المشاكل والإعاقات التي يعاني منها النظام التربوي بالمغرب، وإلى الكيمية التي يعاني منها النظام التربوي بالمغرب، وإلى الكيمية التربوية، شكلا ومحتوى، في إطار البناء الاجتماعي الشمولي. وتلك مسألة تستحق التثمين والتنويه. وغير خاف أن بحثاً من هذا القبيل يتناول المشكل التعليمي

- Ihid: P.P. (180 - 104)

بحوامله الاجتماعية والثقافية والاقتصادية المعقدة، وبما يتسم به في اللحظة الراهنة في المغرب من حساسية وخطورة، لمو بحث من الطبيعي الا يسلم من بعض الهفوات والمزالق والنظرية والمنهجية. وإذا أدخلنا في الاعتبار الطابع التعميمي لتناول المشكل، ورغبة المؤلف في أن يقول عنه كل شيء، كانت هذه المسألة مفهومة تماماً، وكان من المنطقي أن يظل الكتاب باستمرار محل نقاش وتبادل للاراء، خاصة وأن تلك طبيعة البحث في شتى حقول العلوم الإنسانية والاجتماعية (٢٠٠) في أن هذه الطبيعة تأكيد للنسبية، ونفي للإطلاقيات الجازمة، وامتلاك الحقيقة، ويذلك يبقى المجال وأسيعاً، في مضمار هذه العلوم، للحوار العلمى المفتوح، والإسهام المبرر.

الهوامش

_0

7-- V - A - . 1 · . 1 · . 1 · . 1 · . 1 · . 1

14

- ١ د. حمد عابد الجابري: أضواء على مشكل التعليم بالمغيب، دار النشر المغربية، الدار البيضاء.
 الطبعة الأولى (د.ت). ص: ٤.
- نشر بهذا الصدد إلى العديد من الدراسات التي أنجزها، بصفة خاصة أساتدة وطلبة كلية علوم التربية بالرباط، والمدارس العليا، ومركز تكوين المفتشين، ومركز النوجيه والتخطيط التربوي، فضلا عن الأبحاث التي أنجزت بكلية الأداب والعلوم الإنسانية بشميق علم الاجتماع، وعلم النفس, وأيضا بكلية الحقوق بالرباط البيضاء، وبالملدسة الوطنية الإدارة العمومية (.I.N.A.P.) المحمد الوطني للاحصاء والاتصاد التطبيقي (.I.N.S.E.A) والمعمد العالى للتجارة وإدارة المقالولات بالبيضاء (S.C.A.E). إضافة للأطروحات التي قدمت إلى جامعات بالخارج. إن هذا الاعتمام يعكس حساسية المشكل التعليمي، وإنخاذه عورا للنقاش والمراهنات السياسية والاجتماعية بشكل عام، فضلا عن أغاذه ميدانا للبحث العلمي.
 - ٣ ـ صدر هذا الكتاب بعنوان:
- Jamil Salmi: Crise de l'enseignement et reproduction Sociale au Maroc. Les Editions Maghrébines, Casa, 1985, (224 Pages)
- عن بين القراءات التي قدمت تلخيصا شاملا للكتاب، محاولة السيد عبدالغفور أشوال التي نشرت
 د.

عِلَةُ الوحلة، عدد 14، تولمبر 1985. ص ص: (143 - 146). -Jamil Saimi. op. cit. P.P. (15-40) -أbid: P.P. (32-40)

- Ibid: P.P. (43 - 67)	
- Ibid: P.P. (71 - 94)	
-lbid: P.P. (97 - 138)	
,	
- Ibid: P.P. (141 - 179)	-
- Ibid: P.P. (183 - 204)	-

1010.1 .1 .(100 - 104)	
- lbid: P.P. (198 - 199)	-14
- Ibid: P.P. (199 - 200)	-18

-lbid: P.P. (200 - 201) __\o

- lbid: P.P. (201 - 204) __ \ \

- ١٧ _ يشكل الكتاب، في الأصل، أطروحة جامعية قلمها الباحث لنيل درجة الدكتوراه من جامعة موسيكس (sussex) ببريطانيا، وذلك تحت اشراف الأستاذ (John oxenham). وقد أعدت الأطروحة ما بين سنة, 1979 و 1982.
- cf. Jamil Salmi: op. cil. P.P. (183 204)
- ١٩ لم تعرض الأستاذ السللي، بشأن هذه المسألة، لانتقاد بعض الباحثين في اقتصاد التوبية. انظر
 على سبيل المثال:
- Brahim Chedati: L'Emseignement primaire public au Maroc: Etude des côuts et du rendement, cas specifique de Rabat. Thèse 3 eecycle (Ecomonie de l'education)
 Fac. de droit Casa. 1986. P.P. (107 - 108)
- cF. J. salmi: op. cit.
- وللدة، تقلم تفصيلا لإحصاء هذه الهوامش كها يلي:
 المقدمة، ٣ هوامش/ الفصل الأول بدون هوامش/ الفصل الثالث ٤ هوامش/ الفصل الثالث ٤ هوامش/ الفصل الثالث ٤ هوامش/ الفصل الحاسم هامش/ الفصل الحاسم هامش/ الفصل الحاسم هامش/ الفصل الحاسم هامش واحد، فيكون المجموع، إذن، هو ٣٣ هامشا، ونحصر الهوامش هنا في الإحالات المزجعية المؤقة في هامش/ أسفل الصفحات، أما الاقتباسات أو ذكر المراجع خلال السياق فرغم حضروها، بالشكل الذي اتسم به هذا الحضور داخل الكتاب، فلم يشملها الإحصاء. ومعلوم أنها طريقة أقل علمية
- وضيطاً من التهميش بتقنياته للدقيقة وإحالاته المرجعية . وضيطاً من التهميش بتقنياته للدقيقة وإحالاته المرجعية . - Ibid: (Řeferences et Bibliogrophie), P.P. (213 - 223)
- للاتفترة إنجاز الكتاب باعتباره أطروحة جامعية، وقبل هذه الفترة صدرت عدة أبحاث ودراسات تناولت قضية التعليم بالمغرب سواء باللغة العربية أو بالفرنسية، وسواء في شكل أطروحات أو
- بالدار البيضاء كما يكن أن نذكر أيضًا اطروحة الاستاذ عبد القادر بايث A. Baina: le systeme de l'enseignement au Maroc. Les editions Maghrebines, Casa, Tome 1. (These d'Etaten 3 Tomes)
- بينها لم يرجع الباحث إلا إلى مانشر من بعض الدراسات (الاطروحات) من فصول، وماقدم عنها من خلاصات ونتائج. في حين يكاد يكون استئناس الباحث بمصادر عربية اللغة أمرا غائبا. هذا كي لا نلك فقط غم أخللة محمة.
- ٢٣ ذكر الأستاذ السالمي، أطروحة الأستاذة ع. يلعربي كيا يلي في الجرد البيبليوغرافي: - Belarbi, A. «Les relations enseigmants/ enseignes dans la classe (these de 3 evia cycle, Universite de Paris, 1976).
- والصواب أن هذا ليس سوى فصل من أطروحة الباحثة نشر بالمجلة المغربية للاقتصاد والاجتماع في علد ١٤٩/ ١٥٠ ، ١٩٨٣ ، ص ص ١٨ ـ ١٠٥ وهو علد خاص عن التعليم . بالمغرب صلر محمد Enseignement et systeme Scoolars أمّا التوثيق الصحيح للأطروحة المنية فهو كما يل إلى إ
- Aicha Belorbi: Structures et relations Pedagogiques dans un quartier populaire de Rabat. Monographie de l'ecole primaire Attawhid. These de 3 cycle, Fac. des lettres, Rabat, 1976.
- J. Salmi. op. cit. P.P. (43.49).

-14

- Y:

- 11

- Ibid. P. - 10 47.

Ibid, P.P. (184 - 189) - 17

٢٧ _ انظر بصدد هذا التحليل: جان مارك بيوتي: فكر غرامشي السياسي، ترجمة جورج طرابيشي، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٥. (حيث تعتبر هذه المسألة أطروحة مركزية في الكتاب). - J. Salmi, op.cit. PP. (141 - 179)

- ۲۸

٢٩ ـ أنجزنا قراءتنا هذه لكتاب الاستاذ السالمي في إطار الالتزام بأعراف البحث والحوار ضمن جماعة البحث في السوسيولوجيا التي يؤطرها الأستاذ د. محمد حسوس بكلية آداب الرباط. وذلك مدف تأسيس وترسيخ تقليد مؤسسي جامعي يتسم بالفاعلية، وتأكيد الروح الجماعية في البحث والحوار والعطاء المتبادلُ. ولذلك فإنَّ هذه المُحاولة/ القراءة تبقى مشروطة بهذا المناخ المؤسسي، وخلفيته التكوينية . ولذا يجب فهم وتأويل مضمونها المعرفي ـ النقدي في هذا السياق. ولقد سأهم الباحث أيضا بهذه الدراسة في اليوم الدرامي الذي أقامه مركز التوجيه والتخطيط التربوي بالرباط بتاريخ ١٩٨٨/٤/١٣ . ويقدم محاولته المتواضعة هذه تحية ود وتقدير وتكريم للأستاذ السالمي، الأستأذ سابقا بالمركز، والكلف بمهمة، حاليا، بالبنك الدولي بواشنطن.

٣٠ ـ يتمثل الغني المعلوماني للكتاب، على الخصوص، في المعطيات التي قدمها الباحث حول النظام التعليمي المغربي (الألتحاق بالمدرسة، وتكافؤ الفرص والحظوظ التعليمية عموديا بين الذكور والإناث، والفئات والطبقات . . الاجتماعية . . وعموديا بين المناطق والجهات . . الغي وأيضا في معلومات هامة حول سوق الشغل وعلاقتها بالتعليم والتكوين والدخل إلى غير ذلك من المعطبات الهامة. وقد رتب ويوب الباحث هذه المعطيات في حوالي ٥٣ حدولًا منظمًا، إما عبر ما استقاه من مقاربة الميدان في الجانب التطبيقي من الدراسة، أو عبر مااعتمد في استقائه على المصادر الرسمية المعنية خاصة. ولا تخفى الوظيفة الهامة لهذا العمل التجميعي، عِلْمَا بان الباحث_كما ذكرنا_قد تجاوز هذا إلى مستوى التحليل والتفسير وفق منظوره الخاص.

من الجوانب التي تبرز الطابع الاختزالي المترتب على التناول التعميمي للباحث لبعض الجوانب التَّربوية ذلك الفُّصل الذي تناول فيه بالدراسة «محتوى التكوين» الذِّي يروجه النظام التربوي بالمغرب. فبالرغم من بعض التلميحات الذكية للمؤلف، وتفسيره لبعض مظاهر تهافت هذا المحتوى، وضعفه، ولامردوديته، وسواء على مستوى البرامج الملقنة، أو الممارسات البيداغوجية المعتمدة . . الخ بالرغم من ذلك، فإننا نعتقد أنه، لكيّ نصل إلى خلاصات ونتائج تتسم بالصدق، والثبآت، والإجرائية، بصدد الإشكالات التي يطرحها هذا المجال الواسم والمعقد: مجال الممارسات البيداغوجية المؤسسية، فإننا يجب أن نتجنب المنظورات التعميمية، والتركيز على جوانب تتسم باللدقة والتحديد، وتمنح الباحث إمكانية السيطرة عليها وفهمها بالعمق الكافي. وعلى صبيل المثال فإن المقررات الدراسية تستلزم مقاربتها، للإحاطة بمضامينها ومحتوياتها وخلفياتها الثقافية والاجتماعية، أن تتم دراستها على حدة، وعبر مستويات دراسية محددة، وفي مناخات سوسيوبيداغوجية ثقافية ومؤسساتية معينة، وإلا وقعنا أثناء الحديث عنها ـ في غياب هذا المطلب العلمي ـ في التبسيط والاختزال. انظر كيف عالج الباحث هذه المسألة في الفصل الرابع من دراسته:

الغبن في القانون المدني الكويتي: دراسة مقارنة بدر جاسم يعقوب الكويت، كويت تايز، ١٩٨٧، ٢٨٧ص

مراجعة: ابراهيم الدسوقي كلية الحقوق – جامعة الكويت

يتعرض كتاب والغين في القانون المدني الكويتي، وهو من الاصدارات الحديثة حيث نشر عام ١٩٨٧، لفكرة الغين في العقود المدنية، ويقوم بدراستها دراسة تاريخية مقارنة. والمقصود بالغين في بجال المقود عدم تعادل الاداءات المتقابلة، التي يفرضها المقد على عاتق طرفيه، من الوجهة الاقتصادية. فالاصل في التعاقد هو التوازن والتعادل بين الاداءات، اي بين ما يلتزم به كل متعاقد وما يعود عليه مقابلا لذلك، والذي يمثل بدوره التزاما على عاتق المتعاقد الاخر، فاذا اختل هذا التوازن لصالح احد طرفي المقد اختلالا ملحوظا فاحشا، اصيب الطرف الاخر بغين، اي خسارة، تتمثل في الفادو بين الادائين، وإذا كان الغين اليسير، المألوف لا يؤثر على العقد ولا يشر بلحديد يشر بالتالي اية صعوبات، فان الامر على خلاف ذلك في يتعلق بالغين الفاحش الذي يثير الحديد من مساس بالعدالة من المشاد ولا والمساواة وإعدار للقيم الدينية والاختماعة والدينية والاخلاقية، لما يتضمنه من مساس بالعدالة والمساواة وإعدار للقيم الدينية والاخلاقية، وما يتضمنه ذلك من تأثير بالغ اجتماعيا واقتصاديا.

ومن هنا تظهر أهمية دراسة موضوع والغين على المنطقة المناونية على موضوع هام وحيوي ، جدير بالبحث والدراسة ، وعجود التصدي له اختيار بارع وموفق ويستحق الثناء والتقدير نظرا لما يشره من موضوعات متعددة الجوانب متناقضة الحلول فمن الوجهة القانونية لا تقتصر أهمية الغين على ما يشره من عدم التناسب بين أداءات طرفي المقد، وما يترتب على ذلك من اهدار للعدالة بأثارها الاجتماعية الحطيرة ، بل يشر الغين تساؤلا أخر عظيم الأهمية يتعلق بما يستند البه تبريرا له ، أي تبريرا لعدم التعادل بين أداءات الطرفين ، من قيامه على اتفاق وتراضي ذوي الشأن أطراف العقد، تبريرا لعدم التعادل بين أداءات الطرفين ، من قيامه على اتفاق وتراضي ذوي الشأن أطراف العقد، على أنه أي أنه يترتب نتيجة عقد توافرت فيه سروط الانعقاد والصحة ، ومن ثم ، يكون وليد ارادة ورغبة بمحلى طرفي التعاقد ، ولا يفرض على أيها . ولأن العقد شريعة المتعاقدين ، فيا يتم الاتفاق عليه منها، عمد من أيها والتعديل فيه ، ولأ كن كلم تناسب الاداءات كان في نظري بدوره علاق للمبادئ القانونية المسلم بها ، وأهمها احترام ارادة ورغبة الأفراد في المتعاقد على المعلوف المنعيف ، وهو الطرف المغيون ، فان هذا التدخل بلطرف المنعيف ، وهو الطرف المغيون ، فان في التعاقد على المعا خلك عن ارادة حرة مختارة ، ولم يفرض على أيها فرضا.

استنادا الى هذه المبادئ، القانونية العامة، فالأصل العام، أن الغين المجرد، الذي لا يصاحبه عيب من عيوب الارادة، لا يمثل عيبا في العقد الا اذا تدخل المشرع ونص على خلاف ذلك صراحة، وهذا ما فعله المشرع الكويتي في حالات محددة. ومن الوجهة الاقتصادية، فقد أمكن للبعض أن يبرر الغين بما ينطوي عليه من عدم تعادل بين الأداءات، بالاستناد الى قانون العرض والطلب الذي يحدد الأسعار وفقا لاحتياج «السوق» وليس وفقا لقيمتها النظرية أو الشخصية. والأخذ بهذا المنطق يستبعد كل تدخل للقضاء على الغين طالما جاء نتيجة عرض وطلب صحيحين. أما من الجهة الدينة والأخلاقية، فأن الأديان كافة وكذلك نواميس الأخلاق تستجعن الغين وتعتبره من الرذائل واجب التخلص عنها، وتحض على المقابل العادل.

ومن الوجهة الاجتماعية، فان الغبن في العقود، وباعتباره مظهرا لعدم العدالة يؤثر في العلاقات الاجتماعية التي تقوم بين الأفراد تأثيرا سلبيا، لذا يستوجب تدخل القانون باعتباره المنظم للمجتمع وما يتضمنه من علاقات للقضاء على هذه الظاهرة غير السوية. وهكذا نرى أن الغبر العديد من المسائل المؤثرة في كيان المجتمع ومصالحه العامة، والتي تتناقض بعض معطياتها مع البعض الآخر، الأمر الذي يعقد من دراسته ويجعل طريقه شائكا وعرا.

والغين في التعاقد، وما يستوجبه من عدم تعادل في الأداءات المتقابلة اما أن يأتي أثر عيب من عيوب الارادة كالفلط والتدليس والاكراء والاستغلال وعندئذ لا يثير صعوبة، لأن العقد يكون في هده الحالة قابلا للابطال استنادا الى ما شابه من عيب، ومن ثم تتحقق حماية الطرف المغبون استنادا الى القواعد الحاصة بحماية الرضاء من العيوب التي تلحق به. أما صعوبة الغبن فتظهر عندمة يحردا وبعيدا عن عيوب الارادة، أي باعتباره عيبا يشوب العقد وليس نتيجة عيب في الرضاء، وهو ما يطلق عليه الغبن المجرد أو المادي. فالاعتداد بالغبن في هذه الحالة، كميب في المقد، حماية للطرف المغبون، وان كان هدفاً اجتماعيا نبيلا ومبررا من الوجهة الاجتماعية، الاأنه يضمن من جهة أخرى اعتداء على سلطان الارادة ومساسا باستقرار وأمن المعاملات.

لذلك نجد أن تدخل التشريعات المختلفة للاعتداد بالغبن وتنظيمه في هذه الحالة يتسم بالحرص والحذر، ولا يتم الا في حالات استثنائيه ويشروط دقيقة مراعاة لظروف أقوى توجب التضحية باستقرار التعامل. فالتدخل التشريعي عندئذ يهدف في الواقع الى تحقيق هدف مزدوج يتمثل في اعادة التوازن للعقد بما يرفع الغبن الفاحش، عن الطرف المغبون، وفي الوقت نفسه العمل قدر المستطاع على استقرار المعاملات وثبات الثقة فيها.

تلكم هي الحطوط والأفكار العامة التي جهد المؤلف في إظهارها بمؤلفه والتي خط لها خطة منطقية وعلمية سليمة، حيث قسم دراسته للغبن الى موضوعين رئيسيين جعل لكل منهما فصلا خاصا. فخص الفصل الأول لتحديد مفهوم الغبن وتمييزه عن غيره من الأنظمة القانونية المقاربة له. أما الفصل الثاني فجعله لأحكام الغبن حيث تعرض فيه لحالات الغبن أولا، وشروطه ثانيا وآثاره ثالثا وأخيرا.

بدأ المؤلف دراسته بتحديد مفهوم الغبن، وعلى الرغم من وعورة وصعوبة الحنوض في هذه المرضوع، نظرا لما يشيره من أفكار ونظريات فلسفية متناقضة الأمر الذي يجمل من دراسته في مرحلة تاريخية معينة ليس بالسهل أو اليسير، الا أن المؤلف أبي أن يجعل لدراسته قدرا كبيرا من العمق والتحليل فدفعه ذلك الى دراسة مفهوم الغبن دراسة تاريخية مقارنة بادثا بالقانون الروماني في جدوره العميقة، مارا بالقانون الكنسي، ثم الفقه الاسلامي، فالفانون الانجليزي، منتهيا بالتشريعات الحديثة من لاتينية وجرمانية وحربية، وهنا لم يقتصرالمؤلف على عرض القانون الكويتي، بل تعرض لكل التشريعات العربية تقريبا بادثا بالقانون اللصري فالعراقي فاللبنائي ثم القانون الاردية فالعراقي فاللبنائي ثم القانون الاردي فالتونيي والمغربي وغيرها، ليخلص من هذه الدراسة الى أن الأصل في التشريعات العربية أنها تنظر في مخصية قوامها مسلك من العربية المنظر في تحدير وجود الغبن وفي مدى تأثيره على العقد نظرة شخصية قوامها مسلك من المقد نظرة شخصية قوامها مسلك من المقد نظرة شخصية قوامها مسلك من المقد نظرة شخصية قوامها مسلك من المنفرين بصرف النظر عن سلوك من تعاقد معه، وهذه هي حالات الغين المجرد التي تتحقق معها النظر من سلوك من النفر عن سلوك من النفر من المولود عن المؤدن عن المؤدن عن المؤدن عن المؤدن المجرد التي تتحقق معها النظر من المولود عن سلوك من النفر عن المؤدن المجرد التي تتحقق معها النظرة المؤضوعة للفنر.

من ناحية أخرى، وعلى الرغم من أن فكرة الغبن ومفهومها يختلف من تشريع لآخر وفقا للاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والخلقية التي تسوده الآ أن المؤلف استطاع بقدرة فائفة أن يخلص بنتيجة هامة، مفادها أن الأنظمة القانونية المختلفة، وعلى الرغم من تبني كل منها فلسفة تشريعية خاصة بها، الا أنها تتحد جمعها في محليا للغبن من حيث المبدأ، وأن اختلفت بعد ذلك في أمور تفصيلية تتعلق بوسيلة محاربته والأثر أو الجزءاء الذي ترتبه على ذلك. وامعنا من المؤلف في ضبط وتحديد مفهوم الغبن، وحرصا على التعمق في دراسته، يأتي في المبحث الثاني من الفصل الأول ليميز بين الغبن وغيره من الأنظمة القانونية المقاربة لمه، بصفة خاصة الغبن اللاحق لتكوين المقال المحدد المعاصر لابرام المقد. والمستغلال، ونظرية المقارفة، وعقود الإذعان. ثم ينهي المؤلف دراسة هذا، المبحث باجراء دراسة مقارنة موضما فيها أوجه الاختلاف بين الغبن وهذه الأنظمة القريبة منه، ليصل بذلك الى تحديد جامع مانع لفكرة الغبن بمناه القانوني المحدد المعاصر لابرام المقد.

وفي الفصل الثاني من دراسة الغين والتعلق بأحكامه، فقد جهد المؤلف في جمع وتحديد كافة القواعد النظمة للغين، حيث عرض لحالاته ثم لشروطه وانتهى بآثاره. ويصدد بيان حالات الغين قسم المؤلف هذه الحالات الحاصة بعقود الغين قسم المؤلف هذه الحالات الحاصة بعقود الغين قسم المؤلف هذه الحالات الحاصة بعقود معينة، نظرا للطبيعة الخاصة لهذه المقود، وهي الغين في عقد الأتفاقية، والغين في عقد الوكالة، والغين في عقود الأذعان، ويجمع بين هذه الحالات جمعها، اشتراك المتشركات الأسده، والغين في عقود الاذعان، ويجمع بين مشتركة للغين، ويالمقابل هذه الحالات المختلفة في تنظيمها لها، مما يجعل منها حالات عامة مشتركة للغين فقد عرض المؤلف لحالات أخرى للغين تنفود بها بعض التشريعات دون البعض الآخر، بصفة خاصة في القانون الفرنسي.

أما المجموعة الثانية لحالات الغين التي تعرض لها المؤلف فيتصل الغين فيها بشروط محددة، وهذا ما يظهر بصفة خاصة في حالتي الشرط الجزائي والالتزام بدفع الفائدة.

تبقى المجموعة الثالثة والأخيرة لحالات الغين وهي التي ترجع الى صفة المتعاقد. وتتميز هذه المجموعة بالاقتصار فيها على الغين الملدي أو المجرد، حيث أوضح المؤلف أنه على الرغم من أن القاعدة العامة أن الغين المجرد لا يكفي للطعن بالغين الا أن هناك حالات معينة -التي تضمها هذه المجموعة الثالثة- يصيب فيها الغبن نوعية معينة من المتعاقدين وهم اللدولة وغيرها من الأمناضاص الاعتبارية العامة وعديمو الأهملية وناقصوها وجهة الوقف، في هذه الحالات يكفي مجرد الغبن للطعن في المقد بصرف النظر عن العقد ذاته ونوعيته، فالعبرة والاعتداد هنا بأشخاص المقد وليس التعاقد ذاته، مراعاة لصفة معينة فيهم، فكل من هؤلاء الأشخاص جدير بأن مجيطه المشرع بقدر من الرعاية والحماية الحاصة، اذ أمهم لا يتولون أمورهم بأنفسهم، وانحا بمن ينوب عنهم في توليها، وخشية تقصير هذا الأخير تدخل المشرع بمذه الحماية الاستثنائية، وبذلك يكون المشرع الكويتي بتقريره لهذه الحماية المتميزة قد تجاوب مع الفقه الاسلامي الذي حرص كل الحرص على مال الميتم ومال بيت المال ومال الوقف.

وفي المبحث الثاني من الفصل الثاني يستكمل المؤلف بنيات دراسته لأحكام الغبن حيث يوضح الشروط التي يجب توافرها حتى يمكن الطمن في العقد بالغبن المجرد الذي تنظمه المادة ١٦٣٩ مدني كويتي، عندا ثلاثة شروط رئيسية: أولها أن يكون العقد من العقود التي يطعن فيها على أساس الغبن، وهي عقود المعارضة، عندة القيمة، الملزمة للجانيين، شرط الا يكون العقد اقد تم طريق المؤايدة أو المناقصة، وثاني هذه الشروط، أن يكون الغبن معاصرا لتكوين العقد، لا لاحقا له، وثالث هدا الشروط، أن يكون الغبن معاصرا لتكوين العقد، لا لاحقا له، وثالث هدا الشروط، أن يكون الغبن معها قل يكفي للطمن في العقد، لا المقد، بل يجب ان يصل الى قدر معين من الجسامة وهو ما اصطلح على تسميته بالغبن الفاحش، ويكون الغبن كذلك، أذا ما جاوز الخمس، مع مراحاة أن تكون المبرة في تقدير قيمة الشيء بوقت العقد، لا بعد ذلك.

وفي المبحث الثالث والأخير من الفصل الثاني ينهي المؤلف أحكام الغبن بايضاح الأثر الذي يترتب عليه، عارضا لكل من جزاء الغبن ودعواه . وفيا يتعلق بجزاء الغبن تمرض له أولا في الفقه الاسلامي ، الذي يمنح الطرف المغبون ما يسمى بخيار الغبن الذي يخير المغبون بين فسخ المقد والرجوع فيه أو إضائه أي إجازته كما هو دون تعديل في آثار المقد، وهو في ذلك يختلف اختلافا جلديا عن الجزاء الذي اعتقد المشرع الكويتي، ثم وضع المؤلف شروط التمسك بهذا الحيار واثر خلال هذه المقال المقدا الحيار إذا لم يستعمل خلال هذه المدة المحددة له .

ينتقل المؤلف بعد ذلك ليوضح أثر الغبن وفقا للقانون المدني الكويتي، مقارنة بتشريعات الدول المختلفة التي تعرض لها، ويتمثل الأثر الذي قرره القانون الكويتي في منح القاضي سلطة التدخل لتعديل أثر العقد بما يوفع عنه الفحش فيه، سواء بتعديل التزام الطرف المنبون، أو تعديل التزام الطرف المتعدد معا. وبالمقابل لذلك فقد منح القانون المتعاقد مع المغبون الحق في طلب فسخ العقد اتقاء تعديل آثاره، ما لم يكن المغبون هو الدولة أو غيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة.

أخيرا يتعرض المؤلف لدعوى الغبن -نظرا لانفرادها ببعض الأحكام الخاصة- بصفة خاصة سقوطها بمدة منة، وهذه المدة ليست ميعادا للتقادم، واتما للسقوط، لذلك لا يرد عليها الوقف ولا الانقطاع، ويبدأ ميعاد السنة من وقت ابرام العقد، أو من وقت اكتمال الأهلية بالنسبة لعدى الأهلية وناقصيها. ومكذا يوضح ويبلور المؤلف، في دراسة دقيقة شاملة ، موقف القانون الكويتي من الغبن في مراحله المتعددة ، سواء وفقا لمجلة الأحكام العدلية ، أو في ظل قانون التجارة الملغى ، أو في ظل القانون المدني الحالي ، الذي جمع بين النظريين الشخصية والملاية في الغبن ، فاعتنق كأصل عام الانجاء الشخصي حيث جمل الاستغلال عيما من عيوب الارادة الى جانب الغلط والتدليس والاكراه ، فاذا جاء الغبن إثر أحد هذه العيوب فإن الطرف المغبون بينت له حق طلب إيطال المقد استنادا ألى تعيب إرادته ، أما الغبن المادي المجرد فلم يقره المشرع الكويتي إلا في حالات خاصة متفرقة أورد لكل منها نصاحاصاء ويأتي في مقيمة هذه الحالات الاستثنائية للغبن المادي ، تلك الحالة الى نظمتها المادة ١٦٣ من القانون المشرع الإشارة اليها. ويذلك يكون المشرع الكويتي قد وفق بين النظرية الشخصية في الغين ، بابق تقيم على فكرة استغلال أحد طرفي المقد الضعف في المائد الاعراد عرب وين النظرية المادية التي تقيم الغين عجردا عن عيوب الارادة وعن مسلك المتعد الغابن بصفة عامة.

وبعد . . فالمؤلف، بالكم الهائل من المعلومات التي احتواها، لا تقتصر أهميته على تصديه لموضوع اجتماعي هام ، بما يوضح مدى تفاعل القانون بقواعده وحلوله مع مشاكل المجتمع المملية المحسوسة ، والمايثيت له فضل اثراء المكتبة القانونية العربية بصفة عامة ، والمكتبة الكويتية بصفة حاصة ، وبهذا العمل المتكامل الجاد ، الذي تصل قيمته حد اعتباره مرجعا أساسيا لا غنى عنه لكل من يهتم بحوضوع الغبن ، لكونه أحاط به إحاطة تامة ، بكل أفكاره ونظرياته حديثها وقديها ، فجاه بحق عملا متكاملا عيزا ، يشهد لمؤلفه بالقدرة على البحث العلمي الجاد ويضعه في صف الكتاب المجتهدين .

NON-VIOLENT RESISTANCE القاومة اللاعنفية GENE SHARP

جين شارب ترجمة: مبارك عوض المركز الفلسطيني لدراسات اللاعنف، القدس، ١٩٨٦، ٤٠٠ص.

مراجعة: عاطف العقلة عضييات جامعة اليرموك م الاردن

751

ان الاعتقاد الشائع بأن الوسائل العسكرية وحدها هي القادرة على صد الهجمات والدفاع عن حياض الوطن، هو في أحسن الاحوال، غير خال من العيوب، إلا أنه بالتمحيص والتدقيق ومن خلال بعد نظر ينكشف زيفه . ولذلك ينبغي التطلع الى حلول بديلة ممكنة . وفي خقيقة الأمر فقد استخدمت وسائل نضالية بديلة للدفاع ضد تدخلات أجنبية أو اغتصابات داخلية للسلطة ، وهي غالبًا ما تكون غير معروفة جيدًا، ونادرًا ما فحصت جديًا أهمية قدراتها المحتملة . إلا أنها موجودة وتشكل بذلك بديلا ممكنا، وأن هذا البديل الممكن هو: المقاومة اللاعنفية التي اتخذ منها هذا الكتاب الذي بين أيدينا عنوانا له . ان أهمية هذا الكتاب وأصالته تنبع من أن السؤال الهام لا يكمن فيها إذا كانت البدائل لهذا الموضوع موجودة ، وانما في كيف يمكن تحليل وتطوير قدرات واحتمالات أشكال هذه البدائل: المقاومة اللاعنفية لتصبح قادرة في المستقبل على ردع أي هجوم والدفاع ضده . وبالرغم من أن آلية هذا الأسلوب (المقاومة اللاعنفية) في العملُ الاجتماعي والسيَّاسي لها تاريخ طويل، إلا أن معظمه بقي مجهولا لأن المؤرخين والمحللين الاجتماعيين والسياسيين كانوا بهتمون اهتماما بالغا في قضايا أخرى . وفيها يتعلق بالمقاومة اللاعنفية توجد هنالك العديد من الآراء الشائعة تدور حول كيفية عملها أو أسباب فشلها وقلها تستند هذه الأراء الى فهم حقيقي لألية هذه المقاومة وحركة تحولها ولذلك فانه بالمقارنة مع أشكال النضال الأخرى لأ يزال نضال اللاعنف (المقاومة اللاعنفية) غير مدروس وهنا يأتي هذا الكتاب ليسد نقصا واضحا في هذا المجال . ان هذا الكتاب يكتسب أهمية خاصة في منطقتنا العربية بسبب ندرة الكتابات في هذا المجال من جانب ، وزيادة الاهتمام بموضوع المقاومة اللاعنفية من جانب آخر . لقد جاء نشر هذا الكتاب متزامنا مع عقد مؤتمر والمقاومة اللاعنفية، في الاردن في أواخر العام الماضي٠٠٠. ومع ندوة العنف والسياسة في الوطن العربي في بداية هذا العام" . وهذا الكتاب يقدم لنا خلاصة موجزة لدراسات وتحليلات البروفسور دجين شارب، حول موضوع المقاومة اللاعنفية . وقد قسم المؤلف الكتاب الذي يقع في حوالي ٤٠٠ صفحة من الحجم العادي الى مقدمة وسبعة فصول. وعلى الرغم من أنّ الفصول السبعة تعالج أبعادا مختلفة لقضية المقاومة اللاعنفية الا أن المؤلف نجح في عرضها في سياق متصل ، هو أقرب أحيانا الى الطابع الدرامي .

طبيعة السلطة وضوابطها: في الفصل الأول من الكتاب حول وطبيعة السلطة السياسية وضوابطها، يرى المؤلف أنه ليس صحيحا أن العنف هو وسيلة العمل الوحيدة الفعالة في مواقف المصراع الحاسمة . ولذلك فقد شنت عدة دول على مر التاريخ ، وفي ظل أنظمة سياسية غتلفة في معظم أجزاء العالم ، حرويا متعددة واستخدمت قوة فائقة لا يستهان بها عن طريق نهج أسلوب نضايي معين لا يقتل ولا يهدم وهو اسلوب النضال السلمي ، نضال اللاعنف ، ومع أن هذا الأسلوب أطلقت عليه أسها غتلفة ، فإن أسامه واحد ، وهو الأيمان بأن وجود القوة في أية دولة يتوقف على موافقة المحكومين ، الذين اذا محجرا موافقتهم أصبحت الدولة في خطر . وتشترك كل نضالات اللاعنف ، بصورة صريحة أو ضمنية ، في افتراض أسامي وهو خطر الل طبيعة السلطة وقوتها وكيفية التعامل معها . وفي تحليل المؤلف لطبيعة السلطة فانه يشعر الى أن هنالك وجهتا نظر :

الأولى: ترى أن الناس يعتمدون على ارادة وقرارات الحكومة أو أية أنظمة ادارية يضيئون تحت ظلالها . الثانية : مغايرة للأولى، فهي ترى أن الحكومة تعتمد على ارادة الشعب وقراراته ودعمه لها .

أما نضال اللاعنف فيعتقد بوجهة النظر الثانية : وهي أن الحكومة تعتمد على الشعب ، وأن السلطة تعددية والسلطة السياسية هشة لأنها تعتمد على موجات كثيرة لتدعيم مصادر قوتها . إن نضال اللاعنف يعتمد على الرأي القائل بأن السلطة السياسية يمكن ضبطها بشكل فعال بدءا من مصادرها . وهذا الفصل هو استكشاف لماذا يقتضي عمل ذلك وكيف يجب أن يكون؟ وفي صدد عملية الاستكشاف هذه تعرض المؤلف للجذور الاجتماعية للسلطة السياسية فأشار الى أن النظر الى القرارات والأحداث والمشاكل السياسية في معزل عن المجتمع الذي توجد فيه هو خطأ غالبًا ما يرتكبه دارسو السياسة . والمؤلف هنا يتفق مع عالم الاجتماع أوجَّست كونت الذي قال : أن سلطة الحاكم متغيرة وأنها تعتمد على الدرجة التي منح المجتمع بها السلطة للحاكم . هذه السلطة التي تعتمد بالدرجة الأولى على الطاعة والاستجابة حيث أنَّ الميزة الوحيدة الهامة التي لا يمكن لأيةً حكومة أن تهيمن وتقوى بادارتها وسلطانها ، هذه الميزه هي اطاعة شعبها لها واستجابته واحترامه للقوانين والانظمه، فالطاعة هي عنوان السلطة السَّياسية . الا أن المؤلف يؤكد هنا أن الطاعة تبقى في الأساس ارادية وعن طَواعية ولذلك فان الحكومات تعتمد على الموافقة والرضا من قبل مواطنيها واذا كانت الغالبية العظمي من المجتمع مصممة على الاحاطة بالحكومة واضعافها وتحتمل هذه الأغلبية الأذى وما قد يلحق بها في سبيل تحقيق هدفها ، فان قوة تلك الحكومة مع قوة الأقلية التي تبقى مرتبطة بها أو متعاطفة معها ، لا تكفي للمحافظة على بقائها أو حتى تأخير الإطاحة بها"، حتى ولو تدخلت الحكومات الأجنبية الحليفة لمساعدتها أو انقاذها . إن من الصعب إخضاع الأفراد أو اكراههم على الطاعة الدائمة اذا كانوا يكرهون الحكومة كرها شديدا وكانوا مستعدين لمقاومتها حتى النهاية . وكما يعتقد روسو «Rousseau» فانه (يسهل على المرء أن ينتصر من أن يحكم). يورد المؤلف العديد من الأدلة التاريخية الهامة من الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي وألمانيا والهند والتي جيعها تؤكد أن هذه التأملات والأفكار النظرية صحيحة ثم إن عدم التعاون مع السلطة في ظروف معينة يمكن أن يكون له دور فعال في السيطرة على الحكومة وعلى ابطال قوآنينها وافشال أدارتها وخذلانها والحيلولة دون ديمومتها.

القاهدة البنيوية للسيطرة على الحكام: وفي الفصل الثاني المعنون بـ «القاعدة البنيوية للسيطرة على الحكام، يعالج لمؤلف بالتفصيل كيف يحكن لأسلوب اللاعنف- المبني على المفهوم النظري للسلطة الذي قدمه المؤلف في الفصل الأول - أن يعمل أثناء النضال الفعلي . يؤكد المؤلف هنا أن الوضع البنيوي للمجتمع ، هام جدا لتحديد قدرة المجتمع في السيطرة على حكامه . فالوضع البنيوي للمجتمع والمتمثل في المجموعات والمؤسسات المختلفة مثل العائلات والطبقات الاجتماعية . والفئات المدينية ، ومجموعات ثقافية وقومية ، وأخرى مهنية وغيرها أقتصادية ، ومنظمات تطوعية ، وأحزابا سياسية ، وغيرها يؤثر على قدرة المجتمع في السيطرة على على قوة الحكام فاذا كانت السلطة لا مركزية وموزعة بيد مؤسسات مستقلة قوية وحيوية، فان هذا الوضع يساعد كثيرا في الحالات الطارئة التي يكون فيها النضال ضروريا للسيطرة على

الحكام مما يعزز قدرة الأفراد ومؤسساتهم على اضعاف الحاكم وصحب مصادر سلطته من أجل فرض مثل هذه السيطرة . وكذلك فان مثل هذا الوضع البنيوي سيضع الحدود العريضة والراضحة لقدرات الحكام المختلفة والتي لا يمكن له ان يتعداها بدون تغيرات بنيوية او مساعدة فعالة منزايدة ومقصودة من الأفراد والمؤسسات ، وبهذا فان السكان الذين يعملون من خلال مجموعاتهم ومؤسساتهم يمكن لهم فرض السيطرة على حاكم ديكتاتور ، أو حتى يمكنهم اسقاط المقالمة المقالمة على المقالمة على المقالمة مصاهمة كبيرة في جعل سلطة الحاكم في مقيدة وفير مسيطر عليها ويصبح بذلك الرعايا مجرد حشود من الأفراد المتفرقين ، في المقادرين على العمل الجماعي الفعال وهنا تصبح امكانية السيطرة على سلطة الحاكم أقل من أي وقت مفى ، ولقد حاول المؤلف في هذا الفصل أن يوصل القارىء الى استنتاج هام وهن تربية السيامي يسهم في تثبيت القوة حيث أن الثورات الضيقة والحروب قد والكبها وتبعها أن العنف السيامي يسهم في تثبيت القوة حيث أن الثورات الضيقة والحروب قد والكبها وتبعها تزايد مضطرد وملحوظ في تركيز السلطة بيد الحاكم . بينا كان للمقاومة اللاعنفية أثر مختلف تما على المدى المعيد ، عمل توزيع القوة في المجتمع .

أسلوب فعال في النضال: أما في الفصل الثالث وعنوانه وأسلوب فعال في النضال، فيناقش المؤلف قضية مركزية وهي أن اللاعنف يرتكز على مبدأ أسامي بسيط وهو أن الناس لا يفعلون دائيا ما يقال هم أن يفعلوه، وأحيانا قد يفعلون أشياء كانت قد حظرت عليهم. والأفراد يمكن اللا يفعلون أن لا يطيعوا قوانين يوفضونها، وعندما تحدث على هذه الأمور بشكل متزامن، فان الرجل الذي كان حاكياً قد يصبح رجلا آخر عادياً. إن اللائي السلطة هذا يمكن أن بحدث في اللهي كان حاكياً قد يصبح المساعدة والاجتماعية. فعندما تصحب المساعدة الشرية التي خلقت ودعمت السلطة السياسية للنظام، فان السلطة تنصيخ . وعندها فان المحكومة أو جهاز السلطة لن يكون له القوة الفاحلة المنشودة بعد ذلك وهذا هو الافتراض السياسي الرئيس للمقاومة اللاعنفية . وبدأنا المفهوم فان عمل اللاعنف يمكن أن يتضمن ما يلي بل

اعمال الاسقاط: أي أن الناس قد يرفضون تنفيذ أعمال ينفذونها بصورة عادية أو أعمال
 من المتوقع أن ينفذوها وفقا للعادة ، أو أعمال يفرضها القانون أو النظام .

 ٢ - أعمال الارتكاب: أي أن الناس قد ينفذون أعمالا لا ينفذوها في العادة ، أو أعمالا لا يتوقع أن تنفذ حسب العادة ، أو أعمالا يمنع الفانون أو النظام تنفيذها .

٣ - مجموعة من أعمال الاسقاط وأعمال الارتكاب.

وفي الجزء الأكبر من هذا الفصل (ص١٣٧ - ١٦٤) يورد المؤلف العديد من الأمثلة التوضيحية سواء أكان ذلك في المراحل التاريخية المبكرة ، أم انتشار نضال اللاعنف قبل عصر غاندي أو حالات من أوائل القرن العشرين ، أو إسهامات غاندي ، أو النضال ضد النازيين، أو العصيانات المدنية في امريكا اللاتينية أو النضالات الامريكية من أجل الحقوق المدنية وغيرها ، ان هذه الأمثلة التاريخية التي أوردها المؤلف للاستشهاد كافية لتوضيح المعني الحقيقي للمقاومة اللاعنفية وللدحض الأفكار الرئيسة المغلوطة التي كانت مقبولة على نطاق واسع فيها يتعلق بعمل اللاعنف .

أسلحة اللاعنف: في الفصل الرابع حول وأسلحة اللاعنف، أشار المؤلف الى أن هناك العديد من الوسائل والأساليب التي تشكل بمجموعها أسلوب عمل اللاعنف، وقد عمد المؤلف الى تصنيفها لمجموعة فصائل: وأولى الفصلال في وسائل هذا الأسلوب: هي الاحتجاج والاقتاع باللاعنف، وهذه تتضمن طائفة واسعة من أعمال معظمها رمزية، من المعارضة السلمية أو محاولة اقناع، عندة وراء التعبيرات الكلامية، ولكنها تتوقف قبيل اللاتعاون والتدخل العنيف، من بين هذه الوسائل: الاستعراضات، الأمسيات، التهديدات بالاضراب، اليافطات، عاضرات التوقية بموضوع الساعة، اعلان الحداد، اللقاءات الاحتجاجية وغيرها، وقد اورد المؤلف أربعا وخمسين وسيلة يمكن ان تحتجها فصيلة الاحتجاج والافتاع بفكرة اللاعنف وبعد هذه الفصيلة وغيول المؤلف أربعا ينتقل المؤلف الى فصيلة دوسائل اللاتعاون والتي قسمت الى ثلاثة أصناف رئيسة:

 ا ـ وسائل اللاتعاون الاجتماعي والتي تتضمن مقاطعات اجتماعية تشمل رفض عارسة العلاقات الاجتماعية العادية.

حوسائل اللاتعاون الاقتصادي والتي تتضمن مقاطعات اقتصادية واضطرابات مالية وتتكون
 هذه الوسائل من تعليق أو رفض الاستمرار في علاقات اقتصادية معينة .

س. وسائل اللاتماون السياسي والتي يمكن تسميتها أيضا وسائل المقاطعة السياسية وتشمل رفض استمرار الأشكال العادية للمشاركة السياسية في ظل الظروف القائمة ويستطيع الأفراد والمجموعات الصغيرة عمارسة وسائل هذا الصنف، الا أن اللاتماون السياسي يشمل في العادة أعدادا أكبر من الشعب بتعليق منسق ومحدد الأطر وغالبا ما يكون مؤقتا لكل من الطاعة والتعاون والسلوك السياسي الطبيعي .

وتبقى فصيلة أخيرة من فصائل عمل اللاعنف، وهي: التدخل اللاعنف، هناك واحدة واربعين وسيلة في جمال الاحتجاج والاقناع ، واربعين وسيلة في هذا الطائفة وجميعها تختلف عن تلك التي اوردها في مجال الاحتجاج والاقناع ، كما تختلف عن تلك التي اوردها في مجال الاحتجاج والاقناع ، الوضع . ووسائل الكهد تعمل بالتدخل سلبا أو ايجابا ، فيمكنها أن تفرض دعائم، أو حتى أن الموضع . وسائل الكهدة وسيلت قائمة يرى أنها غير مقبولة . وبلقازة مع وسائل اللاحتجاج والاقناع ووسائل اللاتعاون ، فان وسائل اللتخل اللاعنيف تشكل تحديا أكثر مباشرة وفورية وإذا نجحت فان النصر قد يتحقق عند استخدام وسائل هلم الطائفة بسرعة أكبر عما لو استخدمت وسائل الاصناف السابقة ، لان تأثيرات التدخل المدمرة أقسى من أن تحتمل أو تقام لفترة طويلة . وهذه الوسائل المحتملة للمقاومة اللاعنية تعتمد على الكثير من العوامل كعضارة وتقاليد الشعب المغني والوضع السياسي والاجتماعي العام وورجة الدعم الذع يتقود على المذكاء ودرجة الدعم الذي يتلقونه من السكان وغير ذلك من العوامل .

كيف يعمل نضال اللاعنف: في الفصل الخامس: «كيف يعمل نضال اللاعنف؛ يحاول المؤلف أن يتقصى الكيفية التي يعمل بها النضال اللاعنيف وذلك من خلال التعرض لحركية هذا الأسلوب في النضال وآليات التغير، والعوامل الخاصة التي تحدد في ما أذا كانت حملة معينة منتهى بنجاح أو فشل أو شيء بينها .

من أجل فهم ديناميكية نضال اللاعنف وحركيته ، فلقد استخدم المؤلف الكثير من حالات المعلومة المتحالي فلم الحالات العديدة يشير الى ان العمل اللاعنيف هو وسيلة لحوض النضال في وضع تصادم ، انه يعبر عن حالة حرب ، أكثر عما يعبر عن مفاوضات . هذا الأسلوب يتلبر القوة ، لمواجهة قوة جاعية معارضة ، ولتقدم باهداف مجموعة اللاحنف الى الأمام أيضا ، ويكن ان ينظر الى اسلوب اللاعنف على انه يتعامل مع القوة الناهضة بطريقة أقل مباشرة عما يفعله العنف السياسي . لكنه يكن أن يرى أيضا كثرمبائرة في ضرب القوة المناهضة عا يفعل العنف . لقد ناقش هذا الفصل كذلك عملية النهاية التي يؤول اليها النضال مشيرا الى أن الهزيمة بللعني السيامي المباشر محكنة دائم في أعمال اللاعنف ، عاما كما هي محكنة في أحل الحرب أو في أي نوع من الأنواع الأخرى من العنف السيامي وعند انتهاء بعض حملات اللاعنف تماما كما هي محكنة في أحل ألى الحلات العسكرية ، فانه قد يكون من الصعب التحدث عن ونجاح و وفشل واضح لها ، لأن هنالك عناصر من كليها تكون محكنة الوجود .

سياسة ردع ودفاع جديدة: في الفصل السادس الذي يحمل عنوان ودفاع مدني الارتكاز:
سياسة ردع ودفاع جديدة: في الفصل السادس الذي يحمل عنوان ودفاع مدني الارتكاز،
والتي أطلق عليها ودفاع مدني الارتكان، ويشير هذا المصطلح (ص: ٢٦٦) الى دفاع بواسطة
المدنيين (كتميز عن الأفراد العسكريين). باستخدام وسائل نضال مدنيه (كتميز عن الوسائل
المسكرية وشبه العسكرية)، دفاع مدني الارتكاز، هو أجراء يقصد به ردع وهزيمة الغزوات
العسكرية الأجنبية، أو الاحتلال أو الاغتصابات الداخلية للسلطة. وهذه الأخيرة تشمل
المسكرية المسكرية بتحريض وعون خارجين أو بدونها وان سياسة دفاع مدني الارتكاز تستدعي
الانقلابات العسكرية بتحريض وعون خارجين أو بدونها وان سياسة دفاع مدني الارتكاز تستدعي
تتخدم مذه الواسائل لتنفيذ عدم عنوان واسع ، وللتقدم بتحد عام مركز . وفي بهاية هذا الفصل
يؤكد المؤلف أن تيني وعارسة دفاع مدني الارتكاز لا يحتاجان الى ظروف اجتماعية مثالية ، حيث أن
معظم النضالات الارتجالية للاعنفية في الماضي قد شنت ضد أنظمة نخبوية وقمعية ودكتاتورية
ذات أصول أجنبية وعلية على سواء وقد جرت التطبيقات الماضية نشال اللاعنف الارتجابي
تكون عن المائلية ، في ظل غياب المدالة الداخلية ، وقحت حكم نخبوي وطبقي ، واختلاف
عرقي ولفوى ، ونزاعات اجتماعية وسياسية حادة .

السلطة : في الفصل السابع والأخيريعود المؤلف الى موضوع السلطة الذي ناقشه في الفصل الأول ولكن التحليلات في هذا الفصل تنطبق بالدرجة الأولى على المجتمع الامريكي ، ويغلب على هذا الفصل الطابع النقدي لتوزيع السلطة في المجتمع الامريكي ، حيث يرى المؤلف أن جميع المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الراسخة بجذورها والتي تواجه المجتمع الامريكي ، تتضمن بشكل ما سوما خطيرا في توزيع السلطة ، . ان معظم الناس في المجتمع الامريكي، حسب رأى المؤلف، يشعرون بأن لا حول لهم ولا قوة في التصدي لهذه المشكلات المعيقة الجذور التي تواجه مجتمعهم . ويتعرض المؤلف في هذا الفصل لقضايا عدة منها: تنامي سلطة الدولة والمشكلات المترتبة على ذلك، والأخطار على الحرية السياسية، والدساتير الديمقراطية القابلة للطعن، وعواقب العنف السياسي المنظم ومتطلبات التحرير الدائم وغير ذلك من القضايا.

وهكذا قدم لنا المؤلف كتابا هاما يفتح المجال لزيد من الدراسة والبحث، ولكن الأهم من ذلك هو أنه يشير الى طويقة بديلة (المقاومة اللاعنفية) يمكن أن تخرج مجتمعنا الانساني من هاوية اليأس ومن دائرة العنف والعنف المضاد اللري لايقود الى الأمن أو السلام والعدل.

ومن الواضح أن الكتاب يحتوى على ذخيرة غنية من التأملات النظرية والأمثلة التاريخية التي تنتظر الباحث والمحلل لزيادة المعرفة بطبيعة وكيفية سير المقاومة اللاعفية. لكن هذا الكتاب يمكن أن تؤخذ عليه بعض المآخذ أو يثار حوله الجدل وتطرح بعض التساؤلات. ومن بين أهم هذه المآخذ أو التساؤلات:

أولا : في الفصل الأول حول وطبيعة السلطة السياسية وضوابطها ووالذي يعتبر بمثابة اطار يعتد به للتحليلَ، يرى المؤلف أن المقاومة اللاعنفية ترتكز على وجهة النظر القائلة بأن الحكومة تعتمد على ارادة الشعب وقراراته ودعمه وأن السلطة تبعا لذلك تعدديه. إن وجهة النظر هذه تمثل في واقع الأمر ماينبغي أن يكون عليه الحال ومايجب أن يكون، ولكنها بالتأكيد لا تمثل ماهو كائن في مجتمعات اليوم. إن التحليل الموضوعي لمجتمعات اليوم، وحتى تلك التي تدعى الديمقراطية، يشير الي وضع خطير في توزيع السطة. ذلك أن القرن الحالي يشهد وجود كُثرة وتعاظم في الأنظمة المدكتاتورية، وغالبا بأشكال أكثر ظلها وجورا، حين نجد أن السلطة الفعلية أصبحت متداولة في أيدي فثات معينة من السكان والمؤسسات، ولاتتحول الى سواهم، والأخطر من ذلك أن هذه الفتات تتحكم في الأجهزة العليا من الدولة. فالأفراد في العصر الحالي يعيش معظمهم حالة من الاغتراب يشعرون من خلالها بضعفهم وعجزهم تجاه القضايا المصيرية لهم ولمجتمعهم في معظم دول العالم. أن هذا الواقع المؤلم يضع وجهة النظر الأساسية التي تقوم عليها المقاومة اللاعنفية وبالتالي هذا الكتاب بكافة فصوله وأبوابه موضع حيرة واستفهام (؟) خَاصة وأن المؤلف نفسه في الفصل الأخير حول وسلطة الشعب؛ أكد هذه آلحال عندما تعرض الى قضية تنامى السلطة مقابل نمو الضعف وتغلغله في المجتمع المدني. ولهذا فليت أن المؤلف يعيد النظر في هذه الْأفكار الأساسية ويعدئذ قد يرى أن من الضروري تحديد الظروف التي يمكن للمقاومة اللاعنفية بموجبها أن تحقق أهدافها عندما يعتمد الناس على ارادة وقرارات الحكومة أو أى نظام هرمى ينتمون اليه وليس العكس.

ثانيا : اذا كان صحيحا أن العنف ليس هو الوسيلة الوحيدة للعمل في مواقف الصراع الحاسمة فانه صحيح أيضا أن هنالك الكثير من الصراعات التي لايكن حلها الا من خلال النضال وحلم ومن ضمنها الصراعات التي تتعلق بالمبادىء الأساسية للمجتمع والاستقلال والاحترام الذاتي، وقدرة الشعب على تقرير مصيره ومستقبله ، ونادرا ماتكون الاجراءات القانونية العادية ملائمة لحل هذه الصراعات ، والشك قائم في أن تكون ملائمة تماما . ان هذا الوضع يضع علامة استفهام حول ما اذا كان معقولا وممكنا أن تكون المقاومة اللاعنفية في عالم يمكن اعتبار معظم الصراعات القائمة فيه تتعلق بالمبادئ الإساسية والاحترام الذاتي . وفي دراسة قام بها توماس سمرلنج (T. وSmerling) حول امكانية تطوير حركة مقاومة لاعنفية يقوم بها الفلسطينيون (شبيهة بتلك التي قام بها غاندى) في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين، خلص الى أن امكانية ذلك غير وارده ولن تغير جوهريا في سياسة اسرائيل تجاه هلمه المناطق المحتلة . ٣٠

ثالثاً : لم يوضح المؤلف الفرق بين أعمال الإرهاب وأعمال العنف المشروعة للدفاع عن النفس وتقرير المصير من جانب، وبين عنف الدولة وعنف المواطن من جانب آخر. اعتقد أن مثل هذا التمييز ضروري ليتمكن القاريء في منطقتنا العربية أن يدرك التشويه في الصورة والرأي لأجهزة الاعلام الغربية في تصويرها لأحداث الإرهاب التي تمارسها بعض العناصر العربية في الدفاع عن حقها واستعادة ما اغتصب من أرضها، فهي أمور مبالغ فيها الى حد كبير من جهة، وهي من جهة أخرى تأوي من المناصر العرب. ولقد أثارت النوي تأتي كرد فعل لإرهاب أكبر تمارسه سلطة (اسرائيل) ضد المواطنين العرب. ولقد أثارت لندوة والعنف والمسياسة في الوطن العربي، التي أشرت اليها سابقا، العديد من القضايا والجدل الذي يمكن أن يشكل مع ما ورد في الكتاب نوعا من الشمولية في النظر لأساليب المقاومة العنيفة واللاعنفية.

اعتقد أن تقليص العنف في العالم لايكون إلا من خلال نظام اجتماعي وتربوي وإنساني يركز على ترسيخ قيم ومحارسات الديمقراطية بالمعنى السياسي (المشاركة السياسية) وبالمعنى الاقتصادي (العدالة الاجتماعية) واحترام حقوق الانسان واعادة المكانة التي يستحقها اليه ووضع حد للاستغلال والسيطرة الذي تحارسه بعض الدول على غيرها.

وأخيرا، وعلى الرغم بما ذكرت من هنات فيه، يبقى الكتاب خطوة رائدة يستحق عليها المؤلف الثناء والتقدير، وأتمنى أن يلاقي الاهتمام الذي يستحق أو أن يداً الباحثون المتخصصون من حيث أنتهى المؤلف. ومن المؤكد أن مزيدا من الدراسات سوف تمكننا من تطوير رواية أكثر شمولية وعمقا لقضية المقاومة اللاعنفية.

الهوامش

- (1) Conference on «Nonviolent Political Struggle» organized by Arab Thought Forum, Amman, Jordan, November 15-17, 1986.
- (Y) ندوة العنف والسياسية في الوطن العربي والمنعقدة في القاهرة من ۷۷ ـ ۲۸ فبراير ۱۹۸۷ والتي نظمها منتدى الفكر العربي بالتعاون مع اتحا المحامين العرب ومركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة.
- (3) Thomas Smerling, «Prospects for A Nonviolent Movement In West Bank and Gaza,» A paper presented for the conference on Nonviolent Political Struggle, Organized by Arab Thought Forum, Arman, Jordan, November 15-17, 1986.

MOSSADEGH: A Political Biography مصدق: السيرة السياسية فرهاد ديبا Farhad Diba لندن، كروم هيلم، ١٩٨٦، ٢٢٣ص.

مراجعة : هاشم بهبهاني قسم العلوم السياسية ـ جامعة الكويت

الكتابة عن ميرة سياسية من الصعوبة بمكان بسبب أن الكاتب قد يكون مولعا بالشخصية التي يكتب عنها ، أو أن يكون منتقدا لها ، ووديباء تجاوز بهجدارة هله المضلة بكتابه عن ومصدق، فهو يبدأ باعادة الذاكرة عن الخلفيات السياسية التي أثرت بصورة مبدئية على ومصدق، في تفكيره السياسي ، ومن المهم بمكان أن ندون أن ومصدق، لم يكن شيوعيا ، ولم يكن من هؤلاء القادة الذين كانوا يؤمنون باستخدام العنف للاطاحة بالنخبة الحاكمة ، وهو علاوة على هذا لم يكن يؤمن بأتباع الانقلاب العسكري .

وبيين وديباع أن هدف ومصدق الأساسي منذ استلامه السلطة كان ذاك التمازج والتقارب مع المتعقدات الاسلامية . هذا البعد السياسي في دولة اسلامية كإيران لم يختلف كثيرا عن الظرف السائدة في الدول المجاورة . ويقتفي وديباء أثر الحضارة الغربية على ومصدق وبالأخص تلك الأفكار التي كانت غريبة على إيران كالحياة الدستورية والديمقراطية والاستقلال ، فلقد كان دائها من قناعة الفكر الوطني في عقد الخمسيات أن أنظمتهم السياسية بامكانها بطريقة ما أن تجد موطئا لهذا والاستطال واسع الأرضية ، ومن هذا الخاس يستطيم المرء أن فكار ومصدق السياسية كانت ذات اطار واسع الأرضية ، ومن هذا المتطلق يستطيم المرء أن يفهم أهمية ومصدق .

القرمية في حقبة ومصدق احتوت حركة كان المفروض فيها أن تضع حدا للاستغلال الاقتصادي للدول التي تعتمد على الغير، والذي دافع عنه ومصدق كان سهل الاستيعاب سياسيا من قبل أي شعب في نفس الوضع الذي كان فيه الشعب الإيراني ، فعبدالناصر من مصر كما يبرز «ديباه لم يختلف عن هذا الطور عندما زاول ذات النمط السياسي ، والقيادة الوطنية في تلك كما يتطاب بأكثر من حقوق الشعب، وومصدق كالآخرين لم يطالب بأكثر من أن الاستثمار المجتبي يجب أن يكون تحت سلطة وادارة السلطات الوطنية ، وكان ومصدق مهتها بالدور الذي أداه الشاه وأنباعه ، وكمصر في عهد وعبدالناصرة والمند في حقبة حكم «نهروه فان إيران في عهد مصدق كان لما موقع استراتيجي مهم ، بالأضافة الى وجود النفط الذي أدى الى أن تكون جاذبة للغرب ، وكان الاستثمار الأجنبي مهم ، بالأضافة الى وجود النفط الذي أدى الى أن تكون جاذبة السياسية للغرب ، وكان الاستثمار الأجنبي مهم كانت تسميته هو المسألة التي غلفت الحياة السياسية

من خلال ما ورد في هذا الكتاب حول هذا الموضوع ، عن تجربة ومصدق يذهب وديباه الى منحى تحليلي ونقاشي عن مدى تقبل عاهل في مجتمع سياسي كايران للمد الوطني السياسي ، ويلاحظ أن هذا التقبل ، مع الأسف ، لم يستمر طويلا . بينها لم يكن هناك تساؤل حول الولاء السياسي لد ومصدق ع ، الا أن جل التساؤل انحصر في الرغبة السياسية للماهل أن يتزعم التيار الوطني ، ومن الغريب بكان لد ومصدق هنا أن المستقيد الوحيد للمد الوطني في إيران كان الشاه أن أن المساهد أن وتبعيد علما المحلول في ايران كان الشاه أن يتنام التيار أن يتصب على ومصدق على الأقل ، فزيادة أسعار النفط استفاد منها الأخرون ، ودونت سابقة للدول المصدرة للنفط الأخرى . ويبرز الكاتب وعلاق على هذا ، أنه من خلال تجربة مصدق فقد للدول المصدرة النفط المسائد الذي كانت عليه إيران ، ويبن وديبا أن ومصدق، كان إصلاحها اختار العمل للتغيير حسب القنوات السياسية للمترف بها ، والتغيير السياسي الليبرالي يكون عادة مغلفا بالنعط السياسي غير المستقر . والكتاب يبرز هذه العوامل بوضوح .

ان المرمى السياسي الذي يجب على الوطني أن يجابه في تلك الحقية هو السلطة الأجنبية على بلاده ، وفي الوضع الإيراني كانت المشاكل كبيرة ، فمصالح بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي كانت يجب أن توضع بالحسبان ، بالإضافة الى هذا ، وكيا يبرز «ديبا» كان هناك الطاغية المحلي الذي هدف بالأساس الحفاظ على عرشه عوضاً عن رفاهية دولته . وليس من السلم أن يتجاهل الفارئ، المرود السياسي الوطني له ومصدق، على الدول المجاورة، فكما بين الكاتب فهناك تعابق أو تشابه مع وعبدالناصر، في مصر ، وانه من ضمن المسائل السياسية التي شغلت فكر ومصدق، فأن القضية الفلسطينية تصدرت هذه المسائل ولذلك فان حكومته كانت سباقة في الدفاع عن مصبر الفلسطينيين ، ولعل هذه المسائل كان من الصعب على شخص واحد سباقة في الدفاع عن مصبر الفلسطينيين ، ولعل هذه المسائل كان من الصعب على شخص واحد أن يتصدى ها . ويذهب الكاتب الى أن واقف وصصدق، كانت مبنية على إعانه السياسي الوطنيين . بله القضايل . وبأسلوب شامل يبين وديباء الطرق والأساليب السياسية للسياسين الوطنيين . ويشول عصملحة وطنه فوق وهمم المسالح الشخصية .

وليس باستطاعة المراقب للتجربة الإيرانية تجاهل أنه من الصعوبة دائيا للمد الوطني أن يعمل في نظام منهار ، ويكون شيقا لو أن ودياه أضاف فصلا نظريا عن الدور الذي تؤثر به الوطنية في مجتمع يتطور كمثال إيران ، فمن هذه الخلفية النظرية يستطيع المراقب أن يقيم الاحتمالات الموفرة للوطنية وليقدر الدور التي تؤديه ويحكم على مدى نجاحها أو فشلها بالمجتمعات المشابهة لإيران .

ويخرج الكاتب بخلاصة أنه بعد سقوط «مصدق» فان قطاع الطرق السياسيين انتهزوا الفرصة ليثروا أهدافهم الشخصية ، ووضع كهذا له مثيل في مصر بعد وعبدالناصر» . وهذا الكتاب أساسي ، ويزخر بالنقاش الجيد ، ويعتمد على مصادر جديدة. كها ان توقيت نشره يأتي في مرحلة تساعد على المعرفة والفهم للظروف الحالية التي تمر فيها إيران .

مشروع لاصلاح الحركة النقابية المصرية جمال البنـا القاهرة، دار الفكر الاسلامي، ۱۹۸۷

مراجعة : محمد سعد أبو عامود كلية الاقتصاد ــ جامعة القاهرة

تأتي أهمية هذا الكتاب لكون مؤلفه ليس ماركسيا وانما ينتمي الى الإخوان المسلمين ، فلقد اعتدنا أن يتناول هذا الموضوع الكتاب الماركسيون انطلاقا من فناعاتهم الأيديولوجية النابتة والتي تقوم على أن الطبقة العاملة صاحبة المصلحة في التغيير والثورة ، ولا تخلو المكتبة العربية بالطبع من كتابات غير الماركسيين من النقابيين المصريين حول هذا الموضوع وان كانت معظم كتابات هؤلاء تندور حول التاريخ وكتابة المذكرات الخاصة بالحركة النقابية المصرية ، من هنا تأتي أهمية الكتاب عدولة حيث مجاول المؤلف أن يقدم عرضا نقديا لتطور الحركة النقابية المصرية وفي سياق الكتاب عاولة لرقية إسلامية للإصلاح الحركة النقابية المصرية ، والكاتب يشير الى تقصير الحركة الإسلامية في الاهتمام بهذا المؤصوع على الرغم من أن بداية حركة الإخوان المسلمين التي أسسها الشيخ حسن البنا كانت بين العمال .

يتكون الكتاب من سبعة فصول ، الفصل الأول بعنوان استقلالية الحركة النقابية والعمل السياسي وفي هذا الفصل يحدد الكاتب المدى الزمني لدراسته وهو الحقبة المعاصرة التي تبدأ من ٣٣ يوليو ١٩٥٧ وتمتد الى الوقت الحاضر .

وفي هذا الفصل يوجه نقدا مريرا لنظام ثورة ٢٣ يوليو ويرى أن الثورة قد رسمت للحركة النقابية مسارا غير المسار التقليدي وجعلته غير ما كان يمكن أن يكونه ، وهو يرى أن هذا المسار النقابية مسارا غير المسار التقليدي وجعلته غير ما كان يمكن أن يكونه ، وهو يرى أن هذا المسار الني وسمته الثورة للحركة النقابية كان قد مضى على ظهورها ٥٠ عاما وقطعت الجزء الوعر من الطريق وتعلمت خلال مرحلة التجربة والخطأ الطويلة الكثير على حد تعبيره . ولا ينسى المؤلف كعادة كتاب الإخوان المسلمين أن يعطى عبدالناصر حقه من النقد والتربيخ وهذه نقطة ضعف واضحة في هذا الكتاب لأنها تبعد المؤلف عن خطه الموضوعي الذي رسمه لكتابه .

التوجيه الطبقي الثورة ٣٣ يوليو : في تحليله للتوجه الطبقي للثورة ، يشير الى أن الثورة كانت تتفق مع أهداف وأماني العمال في القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال المستغل ، وأن سلامتها كانت تتطلب منها هذا القضاء ليس تجاوبا مع العمال فحسب ولكن حرصا على بقائها ، ويقدم بعد ذلك عرضا الأحداث كفر الدوار في اغسطس ١٩٥٢ ، ويذكر أن هذا الحادث قد قطع الجسور بين الجناح اليساري في الحركة العمالية وبين قيادة الثورة ، كيا أوقع الرعب والذعر في الحركة العمالية ويذكر أنه في أعقاب أحداث كفر الدوار بدأت الممارسة الأولى لأسلوب سيصبح تقليدا متبعاً بعد ذلك وهو من أسوأ التقاليد التي وصمت القيادات العليا للحركة النقائية ازاء كل تحرك تقوم به القاعدة أو احتجاج تبديه في مواجهة ما يفرض عليها من مظالم، هذا التقليد وهو شجب القيادة الرسمية لكل تحرك من هذا النوع والتبرؤ منه . ويذكر أن حكومة ٣٣ يوليو قد أقامت بعد ذلك تنظيمها العمالي الملاكي الى أن تم تكوين الاتحاد العام لتقابات العمال في ظل تحوف مستمر من جانب حكومة الثورة ويشير في نهاية تحليلة الى أن عبدالناصر كان يرى ابقاء الوضع على ما هو عليه وأنه لم يستجب للمطالب الخاصة بانشاء الاتحاد الا بعد أن اطمأن على الناسجة الأمنية .

دور العمال في أزمة مارس ١٩٥٤ : يشير الكاتب الى هذا الدور ويقرر أن الإضراب الذي قام به عمال النقل وان كان هو الحجة الرسمية التي استند اليها عبدالناصر لاستعادة القيادة ، الا أنه لم يكن حركة عمالية جماهيرية وكان مجلس قيادة الثورة يعلم هذا جيدا ، ويعلم العناصر التي نظمته ومولته وساندته ، ووضعت في خدمته اجهزة الدولة ، ونتيجة لذلك لم تكن الثورة مدينة للحركة العمالية ، والحركة العمالية بدورها كانت تعرف أن ليس لها حق في مطالبة خاصة فقد قبض زعهاء الحركة الثمن نقدا .

تنهيج تبعية الحركة المعالية: يشير الكاتب الى أنه مع تأسيس اتحاد العمال ظهر لقادة اللهرودة ضرورة وضع ضوابط ونظم لضمان ولاء الحركة العمالية وننهيج تبعيتها ، وذلك من خلال جمع رئيس الاتحاد بين رئاسة الاتحاد ووزارة العمل ، وكفل ذلك ربط قيادة الاتحاد بالنظام ، وتنمية الأطماع في القيادات البارزة في الاتحاد التي يمكن أن يحل عليها الدور ، وقد جعل ذلك رئيس الاتحاد يسلس القياد والا فقد يفقد الصفتين .

آخر المغارات على الحركة النقابية : ويقصد به حل النقابات واللجان النقابية في أعقاب حركة مايو ١٩٧١م واعادة تشكيلها مرة أخرى ويوجه نقدا مريرا الى هذه الانتخابات الجديدة التي تم بمفتضاها تكوين النقابات واللجان النقابية ويصفها بأنها كانت انتخابات أشد سوءا من غيرها .

ويوجه نقدا الى الحركة العمالية عند طرح قضية المنابر، ذلك أن هذه الحركة فضلت الابقاء على الاتحاد الاشتراكي ولم تكن تعى أن مسار الحركة يتجه الى اعادة النظام الحزبي.

وفي ختام هذا الفصل لايسى الكاتب أن يعطينا جرعة كافية من الحقد على ثورة ٣٣ يوليو فيقول: «مع الثمانينات تهاوت الثورة وسقطت الأوثان والشعارات التي جاءت بها، وعادت مرة أمحرى الى نقطة الصفر التي بدأت منها بعد أن دمرت الأصول والمقومات والمؤسسات التي كان يقوم عليها المجتمع القديم، دون أن تستطيم أن تضع مايحل عملها، ومع ذلك فان الحركة النقابية المصرية لم تتعلم المدرس أو تستوعب العبرة فأخذت تتعلق بالحبال التي تربطها بالسلطة الجديدة، وبدأت ماساة جديدة تنسج خيوطها وتربط الحركة النقابية بالحزب الحاكم، لان قيادة الحركة النقابية المصرية من وجهة نظرة ليست على استعداد للتضحية بمراكز السلطة والنفوذ. والواقع أن الكاتب في هذا الفصل الطويل الذي أفرغ فيه شحنة كبيرة من النقد المرير لثورة ٢٣ يوليو بصفة عامة وعلى جمال عبدالناصر بوجه خاص لم يكن منصفا أو موضوعيا الى حد كبير. ولنسأل الكاتب ان كانت القيادات العمالية التي تعاملت مع ثورة ٢٣ يوليو قيادات ضعيفة ومتآمرة. . أليست هذه القيادات من نتاج الحركة العمالية قبل الثورة؟

ونسأل الكاتب اذا كان جال عبدالناصر يرغب في إبقاء الأوضاع على ماهي عليه بالنسبة للتنظيمات النقابية وان كان يفضل التنظيم الملاكي على حد تعبيره، أفليس هذا الوضع نتاجا لما قبل ثورة ٢٣ يوليو عندما تدخل الوفد، وأنشأ النقابات الوفدية وأحدث الانقسام في الحركة العمالية المصرية، أليس من الموضوعية والانصاف أن نذكر كل الحقائق وأن نزن الأمور بميزان عادل بدلا من ان نكيل بمعيارين، الأمر الذي يتنافي مع الاسلام، لقد كانت الحركة النقابية ضعيفة قبل ثورة ٢٣ يوليو ومنقسمة على نفسها نتيجة للدور الذي لعبه حزب الوفد القديم في هذا المجال، الأمر الذي أفرز بعض القيادات الضعيفة التي لم يكن لها أيديولوجية أو خبرة تنظيمية كافية، وبالتالي كانت محصلة القوة السياسية للعمال محدودة، وعالم السياسة ليس هو عالم المثاليات ولكنه عالم الواقم، عالم القوة، ومن هذا المنطق كان تعامل الثورة في بدايتها مع العمال، غير أن هذا الأمر قد تغير بعد ذلك عندما حدثت التحولات الاشتراكية في مطلع الستينات والتي تحققت للعمال من خلالها العديد من المكاسب الاقتصادية والاجتماعية التي يعضون عليها الأن النواجذ، ومن هنا كان التحول في وظائف النقابات فهي أداة من أداوات التَّعبئة الجماهيرية، لأجل المزيد من الانتاج، ولأجل تحقيق التنمية، وهذا تحوَّل له منطقة فاذا كانت الثورة قد استجابت لمطالب العمال، بل وحرصت عليها فلابد وأن تتجه الحركة النقابية الى تطوير وظائفها لتتناسب مع المجتمع الجديد، ومع ذلك فقد ظلت النقابات في الستينات تؤدي وظائفها في الدفاع عن مصالح العمال. ومع هذا فأننا نقر مع الكاتب بوجود بعض الأخطاء في الممارسة، كالحمم بين رئاسة اتحاد المعمال ووزارة العمل وبانشغال القيادات العمالية في العمل السياسي والرسمي بالقدر الذي لايستطيعون معه القيام بواجباتهم النقابية ونتحفظ كذلك ازاء ما حدث في كفر الدوار عام . +1904

ومن الأهمية بمكان أن نشير الى أن الكاتب لم يكن موفقا في تحليله من حيث البعد الزمني، اذ جمع في التحليل بين الحقبة الناصرية وما تلاها، وعندنا أن الحقبة الناصرية حقبة متميزة لها خصائصها الخاصة التي تختلف عن الفترة التالية لها، وهي فترة الانفتاح التي أصبح فيها لرأس المال بمعناه التقليدي دور في الحياة الاقتصادية والسياسية وهو الأمر الذي كان يستلزم من الحركة النقابية المصرية أن تعبد تكييف نفسها مع الفترة الجديدة بحيث تقرم بوظائفها في خدمة العمال وفي الحفاظ على مصالحهم والدفاع عنها، في هذه الفترة فترة مابعد عبدالناصر كان لابد من ان تعود الحركة النقابية للقيام بوظائفها التقليدية التي تقوم بها في النظم الرأسمالية ولكن الكاتب ناقم على عبدالناصر الى الحد الذي جعله لايشير الى هذه النقطة الهامة.

تنظيم التنظيم : هذا هو عنوان الفصل الثاني من هذا الكتاب وفيه يتحدث عن أهمية التنظيم بالنسبة للحركة النقابية ويرجع هذا الى عدة أسباب منها: أن الحركة النقابية هي أكثر: الحركات جماهيرية، ان الحركة النقابية نشأت بصفة تلقائية رلم تكن نتاجا لفلسفة فيلسوف أو ريادة منظر، أن التنظيم في الحركة النقابية تنظيم مزدوج، فهو تنظيم يقصد به بناء نقابة متماسكة قوية، ثم هو تنظيم لمجابهة الرأسماليين، ثم يستعرض بعد ذلك نشأة النقابات في العالم وفي مصر ويبين أنها تطورت من نقابة النشأة الى نقابة الصناعة الى النقابة العامة، ويعد بعد ذلك أوجه القصور للتنظيم النقابي للصري على النحو التالي:

- الولادة اللائحية الادارية للنقابة العامة.
 - التركيز في التصنيف النقابي.
- اختلال العلاقة مابين النقابة العامة واللجان النقابية.
 - ضعف التنظيم النقابي الأفقي.
- انعدام قنوات الاتصال المنهجية مابين مستويات التنظيم النقابي بما يحقق الفعالية والديمقراطية.
 - عدم وجود نظم المتابعه.

والحقيقة أن الكاتب في هذا الفصل كان موفقا الى أبعد الحدود في تحديده لأوجه القصور في التنظيم النقابي المصري وفيها قدمه من اقتراحات لاصلاح أوجه القصور.

وفي الفصل الثالث يتابع تحليل الجانب التنظيمي للحركة النقابية المصرية فيوضح أن الحركة النقابية المصرية فيوضح أن الحركة النقابية انتقلت من التعدية الى المؤسساتية وأن الاتحاد العام لتقابات العمال قد تحول الى أكثر المؤسسات رالمنظمات والجمعيات بأصولها المؤسسات والمنظمات والجمعيات بأصولها وموجوداتها وموظفيها تمثل مرما عماليا يماثل هرم التنظيم النقابي نفسه ويطالب في نهاية هذا الفصل بألا تدع القيادات العمالية فذا النشاط المؤسسي أن يمنعها من القيام بمسئولياتها النقابية في الدفاع عن قضايا ومطالب العمال، ويطالب بأن يكون هذا التطور لحساب ولصالح العمال مع وضع الضمانات لسلامة العمل وفقا للأحوال الاقتصادية والتجارية والمحاسبية.

نوعية القيادات النقابية العمالية . في هذا الفصل يتحدث الكاتب عن تطور القيادة النقابية، ويوضح أن قيادات الحركة النقابية حتى ظهور النقابات العامة كانت من العاملين الذين يعملون مع اخوانهم في المنشأة وأن هذا قد كفل لهم ثلاثة مقومات ثمينة من مقومات القيادة، الأول هو الانتهاء، والثاني هو الحبرة، والثالث هو الثقة. وعندما تكونت النقابات العامة تغيرت الصورة ونظرا لظهور الحاجة الى مهارات فنية جديدة لادارة نقابة على مستوى الجمهورية، أصبح هناك حاجة الى قائد قومي، بالاضافة الى تعقد النظام الانتخابي، وظهور أداة الاغراء السيامي والاحتواء الحكومي والتكتيك الشيوعي.

ويحدد بعد ذلك منابع القيادات الراهنة في الحركة النقابية المصرية على النحو التالي: القيادات النقابية التي تمرست بالنقابية الكفاحية قبل الثهرة، وكادت أن تتعرض بل وتعرضت تقاليدها وأساليبها للتأكل أو الزوال بتأثير التحول الاشتراكي.

القيادات المسيسة ولاتزال نسبة كبيرة منها في مناصب القيادة.

القيادات المكتبية التي جاءت بها نقابات الحكومة والخدمات، ومعظم هؤلاء انحازوا الى العمل
 السياسي تقربا من السلطة وأصبحوا كاخوانهم من القيادات المسيسة.

ويشير في نهاية هذا الفصل الى مايسميه بمازق القيادة العليا، ويتلخص هذا المازق في أن هذه القيادات تكاد تكون مقطوعة الصلة بالنقابية الحقة، والحل للخلاص من هذه الأزمة هو الاهتداء الى أيديولوجية نقابية جديدة تصل من القوة والأصالة الى درجة تذيب هذه الرواسب والعقد في بوتقه الإيمان الجديد بحيث تخلق هذه الأيديولوجية القيادات العامة الجديدة.

100

حركة بدون أيديولوجية : في هذا الفصل يشير الكاتب الى أهمية الأيديولوجية بالنسبة لأية حركة أو تنظيم جماهيري وخاصة النقابية فأى تنظيم جماهيري لايقوم على نظرية لابد وأن يتخبط ، أو قد ينحرف أو يخضع لمؤثرات عارضة ، وقد تستطيع هيئات اخرى أن تخدعها أو تستقطيها أو تؤثر عليها .

ويوجه النقد الى ثورة ٢٣ يوليو لانها كانت ثورة بلا أيديولوجية، وأشار الى أن الحركة النقابية المصرية تاهت في خضم الأحداث بعد ثورة ٢٣ يوليو ولم يكن لها نظرية خاصة تحميها ويذكر بعد ذلك خصائص الحركة النقابية بصفة عامة على النحو التالى:

(أ) الحركة النقابية من ناحية العضوية والتنظيم حركة مهنية.

(ب) أهداف الحركة النقابية لها طبيعة مادية خالصة.

وينتقل بعد ذلك الى عرض الإطار الإسلامي الذي يقترحه للحركة النقابية المصرية، وهو يرى ان في كل مراحل التاريخ المصري كانت الأديان هى عمور المجتمع، وأن الدين هو أبرز مقومات الشخصية المصرية ويأخذ على الحركة النقابية المصرية أنها لم تهتم بهذا الجانب وفي هذا الصدد يقول: ولو كانت الحركة النقابية المصرية ذكية أو حق أمينة على مجتمعها الأقامت كفاحها ومطلبيتها على أسس إسلامية حتى توجد بينها وبين مجتمعها جسورا يلتقيان عليها، ولو أرادت ذلك لما عجزت عنه، ولما خسرت شيئا بل انها كانت متكسب أئمن شيء وهو تعاطف المجتمع ومساندته، ويوجه النقد المربر الى القيادات النقابية التي تجاهلت الإسلام كمحور للعمل النقابي ويوضح أن هذا هو سر الجفوة القائمة بين المجتمع والحركة النقابية.

ويعرض بعد ذلك لأيديولوجية الاتحاد الإسلامي اللدولي للعمل، وفي البداية يوجه النقد لموقف اتحاد النقابات العمالية لرفضه الانضمام الى هذا الاتحاد ويعدد بعد ذلك مزايا إقامة النقابية المصرية على أصول إسلامية وهي :

• تطابق الحركة النقابية مع مجتمعها.

استلهام النقابية للقيم الإسلامية سيقضى على الحواء الروحي.

 سيهب هذه القيادات النقابية الشجاعة وألصلابة في المواقف أمّام الإرهاب وتدخلات الإدارة وسيحفظها من الضعف أمام محاولات الرشوة والإغراء.

• أن استلهام القيم والمعنويات الإسلامية سيعيد للعمل النقابي اخلاقياته.

ان جعل العندل الأسلامي أساس للعلاقات وفيصل في النزاع مابين العمال وأصحاب الأعمال
 سيوجد الحل الموفق، الأكبر مشكلة تجابه العصر الحديث وتثير فيه التوتر والقلق والاضطراب.

أن العدل الإسلامي كأسلوب لحل المشكلة الأجتماعية سيقلل من حدة الصراعات والتوترات
 التي تهدد بناء المجتمع وتعوق تنميته وتقدمه.

ويوجه النقد لمن يرون أن تبنى القيم الإسلامية سيؤدي الى التغرقة وسيسىء الى غير المسلمين ويرى أن هذا ادعاء متهافت وليس إلا نقلا لما غرسه الاستعمار في بعض العقول المريضة .

وكنا نامل أن يقدم لنا الكاتب عرضا تحليليا خاصا بأبعاد الأيديولوجية الإسلامية النقابية ،
وبرنامجا تفصيليا يوضح خطوات الحركة النقابية الإسلامية ، لكن الفرصة أفلتت منه لانشغاله في
إثارة جوانب خاصة بعدم انضمام مصر الى الانحاد الإسلامي للعمل ، وبإثارته لموضوع بعيد كل
البعد عن موضوع دراسته وهو القارنة بين ثورة يوليو رفورة البلشفية ، لقد ضاعت الفرصة لكل
يقرم كاتب نقابي إسلامي بتقديم إيضاح لمسألة هامة ، ونقول: إن طرح مجموعة من المبادى،
الإسلامية العامة في هذا المجال كالعدل الإسلامي مثلا لا يكفى ، لاننا نتناول موضوعا حركيا
الإسلامية العامة في هذا المجال كالعدل الإسلامي مثلا لا يكفى ، لاننا نتناول موضوعا حركيا
خصائص الحركة النقابية ومن ثم فالأوفى أن نقدم في هذا المجال عرضا تفصيليا عددا
خصائص الحركة النقابية الإسلامية ، ولمراحل حركتها وخطواتها ، وللأساليب التي يجب أن
تتمها.

الثقافة العمالية وموقف القيادات النقابية منها: في البداية يذكر أن الثقافة العمالية هي الأثر البارز في عالم النقابية المصرية، ويشير الى فترة نشأة فكرة الثقافة العمالية وكيف أنها نشأت على أيدى مجموعة من المفكرين المتعاطفين مع العمال ثم نمت بعد ذلك الى أن تم انشاء الأجهزة الحاصة بها في إطار الاتحاد العام لنقابات العمالية من المتعالية وكيف القيادات العمالية من المتعالية وكيف أنه موقف سلمى، ويوجه النقد الى أسلوب اختيار الدراسين في الجامعة العمالية والى عدم تشجيع القيادات للكتاب النقابي.

وفي الفصل السابع يطرح للنقاش الموارد المالية للحركة النقابية المصرية ويرى ضرورة وضع الضوابط المحاسبية الدقيقة لتنظيم عملية الإنفاق والصرف.

الثقابات المهنية وهل تقوم بواجيها؟ في الفصل الأخير يعرض المؤلف لنشأة النقابات الحرفية وهو يرى أن النقابات المهنية هي الصورة العصرية للنقابات الحرفية وهو يرى أن هذه النقابات لاتقوم بواجيها على الوجه الأكمل، ويطالبها بالعناية بالمهنة وتقديم كل ماهو جديد ومتطور لأصحاب المهنة ويوضع نظام حاسم لمؤاخذه من ينتمون الى المهنة ويطالبها كذلك بتنظيم طرق الاتصال بالحركة العمالية.

وفي الواقع فأن هذا الكتاب من الكتب الجيدة التي تناولت بالتحليل تطور الحركة النقابية المصرية والعقبات التي واجهتها، كما يحاول الكاتب أن يقدم من خلال كتابه محاولة لحل المشكلات التي تواجه الحركة النقابية المصرية، ولا يعيب هذا الكاتب الا إثارة بعض الموضوعات السياسية التي لا مكان لها في كتاب كهذا ونقول للمؤلف لو حذفت ماكتيته متاثرا بعواطفك تجاه ثورة ٣٣ التي لا مكان لم التي المناه الفكر ليو يوابل جهدالناصر لا زداد كتابك قيمة وموضوعية ولو اهتمت بابراز وايضاح ما يتضمنه الفكر ليرسوجهال عبدالناصر لا زداد كتابك قيمة وموضوعية ولو اهتمت بالبراز وايضاح ما يتضمنه الفكر لي عجال تنظيم العلاقة بين العامل وصاحب العمل، واستخرجت منه برنامجا تفصيليا يقوم على أسس إسلامية للحركة النقابية، لو فعل ذلك لاسهم إسهاما أكبر في خدمة الحركة النقابية،

التخطيط الاقليمي والتنمية في الريف دراسة تطبيقية على الريف الأردني

محمد محمود الصقور الاردن، شقير وعكشة للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٦، ٢٨٥ ص.

مراجعة : مهشا حمداد جامعة اليرموك ــ الاردن

يحتري الكتاب _موضوع المراجعة_ على ٢٦٥ صفحة (من ٢١ ــ ٢٥٥) . وتضم الصفحات الواحدة والعشرين الأولى العنوان ، والاهداء، وتقديم الكتاب. وتحتوي الصفحات (٢٨٦ ــ ٣٠٢) على مصادر الدراسة باللغتين العربية والانجليزية ثم على ملخص باللغة الانجليزية .

يشير الكاتب الى ان هناك نوعين من ممارسي علم الاجتماع ، يتكوّن النوع الاول من أفراد يكرسون أنفسهم للعلم ويعملون في الجامعات وتبقى تجربتهم العملية في ميادين الاجتماع والتنمية مقتصرة على بعض المشاركات والأبحاث وهم نظريون في أوّل الأمر . ويتكون النوع الثاني من أفراد يكرسون أنفسهم للمهنة وتجربتها الواسعة ويحاولون البقاء على اتصال بالتقدم العلمي والنظري ما أمكن . وعلى الرغم من ضرورة تكامل العمل الميداني (التجربة الميدانية) والمعرفة النظرية كما يقرر العالم روبرت ميرتون ، إلا أن الذين يجمعون ما بين الجانيين من المعرفة العلمية كما فعل الدكتور محمد الصفور هم من الندرة فكتابه ـ أو دراسته ـ جدير بدراسة وتدقيق أوسع مما هو حاصل الى الوقت الحاضر .

ينقسم الكتاب الى ثلاثة أقسام : قسم نظري جاء في ١٢٣ صفحة (١٤٣-١٤) ، وقسم ميداني جاء في ١٠٦ صفحة (١٥١-١٤١) ، ثم قسم للتتائج والتوصيات في ١٥ صفحة (١٦٧-١٥٢) . وعل عكس ترتيب الكتاب فإنني سوف أتعرض للقسم الميداني ونتائجه وسوف أقرن ما قدرت على ملاحظته من ايجابيات وسلبيات مع ملاحظات حول الجزء النظري محاولا التكامل في الرأي علماً بأنني أبعد ما أكون عن الكمال فالكمال فه وحده عز وجلً .

التتائج : تستحق النتائج التي استخلصها الدكتور الصقور عناية واهتماما أوسع من قبل المسؤلين ويخاصة فيها يتعلق بالفرضيات التالية :

فرضيةرقم (٥) حول العلاقة بين التخطيط الإقليمي والاحساس بالانتياء الذاتي والهوية الجماعية لسكّان متطقة اللمراسة حيث جاءت النتائج تنقض ما قالت به القرضية كليا وأظهرت

علاقة عكسية بين المتغيرين ، والأولى بالسلطات أن تنيط مسؤولية هذه الدراسة للمتمرّسين على استخدام المنهج الأنثروبولوجي (الملاحظة بالمشاركة) لما لهذه الدراسة من وسائل الغوص الى أعماق المشكلة . فعلى الرغم من الأمور الثمانية التي ذكرها الباحث (قلة الدخل عدم التعاون ، استغلال المستأجر الخ صفحة ٢٠٧) وما نتج أيضا عن قياس الفرضيات (٦، ٧) فهناك ما يدل على غياب شيء مهم في هذه الحالة سواء من ناحية الوصف أو من ناحية الأسئلة المطروحة في الاستبار والاستبيان حول التركيبة العرقية والوطنية للمجموعة السكانية في منطقة الدراسة . وربمًا يشاركني الدكتور الصقور في الرأي بأن حقيقتي التعلق بالأرض وعدم الرغبة في الحراك الجغرافي ثم الكيت والصمت اللذين لاحظها الباحث مرتبطان على مستوى أعمق بكثير مما قدّمته لنا الدراسة . كذلك فيها يخص العامل النفسي والاجتماعي ، فربما كان الباحث أكثر قدرة علم. المغرص في أعماق هذه القضية لو أنَّه قدم بعض الأسئلَّة لأفراد عيَّنة الدراسة يستخلص منها العلاقة بين متوسط الدخل وعدد ساعات العمل الزراعي ، ثم أسئلة حول أوقات الراحة والعطلة الأسبوعية وكيفية قضائها عند المزارع أو عامل الزراعة ليستدل من ذلك على درجة الاكتفاء والراحة النفسية . وهناك أيضا ظاهرة التفاوت الاجتماعي التي ركّز عليها الباحث ، فعلى الرغم من عرض هذه الظاهرة ويعض الظواهر التي تتعمَّلَق بها (صُّ٤٧-٤٪ و٧١-٩٠)، فان الكَاتبُ لم يقدم لنا جدولا احصائيا نعرف منه العلاقة بين التفاوت في الدخل وكميَّات الملكية . فقد قدم لنا الدكتور أحمد ربابعة من الجامعة الاردنية (١٩٨٢) في دراسته حول الهجرة الريفية من الغور الى المدينة أربد، حقيقة تفيد بأن عمَّال الزراعة في الغور يتكُّونون من عمال المياومة ويمثلون أكثرية عمال المنطقة الزراعية المعنية . كذلك فانني أتساءل عن الطريقة (السؤال) التي عرف الباحث بواسطتها فيها إذا كانت الدخول التي جمعها من الدخول الزراعيه . وافتقدت الدراسة كذلك تحليل ما جاء في القانون من تحديد سُقفي الملكية الأعلى والأدني في علاقتها مع مفهوم التخطيط الأقليمي وأهدافه في منطقة الدراسة . وقد أتصور جيدا أنَّ هناك موانع أو معيقات عملية في عملية تحرى وجمع المعلومات التي تقود الى معرفة هذه العلاقات ، إلَّا أن دراسة موضوعية وجريئة مثل دراسة الدكتور الصقور ما كان لها أن تبخل علينا بمثل هذه المعلومات علما بأن دراسته كانت من أجود الدراسات التي قرأتها عن البلدان النامية ، وخاصة في ما يتعلق بالتأسيس النظري .

كان قياس الفرضية السابعة من ناحية الكيف والكم قياسا جيدا ، إلا أنني افتقدت فيه لائحة بأسهاء المهن المتراجلة في الوقت الحاضر والاشارة الى ما كان منها متداولا في الحضارة الريفية المديعة (السابقة للمرحلة الزراعية الحديثة) . فهناك أكثر من المهن الثلاثة التي ذكرها الباحث (عامل ، مزارع ، موظف). فقد كان بامكان الباحث الاشارة الى هذه المهن وعي ولو بملحوظة . أقول هذا لسبين : الأول يتعلق بابراز ما هو مستحدث في هذه المهن وما هو متطور منها لنتعرف ولو شكل ما على الحضارة الريفية العربية ومدى استيعابها للمستعارات الحضارة المدية . أما السبب الثاني فيتعلق بموضوع النظرية التي على البلدان النامية أن توظفها لتوجيه التنمية والتعلق ، ويبدو للقارئ، واضحا بأن الباحث كان قد اختار نظرية الدفعة القوية بناء على اعتبارات استمدها ـ بجانب وجود هذه النظرية ـ من الاعتبارات الوطنية ويخاصة فيها رآه ضروريا للنمو المتوازن .

والحقيقة هي أن أكثر ما أعجبني في العرض النظري للدكتور الصقور واضافة الى معرفة

الباحث بالنظريات الاجتماعية والتنموية وربطها مع بعضها البعض، هو اعتراضه على الحيادية العلمية البحتة في دراسة المشاكل الاجتماعية الوطنية ، ورفضه الأخذ بالنظريات الغربية في توحيد التنمية إلا ما كان مناسبا منها بعد التمحيص والدراسة . فها أراده الباحث بالتأليفة النظرية (السيرورة النظرية) بين النظريات الغربية هو نداء صارخ للعمل على ايجاد نظرية تلائم الأهداف الوطنية في التخطيط للتنمية . وعلى الرغم من ذلك فقد بقى الباحث ضمن الاطار الوظيفي للتنمية كما أملاه أتباع المدرسة الوظائفية حيث الوظيفة لنسق اجتماعي معين هي اسهامه في انسجام الأنساق الاجتماعية والحضارية التي تكُّون البناء الاجتماعي . وبالرغم منَّ أن الكاتب يبدي رغبته الأكيدة أن يكون بناء الحضارة العربية المتطوّرة هو الهدف من التنمية في الأردن والبلدان العربية الأخرى الا أنه لم يقم بأي بادرة في هذا الاتجاه وربما جاء ذلك نتيجة للحنكة الادارية التي يتمتع بها الباحث بسبب التجربة الادارية التي اكتسبها في سنوات الخدمة بالوزارة وفي الخارج . وعلى الرغم من ذلك كلَّه فقد تفادى الباحث أيضا التطرق الى قصور وزارة التنمية الاجتماعية في أداء دورها في عملية التنمية في غور الأردن واسهامها أو عدم اسهامها في التوعية التنموية سواء ما يتعلَّق بالصمت أو الكبت اللذين يشكو الكاتب منها أو ما يتعلَّق باستغلال كبار الملاك للمزارعين أو الطرق غير الفانونية التي يحصل بواسطتها بعض أصحاب الأراضي على احتياجاتهم من الياه أو غيرها أو الوصول الى المراكز الاجتماعية المرغوب فيها . (انظر الفرضيات ٩ و١٠ - ص ١٣٤-٢٤٢) .

والسؤال الذي لا بد من طرحه على الباحث يتعلّق بالفرضية الثامنة والقاتلة بالعلاقة الطردية بين التخطيط الاقليمي ودرجة الحراك التعليمي . فالحراك التعليمي وحتى نهاية المرحلة الاعدادية هي نتاج لتطبيق قانون التعليم الالزامي الذي يقضي ببقاء الأولاد والبنات في المدرسة حتى سن الخاصة عشرة وليس نتاجا لتطبيق التخطيط الاقليمي . فلماذا ربط الباحث عامل التعليم والحراك التعليمي مع التخطيط الأقليمي على الحراك التعليمي ما بعد المراحل الالزامية . كذلك فان الباحث لم يقم لما أخراء العلاقة المعنية بأي شكل كان ليتسفى لنا المقارنة الالزامية . كذلك فان الباحث لم يقم لمنا أجزاء العلاقة المعنية بأي شكل كان ليتسفى لنا المقارنة بين المرحلة السابقة للتخطيط واللاحقة لما ومن ثم تفسير القوار الاجتماعية المطروحة مثل الأمية بين المرحلة السابقة للتخطيط واللاحقة لما ومن ثم تفسير القرار الاجتماعية المطروحة مثل الأمية على المحرو والجنس . هل يعني الكاتب بأن تطبيق قانون المرحلة الالزامية منذ السنيات لم يعلم عاملة الع الحقيقة التي لا نقدر على التفاصى عام عي وجود فعله ؟ أم أنه لم يطبق في الملتقة المهنية أم ها خلقة والمواتفي عائون المرحلة الابتدائية . ألا توجد رقابة على ما مقداره ٨٣/ ١٧٪ من الجيل الثالث لم يعني الذلك هو وجود ٥٧٪ من الخيل الثالث في حالة الأميه . وحالة الأمية أم ما ذلك من وحود ٥٧٪ من الأمان في حالة الأميه .

في كثير من الأحيان وكما أجد في الكتابات العربية الكثيرة يتغاضى بعض الكتاب عن اعتبار دور القاريء إذا ما كان يعرف الموضوع المطروح أم لا يعرف . الآ أن الكتاب الذي نتناوله في هذه المورقة لا يفعل ذلك وهذا مما حبّ الكتاب الي . الآ أن الكاتب كان قد وضع بعض الاستنتاجات التي لم أقدر على استخلاصها من البيانات الاحصائية والوصفية المقدمة في الكتاب مثل الاستنتاج رقم ٢ ص٣٦٧ وكذلك الاستنتاج رقم ٣ . فلم يتطرّق الكاتب الى ذكر أعداد المراكز المهنية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية في المنطقة ولا أعداد الملتحقين بها كبي يتسنى لنا بموجبها الحكم على صحة مثل هذا الاستنتاج أو علاقته بالعمالة الأجنبية التي لم يتطرّق اليها الكاتب الا يكفي : فلم يقدّم لنا الكاتب جدولا بالعمالة الأجنبية أو مستويات تعليمها . فاذا كانت العمالة الأجنبية في هذه المنطقة بمثل هذا التمثيل لا بدأن يكون لها أثر فعال على التنمية في منطقة الدراسة وينتقص الدراسة إذاً عامل مهم استثناه الكاتب . والاستنتاج هنا يخرج عن موضوعية البحث .

والنقطة التي لا بد من الاشارة اليها في هذا الصدد هي التي ركز عليها الكاتب في الجزء النظري _ مشكلة الفقر . أمّا الدراسة الميدانية فقد تفادت هذا الموضوع بكليته . وقد استعاض المباحث عنه بمشكلة التفاوت الاجتماعي . فهل يعني هذا أن مشكلة الفقر لا توجد في منطقة الدراسة ؟ كها أن الباحث لم يقدّم لنا تعريفا للفقر في عبال دراسته وربما كان الباحث قد اكتفى بالفقر التعليمي ليدل على الفقر المادي .

الفرضية الكلية : تتركز الفرضية الكلية في دراسة الدكتور الصقور حول المقارنة ما بين التخطيط الاقليمي والتخطيط التقليدي ، ونجد هذه المقارنة أيضا في اختيار الدراسة . الآ أن هذه المقارنة لا تظهر الآ في هذه الفترة في الأردن المقارنة لا تظهر الآ في هذه الفترة في الأردن الاطلاع على بعض الدراسات مثل دراسة الدكتور راحد ريابعة ودراسة الدكتور يوسف ابراهيم عبدالحق وغيرها من الدراسات التاريخية للتخطيط والتنمية والتي تحتوي على مادة غزيرة تصلح عبدالحق وغيرة أمام على المحتور الصقور كان قادرا على اعطاء صورة أوضح لحلم الفرمانة المعينة . ولا أشك في أن الدكتور الصقور كان قادرا على اعطاء صورة أوضح لحلم الفرمانة البحث على المعطيات التي قدّمها . وفي رأيي ربما كانت المعرفة بنتائج المقارنة هي التي الصقور مادة المحرفة بنتائج المقارنة هي التي أدّت الى هذا الاقتصار .

من ناحية أخرى فان غرجات الشكل رقم ١٣ كمخرجات للتخطيط الأقليمي لم تنفصل حسب الفرضيات الآي وضعها الكاتب . ويكن تقسيم هذه الفرضيات الاحدى عشرة الفرعية حسب مجالات التأثير . فالفرضيات رقم ١، ٢ ، ٤ ، ١٠ تقع في مجال النمو الاقتصادي بينيا يمكن وضع الفرضيات ٣، ٧ ، ١٠ ، ١٠ أخت غرج المساورة أو التفاوت الاجتماعي بينيا تنقسم الفرضيات المتبقية على غرجات الوسط (النمو الاجتماعي والديناميكية الاجتماعية والنفسية المستدة للتنميه) .

وربما جاء هذا العجز من/أو بسبب طبيعة المشكلة والحدود التي وضعت لها . فاذا ما قورن عال الدراسة الميدانية بمجال الدراسة النظرية لوجدنا أن متغيّرات الثانية أكثر شمولا لكنها لم تحتو جميع متغيرات الدراسة الميدانية . بالاضافة الى ذلك فان عدم تطرّق الباحث الى نشاطات وزارة التنجية الاجتماعية أعاقت قياس الفرضيات الفرعية الأربعة المشار اليها بالعلاقة الاحصائية السالبة (شكل رقم ٣٣، ص٣٥) أو ربما كان الباحث يقصد عدم التطرّق الى هذا كله لاسباب تكمن في اختياره الفيمي لمجال الفرضيات .

المنهج المقارن الذي استعمله الباحث يكون مركز القوة في الدراسة ويخاصة المقارنة المتعدّدة

الجوانب وذات المجموعة الواحدة أوذات المجموعتين الضابطتين. ما لم أكن قادرا على معرفته هو استعمال منهج دراسة الحالة . فدراسة الحالة تعتمد وسائل بحث أكثر نما قدمه الباحث وبخاصة المقابلات الشخصية وجمع سير حياة أفراد معينين عاصروا الحالة المدروسة في أطوارها المختلفة فتسمية دراسة الحالة في هذا المجال ليست أكثر من اسمية وكان على الباحث أن يشير الى ذلك أو يعرفه من ناحية . أما قضية مراحل ما قبل الحالة وما بعد الحالة فهذا غير وارد في الدراسة إذ أنني استنتج أن الحالة تعيى هنا ليس منطقة الدراسة فقط بل أيضا حالة تطبيق التخطيط الأقليمي كها أن الحالة بقول بغياب البيانات حول المرحلة السابقة للحالة في أكثر من موضع من الكتاب .

المقارنة الجينة التي جاء بها الباحث هي تلك المقارنة ما بين البيانات المدونة والبيانات المدونة والبيانات (الفرضيات ١ ـ٣) المستعملة المجموعة أثناء الدراسة (فرضية ٤ ـ ١١) أما مقارنة البيانات (الفرضيات ١ ـ ٣) المستعملة للقياس والمأخوذة من المصادر الثانوية فقد لاءمت البحث ولكنها لم تنفه الى درجة الكفاية. ما جاء في كتاب الدجاني وما قام به الدكتور الصقور قد يشكل أساسا لمدراسة حالة ممتدة على غرار المنبج الذي جاء به صاحب نظرية الحالة الممتدة (فان فلزن) وكما يقوم بها ريتشارد أنطون في كفر الما في الكدرة.

والدراسة هي دراسة استكشافية تحليلية وتفسيرية (الاستكشاف والوصف يقترنان) وكلّها قادت الباحث الى تفسيرات قادرة وجريئة . وأخيرا لا يسمني الا شكر الدكتور الصقور على هذه المدراسة التي تستحق الثناء .

نظریات الشخصیة جابر عبدالحمید جابر التاریت ما الدینتال می ۱۹۸۰

جابر عبدالحميد جابر القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٨٦، ٦٤٠ ص

مراجعة : علاء الدين كفافي قسم الصحة النفسية ـ جامعة قطر

ان لموضوع وسيكلوجية الشخصية خصوصية معينة ومكانة عميزة بين موضوعات علم النفس، لأنه يتصف بقدر كبر من الشمول والعمق. فالشخصية هي التنظيم الذي يصدر عنه السلوك والذي تنبق منه الوظائف النفسية. وعلى كل حال فان الوظيفة النفسية والسلوك في موقف معين ما هما الا تعبير عن الشخصية ككل او عن احد جوانبها، ويالتالي فان الأساليب السلوكية والوظائف النفسية جميعا تتأثر الى حد كبير بطبيعة الظاهرة الأصلية او الظاهرة الأم، وهي

الشخصية. وعندما يتحدث الباحثون عن «سيكلوجية الشخصية» فأن الحديث يتجه بالدرجة الأولى الى ونظريات الشخصية»، لأن موضوع «عددات الشخصية» يكاد أن يتوازى مع عددات السلوك كها تعالج في «علم النفس العام» ووعلم النفس النمائي». كها أن قياس الشخصية تنداخل بصورة كبيرة مع انظمة القباس النفسي». في حين أن نظرية الشخصية تنافضرونة تعريفا بصورة كبيرة مع النظمة والقباسة وهي وظاهرة» الشخصية». كها تتضمن مكونات الشخصية والعلاقات بين هذه المكونات أو ما نسميه وبنية الشخصية». ويتضمن ايضا وغو الشخصية» والعوامل التي ترق هذه المكونات أو أخيرا تتضمن القواعد والقوائين التي تحكم تفاعل مكونات الشخصية» والعوامل التي وتفاعلها مع البيئة المحيطة بها، وهو ما نسميه ودنياميات الشخصية». وكل من التعريف والبنية والنيون والمنية والمنون الشغطية بها، وهو ما نسميه ودنياميات الشخصية». وكل من التعريف والبنية والنيفة بالشخصية والسلوب قياسه . وعلى ذلك فان تناولا امينا ووقيقا لنظرية الشخصية بكاد ان يكون تناولا المنا

والكتاب الذي نعرض له هنا خير مثال على ذلك، فهو يتناول عددا من نظريات الشخصية من زاوية البناء والديناميات والنمو وطرق البحث المميزة أبالاضافة الى تقويمها. ومؤلف الكتاب استاذ جامعي له خيرة طويلة في مجالات العمل الجامعي الاكاديمي تدريسا وبحثا ممارسة واشرافا لمدة تنيف على الثلاثين عاما. وقد اختار المؤلف النظريات التي تعرض لها في الكتاب حسب معايير ثلاثة، وهي: أن تكون النظرية ذات قيمة باتفاق العلهاء، وأن تكون نظرية مثمرة في مجال توليد البحوث، وأن تمثل اتجاها رئيسا في العلم.

يضم الكتاب ثمانية عشر فصلا يعالج فيها ست عشرة نظرية تغطي الاتجاهات النظرية الاساسية في علم النفس. وقد عالج كل نظرية في فصل مستقل. وقدم لهذه النظريات بفصل تمهيدي عن شروط ونظرية الشخصية ه الجيدة، وأعقبها بفصل حتامي عن الوضع الراهن والمقبل في عجال نظرية الشخصية عقد فيه مجموعة من المقارنات بهن النظريات المختلفة والنظام الذي مستبعه في عرض الكتاب بتمثل في أننا سنقسم الحرض الى ثلاثة أقسام. يتضمن القسم الأول عرضا لما جاء في الفصل الأول، ويتضمن القسم الثاني تناولا لأهم الزوايا التي استعرض المقلم من خلالها نظريات الشخصية وأهم مسمات هذا العرض. وسيكون التناول لكل النظريات دفعة من خلالها نظريات الشخصية وأهم مسمات هذا العرض. وسيكون التناول لكل النظريات دفعة واحدة لأننا لا نستطيع أن نفعل ذلك لكل نظرية على حدة تجنبا للتكرار علاوة على ان المقام لا يسمح بهذا التنصيل. وتضمن القسم الثالث عرضا لما جاء في الفصل النامن عشر والأخير مع بحال الديكلوجي العربي في بجال الاشارة الى ماصي أن يكون هذا الكتاب قد أضافه الى الأدب السيكلوجي العربي في بجال سيكلوجية الشخصية بصفة خاصة.

القسم الأول (الفصل الأول): يتناول المؤلف في الفصل الأول شروط التعريف الجيد لظاهرة الشخصية. ويلهب الى أن التعريف الجيد «لابد وأن يتضمن الاتساق الذي يساعد على تمكين الآخرين من التنبؤ بسلوكك، ولا بد أن يضفي عليك إحساسا داخليا بالتماسك، ولا بد لهذا التعريف أن يفسر تفرد الفرد أو على الأقل تميزه». (ص١١)، كها يشير الى بعض التصنيفات التي تصنف في فئاتها هذه التعريفات. ويذكر المؤلف أنه يكون على صاحب النظرية أن يتحذ له بعض القضايا يسلم بصحتها من البداية، وتكون له ومسلمات؛ ينطلق منها في عمله ولأنه يستحيل التنظير بدون التسليم بمسلمات، ويكمن وراء الجزء الأكبر من الاختلاف بين نظريات الشخصية تباين المسلمات التي يعتمد عليها كل منظر، ويشير المؤلف الى الوظيفة الأساسية للنظرية، وهي وأن تكتشف العلاقات المستمرة بين الوقائع والمتغيرات وأن تؤدي الى الكشف عن بيانات جديدة وعلاقات بين البيانات، وأن تقدر على تمثل النتائج الأمبيريقية المعروفة في اطار متسق بسيط بدرجة معقولة، وأن تساعد الباحث على اختيار المسائل الهامة للدراسة، وأن تمكنه من عزلها عن غيرها، (١٧٠٠).

ويصل المؤلف الى تفرقة هامة بين نظرية الشخصية والنظريات الأخرى قائلا: ان هذا الاختلاف ويتمثل في اختلاف مسار كل منها، فقد نمت الأولى في مجال الطب ومن الحاجة الى الطخيفات علاجية مباشرة ونمت الأخيرة من الاهتمامات الأكاديمية والاستقصاءات الملمية، (م١٣٧). وهو قول صحيح الى حد ما ولكنه يمثل تعميا واسعا لأن بعض نظريات الشخصية نمت في ظل المناز المناحلة العلاجية. فلم الشخصية غت في ظل المناز ماسلو مسكن رودولارد وميلر وليفين وكيل وروجرز وماسلو من الأطباء او من المحالجين النفسيين أصلا، بل هم علماء نفس بالدرجة الأولى. وأكثر من ذلك فان بعض هذه النظريات مثل نظريات كتالو وسكنر وأيزلك تطورت في ظل أكثر المناهج العلمية صرامة، وبعضها النظريات مثل وتمبرعن الاعتراض على الأسس المنجية التي قامت عليها نظريات أخرى كما يذكر كما يذكر

ويشير المؤلف ايضا في هذا الفصل الى الجوانب أو الأبعاد التي يمكن في ضوئها أن نعقد أية مقارنة وصفية بين نظريات الشخصية، وهي :

- ــ الوراثة مقابل البيئة.
- ـ الماضي مقابل الحاضر.
- ـ المدخل الكلي مقابل المدخل التحليلي او الجزئي.
 - الشخص مقابل الموقف.
 - النظرة الفرضية مقابل النظرة الميكانيكية.
 - الدوافع الكثيرة مقابل الدوافع القليلة.
 - السلوك السوي مقابل السلوك الشاذ.

ويرصد المؤلف الطرق الأربع الشائعة التي يستخدمها العلماء في جمع البيانات وبناء النظرية، وهمي طرق :

النامل الفلسفي: وهي التي تعتمد على ملاحظة الباحث لنفسه وللآخرين ودراسة الأدب السيكلوجي. وتعتمد أيضا على استخدام الباحث للتحليل العقلي للتوصل الى مجموعة متسقة ومترابطة من التعميميات التي تؤلف النظرية. ويرى المؤلف أن هذه الطريقة تناسب ذوي البصيرة النافلة والفكر الثاقب من العلماء، ولكن يوجه اليها الانتقاد بأنه لا يسهل التحقق من صحنها.

- الملاحظة الكلينيكية: وهي التي تعتمد على دراسة الحالات الفردية، وهي شائعة بين المعالجين النفسيين حيث يلاحظون سلوك مرضاهم. ويطورون نظرياتهم بتطور سلوك المريض مع الاجراءات العلاجية. ومن أمثلة هذه النظريات نظريات فرويد ويونج وأدار وهورنى وأريكسون، ومن مزايا هذه الطريقة كها يرى المؤلف عمقها واعتمادها على السلوك الفعلي كها يحدث في الواقع، ولكن يعيبها عدم وجود ضوابط تحول دون الملاحظة المتحيزة، وكذلك عدم امكانة اعادة الملاحظة المتحيزة، وكذلك عدم المكانة اعدادة الملاحظة المتحيزة المكانة اعدادة الملاحظة المتحيزة المكانة المكانة اعدادة الملاحظة المحيزة المكانة اعدادة الملاحظة المتحيزة المكانة المكانة المكانة اعدادة الملاحظة المتحيزة المكانة اعدادة الملاحظة المكانة اعدادة المكانة اعدادة الملاحظة المكانة المكانة اعدادة المكانة اعدادة الملاحظة المكانة اعدادة المكانة اعدادة المكانة اعدادة الملاحظة المكانة اعدادة المكانة المكانة اعدادة المكانة المكانة اعدادة المكانة المكانة المكانة المكانة اعدادة المكانة المكانة
- قياس الفروق الفردية: وتعتمد هذه الطريقة على اكتشاف السمات التي يفترض صاحب النظرية أنها تؤلف الشخصية وذلك عن طريق اعداد بجموعة ضخمة من المقاييس والاختبارات النفسية وتطبيقها على أعداد كبيرة من المفحوصين ومعالجة نتائج هذا التطبيق احصائيا للوصول الى هذه السمات. ومن مزايا هذه الطريقة دقتها وموضوعيتها وقابلية اجراءاتها للاعادة ومن ثم علميتها. ولكن يعيبها أن العناصر التي يقيسها المشايعون لهذه الطريقة لا توجد الا كتجريدات رياضية أكثر من وجودها كمتغيرات واقعية، ولذا فهي تنغير من نظرية الى اخرى. كيا يعيبها علم القدرة على الوصول الى خصوصية الشخصية الانسانية وحيويتها، حتى وان وصلت الى بعض عناصرها الأولية.
- الطريقة التجريبية: وتعتمد هذه الطريقة في تحقيق فروضها على التدخل التجريبي باجراء تغير ما في بعض الشروط أو الظروف في الموقف مع ابقاء الشروط والظروف الأخرى كها هي، ثم تبين ما اذا كان هذا التغير يؤثر في التيجة أم لا يؤثر فيها. وهي طريقة تتسم بدرجة كبيرة من اللدة والمنهجية. وان كان النقد يوجه اليها بأن صرامتها المنهجية تجعلها تدرس ظواهر قليلة الأهمية السيكلوجية، كها تؤدى بتركيزها على الموقف الى اهمال الشخص نفسه.

وهذه الطرق تكاد تفطي كل الأساليب والفنيات التي يستخدمها العلماء من غتلف الاتجاهات النظرية في جمع البيانات وتحليلها في دراسة الشخصية.

وفي نهاية الفصل الأول يشير المؤلف الى عملية تقويم نظرية الشخصية ويثبت أهم الجوانب التي يمكن على أساسها أن تقيم، وهي :

_ القابلية للتحقيق، تنشيط البحث العلمي، الاتساق الداخلي، الاقتصاد، الشمول، . والأهمية الوظيفية

القسم الثاني (الفصول من الثاني الى السابع عشر): ويعرض المؤلف خلال الفصول الست عشرة التائية لنظريات الشخصية الست عشرة التي اختارها طبقا للمعايير السابق الاشارة اليها، وهي نظريات : سيجمند فرويد، كارل يونج، الفرد أدلر، كارين هورني، آريك اريكسون، هنري مورى، جوردون البورت، ريموند كاتل، هانز أيزنك، بوراس سكنر، دولارد وميلر، ألبرت باندورا، كيرت ليفين، جورج كيلي، كارول روجرز، ابراهام ماسلو.

وسنتناول هنا عرض المؤلف لهذه النظريات بالاشارة الى الزوايا او الجوانب الآتية: ١ ــ سيرة الحياة: بدأ المؤلف عرض كل نظرية بسرد سيرة حياة صاحب النظرية وتشمل تاريخ ومكان مولده بما يعنيه ذلك من دلالة. وتشمل أوضاع الاسرة وخلفيتها الثقافية والاقتصادية والاقتصادية والاجتماعية. كما تشمل الاشارة الى أية ظروف اجتماعية او اقتصادية ذات مغزى طرأت على حياة صاحب النظرية. وتعرضت السيرة لنرعية التعليم الذي تلقاه المؤرخ له وطموحاته وأماله في فترة الشباب ومدى توافقه مع نوع التعليم الذي أتيح له، ثم تشير الى الأفراد اللين تأثر بهم وإلى الحوادث والمواقف التي مر بها مثل العمل والزواج والانتخال والانتقال من مكان الى آخرد ثم تتعرض السيرة للمؤلفات العلمية وتواريخ صدورها ونشرها ووضع كل مكان الى مآذه ضمن المنظومة العلمية لصاحب النظرية. وهذه السيرة لها قيمة في فهم كثير من المن المنطقة عن المعرف أنه وضع من الأراء التي تتضمنها النظرية، بل وفهم النعط العام للنظرية. فمن للعروف أنه وضع الملينة وسطه من من طروف وما ينشئون ومسطه من متغيرات لابد وأن يؤثر بشكل او بآخر في آرائهم وتوجهاتهم العلمية.

- بينة الشخصية: تناول المؤلف في كل نظرية موضوع البنية فأشار الى المكونات والعناصر التي تتكون منها الشخصية عند صاحب النظرية مثل مفاهيم الهي والآنا والآنا الأعلى عند فرويد والعوامل عند كاتل والأبعاد عند ايزنك والسمات عند البورت والتنظيمات الهرمية للاستجابات عند دولارد وميلر.
- ع. نمو الشخصية: واهتم المؤلف ايضا في عرضه للنظريات بهذا الجانب الذي يهتم بيبان كيفية غو الشخصية في اطار تفاعل العناصر والمكونات معا، وفي تفاعل الشخصية مع الوسط او البيئة التي توجد فيها مثل مراحل النمو عند فرويد ومراحل النمو عند أريكسون ومراحل نمو اللمات عند كل من ألبورت وروجرز.
- ٤ ديناميات الشخصية: وقد نال هذا الجانب أيضا ما يستحقه من اهتمام ويشير هذا الجانب الى القواعد والقوانين والأمس التي تحكم تفاعل جوانب الشخصية ومكوناتها أو عناصرها مثل قوانين اللذة والواقع والثنائية عند فرويد وأسلوب الحياة عند ادلر والاتجاهات العصابية عند هورنى ومبادىء التعلم الشرطي والتعزيز عند سكنر والتنظيم الهرمي للحاجات عند ماسلد.
- التناول الخاص للمفاهيم والعمليات الإساسية: اهتم المؤلف في عروضه اهتماما خاصا بالعمليات والمفاهيم الإساسية في كل نظرية سيها اذا كان لها أهمية علمية خاصة مع بيان موقعها في النظرية وقيمتها السيكلوجية، أي دورها في انتاج السلوك وفي تكامل الشخصية وفي تحقيق التوافق في البيئة، كمفاهيم الحي والانا والآنا الأعل والطاقة النصبية عند فرويلا واللاشعور الجمعي والأغاط الأولية عند يونج والتنظيمات الدافعية المرمية عند دولارد وميلر واسلوب الحياة عند ادافعية المرمية عند دولارد وميلر واسلوب الحياة عند ادافعية المرمية عند دولاد منافعورا والليئة السيكلوجية وحيز الحياة عند ليفين. وقد توسع للمؤلف بصفة خاصة في بعض الجوانب التي اصبح لها قيمة معترف بها على نطاق واسع كما فعل في مراحل النعو التي اقترحها فرويد ونظام الذات عند باندورا وتحقيق الذات عند ماسلو.

- ٦ الملاج النفسي: وقد اهتم المؤلف بهذا الجانب في عرضه للنظريات باعتباره الجانب التطبيقي أو العملي للنظريات، ويتناول خروج السلوك أو الشخصية من المجال السوي وعاولة العلاج اعتبار الي على السواء. والعلاج النفسي جانب هام وحيوي في النظرية، فعلارة على قيمته العملية كتطبيق للقوانين التي يصل اليها العلم في ششون الحياة ومجالاتها قائه على لمصداقية النظرية، لأنه بمثابة تحقيق واختبار لقدرة النظرية على النبر بالسلوك وتمديله أو ضبطه والتحكم فيه. فالنظرية التي تقلم فنيات علاجية تناجحة تقدم في نفس الوقت اللليل على أن تفسيراتها للسلوك صحيحة وتنبؤاتها بحدرثه دقية. ولذا اهتم المؤلف بتوضيح الفنيات التي الشيامة المخلاقة بين المريض والمدالج وطبيعة الغلاج بين المريض والمالج وطبيعة الغلاقة بين المريض والمناسبات التي تستخدم في هذا السبيل. وقد أوضح المؤلف الفروق بالمرتكزات التي تقوم عليها النظرية، مع الأشارة الى بعض دراسات الحالة الشهيرة كها عند فرويد.
- البحوث الميزة وطرق البحث: وقد لقى هذا الجانب المنهجي ايضا نصيبه من الاهتمام، لأنه يمثل جانبا هاما في بناء أي نظرية. وتعرض لمختلف البحوث وطرقها المميزة لكل نظرية. فهناك المدخل الكلينيكي الذي يعتمد على دراسة الحالات الفردية من المرضى نظرية. فهناك المدخل الكلينيكي الذي يعتمد على دراسة الحالات الفردية من المرضى المتلفسين للعلاج النفسي ويتبنى هذا المدخل التحليلون على اختلافهم. ومنهم من يعتمد هذا المنهج بصورة مطلقة مثل فرويد ومنهم من يضيف اليه مصادر أخرى مثل يوفج الذي يم وجهه صوب التاريخ والقصص الشعبي والأساطير وتقارير الأنثر وبولوجيون. ومناك من أضاف الملاحظة الدقيقة لسلوك الأفراد أي المراقف المختلفة بجانب الخبرة الكلينيكية مثل ادار الذي اهتم بملاحظة سلوك الأفراد (السوياء منهم والمرضى، ولكن في مواقف معينة مثل المؤقف السيكلوجية الذي يمثله الترتيب الولادي، وتهتم هورنى بملاحظة سلوك الأفراد أصاليب توافقهم في المجتمعات الصناعية الحلديثة والتي تتسم بدرجة كبيرة من التعقيد وتحفل المساب التناقض الاجتماعي. وجمع أريكسون الخبرة الكلينيكية المستمدة من للمدارسة العلاجية إلى المحظلة للشباب والأطفال كيا أضاف الى هذا كله دراسة الشخصيات التاريخية والمدارسة والمذاوية والدواسات الاجتماعية والثقافية.

وهناك المدخل الاحصائي الذي يميل الى تكميم الظواهر وصياغة البيانات على صورة رقمية دقيقة طلبا للدقة والموضوعية. وفي هذه الفئة من العلماء نجد كاتل وايزنك اللذين استخدماً أسلوب التحليل العاملي. ويعتمد كيلي على المقابلة الشخصية مع طلبه من مفحوصيه أن يكتبوا سيرة ذاتية، بينها يفرق روجرز بين الشخص موضوع الدراسة في حالة كونه مفحوصا في بحث علمي. ولا حالة كونه مفحوصا في بحث علمي. ولا يمتم باندورا بدراسة السلوك الجزئي انما يهتم بدراسة ظواهر كلية تتمثل في مشكلات يتم باندورا بدراسة اللدواسة في المعمل مثل العدوان او المخاوف المرضية. ويركز دولارد

وميلر على تصميم المواقف التجريبية لتحقيق صحة الفروض التي استمداها من فرويد او. التي افترضاها من عندهما.

أما سكنر فهو نسيج وحدة في العمل التجريبي بالغ الدقة والموضوعية، فهو يركز في تجاربه على ابسط الوقائع السلوكية حتى يستطيع أن يتحكم فيها لانه يصر على ضبط الظروف المحيطة بالتجربة ضبطا آليا وعلى تسجيل البيانات بطريقة آلية أيضا. وهو يهتم بدراسة حالة واحدة دراسة مكثفة حتى يتحقق من صحة فروضه.

٨ ـ المكانة الراهنة والتقويم: ويختم المؤلف عرضه لكل نظرية بتقرير تقويمي حول مكانتها الراهنة بين النظريات الأخرى وحول قدرتها على تفسير جوانب الشخصية والسلوك الانساني. ويتم هذا التقويم ـ بالطبع ـ في ضوء ما توافر من معلومات وآراء ونتائج دراسات جديدة وفي ضوء ما هو معروف عن شروط نظرية الشخصية الجيدة مما أشار اليه المؤلف في الفصل الأول.

المقارنات: وخلال عرض النظريات كان المؤلف يقارن بين النظرية موضوع العرض والنظريات الأخرى خاصة في الجوانب التي تكون المقارنة فيها لها قيمة تعليمية او قيمة منهجية. وبما لاشك فيه أن عقد هذه المقارنات بين نظريات معقدة تتشابه في مواضع وتختلف في أخرى يسهل لقارىء نظريات الشخصية الألمام بأهم المعالم الرئيسة لكل نظرية.

وهذه أهم الجوانب أو العناصر التي تناول المؤلف من خلالها نظريات الشخصية، وهي عناصر متعددة وتضمن العرض الشامل للجوانب الأساسية في كل نظرية. واذا كانت بعض عناوين هذه العناصر تبدو متشابهة مع العناوين التي استخدمها مؤلفون سابقون (لندزى لهول: نظريات الشخصية) الا أن الكتاب الحالي يختلف تماما في مضمون المادة المنشورة تحت هذه العناوين عن المادة المنشورة في الكتاب السابق، بالإضافة الى المدى الزمني بين الكتابين والذي حدث أثناء تقدم تراكمي للمادة العلمية وطرائق تحليلها ودمجها في نظرية تحقق أهداف العلم، وهو تقدم استفاد منه العرض الحالي الى حد كبير.

القسم الثالث: (الفصل الثامن عشر): ويُختم المؤلف هذا السفر بفصل ختامي حول الوضع الرامن والمقبل في نظرية الشخصية. ويبدأ بالاشارة الى الثنائية القائمة بين العلماء حول ادراج ونظرية الشخصية، في نظام تصنيفي معين. فالبعض يدرجها ضمن «العلوم الطبيعية» بينها يسلكها البعض الاخر ضمن والانسانيات، ويلاحظ المؤلف هنا ملاحظة هامة وهي أن كثيرا من الباحين والمؤلفين يدعون للمنهج العلمي ويروجون له ويتحمسون لمبادئه ولكنه عندما يكتبون عن الشخصية يظهرون غير ملتزمين جده المبادئه، بل يكتبون وركانهم يقتربون عن يكتبون السير ويترجون لحياة الاشخاص»(ص١٦١). ويعرض المؤلف لموقف منظري الشخصية من هذه الهامة.

وعدد المؤلف اربعة أنماط رئيسة في نظريات الشخصية . ويشير الى المسلمات التي تقوم عليها هذه الأنماط . وهذه الأنماط هي : نمط النظريات السيكودينامية ونمط نظريات السمات وغط النظريات السلوكية وغط النظريات الانسانية. ويتحدث الى القارى، عن الكيفية التي يمكن بها أن يختار النمط الذي يفضله. ثم يتناول مسألة اختيار النظرية الأفضل داخل النمط المختار.

ويحدد المؤلف في هذا الفصل أيضا مواقف نظريات الشخصية بالنسبة لمجموعة من المسلمات الأساسية التي تتضح في بعض النظريات. ويحدد هذه المسلمات وموقف النظريات منها، والمسلمات هي :

الحرية مقابل الحتمية، اللاعقلانية مقابل العقلانية، الخيرية مقابل الشوية، البيئة مقابل الررائة، الذاتية مقابل الموضوعية، الكلية مقابل التجزيئية.

ويختم المؤلف هذا الفصل برصده لبعض الاتجاهات الحديثة التي ظهرت في مجال ونظرية الشخصية انحيرا مثل :

تزايد الاهتمام بدراسة العوامل البيولوجية وتأثيرها في السلوك، تزايد تأثير نتائج بحوث علم النفس النمائي على نظرية الشخصية، وخفوت الاهتمام بالقضايا الخلقية من قبيل الشخص ام البيئة.

كما يوجه النظر الى ضرورة الاهتمام بقضايا مثل : دور الأنا او الذات في السلوك المعرفي، العلاقة المتبادلة بين نظرية الشخصية من ناحية والاتجاه المعرفي في دراسة السلوك من ناحية اخرى. وضرورة الاستفادة الكاملة من التيسيرات الحديثة المتمثلة في علوم الحاسب الألي وأساليب التحليل العامل.

ولنا أن نتساءل الآن: ماذا أضاف هذا الكتاب الذي عرضنا له الى الأدب السيكلوجي المنشور باللغة العربية، المؤلف منه او المترجم، في موضوع نظريات الشخصية بوجه خاص او سيكلوجية الشخصية بصفة عامة؟ ان المنشور باللغة العربية في هذا المجال قليل جدا، ويمثل هذا الكتاب اضافة لها قيمتها خاصة في ضوء الاعتبارات الآتية:

- اهتمام الكتاب بسيرة حياة منظرى الشخصية بشكل أكثر تفصيلا بما هو قائم في بعض الكتابات وهذا جانب هام وقد اشرئا الى هذه الأهمية سابقا.
- ♦ شمول الكتاب: حيث يستعرض مت عشرة نظرية وهي كل النظريات الهامة في عال «نظرية الشخصية». وقد سمح حجم الكتاب ـ وهو غصص لنظريات الشخصية وحدها ـ بالتناول الشامل والمفصل لهذه النظريات.
- جلدة الكتاب: تناول الكتاب عددا من النظريات في الشخصية لم يكتب عنها في اللغة العربية أو كتب عنها القليل مثل نظريات: كارين هورنى ـ هنري مورى ـ ألبرت باندورا ـ جورج كيلى ـ إبراهام ماسلو.
- لغة الكتاب: استخدم المؤلف لغة علمية بسيطة وواضحة تمكن الطالب المبتدىء في دراسة علم النفس من القراءة الفاهمة لنظريات الشخصية في الوقت الذي تشبع فيه حاجة المتخصصين والدارسين.

الاقتصاد الاسرائيلي بين دواقع الحرب والسلام فؤاد بسيسو عمّان، دار الجليل، ۱۹۸٤، ۱۱۱ص.

مراجعة : بسام الساكت صندوق التقاعد ــ الاردن

ان من أهم أسباب عدم الاستقرار الاقتصادي غياب الاستقرار السياسي. ولكون اقتصاد اسرائيل. وتتاب الاستقرار السياسي. ولكون اقتصاد اسرائيل. وتتاب الاقتصاد حرب فقد شهد وما زال أزمات اقتصادية منذ قيام دولة اسرائيل الاوتناد الاسرائيل للدكتور فؤاد بسيسو يشتمل على ثلاثة فصول، يحتوى الفصل الاول منها على شرح عن الاقتصاد الاسرائيلي قبل حرب حزيران ١٩٦٧ ودوافع الحرب. بعد ذلك ينتقل الكاتب في الفصل الثاني الى عرض الاقتصاد الاسرائيلي بعد مرحلة الحرب وحتى وقتنا هذا ودوافع السلام. وغيتتم المؤلف كتابه بالفصل الثالث الذي أسهب فيه عن آثار الأزمة الاقتصادية الاسرائيل الدي أسهب فيه عن آثار الأزمة الاقتصادية الاسرائيل المرائيل على اقتصاديات المناطق المحتلة.

وفيها يخص موضوع الاقتصاد الاسرائيلي ودوافع حرب عام ١٩٦٧ فقد بين الكاتب أن هناك ثلاثة عوامل رئيسية تعتبر الدوافم لتوسع الدولة اليهودية :

- ١ طبيعة التنمية الاقتصادية في اسرائيل في ظل الايدلوجية الصهيونية: لا شك أن الايديولوجية الصهيونية والتي تهدف الى استقطاب اليهود من غتلف دول العالم الى اسرائيل هو المطلب الرئيسي للصهيونية. وتعمل اسرائيل على المزاوجة بين رأس المال المستورد والخبرة الفنية التي تتوفر لدى اليهود المهاجرين الى اسرائيل من جهة والموارد الطبيعية من جهة أخرى لتنمية اقتصادها. الا أن عنصر عدم كفاية أو ندرة الموارد الطبيعية يقف حجر عثرة. لذلك كان دافع الدولة اليهودية التغلب على هذا العائق عن طريق التوسع. وليس غريبا أن يكون هذا هو الدافع حيث أن تاريخ الحركة الصهيونية هو التخطيط لوطن قومى لليهود يشتمل على بعض المقومات الطبيعية للاقتصاد.
- ٢ الحاجة للظروف الطبيعية للنمو الاقتصادى: وحيث أن اسرائيل محاطة باللدول العربية فانها تفتقر الى الظروف الطبيعية لنموها بفعل سياسة المقاطعة العربية خاصة وأن اقتصاد اسرائيل يعتمد بصورة رئيسية على علاقاته الاقتصادية اللدولية.
- ٣_ تراجع تدفق المهاجرين اليهود الى اسرائيل مما يشكل عامل ضغط على الادارة الاسرائيلية
 لايجاد غرج باصطناع الأزمات العسكرية مع المدول العربية.

وعلى ضوء ما سبق فقد لحصت أسباب حرب حزيران ١٩٦٧ بالآتي :

الركود الاقتصادى: شهدت اسرائيل تراجعا في معدلات نموها خلال عام ١٩٦٥. وخفت حدة ارتفاع الاسعار الا أنه كان من الصعب السيطرة على الاقتصاد حيث استمر التراجع الى حد الركود ومن نتائج ذلك ما يلى :

١ _ انتخفاض مستوى النشاط في البناء من ١٢٪ خلال ١٩٦١ ــ ١٩٦٤ الى ٦٪عام

٢ _ انخفاض الانفاق الاستثماري في الصناعة.

٣ .. انخفاض معدل الاستهلاك الخاص من ٦٪ في السنوات الأولى الى ٥,٥٪ خلال ٥٢٩١ الى ٦٠٠٪ خلال ٢٢٩١.

ولقد أدت كل تلك العوامل الى الركود الاقتصادى الذى انعكس أيضا على معدل البطالة وتدفق المهاجرين خارج اسرائيل بما يعني ضرورة الحصول على المزيد من الموارد الطبيعية عن طريق التوسع الاستعماري الاستيطاني عن طريق الحرب.

ب _ الاقتصاد الاسرائيلي بعد حرب حزيران : بدأ الاقتصاد الاسرائيلي ينمو بانتعاش فور انتهاء حرب حزيران ١٩٦٧ واحتلال بعض الأراضي العربية مما أدَّى الى كثرة الأعباء على اسرائيل خاصة من الناحية الأمنية وبالتالي الحاجة الى استيعاب المهاجرين الذين يتراوح عددهم من ٣٥ ـ ٤٠ ألف في السنة. وحيث أن ذلك يتطلب قاعدة اقتصادية سريعة للتوسع، عمدت اسرائيل إلى دعوة كبار الرأسمالين اليهود في العالم لتوفير الوسائل التمويلية والتسويقية لاقتصادها. كذلك شكلت ادارات عسكرية للمناطق المحتلة. وبعيد عام من الاحتلال أي في عام ١٩٦٨ شهدت اسرائيل ازدهارا في اقتصادها الا أنه رغم تحسن أوضاعها الاقتصادية ما زالت المشاكل الاقتصادية ذات الطبيعة الهيكلية مرافقة لاقتصادها حتى اليوم.

وبالنسبة لموضوع الاقتصاد الاسرائيلي ودوافع السلام فقد عرض الكاتب التالى :

مع بروز الازمة الاقتصادية الراهنة في اسرائيل فقد تبنت اسرائيل مجموعة من السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية لعلاجها وذلك تمهيدا لتقييم علاقاتها بدوافع الحرب والسلام في اسرائيل. فبالاضافة الى العوامل الوارد ذكرها آنفا في بنية الاقتصاد الآسرائيلي يضاف عامل الحرب في لبنان والتي ساهمت في زيادة الأعباء المالية والحسائر البشرية وما ترتب عليها من زيادة في حدة العجز في الموازنة وارتفاع معدلات التضخم وانخفاض حجم الصادرات نتيجة للكساد العالمي حيث شهدت عجزا في ميزانها التجاري وميزان المدفوعات وأزمات في الاحتياطي من العملات الأجنبية وبالتالي اتباع سياسة تخفيض العملة باستمرار. كما اتبعت سياسة زيادة الضريبة لزيادة ايراداتها العامة. فَارتفعت اسعار المواد الغذائية والوقود والكهرباء والمياه وتراجع مستوى المعيشة. كل تلك النتائج انعكست سلبيا على الفئات الدنيا من المجتمع وخاصة المواطنين العرب في الضفة والقطاع. كَذَلْك ازداد حجم الديون حيث وصل الى ٢٨ مَليار دولار وازدادت حدة البطالة. وتراجعت مختلف القطاعات الاقتصادية. وتطرق الكتاب الى الاجراءات الاقتصادية الجديدة وابعادها، فمن الاجراءات التي اتخذتها اسرائيل بتاريخ ١٩٨٣/١٠/١ خفض قيمة الشيكل بنسبة ٢٣٪ بالنسبة للدولار وخفض الدعم الحكومي على السلع الاستهلاكية والوقود والأغذية. وتعويض أصحاب الدخول المخفضة بواسطة التأمين الوطني دون معرفة الكيفية التي يتم فيها ذلك، وابطال مفعول علاوات غلاء المبيشة. وعلى صعيد أسهم البنوك يستطيع المستثمرون صرف الأسهم التي يمكونها بعد خمس سنوات يحصلون عندها على ٨٨٪ من قيمتها مقرونة بالدولار بنفس القائدة التي يمصل عليها مسيكون يتصاب الردائع بالعملات الاجنبية في النبوك. أما صغار المستمرين في الأسهم فسيكون بقدورهم تحويل أسهم البنوك الى مشاريع توفير حكومية مربوطة بفائدة تصل الى ١٠٠٪. وتتيجة لذلك اندفع المواطنون لشراء المهم البنوك ودون معرفة امكانية ضمان قيمتها بنسبة ١٠٠٪. وتتيجة المائم عارضم الحكومة على إحداث تخفيض أكبر في قيمة الشيكل. فتحول الجمهور الى استبدال العام عام أرغم الحكومة على إحداث تخفيض أكبر في قيمة الشيكل. فتحول الجمهور دون تعرض النظام الامهم بشراء عملات اجنبية ولم يكن بمقدور البنوك شراء كل أسهم الجمهور دون تعرض النظام الاتصاد على استوى المليشة لكافة الفتات ويخاصة المقراء ومتوسطي الدخل حيث أثرت مذان الخبوء من عدم المثقة في الاقتصاد على المستوى الداخل والدولي.

441

وفي خضم هذه الأزمات يطرح سؤال نفسه هنا وهو مدى قدرة الدعم الأمريكي المالي على المرائيل من تخطي هذه الأزمة. فقد أبرمت اتفاقيات تعاون وتحالف استراتيجي بينها وبين امريكا مع أن الأخيرة تمر بجرحلة اقتصادية صعبة من ناحية البطالة وميزان المدفوعات والتضخم. الا أنها لن تعجز عن تأمين احتياجات اسوائيل خلامة مصالحها. كل ذلك يؤدى الى رفع قدرات اسرائيل في كافة المستويات الا أن استمرار اتدفق المساعدات الأمريكية لن يحد من استمرار الأزمة الاقتصادية بسبب صغر الطاقة الاستعابية للاقتصاد الاسرائيلي ولأن التمويل هو أحد محددات التنبية وليس كلها ، بالأضافة الى محدودية المؤارد الطبيعية واستمرار حالة الحرب مع الدول العربية وتطبيق المقاطمة العربية. وتطبيق المقاطمة العربية عرب سيؤثر تحقيقه على قيام علاقات اقتصادية عربية اسرائيلية بدءا من إلغاء المقاطمة العربية المناشرة أما الآثار غير المباشرة أما الآثار غير المباشرة المناسبة عن ويعمل اسرائيل منعلة حيوية لتجارة الترانزيت المبرية عاسيخفض تكليف التصدي والاستيراد ويجعل اسرائيل منعلة حيوية لتجارة الترانزيت المربية عاسيخفض تكليف التصدير والاستيراد ويجعل اسرائيل منعلة حيوية لتجارة الترانزيت ومن ناحية لتحرى سيتحول الانفاق العسكرى الضخم الى تحويل المشاريع التنموية وبالتالي توفر ومنالة للتنبية الأقتصادة الاسرائيل توفر والمخالة للتنبية التناقية وبالتالي توفر إطارة المناسلة المؤارية التناسوية وبالتالي توفر والحداث الكرية مناسلة للتنبية الاقتصادية .

أما آثار الأزمة الاقتصادية الاسرائيلية على اقتصاديات المناطق للحتلة : فلا زالت الضفة الغربية وقطاع غزة يخضمان لابشم صور الاستغلال الذي عرفة تاريخ الاستعمار. فقد أخضمت اسرائيل أسواق المناطق المحتلة لحرية تصدير منتجاته وبدون قيود بينا لم يمنح هذا الحق لمواطني الأراضي المحتلة. كما الزم سكان المناطق المحتلة على الاستيراد عن طريق وكلاء اسرائيليين. كما قامت اسرائيل بجذب العمالة العربية في المناطق المحتلة لخدمة اقتصادها. كما أدى الصراع الديمغرافي الى خضوع الشعب في الأراضي المحتلة. الى ضغوط عديدة واجباره على الاتجاه الى الشرق عبر الأردن.

وبانشغال اسرائيل في تنمية اقتصادها للتخفيف من أعباء أزمتها فقد تركت الضفة والقطاع دون تنمية أو اهتمام. ففي الوقت الذي تعتمد فيه اسرائيل على المساعدات الأجنبية فان اقتصاد الضفة والقطاع اعتمد كلياعلي المساعدات العربية والى حدما الأجنبية والتي شهدت عدم انتظام بل وانقطاع حيث انخفضت نسبة الوفاء بالالتزامات من ٢,٧٧٪ عام ١٩٧٩ الى ٣٢٪ عام ١٩٨٣. ومن آثار أزمة الاقتصاد في اسرائيل على المناطق المحتلة أرتفاع قيمة الصادرات الاسرائيلية الى المناطق المحتلة وبالتالي تصدير معدل التضخم لها. ويقابل ذلك تراجع صادرات الأرض المحتلة لاسرائيل نتيجة لتخفيض الشيكل من جهة ولانخفاض مستوى النشاط الاقتصادي في اسرائيل من جهة أخرى مما سيؤدي الى زيادة العجز التجاري للمناطق المحتلة مع أسرائيل علما بأن العجز خلال ١٩٨١ وصل الى ٣٨٤ مليون دولار.

وعلى صعيد الاستيطان فيعتبر من الأولويات في السياسة الاسرائيلية رغم العبء المالي لذلك. فقد بلغ مجموع ما أنفق على المستوطنات خلال ١٩٦٧ ـ ١٩٨٣ ما مقداره ' • • ٣٠ مليه نُ دولار وهناك خطة عشرية للاستيطان بكلفة ٣٠٠٠٠ مليون دولار تدفعها الخزينة الامريكية. كيا وهناك خطة أقرتها اللجنة الاسرائيلية للتخطيط والبناء وهو التحدث عن اسرائيل ذات السبعة ملايين نسمة في عام ٢٠١٠ هذا خلافا عن الاستيطان في المناطق الصالحة للزراعة والاستراتيجية في غور الأردن والذي له تأثير مدمر على الانتاج الزراعي وقتل فرص تنمية الموارد البشرية العاملة في هذا القطاع. حيث أقيم في وداى الأردن ١٧ مستوطَّنة من أصل ١٣٠ مستوطنة أقيمت خلال ١٩٦٧ - ١٩٨٣ في الضفة الغربية مما سيؤثر على الزراعة ومصادر المياه، دع جانبا اغلاق مساحات واسعة من الأراضي الزراعية بحجج أمنية.

ويستدعى ما ذكر آنفا التزاما أردنيا ـ فلسطينيا مشتركا لتكثيف التلاحم لاحياء أنشطة دعم الصمود الوطني في الأراضي المحتلة كها يستدعى تعبئة كافة الامكانات والطاقات العربية والإسلامية لانقاذ الأوضاع الاقتصادية المتردية للأهل في الوطن المحتل. وخلص الكتاب الى التالى:

أثقل الاقتصاد الاسرائيلي بمجموعة من الأهداف السياسية والأمنية والاجتماعية . وقد عجز هذا الاقتصاد عن تحمل تلك الأعباء المالية خلال فترة ما قبل حزيران ١٩٦٧ بما أدى به الى خلق ظروف للحرب والتوسع. ومع وفرة المكاسب التي حققها من جراء ذلك لم يتمكن من السيطرة على أزماته الاقتصادية رغم تدفق المساعدات والهبات الأمريكية والتحالفات الاستراتيجية . وزاد من حدة أزمته الاقتصادية تورطه في حرب لبنان عام ١٩٨٢ وما ترتب عنها من حسائر مادية وبشرية. وعليه فان أزمة الاقتصاد الاسرائيلي التي دفعته لحرب حزيران ١٩٦٧ هي نفسها التي توجه ضغوطا عليه للتوجه نحو السلام. فهل تراجع اسرائيل نفسها وتستجيب لنداء اقتصادها ومتطلبات رفاهيتها؟ . وأخيرا يمكن القول بأن مؤلف الكتاب قد أخذ عامل السلام لاسرائيل من زاوية واحدة بمخرل عن الفكر الصهيوني منذ نشأته والذي يعتمد على العدوان والاغتصاب وتشريد أصحاب الأرض واستقطاب اليهود من مختلف أرجاء العالم والسيطرة على الموارد الطبيعية والبشرية. ففي غباب القدرة العربية وضعفها فان حالة الحرب بالنسبة لاسرائيل أو حالة اللاسلم واللاحرب تعطي اسرائيل قوة دفع أكبر لتحقيق أهدافها وأهداف الاديولوجة الصهيونية. فعملية السلام بالنسبة لاسرائيل سينتج عنها خسارة اسرائيل لمجموعة مصادر ونقاط اسراتيجية ومنها أراضي بالنسبة العربية وغزة والتي تعتبر سوقا مثاليا لمنتجات اسرائيل ناهيك عن خسارتها للاراضي الزراعية ومصادر المياه التي استولت عليها. كها أن اسرائيل في وضعها الحالي تحقق فائدة كبيرة من استخدام العملة العربية الرخصة.

وعلى الصعيد المحلي، أما على الصعيد اللولي، فالدعم الأمريكي الكبر لاسرائيل يعتبر جوهريا لاستمرار تطورها حيث تعتبر اسرائيل الركيزة الأساسية والامتداد العضوى لمصالح أمريكا في المنطقة، وبالسلام تفقد اسرائيل قسطا كبيرا من الحبات والمساعدات دون مقابل والخبرات والكفاءات القادمة من اللول الصناعة سواء تحت ستار دعم أمن اسرائيل أو تحت ستار تبادل الحسكرى والاقتصادى التي تتطلبها المصلحة الاستراتيجية، والاعفاء من تسديد القروض. والوضع الحالي يكرس التضامن الداخيل في اسرائيل حيث أن ادعاء وجود تهديد عربي وحالة حرب أو لا سلام تعني لاسرائيل الكثير الكثير من المنافع. كيا أن الوضع الحالي لاسرائيل بكتبا من استكمال اتفاقية التجارة الحرة عم أمريكا والتي ستزدى في النهاية الى توسيع قدرات اسرائيل الاتاجية وفتح منافذ لها على العالم عبر المؤسسات الأمريكية. اذن فهي في غنى عن وجود المقاطعة المربية أو علمه. وبالرغم من قيمة الكتاب العلمية فإنني أعقد أنه لو بحث الكاتب جميع هذه الزوايا لأعطى صورة أكثر شمولية من أخذ زاوية السلام فقط والتي تفقد المذكور آنفا أهميته بالنسبة لاسرائيل.

سياسة سعر الصرف وعلاقتها بالموازنة العامة حمدي عبدالعظيم القاهرة، دار النهضة المصرية، ١٩٨٧، ١٩٨٧ ص.

مراجعة: ماجدة محسن الانصاري هيئة تنشيط السياحة ـ القاهرة

يعتبر موضوع سعر الصرف من الموضوعات النقدية التي تفتقر المكتبة العربية الى كتابات

متخصصة متعمقة فيها وربما يرجع ذلك الى صعوبة تناول الموضوع من جوانبه المتعددة التجارية والمالية والنقدية على الصعيد المحلِّي وعلى الصعيد الدولي. وكما يُشير المؤلف في مقدمة الكتاب الى أن من يتصفح الكثير من المراجع الاقتصادية سرعان ما يرى ندرة التعرض لدراسة العلاقة بين سعر الصرف والموازنة العامة اللهم الا بعض البحوث الجزئية المتعلقة بالعوامل التي تؤثر على سعر الصرف وكيفية تحديده وأثر سعر الصرف على الضغوط التضخمية او الانكماشيَّة وأثرُ ارتفاع وانخفاض قيمة العملة على المعروض النقدي والمحلي وسعر الفائدة وقيمة الناتج المحلى او النفقات المحلية بصفة عامة.

ويوضح المؤلف ان حصيلة الدولة من العملات الأجنبية الناشئة عن التصدير ومدفوعاتها بالعملة الأجنبية الناشئة عن الاستيراد لا تظهر في الموازنة العامة بشكل مباشر بل توجه الى ما يعرف بالموازنة النقدية التي تصب فيها كافة متحصلات الدولة مع العالم الخارجي ليعاد توزيعها على اوجه الاستيراد او المدفوعات الى الخارج. ويعنى ذلك أن العلاقة تكون وثيقة بين سعر الصرف عليها بشكل غير مباشر عن طريق التأثير على الأسعار المحلية وتكاليف الانتاج ومستويات الأجور والدخول والعمالة والاستهلاك والاستثمار وغيرها وما يتطلبه ذلك من نفقات في الموازنة العامة. كما يؤثر سعر الصرف أيضا على الموازنة العامة من خلال تأثيره على الضرائب على الانتاج والأعمال والضرائب او الرسوم الجمركية على الواردات وعلى المديونية الخارجية مقومة بالعمَّلة المحلية في الموازنة العامة وايرادات الأوراق المالية لمشروعات أجنبية أو بالخارج وايرادات حقوق التصدير وفروق التحويل سواء بالنسبة للتصدير أو الاستيراد في حالة اتفاقيات الدفع.

ويحتوى الكتاب على ثلاثة فصول تشمل عشرة مباحث يتناول الفصل الأول منها دور النظام النقدي العالمي في تحديد سعر الصرف ويشتمل الفصل الثاني على الموازنة العامة ودورها في تخطيط التنمية الأقتصادية والاجتماعية. والفصل الثالث يتناول العلاقة بين سعر الصرف والموازنة العامة. وكما انه يتميز بحداثة مادته العلمية والوقوف على أحدث التطورات الاقتصادية العالمية في مجال النقد الدولي والموازنة العامة في الدول المتقدمة والنامية على السواء. وقد اعتمد المؤلف على ٢٦ كتابا او مرجعاً اقتصاديا أجنبيا ونحو ١٠٩ بحث وتقرير باللغة الانجليزية طبعات حديثة وذلك بالاضافة الى العديد من المراجع العربية والدوريات العلمية المتخصصة التي تصدر باللغة العربية في مجال التجارة الدولية والنقد الدولي.

في الفصل الأول من الكتاب يتعرض الباحث لدور صندوق النقد الدولي في تحديد اسعار الصرف حيث يناقش اهداف صندوق النقد الدولي الرامية الى تثبيت سعر الصرف والمحافظة على معدلات مناسبة لأسعار صرف الدول الأعضاء وتجنب المنافسة على تخفيض سعر الصرف بين الدول الأعضاء في الصندوق. ويشير الكتاب الى التسهيلات النقدية المختلفة التي يقدمها الصندوق لأعضائه مقومة بوحدات حقوق السحب الخاصة والتي بلغت نحو ١٠ بليون دولار في عام ١٩٨٥ مقدمة للدول النامية المستوردة لرأس المال. كما يتناول الكتاب مساهمة الدول العربية البترولية في تقديم تسهيلات الصندوق للدول الأعضاء مثل تسهيل (ويتفين) وتسهيل الائتمان الفوري (Stand-By) وكذلك التمويل الذي قدمته منظمة الدول المصدرة للبترول (الأوبك) الى الصندوق. ويناقش الرأي القائل بأن مشاكل النقد الدولي التي يعاني منها العالم البوم ترجع الى عدم قيام صندوق النقد الدولي بوظيفة البنك المركزي العالمي، كما يناقش فعالية برامج التثبيت التي تطبقها بعض الدول باشراف الصندوق في تثبيت سعر الصرف وتحقيق الاستقرار النقدي المعالمي. وعن دور وحدات حقوق السحب الخاصة في توفير السيولة الدولية وكاصل احتياطي نقدي عالمي يورد المؤلف العديد من الأراء المؤيدة والمتحفظة على تلك الموحدات ويخلص الى أن أهمية هذه الوحدات وصفة القبول العام لها لا يقلل منه عدم تعامل الدول الاشتراكية غير الأعضاء في الصندوق بهذه الوحدات مع الدول الأعضاء.

ويعتبر المؤلف أن أهم وظائف الصندوق الاشراف العالمي على أسعار الصرف طبقا لاتفاقية الانشاء التي كانت تسمح للدول الأعضاء بتغيير قيمة عملاتها بما لا تجاوز ١٪ بالزيادة او النقصان والتي عدلت عام ١٩٧١ لتصبح ٢٠, ٢٪ على ألجانبين مع السماح للدول التي تعاني من اختلال جوهري في موازين مدفوعاتها بتغيير اقصاه ١٠٪ على كلُّ جانب دون الحصول على موافقة الصندوق مع جواز الزيادة عن هذه النسبة بعد الحصول على موافقة مسبقة من الصندوق. ومع اتجآه الولايات المتحدة بعد انخفاض الدولار عامي ١٩٧١، ١٩٧٣ بنسبة ١٨٪ في أقل من ثمانية عشر شهرا عكفت لجنة العشرين المعنية بشؤون النقد في الصندوق على دراسة الموقف وأسفرت جهودها على التعديل الثاني لاتفاقية انشاء الصندوق عام ١٩٧٦ والذي أعطى الصفة القانونية لتعويم أسعار الصرف ـ ابتداء من عام ١٩٧٨ وهو ما كانت تلجأ اليه كثير من الدول الأعضاء بالمخالفة لنصوص اتفاقية انشاء الصندوق. وبرغم ما سبق فان نشاط المضاربة على العملات الاحتياطية الدولية لايزال بجول دون تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف. ويناقش المؤلف مدى تأثير النظام النقدي الأوروبي ووحدات حقوق السحب الخاصة على استقرار اسعار الصرف. ويشير المؤلف الى اتفاقية مجموعة الدول الخمس وهي الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا الغربية وفرنسا واليابان التي تقضى برفع قيمة العملات الأجنبية ـ خلاف الدولار الاميركي ـ في مواجهة الدولار الاهيركي والتنسيق مع دول مجموعة العشرة في الصندوق عند اتخاذ اجراءات للتدخل في سوق النقد الأجنبي خلال الفترة (اكتوبر/ ديسمبر) ١٩٨٥. وقد ترتب على ذلك انخفاض قيمة الدولار الأمريكيّ بنسبة ٢٥٪ خلال الفترة (مارس ١٩٨٥ _ مارس ١٩٨٦) وفي المقابل اتجهت قيمة كافة عملات الدول المكونة للنظام النقدي الأوروبي الى الارتفاع.

وبعد ذلك يتناول الكتاب المفاهيم المختلفة لسعر الصرف وسعر الصرف المتوازن، وسعر الصرف المتوازن، وسعر الصرف الأجل وكيفية حسابه رياضيا، وسعر التمادل ثم يقدم المؤلف شرحا وافيا للنظريات المختلفة في تحديد سعر الصرف واهمها نظرية تعادل القوة الشرائية ونظرية مستوى الانتاجية ونظرية توازن ميزان المدفوعات والنظرية النقدية ونظرية تقلبات أسواق الأصول المالية وهي احدث النظريات والتي لم تتناولها أيا من المراجع العربية أيضا. وذلك مع التعليق على أوجه الانتقادات والمؤايا التي تنطوي عليها كل نظرية. ثم يتناول المؤلف شرح الأرقام القياسية لسعر الصرف الفعال وكيفية حسابها وترجيحها رياضيا وعجال استخدامها في الولايات المتحدة الامريكية والتائيج التي تحقق السحب الخاصة. وعن

الملاقة بين اتفاقيات التجارة والدفع وسياسة سعو الصرف المناسبة يورد المؤلف امثلة متعددة لدول تعقد اتفاقيات التجارة والدفع في ظل سعر صرف موحد ودول اخرى تعقد هذه الاتفاقات في ظل اتباعها سياسة تعدد أسعار الصرف وأثر ذلك على الموازنة العامة للدولة في كل حالة.

وفي الفصل الثاني دراسة تحليلية لدور الموازنة العامة في التخطيط للتنمية وعلاقة ذلك بتغيرات سعر الصرف في ضوء العلاقة بين الموازنة النقدية والموازنة العامة والحله العامة للتنمية وتجارب بعض الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الامريكية التي تهدف الى تحقيق توازن الموازنة بصورة تدريجية حتى عام 1941. ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ويناقش المؤلف كيفية استخدام النفقات العامة والايرادات العامة مع تغيير سعر الصرف لعلاج ازمات الكساد والمركود التضخمي، والتضخم، وكذلك لتحقيق التشغيل الكامل. ويقترح المؤلف عدة طرق لتحقيق ارتباط الموازنة العامة بالحلطة العامة اداريا، وفنيا، وزمنيا. ودور موازنة الأساس الصفرى Zero-Base Budgeting في هذا الشأن.

أما الفصل الثالث فيتناول بحث صميم العلاقة الفنية بين تغيرات سعر الصرف والموازنة العامة. حيث يتناول المؤلف دراسة العلاقة بين تغيرات سعر الصرف والمستوى العام للأسعار المحلية في المبحث الأول وذلك في حالات ثبات سعر الصرف وتخفيضه ورفعه بتدخل من اللولة وكذلك في حالة التعويم وكيفية حساب هذه الأثار رياضيا مع عرض لتجارب العديد من الدول المتقدمة والنامية قديما وحديثا، والدروس المستفادة منها. أما المبحث الثاني فيشتمل على بحث أثر تغيرات سعر الصرف على الأجور، وعلى النفقات الجارية الأخرى، وعلى التحويلات الجارية الأخرى، وعلى التحويلات الجارية بالموازنة وذلك في حالات ثبات، وتعويم، وتخفيض وزيادة سعر الصوف. وشرح كيفية حساب تلك الأثار بالمطرق الكمية مع المقارنة بتجارب ونتائج مثل هذه التغيرات في الدول المختلفة.

ويوضح المؤلف بعد ذلك كيفية تأثير تغيرات سعر الصرف على الايرادات الجارية الناتجة عن معاملات خارجية مثل الرسوم الجمركية وايرادات حقوق التصدير وفوائد القروض الممنوحة لأجانب وايرادات الأوراق المالية والاعانات الواردة من الخارج. كما يوضح المؤلف كيفية تأثير سعر الصرف على الايرادات الجارية المتعلقة بمعاملات عملية مثل الضرائب المباشرة وغير المباشرة وفوائض شركات القطاع العام وفوائد القروض المحلية وايرادات الاستثمار المحلي والاعانات المحلية لحزانة الدولة . الخ.

ويخصص المؤلف المبحث الثالث لدراسة اثر سعر الصرف على الموازنة الرأسمالية وأهمها الاستثمارات الحكومية وكذلك الأثر على الايرادات الرأسمالية في مختلف حالات ثبات ورفع وتخفيض وتعويم سعر الصرف وما يترتب على ذلك من نتائج على عجز الموازنة الرأسمالية او تحقيق فائض بها.

اما المبحث الرابع فيتناول فيه المؤلف اثر سعر الصرف على القروض الحارجية بالموازنة حيث يوضح المؤلف اسباب لجوء الدول الى عقد قروض خارجية لتمويل الاستثمارات المحلية وتبديل الدين ونقل التكنولوجيا . الخ . كما يوضح المؤلف أنواع القروض الحارجية وكيفية سدادها وكيفية حساب اعبائها على الاقتصاد القومي والموازنة العامة كها يوضح المؤلف أبعاد مشكلة المديونية الخارجية في الدول النامية وأثر تغيرات أسعار البترول منذ عام ١٩٧٣ على ذلك . وبعد ذلك يشرح المؤلف كيفية تأثير تغيرات سعر الصرف على أعباء القروض في حالات الدائنية والمديونية في حالات رفع وثبات وتخفيض وتعويم سعر الصرف مع الاشارة الى تجارب الدول المختلفة في كافة هذه الحالات والعلاقة بين سياسة التعويم وتوازن أسواق النقد.

وفي المبحث الخامس والأخير يوضح المؤلف العلاقة بين اتباع سياسة تعدد أسعار الصرف والموازنة العامة حيث يشرح أثر تعدد أسعار الصرف على المستوى العام للاسعار المحلية ثم يشير المورف على المبود الخاصة بالإثفاق ـ والمتحصلات الجازية والرأسمائية في المؤازنة مع الإشارة الى تجارب العديد من الدول في ذلك . ويرى المؤلف أن الموازنة العامة في ظل تعدد أسعار الصرف تكون بصفة عامة أفضل حالا منها في حالة اتباع الدولة لسياسة ثبات أو تخفيض أو زيادة أو تعويم سعر الصرف خاصة في الدول النامية على عكس الحال في المدول المنامية ما يناسب موازناتها اتباع صياسة تمويم سعر المسرف. ومع ذلك يؤكد المؤلف أن سياسة التعدد سياسة مؤقتة تقلم عنها الدول عندما تحقق أهدافها وتصبح في غير حاجة المها وهو سياسة التعدد سياسة مؤقتة تقلم عنها الدول عندما تحقق أهدافها وتصبح في غير حاجة المها وهو ما يجعل السلطات المائية لا تعول أهمية كبرى عليها في إصلاح الموازنة العامة.

عجلة العلوم الاجتماعية في مجلدات تعلن دعِلة العلوم الاجتماعية، عن توافر الأعداد السابقة من المجلة ضمن علدات أنيقة، يكن الحصول عليها من قسم الاشتراكات مباشرة، أو بالكتابة إلى المجلة على عنوانها التالى: مجلة العلوم الاجتماعية ص. ب: ٤٨٦ه صفاة .. الكويت 13055 ار الاتصال تلفونياً لتأمينها على الهاتفين التاليين: ٢٥٤٩٤٢١ ـ ٢٥٤٩٣٨٧ ثمن المجلد للمؤسسات : (١٥,٠٠٠) خسة عشر دينارًا كويتيا او ما يعادلها ثمن المجلد للافراد: (٥,٠٠٠) خسة دناتير كويتية أو ما يصادلها ثمن المجلد للطلاب: (٣,٠٠٠) ثلاثة دنائير كنويتية أو ما يعادلها



الاشتراك السنوي: ٢٠٠ دولار أميركي

العنوان: بناية أبوحشمة _ منطقة الطريف

حى الوتوات ــ شارع الفارابــي

ص ب : ۱٤/٥١٦٨ بيريت _ آلبنان _ هاتف ٢٧٠٠٧١ • 370071 • ٢٧٠٠٧١

Abu Hishmah Bldg, Farabi Street

Watwat (al-Zarif) P.O.Box: 14/5968

المؤتمر العلمي حول تنمية المجتمعات الصحراوية

بشير أبو قيلة ــجامعة قار يونس ــ ليبيا

بجيادرة من اللجنة الشعبية لبلدية مرزق وبالتعاون مع مركز بحوث العلوم الاقتصادية ومركز البحوث والدراسات الافريقية انمقد في مدينة مرزق (جنوب الجماهيرية) في الفترة من ٢٦ الى ٢٩ من شهر (اكتوبر) ١٩٨٧ المؤتمر العالمي حول تنمية المجتمعات الصحراوية تجربة الجماهيرية العظمي . وقد قام أمين اللجنة الشعبية العامة للتعليم والبحث العلمي بافتتاح المؤتمر بكلمة أشاد فيها بالمجهودات التي بذلت في الاعداد للمؤتمر وتنظيمه وأكد على أهمية موضوعاته وضرورة التركيز على دراسة مقومات التنمية الحقيقية المستقلة التي تهدف الى خدمة الانسان وتأكيد حربته.

شارك في أهمال المؤتم ومداولاته ما يزيد على مائيي خبير وباحث من مختلف جامعات الجماهيرية العظمى ومؤسساتها العلمية، اضافة الى عدد كبير من الخبراء والباحثين من جامعات ومؤسسات عربية ودولية مختلفة جاءوا من ست عشرة دولة. وقد انعقد المؤتمر بهدف تناول المجالات الأتية :

- الاطار النظري والمنهجي المتعلق بالتخطيط وتنمية المجتمعات الصحراوية.
- التعريف بالموارد الطبيعية والبشرية المتاحة في المناطق الصحراوية في الجماهيرية.
 - عرض وتحليل بعض تجارب الدول الأخرى في تنمية المناطق الصحراوية بها.
 - تقييم بعض المشاريع الانمائية للمناطق الصحراوية في الجماهيرية.
 - دراسة وتقييم مشاريع التنمية في بلدية مرزق.
- تقييم البدائل المتاحة أمام بلدية مرزق في تنمية مواردها الذاتية.
 وعليه فقد تناولت الابحاث المسائل النظرية والمنهجية في التنمية تحت ظروف الصحراء،

كها تناولت أساليب تطوير الامكانيات الذاتية للواحات اللبيبة وتحليل الموارد الطبيعية ورسم صورة مستقبلية للتطور البشري والانماء الاقتصادي في المناطق الصحراوية. فمن خلال ستون ورقة علمية عرضت مواضيع تتعلق باستراتيجية التنمية في المناطق الصحراوية، تقنيات الزراعة ونقل التكنولوجيا للمناطق الصحراوية، تخطيط المواصلات في المناطق الصحراوية، تصميم السكن في المناطق الصحراوية، مقاومة التصحر وتثبيت الكثبان الرملية عن طريق النفط، المياه والتربة، موارد الطاقة المختلفة، وطرق تطبيق المسوح الاجتماعية والاقتصادية في المناطق الجافة ودور المعلومات في المجتمعات الصحراوية. كها عرضت مواضيع تهم بلدية مرزق بصفة خاصة تتعلق بتوزيع السكان وغوهم، وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المعشر سنوات الأخيرة، واعادة توطين سكان الواحات والاستكشافات النفطية في حوض مرزق.

كها استمع المؤتمرون الى عرض لتجربة مشروع الحمادة المشترك بين الأردن والسعودية والعراق وسوريا، أعده المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة التابع لجامعة الدول العربية والموجود بدهشق ولقد تواصلت اعمال ومداولات المؤتمر على مدى ثلاثة إيام ثم اختتمت في اليوم الرابع بزيارات ميدانية لبعض مشروعات الانماء والتقدم في بلدية مرزق والمناطق الأخرى القريبة منها. واصدر المؤتمر التوصيات المهمة التالية:

- تأكيد مبدأ الاعتماد على الذات في تحديد خطط التنمية وفي وضع برابجها بما يكفل تنمية وتطوير الموارد الطبيعية المتاحة من أجل الإسهام في وضع أساس متين لتنمية عربية مستقلة.
- ضرورة أن تتضمن الخطط الانمائية متطلبات تكيف سكان المناطق الصحواوية والواحات نفسيا وحضاريا للمحافظة على المثل والقيم الانجابية الموروثة في البيئة الصحواوية.
- العمل على وضع البرامج العلمية لتطوير البحث العلمي في تقنيات استخدام مصادر الطاقة المتجدة ولا سيها الطاقة الشعبية والطاقة المستمدة من الرياح.
- توسيع قاعدة التعليم الفني والتقني وربط برامجه بما ينسجم ومتطلبات التنمية الذاتية في المناطق الصحراوية.
- معالجة ملوحة التربة، واستخدام نظم وطرق ري تثبت كفاءتها الاقتصادية والفنية في استعمال المياه الجوفية للأغراض الزراعية والاهتمام بوضع دورة زراعية منظمة وفقا لظروف وامكانيات المناطق الصحراوية.
- الاهتمام بالصناعات الصغرى التي تتوفر مقوماتها عليا وتشيع الصناعات التقليدية وجعلها نشاطا اقتصاديا اعتياديا وبجزيا لمحترفيها.
- الاهتمام بالنباتات والأشجار المحلية ولامىيا شجرة النخيل ودعم البحث العلمي في تطوير
 أساليب الانتاج وتحسين الانتاجية بما في ذلك مكافحة الإفات وتحسين الأنواع.
- وضع البرامج لحماية البيئة الصحراوية ولاسيها في مجال حماية وتنمية الحيوانات والطيور المحلية ودعم برامج تكاثرها وحماية مصادر المياه من التلوث.

- تأكيد أهمية دراسات الجدوى الاقتصادية والمسوحات والنشاطات الاقتصادية المختلفة.
- تشكيل لجنة متابعة فنية تكون مهمتها نشر أعمال المؤتمر وتعميمها على الجهات والمؤسسات
 ذات العلاقة وتقديم الاستشارة لبلدية مرزق بشأن الاستفادة منها.
- مواصلة تعميق البحث العلمي والاستقصاء الميداني لموضوعات وقضايا البيئة والمجتمعات الصحراوية وذلك بتأسيس مركز بحث علمي متخصص يعني بهذا الجانب الهام يكون مقره بلدية مرزق وهي البلدية الأكثر أهمية في توفير المادة العلمية والملائمة التي تنسجم مع وظيفة المركز واهتماماته. ان تأسيس مثل هذه المؤسسة العلمية ستكون دعيا للتخطيط والتنمية في المحمامات العلمية ومصدرا للتوثيق والمعلومات وحلقة وصل مع المؤسسات العلمية المناظرة في بلدان العالم المختلفة.
- تواصل البحث العلمي في قضايا التنمية الصحراوية بحيث تكون هناك سلسلة من المؤتمرات المختلفة الموازية والمكملة لهذا المؤتمر، اضافة الى حلقات بحث ونقاش دورية ومنتظمة تجد توصياتها ونتائجها طريقها الى النشر والتعميم، ويناط بالمركز العلمى المشار اليه في التوصية السابقة مسئولية تنظيم هذا العمل وتنفيله.

وفي ختام المؤتمر ثمن المشاركون الجهود الانمائية المبذولة، وأعربوا عن تقديرهم الكبير للجماهيرية الليبيه التي بادرت بتنظيم هذا المؤتمر الهام، ولبلدية مرزق على رعايتها له، وللجنة التحضيرية على مجهوداتها المتواصلة التي ضمنت حسن سير اعمال المؤتمر ونجاحه في تحقيق أهدافه.

المنتقى الاعلامي لاساتذة الاعلام والاتصال بالوطن العربي المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم واتحاد الجامعات العربية تونس من ١٧ - ٢٠ نوفسر ١٩٨٧

مصري عبدالحميد حنورة قسم علم النفس ـ جامعة الكويت

على مدى أربعة أيام ما بين ١٦ ، ٢٠ نوفمبر ١٩٨٧ ويدعوة من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (اليكسو) واتحاد الجامعات العربية، عقد الملتفى الإعلامي لأساتذة الإعلام في الوطن العربي في مقر المنظمة بتونس . وشارك في أعمال هذا الملتفى عدد من أعضاء هيئة التدريس في كليات ومعاهد وأقسام الإعلام وما يتصل به من علوم في بعض الجامعات العربية . اما البحوث التي ألقيت في الملتقى على مدى الثلاثة أيام الأولى فقد ناقش الأعضاء خلالها البحوث التي تم عرضها وفقا للترتيب التالي :

- ١ مناهج ووسائل التدريس وفلسفتها في أقسام ودوائر الإعلام في الجامعات العربية للدكتور يوسف، بن رمضان من معهد الصحافة وعلوم الاخبار بجامعة تونس. وقد قدم الباحث وجهة نظر مؤداها أن له تجربة في التعليم تتلخص في التدريس بالمشاركة في شكل ورشات عمل بشارك فيهم الأستاذ طلابه في طرح ومناقشة أفكار الدرس، وعدم تقديم معلومات متكاملة مغلقة، بما يساعد الطالب على طرح أفكار جديدة، وعلى بذل الجهد الاعجابي في التلقى والبحث.
- ٢ الدراسات والمناهج الإعلامية للدكتور سنان سعيد من قسم الإعلام بكلية الأداب بجامعة بغداد، وقد قدم الباحث عرضا تاريخيا لنشأة أقسام ومعاهد وكليات الإعلام في الوطن العربي، مم التركيز على التجربة العراقية في بناء المناهج والمقررات الدراسية .
- ٣ البعد النظري للإعلام والاتصال في مناهج كليات ومعاهد الإعلام العربية للاستاذ محمد طلال من جامعة عمد الخامس بالمغرب. وقد أشار الباحث الى غياب المنظور العربي للاتصال الإعلامي، ودعا الى ضرورة تبني منظور عربي ملائم وقدم الباحث بيانا ببليوجرافيا حاول أن يبرهن فيه على وجهة نظره التي تذهب الى أننا كعرب اعتمدنا الى حد كبير على ما قدمته التجربة المصرية التي تبنت بشكل واضح المنظور الغربي، وحتى الأن لم بتم بالبحث في تراثنا لاستلهامه في بناء منظور عربي للاتصال.
- ٤ أسس القبول لطالب الإعلام للدكتور نبيل حداد من دائرة الإعلام في جامعة اليرموك الأردنية .
- إعداد طلاب الإعلام (التدريس النظري) مشاكل وحلول للدكتور محمود شريف من شعبة
 الإعلام بكلية الأداب بجامعة قطر. وقد عرض الباحث فيه لمشكلات القبول المتمثلة في
 زيادة الإعداد وفي ضخامة العبء الملقى على الاستاذ وضعف التاهيل للغات وخاصة اللغة
 العربية .
- ٦ التكامل بين التدريب المعلي والميداني والتدريس النظري للدكتور محمد رضا النحار من المركز الافريقي لتدريب الصحفين والاتصالين بتونس ومعهد الصحافة التونسي . وقد ركز الباحث على أهمية الجانب العملي وضرورة أن يقترن تماما وبكثافة شديدة بالتدريس النظري، حيث أنه نادرا ما تتاح الفرصة للاعلامي والاتصالي أن يتلقى جانبي التدريب معا، خاصة بعد ترك الدراسة الاكاديمية بل وأثناءها كذلك .
- أقسام الإعلام في الجامعات العربية : رؤية للدور التكاملي مع الدوائر الحكومية ومؤسسات
 الاتصال والنقابات للدكتور عبدالرحيم نورالدين حامد من قسم الإعلام بجامعة الإمارات.

- العربية المتحدة وقد قدم الباحث نموذجا نظريا عن العلاقة بين الأقسام الأكاديمية ووسائل الاتصال والنقابات ورجال السلطة الحاكمة ، ورأى أنه من الضروري أن يكون الخريج قادرا على أن يلعب دورا في هذه الدائرة الاتصالية بما يثرى العمل الاتصالي ويقدم الرؤية العلمية المتنورة .
- ٨ لغة الاتصال الجماهيري وكتبه للدكتور عصام سليمان موسى من دائرة الإعلام في جامعة اليرموك الأردنية . تناول فيه التباين والاختلاف بين العاملين في حقل الاتصال والإعلام في استخدام المصطلح الإعلامي ، ودعا الى ضرورة قيام هيئة عربية من خلال لجنة علمية بالاتفاق _ بعد الدراسة _ على ترحيد استخدام المفاهيم والمصطلحات وتعميم ذلك على العاملين على مستوى العالم العربي .
- الاتصال وعلاقته بالعلوم الاجتماعية للدكتور بدران عبدالرزاق بدران من دائرة الإعلام في جامعة اليرموك الأردنية . وقد قدم الباحث في دراسته استعراضا للعلاقة الوثيقة بين العلوم الاجتماعية خاصة علم النفس وعلم الاتصال ، وبالذات ما يتعلق بالجانب المعرفي والظواهر الاجتماعية .
- ١٠ الإعلام وتأثيره على الوظائف النفسية مع اشارة خاصة الى التعرض لوسائل الاتصال الجماهيرية، ونمو القدرات الإبداعية عند الأطفال للدكتور مصري عبدالحميد حنورة من قسم علم النفس بكلية الأداب بجامعة الكويت. وقد تعرض الباحث في دراسته للاثار التي تتركها وسائل الاتصال الجماهيرية (التلفزيون والاذاعة والمقروءات والمسرح والسينها والكاسيت) على سلوك الأطفال خاصة الذكاء والإبداع.
- التوصيات : بعد مناقشات مستفيضة استغرقت ثلاثة أيام توصل أعضاء الملتقى الى صياغة عدد من التوصيات كان من أهمها :
- يوصي الملتقى معاهد الإعلام العربية بتوجيه عناية خاصة بمفردات المواد (المقررات) المدراسية
 وتحديدها بما يتوافق مع أهمية ومتطلبات التأهيل التخصصي
- يوصي الملتقى الجهات المسؤولة عن التعليم والبحث العلمي بضرورة دعم البحوث الإعلامية
 وقويلها
- الاهتمام بتحقيق التكامل بين الجانب النظري والجانب العلمي للدراسات الإعلامية وتوفير أسباب نجاح التدريب العملي في إطار التعاون مع المؤسسات الإعلامية ومواقع العمل الأخرى على نحو مبرمج .
- التأكيد على وجوب قبول الطلبة وفق ضوابط علمية دقيقة تضمن الاختيار السليم للطالب
 المؤهل للدراسة الإعلامية .
- وصي الملتقى معاهد الإعلام العربية بتوثيق وتطوير الصلات بينها، وتبادل الزيارات والبحوث
 والإصدارات الإعلامية على نحو متنظم .

- يوصي الملتقى بتطوير صلات المعاهد الإعلامية مع الوزارات والمؤسسات ذات العلاقة بالإعلام
 بما يحقق التفاعل والنفع للأطراف المعنية .
- پوصي الملتقي بتوجيه مزيد من الاهتمام للإرشاد الأكاديمي العلمي لطلبة كلية الإعلام ومعاهده
 وأقسامه .
- يوصي الملتقى كليات ومعاهد وأقسام الإعلام العربية بإعداد بيليوغرافيات للبحوث والمؤلفات
 الإعلامية الصادرة في أقطارها، على أن يتم طبعها وتوزيعها على الجهات المعنية والمهتمة بالإعلام
 في الوطن العربي .
- يوصى الملتقى كليات ومعاهد وأقسام الإعلام بالعناية بالدراسات التراثية في مجال الاتصال .
- يوصي الملتقى الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية بتشكيل لجنة متخصصة لإعداد دراسة تكون بمثابة ورقة عمل لتطوير كليات ومعاهد وأقسام الإنجارام .
- يوصي الملتقى أن يعني بالدوريات العلمية الإعلامية المتخصصة ودعم ما يصدر منها وتبادلها فيها بينها . ويدعو في هذا الصدد الى الاهتمام بمجلة (دورية) الإعلام العربي التي تصدر عن إدارة الإعلام في المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم وحث أساتذة الإعلام على نشر بحوثهم فيها .
- يوصي الملتقى كليات ومعاهد وأقسام الإعلام في الجامعات العربية بأن تعني باغناء مناهجها بمواد جديدة تتطلبها ظروف ومستجدات المرحلة وبخاصة المتحصلة منها في مجال الاتصال الثقاق .
- يوصي الملتقى الجامعات العربية الاهتمام باستمرار بتأهيل القائمين على التدريس في مجالات تخصصاتهم في اطار التعليم المستمر من خلال الحلقات الدراسية ، والدورات التدريبية والمشاركة في الملتقيات الإعلامية ، وتشجيعهم على ذلك ، لفرض تحكينهم من إغناء معارفهم التخصصية ومتابعة ما يستجد في علوم الاتصال .
- توصية كليات ومعاهد وأقسام الإعلام في الوطن العربي بالاستموار في الجهود المبذولة لتعريب المصطلح الإعلامي .
- يوصي الملتقى كليات ومعاهد وأقسام الإعلام في الجامعات المربية والجهات المعنية بالإعلام الاهتمام بتنافح اللهجة عن المجتمام بنتافج اللهجة العربية لدراسة قضايا الإعلام والاتصال في الوطن العربي ، المنبثقة عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم التي توصلت اليها في تقريرها الجتامي (الإعلام العربي حاضرا ومستقبلا نحو نظام عربي جديد للإعلام والاتصال)، وبخاصة منها ما يتعلق بقضايا التعديس الإعلام في الجامعات العربية .

المؤتمر السنوي الأول للبحوث السياسية انتظام السياسي في مصر: التغيير والاستمرار

أحمد سعيد نوفـل جنيف ـ سـويسرا

على هامش احتفالات كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة بالعبد الفضي لتأسيسها ، عقد مركز البحوث والمدراسات السياسية في الكلية المؤتمر السنوي الأول للبحوث السياسية وذلك في الفترة ما بين الخامس والتاسع من شهر ديسمبر (كانون أول) ١٩٨٧ تحت عنوان النظام السياسي في مصر : التغيير والاستمرار) قدمت فيه ثلاثون بحثا غطى معظم القضايا المتعلقة بالنظام السيامي المصري خلال ثلاثة مراحل من التاريخ الحديث لمصروهي : فترة الزعيم عبدالناصر منذ قيام ثورة ٣٣ مواجل من التاريخ الحديث لمصادات حتى عام ١٩٨٧ وفترة السادات حتى ما ١٩٨٠ المنازع المنازع ووفترة الرئيس حسني مبازك حتى وقتنا الحالي . والتغيرات السياسية وآليات صنع القرار والأحزاب السياسية بما فيها الحركات الاسلامية والعنف الشياسي ، والتنمية الاقتصادية وقد وجهت المدعود المامية منازع المحدوث المصرية وبعض المحاومة ومراكز البحوث المصرية وبعض المحاومة ومراكز البحوث والمؤسسات ومراكز البحوث والمؤسسات المربية وإعضاء اللجنة التنفيذية للجمعية العربية للعلوم

قسم المؤقر الى عشر عاور رئيسية هي ، النظام السياسي في مصر : عناصر التغيير والاستمرار ، والتطور التاريخي للنظام السياسي المصري ، والنخبة السياسية وآليات صنع المقرار ، ومؤسسة الرئاسة في مصر ، والاحزاب السياسية والمشاركة الشعبية ، ودور البيروقراطية في النظام المصري ، والإرهاب والعنف السياسي ، وبعض متغيرات الحياة السياسية المعاصرة ، ومصر والوطن العربي ، والسياسة والتعليم والمشاركة .

وبدأ المؤتمر الذي عقد ثلاث عشرة جلسة ، جلسته الأولى مع الدكتور اسماعيل صبري عبدالله والدكتور أحمد كمال أبو المجد اللذان تحدثا عن عناصر التغيير والاستمرار في النظام السيامي في مصر ، حيث اتفقا على وجود ظاهرة الفرعونية في مصر وضرورة التصدي لها ، وعلى اعتبار أن العقدة الفرعونية هي من الشوائب الرئيسية في النظام السيامي المصري منذ آلاف السنين .

وعن التغيير والاستمرار ، قال د. اسماعيل صبري عبدالله مدير المعهد القومي للتخطيط ، ووزير الدولة اللتخطيط في عهد الزعيم عبدالناصر ومدير منتدي العالم الثالث ، أنه لا يوجد خلاف حقيقي ، حيث أن هناك علاقة جدلية قائمة بينها ، كيا أن التغيير عند حدوثه لا يغير كل شيء في المجتمع بل يغير بعض الأمور التي يظن أن تغييرها يمهد الأمر لتغيير أمور أخرى . وذكر ما قاله سعد زغلول عن علاقة المواطنين مع السلطة بأنها علاقة الطائر مع صياده وليست علاقة الجندي مع قائده .

وخصصت الجلسة الثانية لدراسة التطور التاريخي للنظام السياسي في مصر . وقدم الاستاذ محمد صفي الدين خربوش من جامعة القاهرة بحثا عن (التحولات الثورية في النظام السياسي المصري ، رؤية نقدية) حيث حلل التحولات الثورية في مصر بعد ثورة يوليو ٢٩٥٢ ، واعتمد في تحليلاته على ثلاثة مصادر رئيسية هي كتاب فلسفة الثورة للزعيم عبدالناصر والميثاق وبرنامج ٣٠ مارس ، ويحث في مدى ثوريتها مع المبادى، المعلنة فيها ، وتوصل الى نتيجة خلاصتها أن النظام السياسي المصري لم يكن نظاما ثوريا على الرغم من وصفه بالثورية في تلك المرحلة .

والبحث الثاني كان للأستاذة هدى غريب من الجامعة الأمريكية في القاهرة عن (دراسة مقارنة لعملية التحول من الحزب الواحد الى التعددية في كل من تركيا والبرتغال ومصر) . تناولت فيه ثلاثة غاذج لوجود الحزب الواحد الى التعددية في كل من تركيا والبرتغال ومصر) . تناولت لأتاتورك في تركيا وسالازار في البرتغال وعبدالناصر في مصر ، وعلى تبلور التكوين الطبقي وتأثير العوامل الحارجية على النظام الداخلي ، وانشغال النظام السياسي من مرحلة الزعيم الأوحد الى التعدية بعد غياب الزعامة اللاتخر في تركيا والبرتغال ومصر ، وفي نفس الجلسة تحدث الدكتور حسن نافعة من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة عن (الادارة السياسية لازمة التحول عن نظام الحزب الواحد الى نظام تعدد الأحزاب عيث ناقش الباحث مدى حتمية قرار التحول لى التعدية السياسية في بداية عهد الرئيس السادات . والظروف التي دفعته الى التعددية المنافقة الجماهير المصرية في ١٨ و١٩ يناير ١٩٧٧ ، وكذلك بعد السادات على التعددية بعد انتفاضة الجماهير المصرية في ١٨ و١٩ يناير ١٩٧٧ ، وكذلك بعد التوقيع على معاهدة السلام مع اسرائيل والتحديات الذاخلية الخارجية التي واجهته وجعلت التعددية تدخل مازق يقيد حريتها ، واختتم بحثه المهم بالحديث عن مستقبل التعددية في مصر المتحدية تدخل مازق يقيد حريتها ، واختتم بحثه المهم بالحديث عن مستقبل التعددية في مصر التعرب استعرض ثلاثة بدائل للخروج من الماؤن الذي تم به التعددية الحزبية في مصر .

وعالجت الجلسة الثالثة قضية النخبة السياسية وآليات صنع القرار في مصر ، حيث قدم الاستاذ توفيق الكليمندوس من مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والجنائية دراسته عن (الشلل وعلاقات المحسوبية في النظام السياسي المصري) وحلل في بداية المبحث أهمية ديناميكية وآليات (الجماعات الصغيرة) ومنها الشلل وذلك بإبراز العيوب الموجودة في النظام السياسي لوجود مثل تلك الجماعات . كها تعرض الباحث للمشاكل المنهجية المتعلقة به ، وصنف العلاقات بين الشلل من خلال علاقات القوة السائدة بين أعضائها . واختتم الدراسة بشرح أثر وجود هذه الظاهرة على عملية اتخاذ القرار السيامي في مصر .

وقدم د. محمد السيد أبو عامود. من إذاعة الاسكندرية بحثا قبيا عن (صنع القرار السياسي في الحقبة الساداتية) عالج فيه كيف كانت تتم عملية صنع القرار السياسي في مصر في عهد الرئيس السادات، والمتغيرات التي تحكمت في عملية صنع القرار خلال تلك الفترة . وتوصل الباحث الى نتيجة خلاصتها ان المتغير الرئيسي الذي كان يجكم عملية صنع الفرار السياسي في عهد السادات هو شخصية الرئيس المصري نفسه وما كان يتمتع به من سلطات واسعة واستناده الى كبار أصحاب رؤوس الأموال وكبار الملاك في الداخل ، واعتماده على المصادر الإعلامية الغربية .

YAY

والنتيجة الثانية التي توصل اليها د. أبو عامود هي أن قرارات الرئيس السادات كانت تتسم بالسمة التوفيقية والتأجيلية ، كيا أنه كان يعتمد على مستشارين أجانب أكثر من اعتماده على المستشارين المصرين عند اتخاذ القرار .

ومن الابحاث المهمة جدا التي القيت في المؤتم كان بحث د. أحمد عبدالله عن (القوات المسلحة وتطور الديمقراطية في مصر) واستعرض الباحث دور الجيش المصري من عهد محمد علي باشاحتى الآن، والأصول الطبقية والاجتماعية لتكوين الجيش . الآأن الباحث أعطى أهمية أكبر لدور الجيش بعد نورة ٣٧ يوليم ١٩٥٦ في الحياة السياسية المصرية ، ودره في تطور الديمقراطية المصرية . ودعا في ختام بحثه الى تضييق الدور الذي تلعبه القوات المسلحة في النظام السياسي من أجل اتساع الديمقراطية . لأن ربط الأمن الداخلي والمحافظة على النظام مع التهديدات الحارجية يعطي الجيش دورا كبيرا ومؤثرا بل وقصادميا مع المطلب الذي دعا الديمقراطية . الاد عبدالله وهو تحقيق الذيد من الديمقراطية .

وفي الجلسة الرابعة قدم الباحث في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام د. جهاد عودة بحثا عن راستراتيجية الرئيس مبارك في التعامل مع المعارضة (١٩٨٧-١٨). وقدمت د. سلوى الشعراوي من الجامعة الامريكية في القاهرة بحثا عن (التغير والاستمراد في مؤسسة الرئاسة) ويحثت في الصفات الشخصية لرئيس الجمهورية وتأثيرها على الهيكل التنظيمي لمؤسسة الرئاسة في مصر ودور الهيكل التنظيمي لمؤسسة الرئاسة في ثلاث عهود عبدالناصر والسادات ومبارك والاختلافات أن وجدت بين تلك الهياكل .

وخصصت الجلسة الحامسة لموضوع الأحزاب السياسية والمشاركة الشعبية . . وقدم الاستاذ سعدٌ زهران بحثا عن (مدخل لفهم الأحزاب السياسية في مصر) استعرض فيه تطور مفهوم الأحزاب السياسية والمشاركة منذ الفراعنة الى وقتنا الحالي ، خاصة بعد الحرب العالمية الأولى ، ودور الأحزاب السياسية التي كانت موجودة قبل ثورة يوليو في الحياة السياسية ، ومواقفها من بعض المؤضايا الوطنية .

والبحث الثاني قدمه د. شفيق السامرائي - عميد كلية السياسة جامعة بغداد عن الأحزاب السياسية في مصر ومستقبل النظام السياسي وبدأ الباحث دراسته في استعراض تطور الحياة البرلمانية بمصر منذ عهد الحديري توفيق عام ١٨٥٧ وارتباطها منذ نشوه الأحزاب السياسية في مصر ، حيث قسمها الى ثلاثة مراحل : العهد الملكي وفي عهد الزعيم عبدالناصر وفي عهد السادات . وفي المرحلة الأخيرة بحث في الأحزاب الرئيسية الثلاثه التي قامت في عام ١٩٧٥ وهي تنظيم مصر العربي الاشتراكي اللذي قبل على والحزب الحاكم) وتنظيم الأحرار الاشتراكين الذي أصبح حزب الاحرار (اليمين) وتنظيم التجمع الوطني التقدمي الموحدي (اليسار) وقيام الأحزاب السياسية الأخرى في المعارضة (حزب الوفد) .

والبحث الثاني في تلك الجلسة كان عن (المشاركة الشعبية واستمرار النظام السياسي المصري) للدكتور عبدالرحمن الصالحي من جامعة الزقازيق تناول فيه مفهوم المشاركة الشعبية وقدرتها على التأثير في النظام السياسي المصري ، وعلى أن دوافع المشاركة تتمثل في دوافع عامة تتعلق بالمصلحة الحامة ، وجاصة بالسعي من أجل تخقيق المكاسب الخاصة . ومن أجل تنشيط المشاركة السياسية أولى الباحث :

١ - ضرورة اقناع السلطة بأهمية المشاركة السياسية وتمكين القوى المختلفة من التعبير عن نفسها .

٢ - توفير اساس اقتصادي للمشاركة السياسية لكي يصبح المواطن آمنا على مورد رزقه .

٣ - تدعيم وتعميق دور أجهزة الإعلام في خلق وعي سياسي ناضج .

٤ - ضرورة تدعيم نظم اللامركزية للادارة وتخطيط التنمية بقصد خلق قنوات ومجالات لتوسيع
 وتشجيع نطاق مشاركة المواطن في العملية السياسية .

وقدم الأستاذ آلان روسيون من المركز الفرنسي للدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية في الجلسة السادسة بحثا عن (الإسلام والحركة الإسلامية والديمقراطية ، اعادة تشكيل الساحة السياسية في مصر) وقدمت الدكتورة نيفين عبدالمنحم مسعد .. قسم العلوم السياسية جامعة القاهرة بحثا آخر عن التيارات الدينية في مصر وقضية الأقليات تناولت فيه علاقة الجماعات الدينية الموجودة في مصر مع الاقليات الدينية وتعرضت لموقف الأزهر من القضية ، وبحثت د. نيفين في موقف الجماعات الإسلامية (الأخوان بشكل خاص) من الاقليات الدينية .

وخصصت الجلسة السابعة للبحث عن حزب الوفد. حيث قدمت د. هدى ميتكيس من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة ـ دراسة مقارنة بين حزب الوفد في مصر وحزب الاستقلال في المغرب، وأسباب ضعف تأثيرها على الحياة السياسية في البلدين ، واستعرضت فيه ظروف نشأة الحزبين وايديولوجية كل منها وعلاقته مع السلطة ، وقالت إن ضعف حزب الوفد يعود الى تبنى قيادته القيم الغربية وسعيه الى تطبيقها في مصر ، وأما حزب الاستقلال فان سبب ضعفه يعود الى تحوله من حزب يمثل الأمة قبل الاستقلال الى حزب يمثل الطبقة البرجوازية التقليدية التي تسعى الى ممارسة اللعبة السياسية في ظل التمسك بالنظام الملكى في المغرب .

وتناولت الجلسة الثامنة دور البيروقراطية في النظام المصري ، حيث قدم د. أحمد رشيد أستاذ الادارة العامة في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة دراسة عن (السياسات العامة والاداء الحكومي) ، وقدم د. السيد عبدالمطلب غانم من نفس الكلية بحثا آخر عن (تغيير دور البيروقراطية في النظام السيامي المصري)، وكذلك قدم د. اويس عطوة الزنط من أكاديمية السادات للعلوم الادارية دراسة عن رمستقبل الأداء الحكومي في مصر، حيث عدد الباحث الابعاد المؤترة في الأداء الحكومي في مصر، حيث عدد الباحث الابعاد مورد الموسات السياسية و المبيتم ، والثاني يتمثل في تحديد طبيعة دور الدولة وشكل هذا الدورودور المؤسسات السياسية في المجتمع ، والثاني يتمثل في أهمية حسم قضية العلاقة بين الطبقات حيث أن هناك حرب طبقية غير معلنة .

وفي الجلسة التاسعة قدم اللواء الدكتور أحمد جلال عزالدين مساعد وزير الداخلية ومدير كلية الدراسات العليا بأكاديمية الشرطة بحثا عن الإرهاب السياسي: إطار تحليلي) ، تناول فيه قضية الإرهاب على الصعيدين الداخلي والحارجي ، وقال بأن سبب الارهاب يعود أحيانا الى غياب الديمةراطية أو انحرافها كما بين علاقة الإرهاب بالإعلام حيث أن القائمين على الإرهاب يريدون نشر القضية التي يعملون من أجلها وإفشاء الذعر ، ولهذا فأن الإرهابي يلجا الى وسائل الإعلام لتحقيق ذلك .

وأشار الباحث الى تجارب بعض الدول الأجنبية في مقاومة الإرهاب ودعا الى اعطاء دور أكبر للجماهير في عاربة الإرهاب بالاشتراك مع السلطة عن طريق إعطائها دورا في الحفاظ على الحريات العامة والديمة اطية .

والدراسة الثانية عن العنف كانت للأستاذ حسنين توفيق عن (ظاهرة العنف السياسي في مصر : دراسة كمية تحليلية مقارنة ١٩٥٧ - ١٩٥٧) استعرض فيها ظاهرة العنف السياسي في مصر : دراسة كمية تحليلية مقارنة ١٩٥٧ عندات المتعردات مصر منذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ حتى عام ١٩٨٧ عنلة في المظاهرات وأحداث الشغب والتمردات والانقلابات والحتالات الإعدام المرتبطة بقضايا سياسية وعمليات الاعتقال وإعلان حالة المطواريء .

ووجد الباحث أن العنف السياسي لم يكن مرتبطا في عهد سياسي معين دون غيره ، على الرغم من حدوثه في عهد عبدالناصر . كيا أن من الأسباب الرئيسية الرغم من حدوثه في عهد السادات ومبارك أكثر من عهد عبدالناصر . كيا أن من الأسباب الرئيسية للعنف خلال الفترات الثلاثة كانت بسبب وجود أزمة اجتماعية عجز النظام عن مواجهتها بفاعلية واقتدار الى جانب أن استجابة النظام السيامي لظاهرة العنف السيامي خلال العهود الثلاثة لم يتغير .

وخصصت الجلسة العاشرة لدراسة بعض المتغيرات في الحياة السياسية المعاصرة في مصر. حيث قدمت د. عواطف عبدالرحمن بحثا عن الصحافة المصرية المعاصر والاستاذ جمال زهران عن دور القضاء المصري في صنع القرار، والعقيد الدكتور محمد قدري حسن عن الاستفتاء في النظام السياسي المصري. ود. اماني قنديل عن جماعات المصالح والسلطة السياسية دراسة حالة نقابة المعلمين.

والجلسة الحادية عشرة خصصها مركز البحوث والدراسات السياسية في جامعة القاهرة وبالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية لبحث العلاقات بين مصر والوطن العربي. وقدم الاستاذ جيل مطر مدير مركز دراسات الوحدة العربية ـ مكتب القاهرة ـ بحثا قيها عن (مفهوم النفاذية في دراسة النفام الاقليمي العربي) حدد فيه عددا من المحددات والعوامل التي وفقا لها يسهل او يصعب التأثير ومن ثم يزداد او تفقص معها النفاذية . ومن هذه العوامل اللغة والمستوى السياسي والاجتماعي، كيا ان التنقل ووسائل الاعلام يلعبان حورا مهها في تحقيق النفاذية . والتأثيرات المتبادلة .

وقدم الاستاذ صالح الزعبي مدير مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الاردنية دراسة عن

44.

الملاقات المصرية العربية، منذ تجميد العلاقات في عهد السادات الى عودتها بعد مؤتمر قمة عمان واظهر في البحث حاجة مصر للعرب وحاجة العرب لمصر وان كل طرف يكمل الاخر. وقلم د. وميض نظمي استاذ العلوم السياسية - جامعة بغداد - ورئيس الجمعية العربية للعلوم السياسية بحثا عن مصر وحرب الخليج حيث اشار الى دور مصر القيادي والتاريخي مع الدول العربية بن عمد وعرب الخليج حيث اشار الى دور مصر القيادي والتاريخي مع الدول العربية الم المربية العربية العربية العربية الم الحربية المربية الم الحربية العرب العراقية الايرانية اشار الى ان ابران هي التي بدأت الحرب ضد العراق كها ان ايران ضمت عربستان منذ عام ١٩٥٥، وتطرق في بحثه الى قضية امن الحليج ودور مصر اليران حين المناسخة الى قضية امن الحليج ودور مصر وكانت الجلسة الثانية عشرة عن السياسة والتعليم والمشاركة. وأما الجلسة التانمية فقد خود مصرت للاستاذ محمد حسينات عشرة عن السياسة والتعليم والمشاركة. ورفض هيكل في خصصت للاستاذ عمد حيا المعض باننا (امة مهزومة) وقائل (اننا امة يجري تلبيسها بالمغض باننا (امة مهزومة) وقائل (اننا امة يجري تلبيسها بالمؤمة في حيث العلاقة بين المفكرين في العالم العربي في هذه المرحلة.

وعل الرُغم من صَمُوية نقل ما جاء في بقية الابحاث التي قدمت في المؤتمر (اكثر من الف صفحة) فانه يمكن اختصار القول مان المؤتمر كان ناجحا وفرصة جيدة لكي يلتقي علماء السياسية في مصر مع بعضهم البعض وكذلك مع اخوانهم العرب، ويناقشون بكل حرية طبلة ايام المؤتمر النظام السياسي المصري بجميع ابعاده.

ندوة فكرية حول عنصرية الصهيونية الدعوة خُماية وتطوير القرار/٢٣٧٩/ ليأخذ شكل اتفاقية دولية دولية دولية ١٩٨٧

رامز عادلة دمشق ـ سوريا

انعقدت في دمشق ويمناسبة الذكرى الثانية عشرة لصدور قرار الجمعية العامة للأسم المتحدة رقم (المتحدد و المتعدد) لا ١٩٧٥ / لعنصرية والنمييز المتصرية والنمييز المتصرية والنمييز العنصري» ندوة فكرية حول عنصرية الصهيونية. استمرت أعمالها وجلساتها في الفترة ما بين ١٠ - ١٧ فوقمبر ١٩٨٧. وشارك في أعمال الندوة المتعقدة في مقر اتحاد الكتاب العرب عدد من الكتاب والمبحافيين العرب. وحضرها عدد كبير من المهتمين إضافة الى جمهور واسع تابع عاضرات الندوة ومداخلاتها. وقد انعقدت الندوة بميادرة من اللجنة العربية لمدعم القرار

٣٣٧٩ واستمرت ثلاثة أيام . أما برنامج الندوة ويسبب كثرة الموضوعات المطروحة على جدول الأعمال فقد تم تقسيم محاضراتها على ثلاثة أيام متتالية . خصص اليوم الأول لثلاث محاضرات، وفي كل من اليومين الثاني والثالث ألقيت أربع محاضرات بالاضافة الى المداخلات التي قدمها كتاب وياحثون عرب.

عاضرات اليوم الأول : وأدار جلستها الأستاذ / ناجي علوش عضو اللجنة المربية لدعم القرار وقم ٣٣٧٩ حيث ألقيت فيه محاضرات الدكتور جورج جبور عن « مكان القرار وقم ٣٣٧٩ في المؤتمر الخاص بالشرق الأوسط » والدكتور جبد الحسين شعبان عن « قرارات الأمم المتحدة في المؤتمر الخاص بالشرق الأوسط » والدكتور عبد الحسين شعبان عن « قرارات الأمم المتحدة محاضرات الوم الثاني د جورج جبور حيث ألقيت فيه محاضرات مركز المداسات الفلسطينية - محاضرة المراسات الفلسطينية محاضرات مركز المداسات الفلسطينية من « السياسة السوفينية » وعاضرة مرخزة منز مستمر » وعاضرة د. كمال قبعة عن « السياسة السوفينية الموب » . وعاضرة مرخزة منذر عن « العنصرية في الايديولوجيا الصهبونية » أما جلسة عاضرات العرب » . وعاضرة مرخزة منذر عن « العنصرية في الايديولوجيا الصهبونية » أما جلسة عاضرات البوم الثالث فقد أدارها الاستاذ عبد الهادي النشاش وكانت المحاضرة الأولى للدكتور عاصرية الشريف بعنوان « المركسية المينينية والمشائلة الصهبونية » والثانية حول السطورة الحق الإلمي المهمبونية في المحاضرة الثالثة بعنوان « عنصرية الصهبونية في المحاضرة لللدكتور غازى حسين عن الصهبونية في المحاضرة لللدكتور غازى حسين عن المحاضرات للدكتور غازى حسين عن والتعاون به المازية والصهبيونية » وكانت آخر المحاضرات للدكتور غازى حسين عن (التعاون بين النازية والصهبيونية » .

وقد جرت خلال الندوة مداخلات عديدة أغنت المخاضرات وكان أبرزها مداخلات حول ممارسات الصهيونية في مرتفعات الجولان المحتلة . وحول الإيديولوجية الصهيونية والسياسة الصهيونية العنصرية بصدد الأرض _ واتجاهات السياسة العنصرية الصهيونية _ وكذلك جرت مناقشات حول الماركسية اللينينية والمسألة الصهيونية .

ولدى انتهاء جلسة محاضرات اليوم الثالث للندوة قدم الدكتور النشاش ـ عضو اللجنة العربية ـ مشروع البيان المختامي للندوة ، والذى تم اقراره . وقد أشار البيان الحتامي للندوة الى أن المشاركين أجموا على أن حماية القرار ٣٣٧٩ والحيلولة دون الغائه يتطلب تعزيز الصفوف لمحاصرة الاستسلام أمام العدو الصهيوني على المستويين الفلسطيني والعربي . وفضح الاتجاهات التخاذلية التي تهيء الأجواء لإقامة علاقات عادية مع العدو الصهيوني .

وشدد المشاركون على ضرورة ايلاء اهتمام أكبر بالرأى العام العالمي، وتعزيز الصلات والعلاقات مع الجهات والهيئات اللولية المختلفة للدفاع عن القرار رقم ٣٣٧٩ وشرح أبعاده وفضح وتعرية الصهيونية في المحافل الدولية ووضع الحقائق والمعطيات التي تكشف الطابع العنصرى الشوفيني للصهيونية وكيانها الاستعماري الاستيطاني في فلسطين المحتلة. وهذا يتطلب عملاً جاداً ومسؤولًا لكسب المزيد من المناصرين للشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة الثابته فير القابلة للتصرف، وفي المقدمة منها حقه في تحرير وطنه وتقرير مصيره، واقامة دولته الوطنية

- المستقلة. ويفترض مثل هذا التوجه تعزيز العلاقات مع مجموعة دول عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي، والوحدة الافريقية وأصدقائنا. واتخذ المَشاركون في الندوة القرارات التاليه :
- تأكيد القرارات الصادرة عن الندوتين الفكريتين المنعقدتين في مركز الدراسات الفلسطينية (فتح) في آذار ١٩٨٦، واتحاد الكتاب العرب في آذار ١٩٨٧، والعمل على متابعة ما ورد فيهها من قرارات وتوصيات.
- طبع أعمال هذه الندوة في كتاب خاص وتوزيعه على أوسع نطاق ليكون رسولا للاتصالات مع الجمهات المختلفة ولتدعيم عمل اللجنة.
- السعى لتطوير عمل اللجنة العربية لدعم القرار / ٣٣٧٩ / وتوسيع عضويتها واستحداث فروع لها في البلدان العربية والتهيئة لاعداد نظام داخلي لها بعد استكمال الاتصالات مع الشخصيات العربية والمؤسسات العلمية ومراكز الأبحاث والجامعات.
- التعاون مع المؤمسات العلمية ومراكز الأبحاث الاكاديمية المعنية بالقضية الفلسطينية على الصعيدين العربي والدولي لعرض الجوانب المختلفة من الصهيونية بما يسهم في كشف جوهرها العنصري الاستيطاني.
- ضرورة ايلاء جهد علمي أكبر لظاهرة الاستعمار الاستيطاني والعمل لكي تكون احدى المواد الجامعية التي تدرس في أقسام وفروع الدراسات الانسانية المختلفة لما تستحقه من أهمية في فهم طبيعة الكيأن الصهيوني.
- بذل جهود مكثفة ووفق خطة منهجية على المستوى الدولي لحماية القرار / ٣٣٧٩ / والعمل على تطويره ليأخذ شكل اتفاقية دولية لتجريم الصهيونية ودعوة الجهات الدبلوماسية العربية لتضطلع بمهماتها لفضح وتعرية الصهيونية على المستوى العالمي وبخاصة على الصعيد الافريقي والأسيوي والأميركي اللاتيني سواء في اطار العلاقات الرسمية أو الشعبية أو المنظمات الحكومية أو غير الحكومية.
- الطلب الى اتحاد المحامين العرب والى اتحاد الحقوقيين الديمقراطيين العالمي تنفيذ توصية مؤتمر دمشق القانوني المنعقد في تشرين الاول ١٩٧٥ بشان توحيد كوريا لعقد مؤتمر حقوقي عالمي للراسة عنصرية الصهيونية باعتبارها شكلًا من أشكال العنصرية والتمييز العنصري.
- مناشدة الأمانة الدولية لمؤتمر الشعب العربي من أجل عقد ندوة عربية افريقية وأخرى دولية حول الطبيعة العنصرية للصهيونية.
- الطلب الى مجلس السلم العالمي تنفيذ قراره الصادر عن مؤتمر السلم العالمي المنعقد في بودابست

- آيار ١٩٧١ والقاضي بالاحتفال سنوياً بذكرى مذبحة كفر قاسم من حيث انها تفوق في عنصريتها عنصرية مذبحة شاربيل.
- الطلب الى منظمة الشعوب الأسيوية الافريقية تنفيذ قرار الاجتماع الثالث لهيئتها الرئاسية المنعقد في عدن كانون الثاني ١٩٧٦ الذي يبيب مجالسكرتارية الدائمة أن تزيد من دعايتها ونشاطها العالمي في ادانة الصهيونية وفضح أهدافها العنصرية وارتباطاتها الامريالية.
- الطلب الى جامعة الدول العربية العمل على تنفيذ قرار مؤتمر التضامن العربي مع نضال شعوب جنوب افريقيا المنعقد في تونس آب ١٩٨٤ والقاضي بانشاء مؤسسة لدراسات الاستعمار الاستيطاني المقارن تؤصل التماثل البنيوي بين نظامي الصهيونية والابارئيد.
- الانصال بجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامي من أجل تنسيق الجهود باتجاه عقد ندوات متخصصة وحلقات دراسية حول عنصرية الصهيونية وذلك انطلاقا من قرار جامعة الدول العربية الدورة ٨٨ في ايلول ١٩٨٧ وقرار منظمة المؤتمر الاسلامي المنعقد في الكويت في كانون الثاني ١٩٨٧.
- الاتصال باللجنة السوفييتية لمناهضة الصهيونية ولجنة متابعة حقوق الشعب العربي الفلسطيني
 المنبثقة عن الجمعية العامة للامم المتحدة من أجل تنسيق الجهود معها لفضح وتعربة
 الصعدنية.
- الاتصال بالمنظمة الدولية للغضاء على جميع أنواع التمييز العنصري المنبقة عن الندوة المنعقدة في
 الجماهيرية الليبية عام ١٩٧٦ حول عنصرية الصهيونية لتنسيق الجهود تحقيقا لهدف فضح
 العنصرية بجميع أشكالها باعتبارها ظاهرة مشينة في عصرنا تجد تجلياتها السافرة في الصهيونية
 وكيانها العنصري.
- يدعو المشاركون في الندوة الى ضرورة ايلاء مسألة القرار / ٣٣٧٩ / الأهمية التي تستحقها في اطار عمل الجمعية والى المشاركة بعمل اللجنة العربية لدعم القرار / ٣٣٧٩ / التي توجه المدعوة لجميع أعضاء الجمعية العربية للعلوم السياسية للانضمام الى لجنة دعم القرار / ٣٣٧٩ / على أساس فردى أو جماعي .
- ويوجه المشاركون في أعمال الندوة الفكرية المشكر الجزيل الى اتحاد الكتاب العرب لما قدمه من
 تسهيلات لمقد هذه الندوة ويشمنون عاليا دور سوريا العربية في مناهضتها للصهيونية وفي تبني
 قضية دعم القرار / ٣٣٧٩ / في المحافل الدولية ويدعون جميع قوى وأنظمة حوكة التحرير
 الوطني العربية الى بذل المزيد من الجهود في هذا الاتجاه للحيلولة دون الغاء القرار.

The Arab Journal of the Social Sciences

An academic biannual publishing research papers in various fields of the social sciences

The Arab Journal of the Social Sciences, published twice a year by Kuwait University, is a pioneer journal whose basic aims are the publication of original papers relating to all aspects of Arab society and the promotion of interdisciplinary research which, it is hoped, will develop interest in the Arab World from the perspective of the social sciences. The journal has book reviews and reports of ongoing research.

Editorial enquiries and material for publication should be sent to:

The Arab Journal of the Social Sciences, Kuwait University P.O. Box 5486 Safat, Kuwait 13055

Published for Kuwait University by KPI, London Issue No. 6 Will be published oct. 1988 Issue No. 5 was published April 1988 عبدالوهابالظفيري، **خروج المرأة للعمل ودوره في تحقيق المساواة الاجتماعية:** ع**ن المرأة الكويتية المثقفة**، رسالة دكتوراه، جامعة ولاية أوهايو، ١٩٨٧.

تحتل قضية حقوق المرأة أهمية خاصة في القرن الحالي، وتزداد أهميتها في الدول النامية نظرا لتمارض وتضارب الاعراف الاجتماعية في هذه المجتمعات مع مظاهر المدنية الحديثة وقيمها. وتشير الدراسات التي أجريت في المجتمعات الغربية، الى أن المساواة الاجتماعية بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات قد تلازم ظهورها وتبلورها مع النهضة الصناعية التي شهدها الغرب وادت الى خروج المرأة من المنزل الى عالم الحياة العامة الرحب، ولاسيا المصنع والمكتب. في حين تشير دراسات أخرى الى وجهة نظر مغايرة ترى أن حصول المرأة الاوروبية، مثلا، على قدر ملموس من المساواة الاجتماعية يمكن أن يعزى الى التغير الكبير الذى طرأ على المفاهيم الاجتماعية التي سادت في اوروبا نتيجة لانتشار التعليم الذي أتاح فرصة كبيرة للجنسين لتغيير نمط حياتهم، وجعلها أكثر تفهل لطبيعة العلاقة بينها.

وبالرغم من أن الدراسات التي أجريت في المجتمع الكويتي تؤكد أن هناك قبولا من المجتمع لتعليم المرأة ولعملها خارج المنزل، مع بعض التحفظات الاجتماعية (قضية الاختلاط ونوعية العمل ومواعيده)، الا أن الشعور العام السائد لايخرج عن مقولة أن المرأة يجب أن تكون زوجة وربة بيت في المقام الاول.

ولقد أثبتت الدراسات السابقة أن هناك أربعة عوامل رئيسة ذات علاقة بموضوع عمل المرأة خارج المنزل وهي : (١) حجم الاسرة وتكوينها من حيث عدد الذكور والاناث فيها وأعمارهم. . الخ ، (٢) درجة طموح المرأة لتحقيق اهدافها المختلفة ، (٣) التنشئة الاجتماعية . . . ودور المرأة في المجتمع . (٤) المكانة الاجتماعية والاقتصادية للمرأة .

نتائج الدراسة

دلت الدراسة على أن معظم العاملات من غير المتوجات، ويغلب على تكوين اسر المتوجات، ويغلب على تكوين اسر المتوجات منهن انخفاض عدد الابناء ووجود خادمة في المنزل. وهذا يمني أنه كلما تقلصت مسؤوليات المرأة في المنزل كلما أتاح لها ذلك فرصة الانضمام الى القوى العاملة خارج المنزل. وتشير نتائج الدراسة الى أن درجة الطموح منخفضة نسبيا لدى المرأة الكويتية، وهذا يعني أحد أمرين: اما أن تكون المرأة الكويتية غير طموحة فعلا، أو عدم دقة أداة القياس المستخدمة في هذه المدراسة.

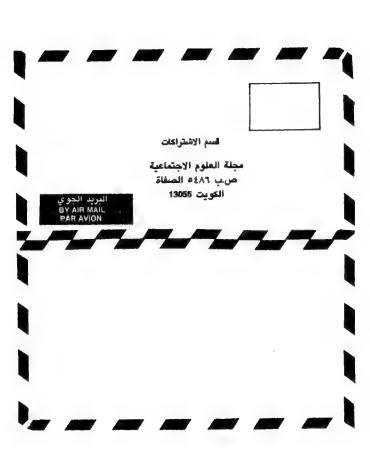
وأظهرت الدراسة أن الطالبات أكثر تقليدية من الموظفات، مع أن المفروض أن يكن بحكم صغر سنهن أكثر تحرراً، وقد يكن تفسير ذلك بزيادة نشاط الجماعات الاسلامية في المؤمسات التعليمية وارتفاع نسبة الفتيات المحجبات بين طلبة الجامعات.

وتبرز الدراسة أن للمرأة العاملة مكانة اجتماعية واقتصادية أعلى بكثير من مكانة المرأة غير العاملة أو الطالبة . كيا أوضحت النتائج ارتفاع المكانة الاجتماعية والاقتصادية للمرأة التي تلتحق بمجال عمل غير تقليدي مقارنة بتلك المرأة التي تلتحق بعمل تقليدي كالتدريس مثلا . وعليه يمكن القول أن المكانة الاجتماعية والاقتصادية التي يمكن أن تحتلها المرأة العاملة تشكل الحافز الرئيسي للعمل للجيل الصاعد من الاناث أكثر عا يشكله العامل المادي .

نتائج العينة المدروسة تشير الى أن النساء في المحتمع الكويتي أكثر ميلا للمطالبة يحقوقهن وتثبيت هذه الحقوق بينها مايزال الرجل يرى المرأة في دائرة نفوذه وتابعا له. ومن جانب آخر تشير نتائج الدراسة الى عدم وجود رغبة ملحة لذى المرأة الكويتية المتعلمة (الطالبة والمرأة العاملة) للمطالبة بالحقوق السياسية في حين وجدت الدراسة أن المرأة غير العاملة اكثر احساسا بهذه القضية ولديها رغبة أقوى للمطالبة بهذه الحقوق. وأجمت عينة الدراسة (الطالبات والعاملات وغير العاملات) على أن موضوع حق المرأة في الانتخاب والتصويت اكثر اهمية من موضوع احتلال المرأة لمركز سياسي أو قيادي.

وقد خلصت هذه الدراسة الى أنه يمكن القول أن المجتمع الكويتي مجتمع تقليدي مازال يقدس العلاقات الاجتماعية للجنسين يقدس العلاقات الاجتماعية التقليدية ، التي ترسم حدودا واضحة للادوار الاجتماعية للجنسين حسب ماتمليه التعاليم الدينية والتشريعات الاجتماعية . فبرامج التعليم وخطط التنمية مازالت ترسم صورة غير واضحة المعالم لدور المرأة والمستقبل . ففي الوقت الذي يقر الجميع بأهمية تعليم المرأة تردد الغالبية في اعطائها فرصة العمل في المجالات التي ترغب هي فيها ، على اعتبار ان للمرأة حدودا معينة عليها أن الاتتجاوزها .

واذا كنا أكثر تفاؤلا، استنادا الى نتائج هله الدراسة، فان من المتوقع أن تزداد معدلات انضمام المرأة للقوى العاملة في المجتمع الكويتي خلال الفترة القادمة، الا ان ذلك سيتحقق في بجالات محددة شبه تقليدية ويخطوات بطيئة.



قسيمة اشتراك

مليعة القراد
يرجى اعتماد اشتراكي في المجلة لمدة . اسنة واحدة السنتان الثالث سنوات الربع سنوات بمدد () نسخة
ارفق طية قيمة الاشتراك نقدا/ شيك نقدا/ شيك رجاء الاشعار بالاستلام و/أو] ارسال الفاتورة
الاسم: المهنة/ الوظيفة:
المنوان:
التاريخ / التوقيع /

Public Relations in the Jordanian Banking Institutions: An Overview

Zevad Ramadan

The aim of this study is to investigate the various aspects of the public relations function as held and practised by the managements of the 32 institutions making up the Jordanian banking system. This survey found that although all the institutions believed that public relations was vital to their work, some did not acknowledge this in their organizational structure. There were many discrepancies between the views of public relations held by management and the reality of the situation in practice. There was also no agreement on how the public relations function should be organized or at what administrative level it should be placed.

This study suggests that more attention be paid to public relations. Employees should receive adequate training in this aspect, and institutions should be required to express more interest in their customers in practice. Further topics for research are also suggested.

State-Trait Anxiety: A Study in Saudi Arabia

Ahmed Abdulkhalek

Ahmad Hafez

This study aims to test the validity of 'State-Trait: An Anxiety Inventory' by Spielberger et al. by applying it to samples in Saudi Arabia, and to define clearly its essential psychometric features. The inventory was applied in small group sessions to 196 university students, 122 male and 116 female high-school students and 82 teachers and headmasters. The reliability coefficient of the Anxiety State Inventory was 0.55, within the limits of previous studies in the U.S.A. and Egypt. The reliability coefficient of the Anxiety Trait was 0.59, which is somewhat low. The validity of the Anxiety Inventory was estimated to be satisfactory in two ways: by calculating and comparing the correlation coefficients of the Inventory for the four samples, and by comparing the Inventory with another anxiety scale. Means and standard deviations of the samples were calculated, and the results showed that teachers obtained the lowest means while female high school students obtained the highest. The results were also compared with studies in the USA and Egypt. The study concludes that the Inventory is a promising instrument and that it can be used in research in Saudi Arabia.

The Effect of Capital Structure on Evaluating Capital Investment Projects and the Role of Accounting Information

Mohamed Ahmed el-Azma

In recent years, financial management theory has emphasized the importance of taking into consideration the method by which the investment is to be financed when analyzing capital investment projects. However, current accounting literature on capital budgeting largely follows the traditional approach of assuming the separation of the capital investment and financing decisions.

The objective of this paper is two fold. First, to demonstrate the shortcomings in the accounting approach to defining the role and type of accounting data needed for capital budgeting decisions. It was shown that the Net Present Value (NPV) rule, using the weighted average cost of capital, is not in general consistent with the objective of shareholders' wealth maximization unless dept-equity ratio is held constant. In addition, data specification as delineated in accounting literature does not in general allow for the application of alternative capital budgeting techniques which attempt to overcome the problem in using the NPV rule. Second. to extend the role of accounting information in capital budgeting decisions in the light of implications derived from the literature on the interaction between investment and financing decisions and agency theory. It was shown that the objectives of internal and external accounting information as well as the type of data required for planning and monitoring performance may be affected by such an interaction.

Difference Between Trouble-Makers and Normal Girl Students in Qualitative Performance on the Porteus Maze Test

Abdel Fattah el-Korashy

The purpose of this study is to investigate the difference on qualitative performance on the Porteus Maze Test between trouble-makers and normal girl students. The sample consisted of 25 female students from the 4th grade at intermediate schools in Kuwait who were known to be trouble-makers according to school records, and an equivalent number of 25 normal students matched for sex, age, education and socioeconomic level. The Porteus Maze Test was administered to each student according to qualitative procedures. The hypothesis of this study states that the qualitative scores of trouble-makers would be higher on certain aspects of behaviour on the Maze Test than those of normal students. The findings indicate significant differences (at the .01 level) in various aspects, with the trouble-makers scoring consistently higher on all measures of the test. It is evident that students whose behaviours in real life situations are characterized by impulsiveness, carelessness and disregard for rules manifest the same behaviors in their responses to the test. These findings also support the predictive value of the Porteus Maze Test as a measure of certain types of misbehavior.

The Effect of Society's Values on the Education and Employment of Women

Hamdy Abdelazim Abdellatif

This study examines the effect of the outlook of Egyptian society toward women's education and the participation of women in different economic activities. Three factors constitute this outlook: the religious aspect, which encourages women's education but discourages women to work without need or necessity; the financial aspect, which supports women working if in need and, most importantly, the social aspect, which has inhibited women from participating in higher administrative positions.

The results show that most Egyptian girls prefer theoretical education, and though the illiteracy rate is declining rapidly, their participation in the work force remains low. Unmarried women are more likely to work than married women, and most women prefer work in the public services or work connected with social and personal activities. The study urges sociologists to find the means of positively affecting social and cultural values in order to encourage the education of women and their participation in the work force in Egypt and other Arab countries.

Factors in Life Expectancy

Ahmad Kamhawey Abaza

Death is the end result of a chain of events and may occupy a short space of time, as in sudden death in a road accident, or may be prolonged over a number of years or even decades, as insome degenerative conditions. For these reasons, modern studies of mortality and the ageing process now involve professionals from a wide range of disciplines: actuaries, applied mathematicians, bacteriologists, environmental scientists, life-assurance medical directors, medical researchers, statisticians, demographers and others.

This paper outlines some of the major factors affecting mortality and the length of life, and describes areas of current research which may lead to a greater understanding of mortality and the ageing process. Comparisons are also made between some international mortality rates and ones in Kuwait.

The Development and Methodology of Electoral Geography: A Study in Political Geography

Jasem Karam

This paper aims to verify the close relationship between electoral geography and political geography, as the expansion of interest in the geography of elections over the last few decades has led to its involvement with various other disciplines, such as sociology and political science. The paper reviews the methodoloav and development of electoral geography, and examines its importance, which lies in the ability to study and analyze the electoral process in democracies. The author argues that electoral deography has added much to the field of political geography and indeed is an integral part of it; electoral patterns and voting behaviour have added a new dimension to the field, and electoral data can provide a variety of analyses relevent to political geography. However, electoral geography should be capable of revealing more than aggregate voting decisions, and geographers should seek approaches and models which will demonstrate the connection between the environment and voting behavior.

Leadership Styles and Organizational Structure

Mustapha Achoul

Said Lusief

Unlike early research on leadership, which was characterized by an emphasis on leader traits, modern theories of leadership mainly concentrate on the interaction between the behavior of the leader and organizational structure. This is best represented by the Ohio State University studies, Path Goal theory, theory X/ theory Y, and the contingency theory associated with Fledler. This paper attempts to investigate empirically the relationship between leadership styles (according to Fiedler's theory) and organizational structure. The results of the study significantly support the assumptions that low level leaders (first line) are relationship-oriented, while higher level leaders (second and third levels) are task-oriented. These empirical results may help managers and decision makers to set appropriate leadership styles for various organizational structures, with the aim of improving organizational relationships and effectiveness.

Ethnic Assertion: The Literature and the Concepts.

Shafeeg Ghabra

This study examines the relationship between ethnicity, identity and nationalism. It discusses many of the complex causes of assertion of ethnic identity in modern times, and presents solutions to some of the problems resulting from this assertion. Examination of the literature of the 1950's and early 1960's reveals two theories of ethnicity which were dominant during that period: the liberal and the radical. The liberal theory, on one hand, based its assumptions on the concept of the 'melting pot' and the' literature on 'nation building'. It saw no room for the persistence of primordial ties in a world based on states, modern structures and institutions. On the other hand, the radical approach dismissed the survival of ethnic ties in a world of rising class structure. In both the western and non-western worlds, these two schools of thought showed their inadequacies in the light of the rise of ethnic assertion over the last two decades. This has led to a new set of writings reflecting these recent trends and challenging the older models. This new literature, though diverse, is predominately united in its attempt to study the social and sub-cultural units that lie beyond the nation state.

Catastrophe Theory and the Crash of Black Monday

Fathi Kh. el-Khadrawi

This paper presents a model to explain the dynamic mechanism behind the Black Monday crash on the New York Stock Exchange. A cusp catastrophe model with a slow feedback flow has been developed for the dynamic relationship between prices and dealers in stock exchanges. It makes use of some of the features observed in the crash, and assumes that excess demand by long-run investors is an external driving force, while that of speculators is part of the internal mechanism of the market. A crash occurs only when speculators hold a large proportion of the market, since any slight perturbation of prices by investors, as they respond to changes in macroeconomic variables, will be immediately amplified by speculators. The slow recovery is effected through feedback of prices according to the dealers' behaviour. The paper also suggests intermediary measures to ensure a stable market until the problems of the budget and trade deficits, the major causes of the crash, are resolved.

Contents	Vol.	16	No.	3	Autumn	1988
3 - Mossadegh: A Political Biography Farhad Diba Reviewed by: Hashim Behbehani	************				*************	. 248
4 - A Plan for the Reformation of the Egy Jamal al-Banna Reviewed by: Mohammad Abu-Amou		yndic	ate Mo	ver	nent	. 250
5 - Regional Planning and Rural Develo Mohammad al-Saqour Reviewed by: Muhenna Haddad						
6 - Theories of Personality Jaber Abdulhamid Reviewed by: Ala'a Eddin Kafafi	***********	.,	1042444444444		. e 4 4 9 7 4 2 7 7 7 7 7 7 7 7 7 7 7 7 7 7 7 7 7	. 260
7 - The Israeli Economy: Motives for Wa Fuad Bseisu Reviewed by: Majda al-Ansari	ır and Pe	eace .		*****	d442*********************	. 268
8 – Exchange Rate Policy and its Relation Hamdy Abdulazim Reviewed by: Majda al-Ansari	n to the	Budg	get	*****	*****************	. 272
REPORTS AND CONFERENCES:						
Beshir Abu-Kayla Scientific Conference on Developing Des	sert Comi	muni	ties			. 277
2 - Musri Hanoura Media Forum for Specialists on Informa World						279
3 - Ahmad Nofal First Annual Conference on Political Change and Continuity						
4 - Ramez Addelah Intellectual Seminar on the Racism of Zi	onism				************	288
DISSERTATION ABSTRACTS:						
Abdulwahab al-Dhafiri Women, Labor Force Participation an Kuwait				• • • • • •		293
ABSTRACTS	410400010400	******			**************	297

Contents Vol. 16 No. 3 Autumn 198
ARTICLES:
- Fathi Kh. el-Khadrawi Catastrophe Theory and the Crash of Black Monday
2 - Shafeeq Ghabra Ethnic Assertion: The Literature and the Concepts
3 - Mustapha Achoui & Said Lusief Leadership Styles and Organizational Structure
4 - Jasem Karam The Development and Methodology of Electoral Geography: A Study in Political Geography
5 - Ahmad Kamhawey Abaza Factors in Life Espectancy
6 - Hamdy Abdelazim Abdellatif The Effect of Society's Values on the Education and Employment of Women 119
7 - Abdel Fattah el-Korashy Difference Between Trouble-Makers and Normal Girl Students in Qualitative Performance on the Porteus Maze Test
8 - Mohamed Ahmed el-Azma The Effect of Capital Structure on Evaluating Capital Investment Projects and the Role of Accounting Information
9 - Ahmad Abdulkhalek & Ahmad Hafez State-Trait Anxiety: A Study in Saudi Arabia
10 - Zeyad Ramadan Public Relations in the Jordanian Banking Institutions: An Overview
DISCUSSIONS:
Mustafa Mohsen The Crisis in Education and Social Reproduction in Morocco
BOOK REVIEWS:
I – Swindling in the Civil Law of Kuwait
2 - Non-Violent Resistance

Sale price in Kuwait and the Arab World KD. (0.500) or equivalent.

* Opinions expressed in this journal are solely those of their authors and do not reflect those of the Editorial Board, the consultants or the publisher.

Subscriptions:

- For individuals KD. 2.000 per year in Kuwait. KD. 2,500 equivalent in the Arab World (Air Mail): U.S. \$15 for all other countries (Air Mail).
- * For public and private institutions U.S. \$60 (Air Mail).

Articles in the JSS are abstracted by Sociological Abstracts Inc.
 and International Political Science Abstracts.

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

Abbreviated: JSS
Published by KUWAIT UNIVERSITY

An academic quarterly publishing research papers in the various fields of the social sciences.

Vol. 16 - No. 3 Autumn 1988

EDITOR:

FAHED THAKEB AL-THAKEB

MANAGING EDITOR:

MOHAMMAD ABU-SABBAH

BOOK REVIEWS:

YAHYA FAYEZ EL-HADDAD

EDITORIAL BOARD:

FAHED T. AL-THAKEB

HASSA M. ALBAHAR

ISMAIL S. MAKLED

MOHAMMAD S. AL-SABAH

SULAYMAN S. AL-QUDSI

Address all correspondence to the Editor

Journal of the Social Sciences

Kuwait University, P.O. Box 5486 Safat 13055, Tel. 2549421

TELEX 22616 KUNIVER, KUWAIT

عدد خاص من مجلة العلوم الاجتماعية

صدر عن مجلة العلوم الاجتماعية «عدد خاص». وللراغيين يمكنهم الحصول على هذا العدد من كافة المكتبات في الكويت والدول العربية أو الكتابة الى المجلة. وفيها يلى الموضوعات التي تضمنها العدد:

، أحمد عودة، اثر التحصيل والجنس ومفهوم الذات في ادراك عوامل النجاح والفشل المدرسي لدى طلبة الصف الثان الثانوي

 ■ عبدالمجید نشواتی، أحمد عودة، صبحی خنفر

المعلومات البيثية لدى طلبة جامعة اليرموك

حمد صبارینی، أحمد عودة،
 خلیل الخلیلی

استراتيجيات فهم التركيب اللغوي عند الاطفال وعلاقتها بالقدرات العقلية . 🗷 محمد رفقي عيسى

مقياس اتجاه معلمي العلوم البيولوجية قبل الحدمة نحو تدريس التطور العضوي.

🗷 حسن زيتون ، عبدالمتعم حسن

تقبيم الحاجة الارشادية للطلبة الكويتيين في جامعة الكويت. ■ سهام أبو عيطة

دراسة في تقويم المعلم.

🔳 عادل ياسين ، عبدالله الشيخ

التصميم النظامي للمجمعات التعليمية.

🗷 محمد غزاوي، قاسم بدر

حول الفلسفة العربية للتربية.

🗷 شبل بدران

للاستفسار يرجى الاتصال: مجلة العلوم الاجتماعية - ص.ب: ٥٤٨٦ الصفاة الكويت 13055

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

Published by KUWAIT UNIVERSITY

Vol. 16 - No. 3 Autumn 1988